جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنية وكتب التجويد

إعداد الطالبة

سكينة يوسف الرواشدة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو– قسم اللغة العربيـــــة وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2007م

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
المقدمة	1
الفصل الأول: التمهيد	3
1.1 الأداء الصوتي	3
2.1 تاريخ التأليف في فن الأداء وأول من جمع القراءات	4
3.1 علم التجويد	5
4.1 أقسام علم التجويد	9
5.1 تاريخ التأليف في التجويد	12
6.1 موضوع علم التجويد	17
7.1 المصطلحات المرادفة لمصطلح التَّجويد	18
1.7.1 مصطلح التحقيق	18
2.7.1 مصطلح الترتيل	20
3.7.1 مصطلح الحدر	22
4.7.1 مصطلح التدوير	23
8.1 القراءات القرآنيَّة	26
9.1 تاريخ التأليف في القراءات	28

الفصل الثاني: مصطلحات صفات الأصوات 30

1.2 مصطلحات الصفات المتقابلة

1.1.2 الجهر 30

2.1.2 الهمس 36

3.1.2 الشدة 39

4.1.2 الرخاوة 44

5.1.2 التوسط 49

6.1.2 الاستعلاء 56

7.1.2 الاستفال 61

8.1.2 التفخيم 63

9.1.2 الترقيق 69

10.1.2 الإطباق 71

11.1.2 الانفتاح 75

12.1.2 الذلاقة 77

13.1.2 الإصمات 82

14.1.2 القوة والضعف 84

2.2 مصطلحات الصفات غير المقابلة 90

1.2.2 الصفير 90

2.2.2 الانحراف 96

3.2.2 القلقلة 103

4.2.2 التفشي 108

5.2.2 الاستطالة 114

6.2.2 التكرير (التكرار) 120

7.2.2 أصوات الغنة 124

8.2.2 أصوات اللين 133

الفصل الثالث: مصطلحات التشكيل الصوتي 139
1.3 الإبدال 139
2.3 الإدغام 149
3.3 الإمالة 157
4.3 الفتح 165
5.3 الوقف 168
6.3 الروم 178
7.3 الإشمام 183
8.3 المَــدُّ: أو المَطُّ أو مَطْلُ الحروف 190
9.3 القصر 202
10.3 الاختلاس 204
11.3 الإظهار 213
12.3 الإخفاء 220
13.3 الإقلاب 227
14.3 الاعتبار 230
15.3 التمكين 231
16.3 الإشباع 231
17.3 التسهيل 232
18.3 التخفيف 234
19.3 التشديد 235
20.3 التتميم 237
21.3 النقل 237
22.3 التحقيق 238
23.3 الفغر 239
24.3 الإرسال 239
الخاتمة 240

المراجع 241
الملاحق 253

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ	فهرس المصطلحات	253

المُلَخَّصْ

مصطلحاتُ الأداءِ في كُتُبِ القراءاتِ القرآنيَّةِ وكُتُبِ التَّجويد

سكينة يوسف الرواشدة

جامعة مؤتة، 2007م

تهدفُ هذه الدراسة إلى دراسة مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنيَّة وكتب التَّجويد، والتأصيل لها، وبيان دلالاتها اللُّغويَّة والاصطلاحيَّة. وكيفيَّة أداء هـذهِ الظواهـر الـصوتيَّة التي تُعبِّرُ عنها. وتكمن مشكلة هذهِ الدراسة في أنَّ مـصطلحات الأداء الـصوتي في كتب التَّجويد والقراءات القرآنيَّة، لم تُستقْصَ ولم تُـبحث بحـثاً دقيقاً، ولم يُوصل لهذهِ المصطلحات. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التَّحليلي، في دراسة مصطلحات الأداء الصوتي وتحليلها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أمَّا الفصل الأوّل فكان عبارة عن التمهيد. وأمَّا الفصل الثاني: فقد تحدَّثت فيه الباحـثةُ عن مصطلحات صفات الأصوات، المتقابلة منها وغير المتقابلة. أمَّا الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التشكيل الصوتي.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1- إنَّ الهـدف من دراسة هذهِ المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفيَّة أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.
2- إنَّ مـصطلح الـتَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنيَّة من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرَّدَ بها. وغيرها من النتائج.
3- إنَّ كثيـراً مـن مـصطلحات الأداء الصوتي، وبخاصة ما يتعلق فيها بصفات الأصوات، قد سبقَ إليها علماء اللُّغة والنَّحو علماء التَّجويدِ والقراءات.
4- لقـد أثـرت دراسات علم التَّجويد والقراءات القرآنية الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.

Abstract

The Terminology of Phonological Phenomena in the Books of Koranic Readings and Recitations

Sukina Yusif Al-Rawashdah

Mu'tah University, 2007

This study aims at investigating the terminology of different phonological phenomena in the books of Koranic readings and recitations. It also aims at tracing the origin and development of such terminology and unfolding its linguistic and idiomatic meanings. The problem of the study lies in the fact that this terminology has not been thoroughly studied and traced before. The study is an attempt to approach this terminology and classify the different phonological terms into systematic patterns based on the viewpoints of different scientists of Koranic readings and recitations.

The researcher is going to use the descriptive analytic approach in her attempt to study the phonological terms along with the phenomena they stand for.

The study consists of three chapters and a conclusion:

The first chapter is an introduction in which the researcher mainly talks about the terminology of phonology and the history of publication on various phonological phenomena. It also tackles the science of recitation, the science of Koranic readings, and the synonymous terms of recitation.

The second chapter focuses on the different antonymous and non-antonymous terminology of the properties of speech sounds.

The third chapter encompasses a study of the terminology of different phonological phenomena used in the books of Koranic readings and recitations. These include terms like Ibdaal (phonetic change), idagaam (phonetic contraction), waqf (pause), rawm, išmaam, madd (vowel lengthening), qasr (vowel shortening), and others.

The study concludes with the following results:

1- The aim behind investigating the meanings of these terms is to apply the phonological phenomena they stand for appropriately when reciting the holy Koran.
2- The terminology of Koranic readings and recitations form a science by themselves.
3- Many phonological terms were introduced by phonological and syntactic scholars and not by the scholars of Koranic readings and recitations.
4- The studies of Koranic readings and recitations have added to the phonology of Arabic language.

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله على نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه الفائزين باصطفائه، ومن سار على دربهم إلى يوم لقائه، وبعد،

تُعَدُّ مصطلحات الأداء الصَّوتي عندَ علماء التَّجويد، وعلماء القراءات القرآنيَّة مَيْداناً خصباً للدراسات الصَّوتيَّة؛ ذلكَ أنَّها تعملُ على تحديدِ طريقةِ القراءةِ الَّتي يُقرأُ بها القرآنُ الكريمُ.لذلكَ فإنَّ معرفةَ هذهِ المصطلحات، وكيفيَّةِ التعامُل معها وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً تُمكِّنُ القارئَ مِنَ الحكمِ على مدى صحةِ قراءتِهِ وقراءةِ غيرِه، ومن هُنا جاءت أهميَّةُ هذا العلمِ.

تَهْدِفُ هذهِ الدراسةُ إلى دراسة مصطلحات الأداء الصَّوتيّ في كتب القراءات القرآنيَّةِ وكتب التَّجويد، والتأصيل لهذهِ المصطلحات، وبيان دلالاتِها اللُّغويَّة والاصطلاحية، وكيفيَّة أداء هذهِ الظواهر الصَّوتيَّة الَّتي تُعبِّرُ عنها. وتكمن مشكلةُ هذهِ الدراسة في أنَّ مصطلحات الأداء الصَّوتي في كتب التَّجويد والقراءات القرآنيَّة، لم تُستقصَ ولم تُبْحَثْ بحثاً دقيقاً، ولم يُؤَصَّلْ لهذهِ المصطلحات. ولذلك جاءت هذهِ الدراسةُ لاستقصاء هذهِ المصطلحات وتبويبها، والتأصيلِ لها من خلال نظرة علماء التَّجويد والقراءات القرآنيَّة القدماء منهم والمحدثين.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهجِ الوصفي التحليلي، في دراسة مصطلحات الأداء الصَّوتي وتحليلها، وتفسير الظواهرِ الصَّوتيَّة الَّتي تُعَبِّرُ عنها. وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أمَّا الفصل الأوَّل فكان عبارة عن التمهيد، حيث تحدثت فيه الباحثة عن مصطلح الأداء الصوتي وتاريخ التأليف في فن الأداء، ثم بعدَ ذلك تحدَّثت عن علم التَّجويد والمصطلحات المرادفة لمصطلح التَّجويد.

وأمَّا الفصل الثاني: فقد تحدَّثت فيه الباحثة عن مصطلحات صفات الأصوات، المتضادة منها وغير المتضادة.

أمَّا الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التشكيل الصوتي، كالإبدال، والإدغام، والوقف، والرّوم، والإشمام، والمد، والقصر، وغيرها من مصطلحات التشكيل الصوتي الأخرى.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة، عُرضت فيها أهم النتائج ومنها:

1- إنَّ الهـــدف من دراسة هذهِ المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفيَّة أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.

2- إنَّ مصـــطلح الـــتَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنيَّة من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرَّدَ بها.

3- إن علمـــاء اللغـــة والـــنحو ســـبقوا علماء التجويد والقراءات في كثير مـــن مصطلحات الأداء الصوتي وبخاصةٍ ما يتعلق منها بصفات الأصوات.

4- لقـــد أثـــرت دراسات علم التَّجويد والقراءات القرآنية الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.

وأثبـــتت الباحـــثة فـــي بدايـــة الرسالة ملخصان باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليـــزية، وقد ألحق بالدراسة فهرس للمصطلحات التي جاءت في الدراسة حسب موقعها.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 الأداءُ الصَّوتيُّ

الأَداءُ لُغَـةً: أدى الشـيء: قام بهِ، وأدى الدين: قضاه وأدَّى الصلاة: قام بها لوقتها، وأدَّى الشهادة: أدلى بها. وأدى إليه الشيء: أوصلَهُ إليه. والاسم الأداءُ[1].

الأَداءُ اصـطلاحاً: هو عِلْمٌ بكيفيَّةِ أداءِ كلماتِ القرآنَ الكريم واختلافِها مَعْزُواً لـناقِلِه. ويعنـي قـراءةَ الكلماتِ باللفظ المؤدي للمعنى المطلوب، حسبَ ما تقتضيهِ الآيـةُ، ومـا تشتملهُ من معنى، وتصويرٍ لفظيٍ لمعنى الآيةِ، ويشتركُ فيهِ اللِّسان والعقلُ والقلـبُ. فحظُّ اللِّسان تصحيحُ الحروفِ، وحظُّ العقلِ الوعي والتفسير، وحظُّ القلبِ الاتعـاظُ والتَّدَبُّر والائتمار. فالكلام إذا خرج من القلبِ دخلَ القلب، وإذا خرج من اللِّسان لـم يتجاوزْ الأذان[2].

ويُسَـمَّى علـمُ أو فن الأداء بفنِ التَّجويد، حيثُ إنَّ الفَنَّ من الشيءِ هو النوعُ مـنـهُ، والتَّجويد نوعٌ من العلْمِ الشرعي أو العلوم الشرعيَّة. ووجهُ تسميةِ هذا العلمِ بهـذا الاسـم أنَّهُ يُعَرِّفُنا كيفَ نَنْطِقُ بالقرآنِ الكريم، ونؤديهِ أداءً سليماً، كما هُـوَ الـواجبُ، ولا يخلو من الدلالةِ على ما يُسْتحسن. فهناكَ قدرٌ ضروريٌ يَتِمُّ بهِ العلم، وقدرٌ زائدٌ عليهِ يكمل بهِ العلم[3].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (أدا): 30/14-31، التهانوي، محمد علي، موسـوعـة كشاف اصـطلاحات الفـنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعـة: رفيـق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت – لبنان)، ط1: 126/1.

(2) العقـرباوي، الشـيخ زيـدان محمود سلامة، أساليب التعليم عِنْدَ القُرَّاءِ والمقرئين، وزارة الأوقـاف والشؤون والمقدساتِ الإسلاميَّةِ، مديريَّةُ التعليمِ الشرعيّ، (1417هـ - 1418 هـ/1997 - 1998م): 63.

(3) الحفـيان، أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط1، (1422هـ - 2001م): 15.

كمـــا يُطلـــقُ علـــيهِ تسمياتٍ عدَّة منها: فن القراءة، وعلم تلاوة القرآن وعلمُ التلقـــين، ووصـــف القـــراءة [1]. وجاءت تسميةُ هذا العلمِ بـِ (الأداء) من قول ابن الجَـــزَري (ت 833هـــ): "ولَهُ كتابٌ حسنٌ في الأداء" في كتابهِ غاية النِّهاية أثنـــاء حديثهِ عن مطرف بن عبد الرحمن[2].

2.1 تاريخ التأليف في فن الأداء وأول من جمع القراءات:

إنَّ أولَ مـــن وضعَ قواعدَ التَّجويد العلميَّةِ أئمةُ القراء واللُّغة في ابتداء عصر التأليـــف، وقيلَ إنَّ الذي وضعها الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـــ) كما وردَ في العميد للشيخ محمود علي بسة، وقالَ بعضهم أبو الأسود الدُّؤلي، وقيلَ أيضاً أبو عبـــيد القاســـم بـــن ســـلام (ت 224هـــ) وذلكَ بعدَ ما كثرت الفتوحات الإسلاميَّة، وانضـــوى تحـــت راية الإسلام كثيرٌ من الأعاجم، واختلط اللِّسان الأعجمي باللِّسان العربي، وفشا اللحنُ على الألسنة، فخشيَ ولاةُ المسلمين أنْ يُفضي ذلكَ إلى التَّحريف فـــي كتابِ الله، فعملوا على تلافي ذلك، وإزالة أسبابِه، وأحدثوا من الوسائلِ ما يكفلُ صـــيانة كـــتاب الله عَـــزَّ وجـــل من اللحن، فأحدثوا فيه النَّقط والشكل بعدَ أنْ كانَ المصـــحفُ العثمانيُّ خالياً منهما، ثُمَّ وضعوا قواعدَ التَّجويد حتَّى يلتزم كلُّ قارئ بها عندما يتلو شيئاً من كتاب الله[3].

وقـــال أحمـــد مختار عمر في كتابِهِ (دراسةِ الصَّوت اللُّغوي) في أثناء حديثِهِ عـــن تعلـــيم الأداء: "إنَّ الأداء هـــو فـــن النُّطق، وقد احتلَّ مكاناً هاما فـــي التعليم الحـــديـــث. وســـوفَ يأخذُ ولا شك اهتماما أكثرَ فأكثر. وعلم الأصوات هو القاعدة الأساسية لأيِّ تعليمٍ من هذا النَّوع"[4].

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 15-17.

(2) ابن الجَزَري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غايةُ النهايةِ في طبقات القُرَّاء، مكتبة الخانجي بمصر سنة (1352هـــ - 1933م) عُني بنشره ج. براجشتراسر: 300/2.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 35.

(4) عمـــر، أحمد مُختار، دارسة الصَّوت اللغوي، عالم الكتب-القاهرة، (1418هـــ-1997م): 402.

3.1 عِلْمُ التَّجويد

الـتَّجويد لُغَةً: جَوَّدَهُ جوْدةً أي صار جيِّداً، وهو مصدر جوَّدَ يجود، وأجـدتُ الشيء فجاد والتَّجويد مثله، وقد جادَ جودةً وأجاد: أَتى بالجيد من القول والفعل[1].

الـتجويد اصطلاحاً: قال مكِّي بن أبي طالب (ت 437هـ): "هو تلاوةُ القرآنِ بإعطـاءِ كـلِّ حرفٍ حقَّهُ من مخرجهِ وصفتِهِ اللازمةِ لَهُ من همسٍ، وجهرٍ، وشدَّةٍ، ورخاوةٍ، ونحـوها: وإعطاء كلِّ حرفٍ مُستَحقهُ مما يشاء من الصفاتِ المذكـورةِ، كترقيـق المستفـلِ، وتفخيمِ المستعلي، ونحوها، وردِّ كلِّ حرفٍ إلى أصلِهِ من غير تكلُّفٍ"[2].

وعـرَّفَهُ الدَّاني (ت 444هـ) فقال: "هو إعطاءُ الحروفِ حقوقهَا وترتيبهـا مـراتبها، وردِّ الحرفِ من حروفِ المعجمِ إلى أصلِهِ ومخرجِهِ، وإلحاقُـهُ بنظيـرِهِ وشـكلِه، وإشباعُ لفظِه، وتمكينُ النُّطق به على حال صيغتِهِ وهيئتِهِ من غير إسرافٍ ولا تعسُّـفٍ، ولا إفـراطٍ ولا تكلُّفٍ، وليسَ بين التَّجويد وتركِهِ إلاَّ رياضَةُ من تدَبَّرِهِ بفكِهِ". وقالَ أيضاً: "هو انتهاء الغايةِ في اتقانِه، وبلوغ النهايةِ في تحسينِه"[3].

---

(1) ابـن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العـرب، حققـه وعلَّق عليه ووضع حواشِيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبـراهيم، دار الكتب العلمية، (بيروت– لبنان)، ط1، (1424هـ – 20003م) (جود): 3/ 166.

(2) القيسـي، مكي بن أبي طالب، الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلـم مراتـب الحـروف ومخارجهـا وصـفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات الَّتي تلـزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحـات، دار عمَّار، (عمـان–الأردن)، ط2، (1404هـ– 1984م): 22. وانظـر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/386– 387.

(3) الدَّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، التَّحديد في الاتقان والتَّجويد، دراسة و تحقيق: غـانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، مطبعة الخلود، ط1، (1407هـ – 1988م): 70، وانظـر: العقرباوي، زيدان محمود سلامة، المرشد في علم التَّجويد، دار الفرقان للنشـر، عمَّان، (1991م): 26.

وعرَّفَهُ الهمذاني (ت 569هـ) بقولِه: "إنَّ تجويد القراءة وتحبيرها هو تصحيحُ الحروفِ وتقويمُها، وإخراجُها من مخارجها، وترتيبُها مراتبها، وردُّها إلى أُصولها، وإلحاقُها بنظائرها من غيرِ إفراطٍ يؤدي إلى التشنيع، ولا نقصان يُفضي إلى التضييع، بل بملاحظة الرفق والسهولة، ومجانبة الشدَّة والصعوبةِ، ومتى ما أخلَّ بشيءٍ من وصفها فقد أزالها عن حدِّها ورصفها"[1].

وعرَّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) حيثُ قال: "والتَّجويد هو التَّحسينُ وبلوغُ الغايةِ في الإحكامِ والاتقان، وهو الإتيانُ بالقراءة مجوَّدةَ الألفاظِ، بريئةً من الرداءةِ في النُّطق. ومعناهُ انتهاءُ الغايةِ في التصحيح وبلوغُ الغايةِ في التَّحسين"[2].

ولذلكَ عدَّ علماءُ التَّجويد القراءةَ بغيرِ تجويدٍ لحناً وعدُّوا القارئَ بها لحَّاناً، وتلافياً لذلك أعطوا كلَّ حرفٍ حقَّهُ، ونزَّلوهُ منزلتهُ وأوصلوهُ مستَحَقَّهُ من التَّجويد والاتقان، والتَّرتيل والإحسان"[3]. وقال: "هو حليةُ التلاوة، وزينةُ القراءة"[4].

وقال المرعشي (ت 1150هـ): "هو علمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن مخارج الحروف وصفاتِهَا، وقد يُطلقُ على إعطاءِ الحروفِ حقوقها من المخارج، ومستحقِّها من الصفات"[5].

هذا وقَدْ عرَّفهُ المحدَثُونَ مِنْ علماءِ التَّجويد بتعَاريفَ عدَّةٍ أذكرُ منها ما يلي:

1- هو النُّطق بالألفاظِ القُرآنيَّةِ مُتْقَنةً مُحَسَّنَةً خاليةً من الزِّيادةِ والنُّقصان، وذلكَ بتصحيح الحُرُوفِ وتقويمها وإعطائِها حقَّها، وتوفْيتها واجبَ مستحَقِّها وصفاتِها

---

(1) الهمذاني، أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، التَّمهيد في معرفة التَّجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عمان، ط1، (1420هـ - 2000م): 62.

(2) ابن الجَزَري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، النَّشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضبَّاع، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتوزيع: 210/1.

(3) ابن الجَزَري، النشر في القراءات العشر: 211/1.

(4) ابن الجَزَري، شمس الدين أبي الخير محمد ، التَّمهيد في علم التَّجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، (1418هـ-1997م):59.

(5) المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، جُهد المقل، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط1، (1422هـ-2001م): 109.

الذاتيَّةِ والعرضيَّةِ من غيرِ إفراطٍ أو تفريطٍ أو تكلُّفٍ أو تخليط[1].

2- هــو العلمُ بقواعد وأحكام كيفيَّة النُّطق بالكلماتِ القرآنيَّة على الكيفيَّة الَّتي أُنزِلَ بها على النبيﷺ، كما أنَّهُ العلم الذي يبحث في كيفيَّاتِ نطقِ الحروفِ والعنايةِ بمخارجهــا وصــفاتها وما يعرضُ لها من أحكامٍ وما يتعلقُ بذلك وَقْفاً وابتداءً ووصلاً وقطعا[2].

وليسَ التَّجويد بتمضيغِ اللِّسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفَكِّ، ولا بترعيد الصَّــوت، ولا بتمطيط الشدِّ، ولا بتَقطيع المدِّ، ولا بتطنينِ الغُنــات، ولا بحصرمــةِ الــرَّاءات، قــراءة تنفرُ عنها الطِّباعُ، وتمجُّها القلوبُ والأسماع، بل القراءةُ السهلة العذبة الحلوة اللَّطيفة، الَّتي لا مضغَ فيها ولا لوك، ولا تعسُّفَ ولا تكلُّفَ، ولا تَصَنُّع ولا تــنطُّع، ولا تخــرج عــن طــباعِ العــرب، وكلام الفصحاء بوجهٍ من وجــوه القــــراءاتِ والأداء[3]. ولأجلِ توضيح ذلك نقول: "وتمضيغُ اللِّسان كنايةٌ عن لوكِ الحــــروف وعدم تبيينها، ولا بتقعير الفم حيثُ يُقال رجلٌ مُقَعَّر: إذا تكلَّم من أقصى الحلــق، وهــي كــناية عن التكلُّف والتنطُّع والتشدُّق في إخراج الحروف، وتضخيم الصَّــوت فــي القراءة، ولا بتعويج الفكِّ وهو كنايةٌ عن المبالغةِ في ترقيقِ الحروف المســتفلة، ولا بترعيدِ الصَّوت وهو أنْ يُحرِّك صوته، كالذي يرعد من بردٍ أو ألمٍ، ولا بتمطــيــط الشدِّ أي الزِّيادة في المقدار، ولا بتقطيع المدِّ أي تحريكِ الصَّوت في المــدودِ بالرفــعِ والخفضِ والحبسِ والإطلاق، فتتولَّد مــن الأَلــف الممدودةِ ألفَاتٌ ونحــوَ ذلك، ولا بتطنين الغُنَّات – ويُقال: تطنين النونات – وهو المبالغة في الغنَّة،

---

(1) أبو فراخ، محمد إبراهيم، الوجيز في أحكام التَّجويد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، (1410هـ – 1990م): 39.

(2) شــكري، أحمد خالد و رفاقه، المنير في أحكام التَّجويد، المطابــع المركزيــة، (عمان – الأردن)، ط5، (1425هـ – 2004م): 11.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 213/1.

وتحـــريك الصَّوت فيها، أو تغنين الحروف الَّتي لا غنَّة فيها، كأنَّهُ يخرج كل حرف من الخيشوم، ولا بحصرمة الرَّاءات"[1].

والحَصْـــرَمةُ بالحاء المهملة، من الحَصَر: وهو العِيُّ في المنطق، فالذي يُبالغُ فـــي إخفاء تكرير الرَّاء المشدَّدة، يجدُ في لسانِه ثقلاً يشبهُ الحصر وهو العِيُّ، وسُميَ فعـــــل ذلك بالحصرمة. أمَّا المرعشي (ت 1150هـــ) فضبطـــهُ بالخـــاء والضَّاد المعجمتـــين، وقـــال: "معـــناهُ: القطع، والمراد قطع صوت الرَّاء في مخرجه بحبسِه حبساً تامَّاً، كما في الحروف الشديدة"[2].

والخضرمةُ – بالمعجمتين – تكون في الرَّاء المرقَّقة الساكنةِ مثلُ: (فِرعَوْن، مِرْيَةٍ)؛ لأنَّ فيها قَطْع الصَّوت من غير ثقل على اللِّسان، أمَّا الحصرمة – بالمهملتين – فـــتكونُ في المشدَّدة، المفتوحةِ أو المضمومة؛ لحصولِ الثِّقلِ الذي يشبه الحصر، عندَ المبالغةِ في إخفاء التَّكرير[3].

إذن فالـــتَّجويد هو إخراجُ كلِّ حرفٍ من مخرجِه وإعطاءُ كلِّ حـــرفٍ حقـــهُ ومستحقه. وحقُّ الحرفِ هو صفاتُه الذَّاتيَّة اللَّازمةِ لَهُ والَّتي لا تنفكُ عنهُ ولا تفارقهُ كالجهـــر والهمس، والشدَّة والرَّخاوة، والاستعلاءِ والاستفال، وغيرها من الصفاتِ، وهي الَّتي يتميَّز بها الحرفُ عن غيره. أمَّا مستحقُ الحرفِ فهو صفـــاتُ الحـــرف العرضـــيَّةِ كالإظهـــارِ والإدغامِ والإقلابِ والإخفاءِ والتَّفخيم والتَّرقيق وغيـــرِها. إذ يُوصف الحرف بهذهِ الصفات أحيَّاناً، وتفارقُهُ أحيَّاناً أخرى[4].

قـــال الدَّاني (ت 444هـــ): "ليسَ بين التَّجويد وتركِه إلاَّ رياضةٌ لمن تدَّبَرهُ بفكـــهِ"[5]. ومعنى هذا القول كما قال ابن الجَزَري هو: "أي ليسَ بين التَّجويد وتركِه

---

(1) الحصري، محمود خليل، أحكام قراءة القرآن الكريم، ضبط نَصَّهُ وعلَّق عليه: محمد طلحه بـــلال منـــيار، دار البشـــائر الإسلاميَّة للطباعة والنَّشر والتوزيع، (بيروت – لبنان)، ط4، (1420هـــ – 1999م): 24.

(2) المرعشي، جهد المقِّل: 36.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 106.

(4) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التَّجويد:39، العقرباوي، المرشد: 26.

(5) الدَّاني، التَّحديد: 70، ابن الجَزَري، النَّشر: 212/1.

فرقٌ بمعنى فارق إلاَّ مداومة امرئ على التِّكرارِ وسماعِهِ من ألفاظِ المشايخِ الحُذاق الأبــرار لا مجــرَّد اقتصــارٍ على نقلٍ من الكتبِ المدوَّنةِ أو اكتفاءٍ بالعقلِ المختلف الأفكــار، إلاَّ رياضــةُ امرئ أي مداومته على القراءة والتكرار والسماع من أفواه المشايخ الحُذَّاق، لا مجرَّد اقتصارٍ على النقل"[1].

وعلــم التَّجويد هو علمٌ ينبني على الممارسةِ والتَّطبيق، والأخــذِ من أفــواهِ المشــايخ فإنَّ القراءةَ سنَّةٌ متَّبعَةٌ يأخذُها الآخرُ عن الأوَّل، ولا يتأتَّى هذا إلاَّ بالتلقِّي، والمشافهةِ عن القُراء[2].

4.1 أقسامُ علمِ التَّجويد:

يُقســم التَّجويد في اصطلاحِ عُلماءِ القراءةِ إلى قسمين: **القسم الأوَّل: (التَّجويد العلمــي)**: وهو معرفةُ القضايا والأحكام الَّتي وُجِدت في كتبِ التَّجويد[3] أي العلــم بالقواعد الَّتي وضعها عُلماء التَّجويد ودَوَّنَها الأئمةُ الأعلام القُــرَّاء، مــن مخــارجِ الحــروفِ وصفاتِها، وبيانِ ومعرفةِ المثلينِ والمتقاربينِ والمتجانسينِ، وأحكامِ النونِ السَّــاكنةِ والتــنوين، وأحكامِ الميم الساكنة، والمدِّ وأقسامِه، وأحكامِه، وأقسامِ الوقفِ والابتداء، وشرح الكلماتِ المقطوعةِ والموصولةِ في القرآن، وذكرِ التاء المربوطــة والمفتوحة ... إلى غير ذلك مما سَطَّرَهُ علماء القراءة[4].

---

(1) القــاري، مُلاَّ علي بن سلطان محمد المكي، المنح الفكريَّة شرح المقدمة الجَزَرية وبهامشها شــرح شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، لأبي الخير محمد الجــزري، شــركة مكتــبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (1367هـــ - 1948م): 23.

(2) منصــور، محمد خالد عبد العزيز، الوسيط في علم التَّجويد، دار النفائس للنشر والتوزيع، (عمان - الأردن)، ط1، (1419هـــ - 1999م): 88.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد:13، العقرباوي، المرشد: 26.

(4) العقرباوي، المرشد: 26-27، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

وحكـــم هذا القسم أنَّهُ مندوب وليس بواجب لأنَّ صحةَ القراءةِ لا تتوقفُ على معرفةِ الأحكام، وأمَّا بالنسبةِ لأهل العلم فهُوَ واجبٌ وفرضُ كفايةٍ كسائر العلوم الَّتي يحتاجُ إليها المسلمون[1].

أمَّـــا **القسمُ الثَّاني** من أقسامِ التَّجويد فهو: (التَّجويد العمليُّ) الذي يعني تطبيقَ القواعد التَّجويديَّة النظريَّة في أثناءِ تلاوةِ القرآن. وهو إحكامُ حروفِ القرآن، واتقان الـــنُّطق بكلماتـــه، وبلوغُ الغايةِ في تحسينِ ألفاظِه، والإتيان بها في أفصحِ منطـــقٍ، وأعـــذبِ تعبير[2]. وحكمُ هذا الجانب: الوجوبُ العيني على كلِ قارئ للقرآن، ويمكنُ تحصيل هذا العلم بطريقتين هما:

أ- **طريقةُ الرِّواية:** وتكونُ بالعرض أو بالتلقينِ أو بكلا الأمرين، ومعنى العرضُ أن يقـــرأ الطالبُ على الشيخ، ومعنى التلقين: أنْ يقرأ الشيخُ أمامَ الطالبِ ثُمَّ يُعيـــدُ الطالبُ ما قرأهُ الشيخُ عليه. والجمعُ بينَ الأمرين أولى.

فإذا أخذَ القارئُ عن شيخهِ تلاوة القرآن الكريم، باتقان وتدقيقٍ حتَّى صارَ حافظاً لها عارفاً بأحوالِها روايةً أمكنَهُ أنْ يَتْلُوَ القرآن وأن يكونَ ماهراً بهِ، ولكن يُخشى عليهِ النسيان مع تطاول الزمن[3].

ب- **طـــريقةُ الدِّرايَـــة:** وهـــي أن يُلِمَّ بأحكامِ التَّجويد النظريَّةِ دراسةً ومعرفةً، ثُـــمَّ يـــبـــدأُ بتطبـــيقِها علـــى آياتِ القرآنِ الكريم، فإذا نَسِيَ شيئاً رجـــع إلى القاعدة فَصَحَّحَ قراءَتَهُ بناءً عليها. ولا بُدَّ لَهُ أيضاً من التلاوة على شيخٍ مُتقنٍ حتَّى يبلغَ الغايةَ في الكمالِ ويجمعَ بين الرِّوايةِ والدِّرايةِ[4].

قـــالَ ابـــن الجَـــزَري (ت 833هـــ): "ولا شكَّ أنَّ الأُمَّةَ كما هم متعبدونَ بفهم معانـــي القرآن وإقامةِ حدوده، متعبدونَ بتصحيحِ ألفاظهِ وإقامةِ حُروفه على الصفة المـــتلقاةِ من أئمة القراءةِ المتَّصلةِ بالحضرةِ النبويَّة الأفصحيَّةِ العربيَّةِ الَّتي لا يجوزُ مخالفـــتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناسُ في ذلكَ بينَ محسنٍ مأجورٍ، ومسيءٍ

---

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 13، العقرباوي، المرشد: 27.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 13-14.

(4) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 14.

آثمٍ، أو معذورٍ، فمَن قَدِرَ على تصحيح كـلام الله تعالى باللَّفظِ الصحيـحِ العربـي الفصـيح، مـن لا يعـدل عن اللَّفظ الفاسدِ العجمي أو النبطي القبيح؛ استغناءً بنفسهِ واسـتبداداً برأيهِ وحدسهِ واتكالاً على ما ألف من حفظهِ واستكباراً عن الرجوع إلى عالمٍ يوقفهُ على صحيحِ لفظهِ، فإنَّهُ مُقَصِّرٌ بلا شكٍّ وآثمٌ بلا ريب ... أمَّا من كانَ لا يطاوعـهُ لسـانهُ، أولا يجد من يهديهِ إلى الصواب بيانَـهُ، فـإنَّ اللّـهَ لا يُكلـفُ نفسـاً إلاَّ وسعها..."[1].

وحكم هذا القسم أنَّهُ واجبٌ وجوباً عينيَّاً كما سبق ذكرُ ذلكَ، على كلِّ من حفظَ القـرآنَ الكريم كُلَّه أو بَعْضَهُ قَلَّ أو كَثُرَ، أو قرأ شيئاً منهُ مسلماً كانَ أو مسلمةً بلغَ حـد التَّكلـيفِ الشـرعي. والدليلُ على أنَّ التَّجويد العملي فرضُ عين هو: أنَّ الله سبحانَهُ وتعالى أنزلَ القرآنَ الكريمَ من اللَّوحِ المحفوظِ على جبريلَ على هذهِ الكيفيَّةِ ثُمَّ إلى النبيﷺ، ثمَّ تلقَّاهُ الصحابةُ ثمَّ التابعون جيلاً بعد جيل على هذهِ الكيفيَّةِ بطريق التواتر[2].

وقد أجمعت الأُمَّةُ على الوجوب في قراءة القرآن الكريم قراءةً مجوَّدةً سليمةً لا خلافَ بينَ المسلمينَ في كل عصر. وقد عبر ابن الجَزَري عن ذلك بقوله:

والأخذُ بالتَّجويد حتمٌ لازمٌ من لم يُجوِّد القرآنَ آثمٌ
لأنَّـهُ بـهِ الإلـهُ أنـزلا وهكذا منهُ إلينا وصلا[3]

وهذا يتفق مع قول الرسول الكريم ﷺ: "من أحبَّ أن يقرأ القرآنَ غضَّاً كمـا أنـزل فليقرأ قراءة ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ"[4].

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 210/1 –211.

(2) العقرباوي، المرشد: 26–29.

(3) الأنصـاري، شـيخ الإسـلام زكريا، شرح المقدمة الجَزَرية في علم التَّجويد، راجعه: أبو الحسـن محـي الـدين الكردي، علَّق عليه: محمد غيَّاث صبَّاغ، مؤسسة مناهل العرفان – بيروت، مكتبة الغزالي – دمشق، ط2، (1411هـ – 1990م): 57.

(4) أخـرجَهُ ابـن ماجة في (سُننِهِ) – باب في فضائل أصحاب رسول اللهﷺ، 138/1، والإمام أحمد في المسند، 7/1، من حديث عبدالله بن مسعود أنَّ أبا بكرٍ وعُمر بشراهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال ذلك. ولفظُ أحمد: (من سَرَّهُ) إلى آخر الحديث.

نَخلــصُ مما سبق إلى أنَّ الحكم في القسم الأوَّل من التَّجويد أنَّهُ بالنسبةِ لعامَّةِ المســلمين مندوبٌ إليهِ، وليسَ بواجبٍ؛ لأنَّ صحة القراءةِ لا تتوقفُ على معرفةِ هذهِ الأحكــام، فهــو كسائرِ الأحكامِ أو العلومِ الشرعيَّة الَّتي لا تتوقف صحة العبادةِ على معرفتِها.

أمَّا بالنسبةِ لأهلِ العلمِ فمعْرفتهُ واجبة على الكفايةِ، ليكونَ في الأمَّةِ طائفةٌ من أهلِ العلم تقوم بتعلُّم وتعليمِ هذهِ الأحكام لمن يريدُ أن يتعلَّمها، فإذا قامت طائفةٌ منهم بهذهِ المهمة سَقطَ الإثمُ والحرجُ عن باقيهم، وإذا لم تقم طائفةٌ منهم بذلك أثموا جميعاً.

أمَّا الحكم في القسم الثاني من أقسام التَّجويد فهو: أنَّهُ واجبٌ وجوباً عينيَّاً على كلِّ من يريدُ قراءة شيء من القرآن الكريم، قلَّ أو كثُرَ، سواءٌ أكانَ ذكراً أم أُنثى من المكلَّفين، وهذا الحكم – وهو الوجوب – ثابتٌ بالكتاب، والسُّنَّةِ، والإجماع.

5.1 تاريخ التأليف في التجويد

يــبدو إنَّ أوَّلَ مــن استخدمَ مصطلح (التَّجويد) بعدَ ابن مجاهد هو أبو الحسن علــي بــن جعفــر السُّعيدي المتوفى في حدود (410هــ) أمَّا بالنسبةِ للواضعِ لعلمِ الــتَّجويد فنَّجدُ أنَّ علمَ التَّجويد في أصلهِ وكيفيَّتِهِ وحيٌ من عند الله تباركَ وتعالى فقد نــزلَ القــرآنَ علــى قلبِ الحبيبِ المصطفىﷺ عن طريقِ الملك جبريل – عليــه الســــلام – مرتَّلاً مجوَّداً من ربِّ العزَّةِ بلا زيادةٍ أو نقصان، وهكذا تلقَّاه الصحابةُ الكرام.

قالَ الشيخُ المرصفي: "أمَّا الواضعُ لَهُ من الناحيةِ العلميَّةِ، فهوَ سيِّدنا محمدﷺ لأنَّــه نــزلَ علــيهِ القرآنُ من عندِ الله مجوَّداً، وتلقاهُ صلوات الله عليه وسلامُه من الأمين جبريل– عليهِ السلام– كذلكَ وتلقتْهُ عنهُ الصحابة والتابعون... وهكذا إلى أن وصلَ إلينا عن طريق شيوخنا متواتراً، ولا ينكر هذا إلا مكابرٌ، أو معاند"[1].

وقــد اخــتلفَ العلماءُ بعدَ ذلكَ في واضعه من الناحيةِ النظريَّة، أي استخراج القواعد والأحكام الَّتي وجدت في كتب التَّجويد.

---

(1) المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري إلى تجويــد كــلام الباري، دار الفجــر الإسلامية –المدينة المنورة ، ط1، (1421هــ – 2001م): 46/1.

إنَّ الوقتَ الذي ظهرت فيهِ كلمةُ التَّجويد بمعناها الاصطلاحي هو الوقت الذي ظهرَ فيه أوَّلُ مصنَّفٍ مستقل في علم التَّجويد، فقد قال ابن الجَزَري، وهو يترجم لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله (ت 325هـ): "هو أوَّلُ من صنَّفَ في التَّجويد فيما أعلم، وقصيدتِهِ الرَّائيَّةِ المشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو..."[1].

والمصنَّف الذي أشارَ إليهِ ابن الجَزَري هُنا هو أوَّل مصنَّف في التَّجويد هو قصيدةُ أبي مزاحمِ الرَّائيَّةِ المشهورة بالقصيدة الخاقانيَّة الَّتي يقولُ في مطلعها:

أقولُ مقالاً مُعْجِباً لأُولي الحِجْرِ ولا فَخرَ، إنَّ الفَخْرَ يدعو إلى الكِبر

وعدد أبياتها واحد وخمسونَ بيتاً، ومع أنَّ القصيدة الخاقانيَّة هي أوَّل مصنَّف ظهرَ في علم التَّجويد إلاَّ أنَّ أبا مزاحم لم يستخدم فيها كلمةَ التَّجويد ولا أيَّاً من الألفاظِ الأخرى الَّتي تُشاركها في المادة اللُّغويَّةِ، واستخدمَ مكانها كلمة الحسن وما اشتُقَ من مادتِها. فقد قالَ في صدر البيت الخامس:

أيا قارئَ القرآنِ أحْسِنْ أداءَهُ.

وقالَ في صدر البيت السابع عشر:

فقد قلتُ في حسنِ الأداءِ قصيدةً.

ويرجع هذا المصنَّف إلى القرن الرابع الهجري، وقد كان لهذهِ القصيدة أثرٌ في جهود العلماء اللاحقين من خلال استشهادهم بأبياتِهَا أو مُعارضتهم لها أو شرحهم لها ولمعانيها[2].

إنَّ أوَّل من صنَّفَ في علم التَّجويد هو أبو مزاحم الخاقاني حيث جاءت قصيدتُهُ في قالبٍ شعري لا يسمح بمناقشة القضايا على نحوٍ مفصَّلٍ، ومع ذلكَ تظلُ هذهِ القصيدة رائدةً في مجالها، أصليَّةً في موضوعها، سهلة في أسلوبها، مشتملةً على أصول علم التَّجويد في إيجازٍ ووضوح[3].

---

(1) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 321/2.

(2) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 12.

(3) الحمد،غانم قدوري، أبحاث في علم التَّجويد، دار عمَّار للنشر والتوزيع، ط1، (1422هـ - 2002م): 47.

وهناكَ ثلاثةُ كتبٍ كانت تتنافس على أن تكون أوَّل كتابٍ أُلِّفَ في التَّجويد بعدَ القصيدةِ الخاقانيَّة، هي:

أولاً: كـتاب التنبـيه على اللحن الجلي واللحن الخفي – لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي الرازي، المتوفى في حدود سنة 410هـ الذي تحدَّثتُ عنه سابقاً.

ثانـياً: كتاب الرعاية لتجويد القراءةِ وتحقيقِ لفظِ التلاوةِ – لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة 437هـ.

ثالـثاً: كـتاب الـتحديد في الإتقان والتَّجويد – لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني الأندلسي المتوفى سنة 444هـ[1].

أمَّـا كـتاب الـرعاية فيعدُّ من أقدم الكتب المصنَّفةِ وأهمها في علم التَّجويد، وقـد اعـتمدَ علـيه أكثر المؤلفين في هذا العلم بعدَ مكي، وقد حَاوَل مكي تأليف الكتاب سنة 390هـ قبل دخول الأندلس بثلاث سنوات[2].

لكنَّهُ تركَ المحاولة لعدم تَيَسُّر ما يعينهُ في ذلك، ولم يَعُدْ إلى تأليف الكتاب إلاَّ بعـدَ ثلاثين سنة، أي في حدود 420هـ، وقد صرَّح مكي أنَّهُ لم يجد كتاباً مؤلفاً في علـم التَّجويد من خلال قولهِ: "ثُمَّ تركته إذ لم أجدْ مُعِيْناً فيهِ، من مؤلفٍ سبقني بمثلِهِ قبلـي، ثُـمَّ قوَّى الله النيَّة وحدَّدَ البصيرة في إتمامِهِ بعدَ نحو ثلاثين سنةً، فَسَهَّلَ الله أمرَهُ، ويَسَّرَ جمعَهُ، وأعانَ على تأليفه"[3].

أمَّـا بالنسـبة لكتاب التحديد في الإتقان والتَّجويد فقد تحدَّث الدَّاني في مقدِّمة الكتاب عن السبب الذي حَمَلَهُ على تأليف الكتاب فقال: "أمَّا بعد، فقد حداني ما رأيته مـن إهمال قُرَّاءِ عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم ما نـدَبَ الله تعالى إليهِ، وحثَّ نبيُّهُ ﷺ أمَّتَهُ عليه، من تلاوة التنزيل بالتَّرتيل والتَرَسُّل. أن أعْمَلْـتُ نفسـي فـي رسم كتاب خفيف المحمل، قريب المأخذ، في وصف علم الإتقـان والـتَّجويد، وكيفـيَّة الترتيل والتحقيق، على السبيل الَّتي أدَّاها المشيخة من الخلـف، عن الأئمة من السَّلف واجتهدتُ في بيان ذلكَ، وبذلتُ طاقتي، وبالغتُ في

---

(1) الحمد، أبحاث في علم التَّجويد: 48.

(2) ابن الجَزَري، غاية النهاية: 309/2.

(3) القيسي، الرِّعاية: 24-25.

إيضـــاحِهِ عنايتي، وأفْصَحْتُ عن جَلِيِّهِ وظاهرِهِ، ودَلَلْتُ على خفيِّهِ وداثرِهِ، وأَوْدَعْتُهُ الـــواردَ من السُنَنِ والأخبار في معناه، على حسب ما إلينا أدَّاهُ من لقيناهُ من العلماءِ، وشـــاهدناهُ مـــن الفهماءِ، عن الأئمةِ الماضينَ والقُرَّاءِ السَّالفين، لِتَتَوفَّر بذلكَ فائِدَته، ويَعُـــمَّ نَفْعُـــهُ مَنْ رَغِبَ حِفْظَهُ وأرادَ معرفتَهُ من المتناهين والمُقَصِّرين، إن شاءَ الله تعالى"[1].

إذا كان من المسلَّم بهِ أنَّ كتاب (الرعاية) لمكي، وكتاب (التحديد) للدَّاني، هُما مـــن أقدم الكتب الَّتي أُلفت في علم التَّجويد، فإنَّهُ من غير المعروف – الآن – أيُّهما أســـبق مـــن الآخر في التأليف، ففي الوقت الذي نعرفُ فيهِ أنَّ مكيَّاً أكملَ كتابَهُ في حـــدود ســـنة 420هـــ، فإننا لا نعلمُ بالضبط السنة الَّتي انتهى فيها الدَّاني من تأليف كتابِهِ.

لكن هناك طريقة واحدة لعلَّها تؤدي إلى معرفة السَّابق من الكتابين في اكتمال التأليـــف، وهـــي الدراســـة الفاحصة لمنهج الكتابين، ومقارنة الأُسلوب والنصوص والأقـــوال فـــيهما، لنعرف أيهما قلَّد صاحبه أو نقل عنهُ، إذا صحَّ ما نتصَوَّرُهُ، من احـــتمال أن يكـــون أحدهما استفادَ من الآخر في هذا المجال، لا سيَّما أنَّهُما أقاما في الأندلس في فترةٍ متقاربةٍ [2].

أمَّـــا منهج الكتابين وطريقة ترتيب الموضوعات فيهما، فالكتابان متقاربان في ذلك، وإن كان الناظر فيهما يلمَحُ أحياناً اختلافاً في تناول بعض الموضوعات، وأمَّا أســـلوب معالجة الموضوعات، فالكتابان يختلفانِ في ذلكَ اختلافاً يُدْرِكُهُ كل من قرأ لهـــذين العالميْن الجليلين في كتابي (الرعاية) و (التحديد) أو في غيرهما من الكتب الَّتي أَلَّفاها[3].

مهمـــا يكـــن من أمر فإنَّ القصيدة الخاقانيَّة يَظَلُّ وصفها بأنَّها أوَّل مؤلف في التَّجويد صحيحاً، وتظل هذهِ الكتب الثلاثة: (التنبيه، والرعاية، والتحديد) هي أوَّل ما أُلِّـــف بعـــدَ قصـــيدة أبـــي مزاحم، في عِلم التَّجويد، أيَّاً كانَ المتقدِّمُ من الثلاثةِ على

---

(1) الدَّاني، التَّحديد في الاتقان والتَّجويد: 68-69.

(2) الحمد، أبحاث في علم التَّجويد: 57.

(3) الحمد، أبحاث في علم التَّجويد: 57.

صـــاحبَيْه، وكذلك الحال بالنسبة للكتاب الذي شرحَ فيهِ الدَّاني قصيدة أبي مزاحم، أو أيِّ كـــتابٍ آخر أَلَّفَهُ في علم التَّجويد، ويظل أبو الحسن السعيدي (ت في حدود 410 هـــ) وأبو محمد مكي (ت 437هـــ) وأبو عمرو الدَّاني (ت 444هـــ) يُمثلونَ الجيل الأوَّل من عُلماء التَّجويد الذينَ أرسوا بكتبهم ودراساتهم المعالم الأوَّلى لهذا العلم[1].

كمـــا أَلَّفَ أبو الفضل الـــرازي (ت 454هـــ) كتابـــاً فـــي التَّجويد، وألَّـــف عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـــ) كتابه (الموضح في التَّجويد)؛ حيث قدَّمهُ وحقَّقَهُ غانم قدوري الحمد.

وقـــد أحصى غانم قدوري الحمد في كتابِهِ: (الدراســـات الصَّوتيَّة عندَ علماء الـــتَّجويد) ما يزيد على مائة كتاب ورسالة في علم التَّجويد، منها ما هُـــوَ مخطـــوط ومـــنها مـــا هو مطبوع ورتبها من بداية التأليف حتَّى أواخر القرن الثالـــث عشـــر الهجـــري بحســـب وفـــاة مؤلفيها. وللاستفادة يُنصح بالرجوع إلى كتاب الدراسات الصَّوتيَّة ذاته[2].

أمَّـــا مكـــي فقد استخدمَ كلمة التَّجويد كثيراً، حتَّى في عنوان الكتاب: (لرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة)، واستخدم التَّجويد مِنْ غير إضافة: حيث ذكر أنَّ القُـــرَّاء يتفاضـــلون في علم التَّجويد[3]، كما استخدمَ أبو عمرو الدَّاني (ت 444هـــ) كلمـــة التَّجويد بكثرة مضافة وغير مضافة، حيث سمَّى الدَّاني كتابه في التَّجويد باسم (الـــتحديد في الإتقان والتَّجويد). وقد وردت كلمة التَّجويد في هذا الكتاب في مواضع عدَّة[4].

---

(1) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 59.

(2) الحمـــد، غانم قدوري، الدراسات الصَّوتيَّة عندَ علماء التَّجويد، مطبعـــة الخلـــود، بغـــداد، ط1، (1406هـــ-1986م): 25-43.

(3) القيسي، الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: 89.

(4) الدَّاني، التَّحديد في الاتقان والتَّجويد:70، 79، 89.

6.1 موضوع علم التَّجويد:

إنَّ موضوع علم التَّجويد هو الكلمات القرآنيَّة من حيث إحكام حروفها وإتقان النُّطق بها، وبلوغ الغايةِ في تحسينها وإجادة التلفظ بها. وأضافَ بعضُ علماء التَّجويد إلى ذلك: الحديث، فجعلَهُ من موضوع علم التَّجويد. وعليهِ يكون موضوعه هو: الكلمات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة، فحينئذٍ يجبُ في قراءة الحديث ما يجبُ في قراءة القرآن من إجادةٍ للتلاوة، وإحكام الأداء، ولكن الجمهور رأى أنَّ موضوع علم التَّجويد هو: القرآن فحسب[1].

قال ابن الجَزَري (ت 833هـ): "أوَّل ما يجب على مُريد إتقان قراءة القرآن: تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص بهِ، تصحيحاً يمتازُ بهِ عن مقاربِه، وتوفيةُ كل حرف صيغته المختصة بهِ توفيَةً تُخرجُهُ عن مُجَانسِه، يُعْمِل لسانَهُ وفَمَهُ بالرياضة في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلكَ لَهُ طبعاً وسليقةً"[2].

وأخيراً نخلصُ إلى نتيجةٍ مؤداها أنَّ علم التَّجويد هو من أشرف العلوم إن لم يكن أشرفها، لتعلقه بكتاب الله، وهو أشرف كتاب لاحتوائه على أشرفِ كلامٍ أُنزل، على أشرف بشرٍ أُرْسِلْ كما أنَّ الهدف والثمرة والغاية المرتجاةِ من هذا العلم هي صون الكلمات القرآنيَّة من التَّحريف والتصحيف، والزيادةِ والنقصان. والظفر بما أعدَّهُ الله تعالى لأهلِ القرآن من الجزاء الأوفى، والنعيم المُقيم، وذلك بمعرفة ماهيات صفات الحروف.

وتظهر أهميَّة علم التَّجويد في أنَّهُ طريقٌ لصون اللِّسان عن اللحن في لفظ القرآن الكريم، حال الأداء، وهو طريقٌ لتدبُّر معاني كتاب الله عزَّ وجل، والتفكر بآياتِه، والتبحُّر في مقاصدِه[3]. وذلكَ تحقيقاً لقولِه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[4].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 25.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 214/1.

(3) منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 88.

(4) [ص: 29].

ومـــن فوائد علم التَّجويد تقويم اعوجاج اللِّسان، وتدريبِهِ على النُّطق بالعربيَّة الفُصْحى، وفي هذا إحياءٌ للغة العربيَّة، وحثٌّ على تعلمهـــا، فكثيـــرٌ مـــن مباحـــث التَّجويد، والقراءآت القرآنيَّة هي مباحثٌ لغويَّة، لا يتمُّ فهمها والعمل بها إلاَّ بالتمرُّس فـــي اللُّغة، نحواً وصرفاً؛ لذلك فعلم التَّجويد من العلوم الَّتي لقيت عناية متميزة لأن الهدف منه خدمة كتاب الله تعالى، والحرص على تلاوتِهِ وتسهيل هذهِ التلاوةِ وتيسير أدائِهِ، وبلوغ أفضل درجات إتقان التلاوة وتحسين القراءة[1] وقد حثَّ رسول الله ﷺ على ذلك في قولِهِ: "زينوا القُرآن بأصواتكم"[2].

7.1 المصطلحات المرادفة لمصطلح التَّجويد

1.7.1 مُصْطَلَحُ التَّحقْيقِ:

التحقيق لغةً: هو الإشباع، يقال: صبغتُ الثوبَ صبغاً تحقيقـــاً: أي مشبعـــاً، وثـــوبٌ محققٌ إذا كان مُحكم النسيج[3].

التحقـــيق اصـــطلاحاً عرَّفه الدَّاني (ت 444هـــ) بقولِهِ: "والتحقيق مصـــدر حققـــت الشيء، أي عرفتُه يقيناً والعرب تقول بلغتُ حقيقة هذا الأمر، أي بلغتُ يقينَ شـــأنِهِ، والاسم منه الحق، فمعناهُ أن يؤتى بالشيء على حقهِ من غير زيادةٍ فيهِ ولا نقصانٍ منه"[4].

وقال أحمد بن أبي عمر (ت بعد 500هـــ) في كتابِهِ (الإيضاح) في مصطلح التحقـــيق: "ومعناهُ أن يُقرأ القرآنُ فَيُؤَدَّى كلُّ حرفٍ منه حقَّهُ من التشديدِ والتخفيفِ، والمد والقصر، والتسكين والتحريك، والوصل والقطـــع، والإشبـــاع والاختـــلاس،

---

(1) منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 89.

(2) روى هـــذا الحـــديث ابن عباس عن الرسولﷺ حيث أخرجه أبو داوود في السنن 383/5 حـــديث رقـــم 1438، والنسائي 179/2 رقم الحديث 1015 في كتاب الافتتاح، باب تزيين القـــرآن بالصَّـــوت. وأخرجه الحاكم في المستدرك 571/1، وأخرجه ابن ماجة: في كتاب إقامـــة الصـــلاة باب في حسن الصَّوت بالقرآن 426/1 حديث رقم 1342، وأخرجه الإمام أحمد في المسند 304/4،285.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حقق): 66/10، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون:392/1.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 72.

والإظهار والإدغام والإخفاء والتَّفخيم، الإضجاع، والهمز وترك الهمز، لا زيادةَ في كـل ذلكَ ولا نقصان. فحد الحرف المُشدَّد أنْ لا يكون مُخفَّفاً، وحد الحرف المُخَفَّف أن لا يكون مُشدَّداً ... فهذهِ الأشياء الَّتي وصفناها هي حدود التحقيق"[1].

كمـا عـرَّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقال: "وأمَّا التحقيق فهو مصدر من حقَّق تحقيقاً، إذا أتى بالشيء على حقِّه، وجَانَبَ الباطل فيه"[2] ونجده يعرِّفه في النَّشر قائلاً: "هو المبالغة في الإتيان بالشيء على حقهِ من غير زيادة فيه ولا نقصان منه. فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه. والوصول إلى نهاية شأنِه، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كلِّ حرفٍ حقَّه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية النونات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضـها من بعضٍ بالسكت والترسيل واليسر والتؤدةِ وملاحظة الجائز من الوقوف ولا يكـون غالـباً مَعَهُ قصر ولا اختلاس ولا إسكان محركٍ ولا إدغامه؛ فالتحقيق يكـون لرياضـة الألسـن وتقـويم الألفاظ وإقامة القراءةِ بغاية التَّرتيل، وهو الذي يُستحسـن ويُستحبُ الأخذُ بهِ على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيهِ إلى حدِّ الإفراط مـن تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرآت وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات"[3].

وعـرَّفه الحفيان فقال: "والتحقيق قراءةٌ بالتأني أبلغ من التَّرتيل في اصطلاح القـراءة وإسـناد الحديث المذكور مستقيم، والحديث أصل كبير في وجوب استعمال قـراءة التحقـيق وتعلُّـم الاتقان والتَّجويد لاتصال سنده وعدالة نقلته، وفيه إخراجُ الحروف مستوفية زمنها بتمكينها من مخارجها، وهو القراءة بتؤدةٍ وطمأنينة، بقصد التعليم، مع التدبُّر للمعاني ومراعاة الأحكام"[4].

---

(1) الخراسـاني، أحمـد بـن أبـي عمر أبو عبد الله الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر واختـيار أبي عُبيد وأبي حاتم، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350): 66، نقلاً عـن غانـم قدوري الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 566.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 59-60.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 205/1.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 159.

2.7.1 مُصْطَلَحُ التَّرتيل:

التَّـــرتيل لغـــةً: رتَّـــلَ الكـــلام: أحسنَ تأليفه وأبانَهُ وتمهَّل فيه. والتَّرتيل في القـــــراءة: التَّرسل فيها والتبيين من غير بغي، وفي التنزيل العزيز﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[1].

التـــرتيل اصـــطلاحاً: قالَ الدَّاني (ت 444هـــ) في تعريف مصطلح التَّرتيل: "والتَّـــرتيل مصدرُ رتَّلَ فلان كلامه: أتْبَعَ بعضَهُ بعضاً على مُكثٍ وتُؤَدَةٍ، والاسم منه الرَّتل، والعرب تقول: ثغرٌ رتلٌ إذا كان متفرِّقاً. وهو صفةٌ من صفات التحقيق وليسَ بـــه، لأنَّ التَّـــرتيل يكـــون بالهمز وتركه والقصر لحرفِ المدِّ والتخفيف والاختلاس ولـــيسَ ذلـــك فـــي التحقيق"[2]. ثم قال: "والتَّرتيل يكون للتدبُّر والتفكير والاستنباط، والتحقـــيـــق لرياضـــة الألســـن وترقيق الألفـــاظ الغليظة وإقامة القراءة، وإعطاء كـــل حـــرف حقَّـــه من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاسُ حركة متحرك"[3].

ونَقَلَ أحمد بن أبي عمر عن الشيخ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت 454هـــــ) أنَّهُ قال: "القراءة على ثلاثةِ أوجهٍ: ترتيلٌ وحدرٌ وزمزمة، والتَّجويد والاحســـان مصحوباها. فالتَّرتيل للفكرة والإفادة والرياضـــة، والحـــدرُ للاستكثـــار والدراسة، والزمزمة القراءة في النَّفس خاصة. وهي ضربٌ من الحدر"[4].

وعـــرَّفه ابن الجَزَري (ت 833هـــ) فقال: "وأمَّا التَّرتيل فهو مصدر من رتَّلَ فلان كلامه إذا أتْبَعَ بعضَهُ بعضاً على مكثٍ وتفهم من غير عجلة وهو الذي نزلَ به القـــرآن"[5] وأضافَ في كتابهِ التمهيد قائلاً: "والاسم منه الرَّتل، والعرب تقول: ثَغْرٌ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رتل): 317/11، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 414.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 71.

(3) الداني، التَّحديد: 72، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 61.

(4) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 67، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 557.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 207/1-208.

رَتْلٌ، إذا كان مفرقاً لم يركب بعضه بعضاً، قال صاحب العين: رَتَّلْتُ الكلام تمهلتُ فيه. وقال الأصمعي: في الأسنان الرَّتَل، وهو أن يكون بين الاسنان الفرج، لا يركب بعضها بعضاً. وحَدُّهُ: ترتيب الحروف على حقها في تلاوتِها، بتلبثٍ فيها"[1].

وعـــن الحفيان "والتَّرتيل هو القراءة بتؤدةٍ وطمأنينة، لا بقصد التعليم مع تدبر المعاني ومراعاة الأحكام، وبالتَّرتيل نزلَ القرآن، قال تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[2] وهو واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن"[3] قال صاحب التحفة:

والأخذ بالتَّجويد حتمٌ لازمٌ ... من لا يجود القرآن آثمٌ

لأنَّـــهُ بـــهِ الإلـــه أنـــزلا ... وهكذا منه إلينا وصلا

وهـــو أيضاً حليةُ تـــلاوةٍ ... وزينة الأداءِ والقراءة[4]

وفـــي الفـــرق بين التحقيق والتَّرتيـــل قال العطار (ت 569هـــ): "اعلـــم أنَّ التحقيق والتَّرتيل يتفقان من وجهٍ ويفترقان من وجهٍ. فأمَّا وجه اتفاقهمـــا، فمن حيثُ إنَّ التَّـــرتيل صفة من صفات التحقيق وليسَ بهِ، وذاكَ أنَّهُ مصدر رتَّل الرجل كلامَهُ إذا أتْـــبَعَ بعضه بعضاً على تؤدةٍ وتمهل، والتحقيق مصدر حققت الشيء والاسم منه الحـــق، ومعـــناه أن يؤتى بالشيء على حقِّه. وقد علمت أنَّ إعطاء الحروف حقوقها وتـــرتيبها مراتبها إلى غير ذلك ... وأمَّا وجه افتراقهما فمن حيث إنَّ التَّرتيل يكون بتحقيق الهمزات وتخفيفها واختلاس الحركات وإقرارها، والتحقيق بخلاف ذلك"[5].

ويقـــول ابن الجَزَري (ت 833هـــ) التَّرتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه، من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن مَعَهُ تحريك ساكن واختلاس حركة. وتفكيك الحروف وفكّها بيانها وإخراج بعضها من بعضٍ بيسرٍ وترسُّل، ومن ذلـــك فك الرقبة، وفك الأسير، لأنَّهُ إخراجهما من الرق والأسر، وكذا فك الرهن هو

---

(1) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 60.

(2) [المزَّمل: 4].

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(4) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 57.

(5) العطار، التَّمهيد: 89.

إخراجه من الارتهان، وفك الكتاب هو استخراج ما فيه، وفك الأعضاء هو إخراجها من مواضعها"[1]. إذن كلّ تحقيق ترتيل وليسَ كل ترتيل تحقيقاً.

3.7.1 مُصْطَلَحُ الحَدْرِ:

الحَــدْرُ لغةً: الحَدر من كل شيء تحدُرُه من عُلُو إلى أسفل، والمطاوعة منه الانحــدار، والحَــدْرُ: الإســراع في القراءة، وحَدَرَ في قراءته وفي أذانه حَدْراً أي أسرع[2].

الحَــدْرُ اصطلاحاً: قال ابن الجَزَري (ت 833هـ): "وأمَّا الحدر فهو مصدر مــن حــدر بالفتــح يحدر وبالضم إذا أسرعَ فهو من الحدور الذي هو الهبوط. لأنَّ الإسراع من لازمه بخلاف الصعود، فهو عندهم عبارة عن ادراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحوَ ذلــك، مما صحت بهِ الرواية ووردت بهِ القراءة مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب ومــراعاة تقــويم اللَّفــظ، وتمكن الحروف. وهو عندهم ضد التحقيق. فالحدر يكون لتكثيــر الحســنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليتحرَّز فيهِ عن بتر حروف المــد، وذهــاب صوت الغنَّة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غايةٍ لا تصح بها القراءة، ولا تُوْصَفُ بها التلاوة، ولا تخرج عن حد التَّرتيل"[3].

كما أضافَ ابن الجَزَري في كتابهِ التمهيد لقولِهِ السَّابق ما يلي: "وإنَّما يُستعمل الحــدرُ والهذرمــةُ، وهُما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثر حســناته، إذ كانَ بكل حرف عشر حسنات. وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لكز، والمــد مــن غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف، هذهِ

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 209/1، والتَّمهيد: 61–62، وانظر: الدَّاني، التَّحديد: 72.

(2) ابــن منظور، لسان العرب، (حدر): 201/4–202، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 626/1.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر: 207/1.

القــراءة الَّتــي يُقــرأ بها كتاب الله تعالى"[1] وكان ابن الجَزَري في قولِهِ هذا موافقاً للداني الذي أورد هذهِ العبارة من قبلِه[2].

قال الحفيان: "الحدر هو القراءة بسرعة، مع مراعاة الأحكــام من مخــارج وصــفات وغــنَّة وإخفــاء واقلاب وإدغام وإظهار وغيرها من الأحكام الَّتي تتعلق بحروف القرآن"[3].

4.7.1 مُصْطَلَحُ التَّدْوِيْرِ:

التَّدْوِيْرُ لُغَةً: هو تدوير الشيء أي: جعله مُدَوَّراً[4].

التدويــر اصــطلاحاً:عــرَّفَهُ ابن الجَزَري (ت 833هــ) قائلاً: "وأمَّا التَّدوير فهــو عبــارة عــن التَّوسط بين المقامين من التَّحقيق والحدر. وهو الذي وردَ عن أكثــر الأئمــة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيهِ الإشباع وهو مذهب سائر القُراء وصــحَّ عــن جميع الأئمة. وهو المُختار عندَ أهلِ الأداء قالَ ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه – يعني القرآن – نثرَ الدقل ولا تهذوه هذوَ الشعر"[5].

وقد وردت عبارةٌ لدى ابن الجَزَري بخصوص هذا المصطلح لكنني اعتبرها بمثابة تعريف لهذا المصطلح في كتابهِ (التمهيد) وهي:

" وأمَّــا صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سليم من اللكز، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترسل جزلٍ وحدرٍ بيِّنٍ سهل، يتلو بعضها بعضاً"[6].

وقــد ورد ذكــــر هذهِ المصطلحات الثلاثة في شرح المقدمة الجَزَريــة لكــن من دون تفصيل[7].

---

(1) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 62–63.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 73.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 160.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (دور): 342/4، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 404/1.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 207/1.

(6) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 64.

(7) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 60.

كمـــا عرَّفه الحفيان بقولِه: "هو القراءة بطريقة بحيث تكـــون متوسطـــة بين الطمأنينة والسرعة، مع مراعاة الأحكام"[1].

بـــناءً على السَّابق نَخلُص بأنَّ أفضلَ مراتبِ القراءةِ من دونَ شكٍ هي مرتبة التَّرتيل؛ وذلكَ لنزول القرآن بها ونص الوحي عليها. وأنَّ باقي المراتب صحيحة ما توافر فيها شرط مراعاة الأحكام.

كمـــا وجـــدتُ بعـــض المصطلحات المرادفة لمصطلحات (التَّجويد والتَّرتيل والتحقيق والحدر والتدوير) "وهي من ابتداع الناس في قراءة القرآن، وهي أصوات الغـــناء الَّتـــي أخبرَ عنها رسول الله ﷺ أنَّها ستكون من بعدِه، ونهى عنها، ويقال إنَّ أوَّل ما غُنِّيَ بهِ من القرآن قولِه عزَّ وجل: ﴿ **أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ** ﴾[2] حيث نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر:

أمَّا القطاة سوف أنعتها نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها

وقـــد قال رسولﷺ في هؤلاء: "مفتونةٌ قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم"[3].

وهذه المصطلحات هي:

1- الترقيص:

الترقيص لغةً: الرَّقْصُ والرَّقصانُ: الخَبَبُ، وفي التهذيب: ضربٌ من الخبب، وهو مصدر رَقَصَ يَرْقُصُ رقصاً[4].

والتـــرقيص اصطلاحاً: هو أنْ يرومَ السكتُ على الساكن ثمَ ينفِرَ مع الحركة في عدْوٍ وهرولة.

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(2) [الكهف : 79].

(3) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 55.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (رقص): 46/7.

2- التَّرعيد:

التَّـــرعيدُ لغـــةً: تَرَعْدَدَ: أخذته الرَّعْدَةُ، والارتعاد: الاضطراب تقول: أرعده فارتعد[1].

والتَّـــرعيدُ اصطلاحاً: هو أن يرعِّد القارئ صوته كالذي يرعد من بردٍ وألم، وهو أحد عيوب المد. وقد يُخلط بشيءٍ من ألحان الغناء.

3- التَّطريب:

التَّطـــريبُ لغةً: التطريب في الصَّوت: مَدَّهُ وتحسينه. وطرَّبَ في قراءتِهِ: مَدَّ ورَجَّعَ. وطرَّب الطائرُ في صوتِهِ كذلك[2].

والتَّطـــريب اصطلاحاً: هو أن يترنَّم القارئُ بالقرآن ويتنغم بهِ، فيمد في غير مواضـــع المـــد، ويـــزيد في المدّ على ما ينبغي لأجل التَّطريب، فيأتي بما لا تجيزهُ العربيَّة. وكثر هذا الضرب في قراءة القرآن.

4- التَّحزين:

التَّحزين لغةً: فلان يقرأ بالتحزين إذا أَرَقَّ صوته[3].

والتَّحزينُ اصطلاحاً: هو أن يترك طباعه وعاداته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة علـــى وجـــهٍ آخـــر، وكأنَّه حزين يكاد يبكي من خشوعٍ وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بـــذلك، لما فيه من الرياء. وهو بالزَّاي المعجمة عند بعض متأخري القرَّاء أن يترك طـــباعه وعاداته في التلاوة ويأتي بها على وجهٍ آخر كأنَّهُ حزين يكاد أن يبكي من خشوع وخضوع وهو منهي لما فيهِ من الرياء[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رعد): 221/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (طرب): 649/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حزن): 134/13.

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 391/1.

5- التَّحريف :

التَّحـــريف لغـــةً: تحريف الكلم عن مواضعه: تغييره. والتَّحريف في القرآن والكلمـــة: تغييـــر الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه كما كانت الـــيهـــود تُغيـــــر معانـــي التَّوراة بالأشباه، فوصفهـــم اللهُ بفعلهم فقـــال تعالـــى: **﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه﴾** [1].

والتَّحـــريف اصطلاحاً: هو أن يجتمع القُرَّاء في القراءة كُلُّهم بصوتٍ واحـــد، فيقولونَ في قوله تعالى: **﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾** [2] وقوله تعالى: **﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ ﴾** [3]: أَفَلَ يعقلون، أوَلَ يعلمون، فيحذفون الألف، فيقطعون القراءة ويأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها كما كانوا يحافظون على مراعاة الأصوات خاصة. وهو حرام[4].

8.1 القراءات القرآنيَّة:

القراءات لغةً: جمع قراءة وهي في اللغة مصدر قرأ يقرأُ قراءةً وقرآناً، فهو قـــارئٌ مـــن قـــوم قُرَّاء وقارئين، بمعنى تلا ويأتي الفعل غير مهموز (كقرى)، ولا يختلف عن الآخر في المعنى[5].

ويقـــول ابـــن فارس: "القاف والرَّاء والحرف المعتل،أصلٌ صحيح يدل على جمع واجتماع...، وإذا هُمِزَ هذا الباب كان هو والأوَّلُ سواءً، ويطلق لفظ قرأ ويراد مـــنه عـــدَّة معـــانٍ: أقرأت حاجتك إذا دنتْ، وقرأتُ الشيء قُرآناً: جمعته وضممتُ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9.

(2) [يس: 68].

(3) [البقرة: 77].

(4) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 56، الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 65، ابن الباذش، أبو جعفر أحمـــد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، كتاب الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدَّم لَهُ: عبد المجيد قطامش، ط1، 1403هـــ: 555/1-561.

(5) الأزهـــري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللُّغة، حقَّقَ وقدَّم لَهُ: عبد السلام هارون، راجعه: محمد النَّجَّار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، القاهرة، (1384هـــ - 1964م)، (قرأ):271/9-272.

بعضَه إلى بعض، وإذا قلتَ: قرأتُ في الكتاب؛ فمعناهُ تفقهتُ فيه، وأقرئهُ السلام: أي أبلغْهُ وقارَأهُ مُقارأةً وقِراءً دارسه، والقرء الوقت[1].

القراءات اصطلاحاً: تعددت تعريفات العلماء للقراءات القرآنية، حيث اختلفوا في تحديد مفهومها، وأوردوا العديد من التعريفات نذكر منها: تعريف الزركشي (ت 794هـ) للقراءة بقوله: "القراءاتُ اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكورةِ في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"[2].

غير أنَّ ابن الجزري (ت 833هـ) يعرفها بقوله: "إنَّها علمٌ بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوِ الناقلة"[3]. أي بإسنادها إلى الناقل. في حين أسهبَ البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في تعريف القراءات، فهي عندهُ: "...علمٌ يُعلَمُ منهُ اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذفِ والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"[4]. وتبعه في ذلك القسطلاني في كتابهِ (لطائف الإشارات)[5].

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1991م)، (قرى):79/5، ابن منظور، لسان العرب، (قرأ): 158/1-159.

(2) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصريَّة (صيدا-بيروت): 318/1، انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات: 116/1.

(3) ابن الجزري، محمد بن محمد ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلميَّة، (بيروت-لبنان)، (1400هـ): 3.

(4) البناء الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، اتحاف فضلاء البشر في القرآت الأربع عشر، رواهُ وصححهُ وعلَّقَ عليهِ: علي محمد الضباع مراجع عموم المصاحف ومراقبها بمشيخة المقارئ المصريَّة، دار الندوة الجديدة، (بيروت - لبنان): 5.

(5) القسطلاني، لطائف الإشارات: 116/1.

وهـــي عـــندَ التهانوي: "أن يُقرأ القرآن، سواء أكانت القراءة تلاوةً، بأن يُقرأ متتابعاً، أو أداءً، بأن يُؤخذ عن المشايخ، ويُقرأ"[1].

نلاحـــظ أنَّ علم القراءات القرآنيَّة يهتم بكيفيَّة النطق بألفاظ التنزيل، كما نزلَ بها الوحي، وبالطريقة المثلى لأدائها. كما أنَّ الهدف الرئيس من تعدد القراءات، هو التسهيل على العباد والتخفيف عليهم.

9.1 تاريخ التأليف في القراءات:

لقـــد اهـــتمت الأُمة الإسلامية بعلم القراءات، اهتماماً كبيـــراً، لإدراكهـــم أن الاهـــتمام بالقراءات القرآنية هو جزء من اهتمامهم بالقرآن الكريم، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2].

فقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في القراءات، وذهب معظمهم إلى أنه أبـــو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224هـــ، حيث ألف كتاب (القراءات) الذي جمـــع فـــيه قـــراءات خمسة وعشرين قارئاً، فيقول ابن الجزري: "لما كانت المائة الثالـــثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصـــر، تصـــدّى بعضُ الأئمة لضبط ما رواه من القراءات. فكان أول إمام معتبر جمـــع القراءات في كتاب واحد: "أبو عبيد القاسم بن سلام" جعلهم فيما أحسب خمسة وعشـــرين قارئاً مع هؤلاء السبعة[3]. ومن الغريب أن ابن الجزري في كتابه (غاية الـــنهاية) يرى أن أول من ألف في القراءات هو، أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة 255هـــ، إذ يقول: "وأحسبه أول من صنف في القراءات"[4].

واســـتمر التألـــيف بشكل عام إلى أن جاء ابن مجاهد البغدادي المتوفى سنة 324هـــــ واقتصر على القراءات السبع في كتابه الموسوم بـــ: (القراءات السبعة).

---

(1) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1312/2.

(2) [الحجر: 9].

(3) ابن الجزري، النشر: 34/1.

(4) ابن الجزري، غاية النهاية: 320/1.

وقــد أثار هذا الكتاب ضجة، إذ كره بعض علماء القراءات اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القرّاء، مما أوجد التباساً بين القراءات السبعة والأحرف السبعة[1].

وقد علل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) اقتصار ابن مجاهد على القراءات السـبع بقـوله: "فـإنْ سأل سائل فقال: ما العلة التي قامت من أجلها اشتهار هؤلاء السـبعة بالقراءة دون من فوقهم؟، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هم أعلى درجة منهم وأجل قدراً منهم.

فالجـواب: إنَّ الرواة من أئمة القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرين فـي العـدد، وكان اختلافهم كثيراً، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القـراءات التـي توافق المصحف على ما يُسهّلُ حفظُهُ وتنضبط القراءة به؛ فنظروا إلـى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمـره وأجمـع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقـرأ، فلم تخرجه قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفحته وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكـان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة وابن عامر من أهل الشام، ونافع مـن أهـل المديـنة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان"[2].

أي أنَّ ابـن مجاهد في تسبيعه للقراءات حاول الاقتصار على النقل الموثوق به عن الرسول ﷺ.

---

(1) انظـر: الخطيب، عبـد اللطيف، معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق: 1/73-78.

(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق: 47-48.

الفصل الثاني

مصطلحات صفات الأصوات

1.2 مصطلحات الصفات المتقابلة:

(الجَهْرُ والهَمْسُ)

1.1.2 الجَهْرُ:

الجَهْـرُ لغةً: هو الاعلان والظهور، وهو ضد الهمس، يُقال: جَهَرَ بالقول إذا رفـعَ بـه الصَّوت، فهو جهير، وأجهرَ فهوَ مُجهِر إذا عُرِفَ بشدَّة الصَّوت، وجهرَ الشيء: عَلُنَ وبدا؛ وأجهرَ بقراءته، وأجهرَ وجهور: أعلنَ به وأظهرَه[1].

الجَهْـرُ اصطلاحاً: الجهرُ من مصطلحات سيبويه (ت 180هـ)؛ حيث ذكرهُ حـين تحـدَّث عن صفات الأصوات. فقد عَرَّف الجهرَ بقوله: "فالمجهورة: حـرفٌ أُشْـبـعَ الاعتمادُ في موضعِه، ومُنِـعَ النَّفس أن يجري مَعَهُ حتَّى ينقضيَ الاعتمـادُ علـيـه ويجري الصَّوت. فهذه حالُ المجهورة في الحلقِ والفم، إلا أنَّ النون والميم قد يُعْتَمَدُ لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنَّة. والدليل على ذلك أنك لو أمْسَكتَ بأنفك ثُمَّ تكلمت بهما لرأيت ذلك أخلَّ بهما"[2].

وعـرَّفَ المبرِّد (ت 285هـ) الجَهْرَ قائلاً: "ومنها حروفٌ إذا رددّتها ارتدعَ الصَّوت فيها وهي المجهورة"[3].

وقـد اتَّـبع سيبويه في تعريفِه السَّابق للمجهور أغلب علماء اللُّغة القدماء من أمـثال: ابـن السـراج (ت 316هـ)، وابن جنِّي (ت 392هـ) وكذلك الحال مكي

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (جهر): 175/4.

(2) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجـيل، (بيـروت – لبنان)، ط1، (1411هـ – 1991م): 434/4، النُّويري، أبي القاسم محمـد بن محمد بن محمد بن علي، شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلميَّة، (بيروت – لبنان)، ط1، (1424هـ – 2002م): 238/1-239.

(3) المبـرِّد، أبـو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 194/1.

(ت 437هـ)، والدَّاني (ت 444هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)[1] إلاَّ أن مكيّاً أضافَ إلى تعريف سيبويه الكلام عن القوَّة في الصَّوت المجهور، والضعف في الصَّوت المهموس إضافةً إلى الخفاء[2].

وقد عرَّف مكي (ت 437هـ) الصوت المجهور بأنه: "حرفٌ قوي يمنع النَّفس أن يجري معه عندَ النَّطق به لقوَّته وقوَّة الاعتماد عليه في موضع خروجه"[3] ووافقه في ذلك الدَّاني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ)[4] ثم ربط المعنى الاصطلاحي للجهر بالمعنى اللغوي له فقال: "وإنَّما لقب هذا المعنى بالجهر؛ لأنَّ "الجهر": الصوت الشديد القوي، فلمَّا كانت في خروجها كذلك، لقِّبت به لأنَّ الصوت يجهر بها لقوَّتها"[5]. وقال عن الأصوات المجهورة: "وهي أقوى من المهموسة المذكورة وبعضها أقوى من بعض، على قدر ما فيها من الصفات القويَّة غير الجهر. وهذهِ الحروف هي ما عدا المهموسة ..."[6].

وقال الدَّاني (ت 444هـ): " والمجهورة هي ما عدا المهموسة، وهي تسعة عشرَ حرفاً، يجمعها قولك ظل قيد بضغم زر بطا واذ نعج"[7].

---

(1) ابن السرَّاج، أبي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأُصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت – لبنان)، ط3، (1408هـ– 1988م)، 402/3، ابن جني، أبي الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، (1405هـ–1985م):60/1، مكي بن أبي طالب، الرِّعاية: 117، الدَّاني، التَّحديد: 107، الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، (بيروت– لبنان)، ط1، (1402هـ–1982م): 30.

(2) القيسي، الرِّعاية: 206.

(3) القيسي، الرعاية: 117.

(4) الدَّاني، التحديد: 107، القرطبي، الموضح: 88.

(5) القيسي، الرعاية: 117.

(6) القيسي، الرعاية: 116–117.

(7) الدَّاني، التحديد: 107.

كمـــا عرَّف السكاكي (ت 626هـــ) مصطلح الجهر بأنَّهُ: "انحصار النَّفس في مخرج الحرف"[1]. وعرَّفه ابن الجَزَري (ت 833هـــ) مقتفياً أثر سيبويه في تعريفِهِ الصَّوت المجهور[2].

نجـــدُ ممـــا سبق أنَّ تعريف سيبويه قد شاعَ في كتب التراث، وكلامَهُ عـــن المجهور من الأصوات ظلَّ أساساً ثابتاً لبناء الدرس الصَّوتي القديم إذ لم يُضف أيُّ عـــالمٍ لهـــذا البـــناء، الدمياطـــي الشيء الكثير، إن لم يُضيفوا إليهِ البتة، أمَّا علماء الـــــدرس الصَّـــوتي الحـــديث، فقـــد وقفوا طويلاً عندَ تعريف سيبويه، إذ لَقِيَ هذا التعـــريف اهتماما بالغ الأهمية من دراساتهم؛ ذلكَ أنَّهُم حاولوا تفسير ألفاظِهِ وشرح تـــراكيبه الَّتي تحتاج إلى توضيح، وقد دعاهم إلى هذا أنَّهم وجدوا أنَّ تعريف سيبويه للجهـــر يبـــتعد عـــن تعريفهم لهذا المصطلح، وهذا سنبيِّنه لاحقاً – إن شاء الله – إذ المعـــيار لـــيسَ هو المعيار إن لم يكن في جوهرِهِ، ففي ألفاظِهِ الَّتي تحتاج إلى شرح وتفسير، ولأجلِ هذا الغموض الذي نجده في تعريف سيبويه شرعَ العلماءُ المحدثون فـــي تفســـير هـــذا التعريف وبيانِهِ؛حيثُ توقَّفَ بعضُ دارسي الأصوات العربيَّة من المحدثـــين أمـــامَ تعريـــف سيبويه للصوت المجهور محاولين تفسيره بموجب الفهم المعاصـــر لظاهـــرة الجهـــــر، وهـــم لا يُخفونَ حيرتهم في بعضِ جوانبِهِ، ولكنَّهم يقـــــررونَ أنَّ ســـيبويـــه حـــيـــنَ قَسَّمَ الأصوات إلى مجهورةٍ ومهموسةٍ كانَ يريدُ بالمجهورةِ الأصوات الَّتي يهتزُّ معها الوتران الصَّوتيان، على عكس المهموسة.

وعلى الرغم من اعترافهم بأنَّ سيبويه لم يعرف الوترين الصَّوتيين لكنَّهُ أدرك أثرهما، وعلى الرغم من أنَّهُ عدَّ كُلاًّ من الطَّاء، والقاف والهمزة أصواتاً مجهورة، – كما سنوضح ذلك لاحقاً –، وهي ليست كذلك في نطقنا المعاصر[3].

---

(1) الســـكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1، (1400هـــ-1981م): 109.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 98، والنَّشر: 202/1.

(3) أنـــيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، ط3، 1961م: 120-126، تمام حســـان، اللُّغـــة العـــربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب): 60-62، شاهين، عبد الصبو، في التطوُّر اللغوي، مؤسسة الرسالة: 202.

كمـــا عـــرَّفَ الاستراباذي (ت 686هـــ) الجَهْرَ بقولِه: "والمجهور لا اعتبار فـــيـــهِ بعـــدم جـــري الصَّـــوت، بل الاعتبار فيهِ بعدم جري النَّفس عندَ التصويت، فعلامـــة المجهور رفع الصَّوت"[1].

بـــناءً على قول الاستراباذي السَّابق يقول إبراهيم أنيس: "أنَّهُ لا يوجد تناقض فـــي كـــلام ســـيبويه في تعريفِه للمجهور، إذ فرَّقَ بين منع النَّفس في المجهور، ولا يكون ذلكَ في الحنجرة، أمَّا منع الصَّوت في الشديد فمكانه مخرج واحد"[2].

وبهـــذا الخصوص قالَ عبد القادر مرعي: "ولو كان سيبويه يعرف مكان منع الصَّـــوت، ومكـــان منع النَّفس لكانَ هذا الكلام صحيحاً. ولكنَّ سيبويه لم يكن يعرف الحنجرة ولا أجزاءها، كما أنَّهُ اضطرب في تحديد الصَّوت والنَّفس"[3].

الجهر عند علماء التَّجويد والأصوات المحدثين:

وللجهـــر عدَّة تعاريف في الاصطلاح تجدر بنا الإشارة إليها كما وردت عندَ بعض المحدثين من علماء التَّجويد والأصوات:

أولاً: تعـــريف الحصـــري (ت 1401هـــــ) حـــيث قال: "الجَهْرُ هو الصَّوت القوي الشـــديد"، وقـــالَ أيضـــاً: "هو انحباس جري النَّفس عندَ النُّطق بالحرف، لقوَّتِه وقوَّة الاعتماد عليهِ في موضعِه أو موضع خروجِه"[4].

ثانياً: تعريف الحفيان فيقول: "هو ظهور الحرف وإعلانهُ لقوَّتِه"[5].

---

(1) الاســـتراباذي، رضـــي الـــدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضـــبط غريبها وشرح مبهمها : محمد محي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، (1395هـــ- 1975م): 260/3.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 93–94.

(3) مرعـــي، عـــبد القادر، المصطلح الصَّوتي عند علماء العربيَّة القدماء في ضوء علم اللُّغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ط1، 1993م: 109.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

ثالثاً: تعريف المرصفي: "هو قوَّة التَّصويتِ بالحرفِ لقوَّةِ الاعتمادِ عليهِ في المخرج حتَّى مُنِعَ جريانُ النَّفس مَعَهُ فكانَ فيهِ جَهْرٌ، أي إعلانٌ وإظهارٌ ولذا سُمِّيَ مَجْهُوْرَاً"[1].

رابعاً: تعريف إبراهيم أنيس: "والمجهور هُوَ الصَّوت الذي يتذبذب مَعَهُ الوتران الصَّوتيان حالَ النُّطق بهِ"[2] ويوافقه في هذا الرأي محمد محمد داود[3]. إذن فالصَّوت المجهور عندَ علماء الأصوات المحدثين – هو الصَّوت الذي يصاحبُ تكوُّنه في مخرجه تذبذب أو اهتزاز الوترين الصَّوتيين في الحنجرة. وهُما يشبهان شفتين رقيقتين تعترضان مجرى النَّفس في أعلى القصبة الهوائيَّة، فإذا تذبذب الوتران حدثت نغمة صوتيَّة مصاحبة لتكوُّن الصَّوت في مخرجه تُسَمَّى الجهر، وسُمِّيَ ذلكَ الصَّوت مجهوراً، وإذا ظلَّ الوتران ساكنين في أثناء تكوُّن الصَّوت في مخرجهِ لم تحدث تلكَ النغمة، وكانَ الصَّوت مهموساً [4].

خامساً: تعريف عبد القادر مرعي: "المجهور هو الصَّوت الذي يهتز فيهِ الوتران الصَّوتيان نتيجة احتكاك الهواء المندفع من الرئتين بهما"[5].

كما يقول عبد القادر مرعي إنّ: "المجهور هو صوتٌ لغوي يُسْمَعُ بواسطة نشاط الأعضاء الصَّوتيَّة في مخرج معين، ويزدادُ أثره السماعي نتيجة التقارب بين عضْويّ النُّطق وحدوثِ الجهرِ، أي خروجِ الهواء حاملاً ذبذباتٍ صوتيَّةٍ أثناءَ إنتاجِهِ "[6].

---

(1) المرصفي، هداية القارئ: 79/1.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 21.

(3) داود، محمد محمد، العربية وعلم اللُّغة الحديث، دار غريب، القاهرة: 121.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 18-20-22، عمر، دراسة الصَّوت اللغوي:137، السعران، محمود، علم اللُّغة مقدِّمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، (1420هـ – 1999م): 144،.

(5) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 105.

(6) مرعي، المصطلح الصوتي: 104.

الأصوات المجهورة:

الأصـــوات المجهورة هي ماعدا المهموسة، وهي تسعة عشر صوتاً، يجمعها قـــولك: (عَظُـــمَ وَزْنُ قارِىءٍ ذي غضٍّ جدَّ طلبِ) أي رجحَ ميزان قارئ ذي غضٍ للبصر واجتهادٍ في طلب العلم[1]. وهذا يدلُّنا على أنَّ الجهر هو من صفات القوَّة في الصَّوت.

ونلاحـــظ ممـــا سبق أنَّ حروف الجهر التسعة عشر لقوَّتها في نفسها، وقوَّة الاعـــتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلاَّ بصوت قوي شديد يمنع النَّفس من الجـــري معهـــا عندَ النُّطق بها، وبهذا الاعتبار سُمِّيت مجهورة، كما أنَّ بعض هذهِ الأصوات أقوى من بعض في الجهر.

أمَّـــا الأصـــوات المجهورة في العربيَّة في النُّطق المعاصر فهي خمسة عشر صوتاً: "ع، غ، ج، ي، ل، ر، ن، د، ذ، ض، ز، م، ب، و، ظ"[2].

ويكـــاد ينحصـــر الخلاف بين القُدامى والمحدثين في أصوات ثلاثة هي: (ق، ط، ء)، فقـــد اعتبرهُنَّ القُدامى من المجهورات، وتبرهن التجارب الحديثة على أنهنَّ خالـــيات من صفة الجهر كما ننطق بهنَّ الآن[3]. كما وصف بعض المحدثين الهمزة بأنها صوتٌ شديد لا هُوَ بالمجهور ولا بالمهموس[4].

وهـــذا يـــدلُّ علـــى أنَّ في صوت الهمزة خلافاً كبيراً، وسيبقى إلى أن يجد المحدثون حَلاً لهذا الخلاف من خلال التجارب الحديثة.

---

(1) ســـيبويه، الكـــتاب: 434/4، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 238/1، الجريسي، محمد مكي نصـــر، نهايـــة القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطها وصححها وخرَّج آياتها: عـــبد الله محمـــود محمـــد عمر، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط1، (1424هـــ-2003م): 44.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 22.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، شاهين، في التطوُّر اللغوي: 193، 195، 208.

(4) السعران، علم اللُّغة: 134، عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 277.

2.1.2 الهَمْـسُ:

الهَمْسُ لُغَةً: هو الخفاء، وهو الخفي من الصَّوت والكلام الذي لا يُفهم[1].

الهمـسُ اصطلاحاً: وصفَ سيبويـه (ت 180هـ) الأصـوات المهموسـة بقـولِـه: "المهمـوس حرفٌ أُضعِفَ الاعتمادُ في موضعِه، حتَّى جرى النَّفس مَعَهُ، وأنـت تعرفُ ذلكَ إذا اعتبرتَ فردَّدْتَ الحرف مع جري النَّفس، ولو أردتَ ذلكَ في المجهـور لـم تقـدر عليه، فإذا أردتَ إجراء الحروف فأنتَ ترفَعُ صوتكَ إن شئت بحروف اللِّين والمد، أو بما فيها منها وإنْ شئتَ أخفيت"[2].

وقد اتَّبع معظم علماء العربيَّة القدماء سيبويه في تعريف الأصوات المهموسة ومـنهم: المبـرِّد (ت 285هـ)، وابن السرَّاج (ت 316هـ)، وابن جنِّي (ت 392 هـ)، ومكـي (ت 437هـ)، وابن سنان (ت 466هـ)، والسكاكي (ت 626هـ) وغيرهم من علماء اللُّغة وعلماء القراءات[3].وسار على نهجه مكي(ت 437هـ)[4].

نجد مما سبق أنَّ مكيّاً اقتفى آثار سيبويه في تعريفِه للمهموس كما فعلَ غيره من علماء العرب القدماء.

الهمس عند علماء التَّجويد والأصوات المحدثين:

وللهمـس عـدَّة تعاريـف فـي الاصطلاح لدى علماء اللُّغة وعلماء التَّجويد المحدثين أهمها ما يلي:

---

(1) ابن منظور، لسان العَرب، (همس): 301/6.

(2) سيبويه، الكتاب:434/4، الدَّاني، التَّحديد في الاتقان والتَّجويد: 107.

(3) المبـرِّد، المقتضـب: 194/1، ابن السراج، الأُصول في النحو: 402/3، ابن جنِّي، سـر صـناعة الإعراب: 60/1، القيسي، الرعاية: 116، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة:30، السكاكي، مفتاح العلوم:4.

(4) القيسي، الرِّعاية: 116.

أولاً: تعـــريف الحصـــري (ت 1401هـــ) حيث قال: "هو خفاء التصويت بالحرف، لضعفِهِ وضعف اعتمادِهِ على مخرجِهِ، وجريان النَّفس مَعَهُ حال النُّطق بهِ"[1]. ووافقه المرصفي[2].

ثانياً: تعريف غانم قدوري الحمد: "هو صفةٌ ناتجةٌ عن عدم اهتزاز الأَوتار الصَّوتيَّة عندَ النُّطق بالحروف"[3]. وأيَّدَهُ في الرأي محمد محمد داود[4].

ثالـــثاً: تعريف إبراهيم أنيس: "هو الصَّوت الذي لا يتذبذبُ مَعَهُ الوتران الصَّوتيان، ولا يُسْمَعُ لهما رنين حال النُّطق بهِ"[5].

رابعـــاً: تعريف عبد القادر مرعي: "المهموس هو صوتٌ لغوي يُسْمَعُ إنتاجُهُ دونَ أن يُضاف إليهِ أثرُ الهواء الذي يَحملُ الذبذبات الصَّوتيَّة"[6].

ويُضـــيف مرعـــي ما يلي: "والصَّوت المهموس يكون فيهِ الوتران الصَّوتيان متباعدين وتكون فتحة المزمار مفتوحه فيندفعُ الهواء من الرئتين عَبْر فتحة المزمار دونَ أن يحتك بالوترين الصَّوتيين. وبذلكَ لا يهتز فيهِ الوتران الصَّوتيان"[7].

أمَّـــا عـــن سبب تسمية هذه الأصوات بالمهموسة فقد قال ابن دريد (ت 321 هـــ): "وإنَّمـــا سُـــمِّيت مهموســـة لأنَّـــهُ اتسع لها المخرج فخرجت كأنَّها متفشِّيَة، والمهجورة لم يتسع مخرجها فلم تَسْمَعْ لها صوتاً"[8].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(2) المرصفي، هداية القاري: 79/1.

(3) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة عندَ علماء التَّجويد: 238.

(4) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث:121.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية:21.

(6) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 104.

(7) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 105.

(8) ابـــن دريـــد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، كتاب جمهرة اللُّغة، دار صادر، بيروت، ط1: 8/1.

وقـــال مكي (ت 437هـــ): "وإنَّما لُقِّبَ هذا المعنى بالهمس؛ لأنَّ (الهمس) هو الحـــس الخفـــي الضعيف، فلمَّا كانت ضعيفةً لُقِّبت بذلك"[1]. وأيده ابن الجَزَري (ت 833هـــ)[2] قال تعالى: ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾[3] ووصفت هذهِ الأصوات بالهمس لضـــعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها، حتَّى أنها لم تَقْوَ على منع النَّفس من الجري معها، فبسبب ذلك صار فيها نوع من الخفاء[4].

الأصوات المهموسة:

والأصـــوات المهموسة في العربيَّة عشرة أصوات هي: (الهاء والحاء والخاء والكـــاف والسين والشين والتاء والصاد والثاء والفاء) يجمعها هجاء قولك (ستشحثك خصفه) أو هجاء (سكت فحثَّهُ شخص) أو هجاء (كست شخصه فحث)[5].

وقـــد قال مكي (ت 437هـــ): "إنَّ بعض هذهِ الحروف المهموسة أضعف من بعـــض، فالصَّاد والخاء أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصَّاد اطباقاً واستعلاءً وصفيراً. وكل هذهِ الصفات من صفات القوَّة، وفي الخاء استعلاء"[6].

وقـــد أيَّـــدَ الحصـــري (ت 1401هـــ) مكيّاً بأنَّ بعض الأصوات المهموسة أضـــعف من بعض فقال: "وينبغي أن تعلم أنَّ هذهِ الحروف ليست في مرتبةٍ واحدة في الهمس، بل بعضها فيهِ نوع من القوَّة لم يكن في البعض الآخر، وبعضها أضعف من بعض؛ فالصَّاد المهملة والخاء المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصَّاد اطباقاً

---

(1) القيسي، الرِّعاية:116.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 97، النويري، شرح طيِّبة النشر: 238/1.

(3) [طه : 108].

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(5) ســـيبويه، الكـــتاب: 434/4، القيسي، الرِّعاية: 116، والكشف عن وجود القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، تحقـــيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالـــة، ط4، (1407هـــ-1987م): 137/1 ،الدَّانـــي، الـــتَّحديد: 107، ابن الجَزَري، التَّمهيد في علم التَّجويد: 97، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(6) القيسي، الرِّعاية: 116، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 238/1.

واستعلاءً وصفيراً، وكلُّها من صفات القوَّة، وفي الخاء استعلاء، والكاف والتاء المثنَّاة أقوى من باقي الحروف – غير الصَّاد والخاء – لِما فيهما من الشدَّة وهي من صفات القوَّة. وأضعف الحروف المهموسة الفاء والحاء والثاء المثلثة والهاء إذ ليسَ فيهنَّ صفةُ قوَّة، وأضعفها الهاء. ولِشدَّة ضعفها وخفائها قوُّوها بالصلة"[1].

(الشِّدَّةُ والرَّخَاوَةُ والتَّوَسُطُ):

3.1.2 الشِّـدَّةُ:

الشدَّة لغةً: هي الصَّلابة، وهي نقيض اللِّين، تكون في الجواهر والأغراض، والجمع شِدَد. عن سيبويه قال: جاءَ على الأصل لأنَّه لم يُشبه الفعل، وقد شدَّهُ يَشدُّه شدَّاً فاشتد[2].

والشدَّة اصطلاحاً: عرَّفَ سيبويه (ت 180هـ) الصوت الشديد فقال: "الصَّوت الشديد هو الذي يمنع الصَّوت أن يجري فيه، وذلكَ أنَّكَ لو قلت (الحج) ثم مددت صوتك لم يجر ذلك، أي لم يجرِ لكَ مَدّ الصَّوت بالجيم"[3].

وقد تبع سيبويه في تعريفِه لمصطلح الشدَّة عدد من علماء العربيِّة من أمثال المبرِّد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ) وابن جنِّي (ت 392هـ) وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)[4].

وعنى سيبويه بمنع الصَّوت من الجريان في الشديد حصر الصَّوت في مخرجه، وقد استخدمَ سيبويه كلمة الحصر، فهو يقول: "لأنَّ الدَّال ليسَ فيها إطباق

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83–84.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلمية، طهران، (1985م): 475/1 –478.

(3) سيبويه، الكتاب: 434/4.

(4) المبرِّد، المقتضب: 195/1–196، ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 402/3، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: 30.

فإنَّمـــا تَغْلِـــبُ على الطَّاء؛ لأنَّها في موضعها، ولأنَّها حصرت الصَّوت في موضعها كما حصرتْهُ الدَّال"[1].

فاســـتخدام سيبويه عبارة (حصر الصَّوت في الموضع أي المخرج) يَدُلُّ على أنَّ ســـيبويه يبني تقسِيمَهُ للحروف إلى شديدة ورخوة على أساسٍ واضحٍ يَعْتَمِدُ على حالـــة المخـــرج أثناء مرور الصَّوت خلاله، فإذا حُصِرَ الصَّوت فهو شديد. ويكون معنـــى قولِه: (يمنع الصَّوت أن يجري) في تعريفِهِ للشديد أنَّهُ يحصر الصَّوت فَيَمْنَعَهُ من الجريان حتَّى ينقضي الاعتمادُ في المخرج فينطلق الصَّوت بالحرف[2].

كمـــا أنَّ بعـــض الـــنُّحاة والعلماء كانَ لَهُم رأي مُوَافق لرأي سيبويه، ولكنهم اســـتخدموا كلمة (الحصر) في تعريف الشديد وتركوا كلمة (المنع) الواردة في كتاب سيبويه، فيقول ابن الحاجب (ت 646هـــ): "ومعنى الشدَّة أن ينحصر صوت الحرف فـــي مخرجه فلا يجري، والرَّخاوة بخلافها، وما بينهما هو أن لا يتم لَهُ الانحصار، ولا يتم لَهُ الجري"[3].

وعرَّف مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) الشدَّة فقال: "ومعنى الحرف الشديد أنَّـــهُ حرفٌ اشتَدَّ لزومه لموضعِهِ، وقَوِيَ فيه، حتَّى منع الصَّوت أن يجري مَعَهُ عند اللفـــظ بهِ"[4]. وتبعه في ذلك الدَّاني(ت 444هـــ) والقرطبي(ت 461هـــ) والخفاجي (ت 466هـــ) وغيرهم الكثير من علماء التَّجويد القدماء[5].

أمَّا أبو العلاء الهمذاني (ت 569هـــ) فحين عرَّف الشديد والرخو فقد رَكَّـــزَ علـــى امكانـــيَّة مد الصَّوت مع الرخو وعدمها مع الشديد – كما سنلاحظ لاحقاً –،

---

(1) سيبويه، الكتاب: 460/4.

(2) الحمد،الدراسات الصَّوتيَّة عندَ علماء التَّجويد: 142.

(3) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق: موسى بناي الفليلي، ط2، بغداد، (1983م): 486/2.

(4) القيسي، الرِّعاية: 117–118.

(5) الدَّانـــي، التَّحديد: 107، القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التَّجويد، تحقيق وتقديم: غانم قـــدوري الحمـــد، دار عمَّـــار، عمَّـــان، ط1، (1421هـــ– 2000م): 89، الخفاجي، سر الفصاحة: 30.

فقـــال: "والشـــديد ما لزمَ مخرجه فلا يمكنك مد الصَّوت بهِ لتمكنه، ألاَ ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (الشَّجْ والشَّطْ)، ثُمَّ رُمْتَ مد الصَّوت بالجيم والطَّاء امتنعَ عليك...والرخو ما لم يلزم مخرجه لزوم الشديد فيمكن مد الصَّوت بهِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ: الهزّ والمسّ والرش والسحّ ونحو ذلك، امتَدَّ بهِ صوتك جارياً مع ز، س، ش"[1].

وعرَّف الاستراباذي (ت 686هـ) الشدَّة بقولِهِ: "ونعني بالشديد ما إذا اسكنتُهُ ونطقتَ بهِ لم يَجرِ الصَّوت معه"[2].

وتابـــعَ عُلماءُ التَّجويد علماءَ اللُّغة القُدامى في تحديدِ صفـــةِ الشـــدَّة. فقـــال الحصـــري (ت 1401هـــ): "الشدَّة هي كمال انحباس جري الصَّوت عندَ النُّطـــق بالحـــرف لكمـــال قـــوَّة اعتمادِهِ على مخرجه"[3]. ويظهر هذا الانحباس عندَ إسكان الحـــرف، أي أنَّ الانحباس عندَ إسكان الحرف أظهر منه في حال التَّحرُّك، مثل غنَّة الميم والنون، وهي ثابتة في حالَّتي التَّحرُّك والسكون، لكنَّها في حالة السكون أظهر، سواء انحبسَ مَعَهُ النَّفس كما في الأحرف الجهريَّة الشديدة – وهي ستـــة أحـــرف: الهمـــزة وحروف القلقلة (قطب جد) – أم لم ينحبس، كما في الكاف التاء الشديدتين المهموستين. وبذلكَ عُلِمَ الفرق بين الصَّوت والنَّفس[4].

وعرَّفه المرصفي بقولِهِ: "الشدَّة هي لزوم الحرف لموضعه لقوَّة الاعتماد عليهِ في المخرج، حتَّى حبس الصَّوت عن الجريان معه فكان فيه شدَّةٌ أي قوَّة، ولذا سُمِّيَ شديداً"[5].

وأيَّـــدَهما الحفـــيان فـــي تعريف الشدَّة حيث قال: "الشدَّة هي قـــوَّة الحـــرف لانحباس الصَّوت من الجريان مَعَهُ عندَ النُّطق بهِ"[6]. وهو: "انحباس جري الصَّوت

---

(1) الهمذاني، التَّمهيد: 280.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84–85.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84–85.

(5) المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: 80/1.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

عندَ النُّطق بالحرف لكمال قوَّة الاعتماد على مخرجه"[1].

وقال غانم قدوري في تعريف الصَّوت الشديد: "فالصَّوت الشديد (الانفجاري) لدى علماء الأصوات المحدثين هو الذي ينحبس مجرى النَّفس أو الصَّوت المندفع من الرئتين لحظةً من الزمن في مخرجِهِ، وذلك بالتقاء عضوين من أعضاء آلة النُّطق، ثم ينفصل العضوان فيندفع الهواء المحبوس فجأةً محدثاً صوتاً انفجاريَّاً، مثل الباء والتاء والدَّال وغيرها"[2]. وقد أخرج بعض المحدثين (الجيم) من قائمة الأصوات الانفجاريَّة، وأدخلوا (الضَّاد) كما يُنطق بها في مصر[3].

هذا يدلُّنا على أنَّ رأي اللغويين المحدثين يُخالف رأي علماء العربيَّة القدماء في صفة صوتي (الجيم والضَّاد)؛ إذ عدَّ القدماء صوت الجيم شديداً وصوت الضَّاد رخواً، أمَّا علماء اللُّغة المحدثون فهم يعدُّون صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجاً، أي يجمع بين الشدَّة والرَّخاوة، ويعدون (الضَّاد الحديثة) صوتاً شديداً[4]. وفي هذا الخصوص قال محمد محمد داود: "الشدَّة هي خروج الصَّوت فجأة في صورةِ انفجارٍ للهواءِ عقبَ احتباسهِ عندَ المخرج، أي أنَّ اعتراض هواء الزَّفير هُنا يكون اعتراضاً تامَّاً. وقال بخصوص الجيم: إنَّ القدماء يضمونَ إلى حروف الشدَّة صوت (الجيم المعطشة)، والصواب أنَّها صوتٌ مزجي مركب من انفجاري واحتكاكي أي أنَّها صوتٌ مزدوج"[5].

يقول عبد القادر مرعي: "والأصواتُ الشديدةُ لدى سيبويه تقابل الأصوات الانفجاريَّة عند المحدثين، حيث سَمَّى علماءُ اللُّغة المحدثون الصَّوت الشديد بـ (الصَّوت الانفجاري) أو (الصَّوت الوقفي) وهو الصَّوت الذي يتكوَّن نتيجةً لحدوث

---

(1) نصر، عطيه قابل، غاية المريد في علم التَّجويد، دار التقوى للنشر والتوزيع: 131.

(2) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 140.

(3) السعران، علم اللُّغة: 132–135.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 65–66، حسان، تمام، مناهج البحث في اللُّغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، (1400هـ– 1979م): 119–120، عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، (1405هـ– 1985م): 46.

(5) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 123.

انغلاق تام لمجرى الصَّوت في نقطة المخرج، ثُمَّ يتبعه انفتاح مُفاجئ فيندفع الصَّوت أو الهواء محدثاً صوتاً انفجاريًّا"[1].

ووصـــفت هذهِ الأصوات بالشدَّة، لمنعها الصَّوت أن يجري معها، لقوَّتها في مخارجهـــا، قال ابن المصنَّف (أحمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن الجَزَري) في كـــتابه: (الحواشي المفهمة في شرح المقدِّمة الجَزَرية): "سُمِّيت هذهِ الحروف شديدة لمنعها الصَّوت أن يجري معها، لأنَّها قويت في مواضعها فلزِمتْها". وقالَ في (العقد الفـــريد): سُمِّيت شديدة لاشتداد حروفها في مخارجها حتَّى منعت الصَّوت أن يجري معهـــا عـــندَ اللفـــظ بها. ألا ترى أنَّكَ تقول في الحرف الشديد (أج) (أد) فلا يجري الصَّـــوت في الجيم، ولا في الدَّال، وكذلك أخواتهما، فلمَّا اشتَدَّ الحرفُ في موضعهِ ومُنِعَ الصَّوت أن يجري مَعَهُ سُمِّي حرفاً شديداً[2].

الأصوات الشديدة:

والأصـــوات الشَّديدة ثمانية أصوات جُمِعَت في عبارة: (أجـــدت طبقـــك) أو عـــبارة (أجد قطٍ بكت) وجمعها بعضهم في عبارة: (أجدك تطبق) أو (أجَدت كقطب) أو (قطب جدٍ تكأ) أو (أجِدُك قُطِبت)[3].

وهـــذهِ الحـــروف مـــتفاوته في القوَّة، يقول مكي (ت 437هـــ): "والشدَّة من علامـــات قوَّة الحرف فإن كانَ مع الشدَّة جهرٌ وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوَّة في الحـــرف، لأنَّ كـــل واحدة من هذهِ الصفات تَدُلُّ على القوَّة في الحرف، فإذا اجتمعَ اثنتان من هذهِ الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوَّة كالطَّاء، فعلى قدر ما في

---

(1) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 109.

(2) القيســـي، الـــرِّعاية: 118، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 239/1، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 85-86.

(3) ابـــن جني، سر صناعة الإعراب: 69/1، القيسي، الرِّعاية: 117-118، الدَّاني، التَّحديد: 107، القرطبـــي، الموضح في التَّجويد: 89، المرعشي، جهد المقل: 69، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 85، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد:128.

الحـــروف من الصفات القويَّة، كذلك قوَّته، وعلى قدر ما فيهِ من الصفات الضعيفةِ كذلك ضعفه"[1].

إذن فالأصـــوات الشديدة عندَ علماء العربيَّة القدماء هي: (الهمـــزة والقـــاف والكـــاف والجيم والطَّاء والدَّال والباء)، أمَّا عندَ علماء اللُّغة المحدثين فهي كما دلَّت عليها التجارب الصَّوتيَّة الحديثة: (الهمزة والباء والتاء والثاء والضَّاد والطَّاء والكاف والقاف).

ونجـــدُ هُـــنا أنَّ رأي اللغويين المحدثين يخالف رأي علماء اللُّغة القدماء في صـــفة صـــوتي (الضَّاد والجيم) إذ عدَّ القدماء صوت الجيم شديداً، وصوت الضَّاد رخـــواً. أمَّا علماء اللُّغة المحدثون فهم يعدُّونَ صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجاً، أي يجمع بين الشدَّة والرَّخاوة، ويعدُّونَ صوت (الضَّاد الحديثة) صوتاً شديداً.

4.1.2 الرَّخَاوَة:

الرَّخاوة لغةً: اللِّين، والهشُّ من كلِّ شيء، يُقال: ريحٌ رُخاء أي ريحٌ لينة[2].

الـــرَّخاوة اصطلاحاً: عرَّفَ سيبويه (ت 180هـــ) الأصوات الرخوة بالآتي: "هـــي الَّتـــي يجري معها الصَّوت، وذلكَ لو أنَّكَ قُلتَ: (الطس، وانقض) وأشباه ذلكَ أجريت فيه الصَّوت، إن شئت"[3].

واتَّبعهُ في ذلكَ المبرِّد (ت 285هـــ)، وابن السرَّاج (ت 316هـــ) وابن جنِّي (ت 392هـــ)، وقد أضاف المبرِّد ما يلي: "فأمَّا الرِّخوة فهي الَّتي يجري النَّفس فيها من غيرِ ترديد"[4].

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 117-118، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 98، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 85-86.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رخا): 14/387-388.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/434-435.

(4) المبـــرِّد، المقتضـــب: 1/195، ابـــن السرَّاج، الأصول في النَّحو: 3/402، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/61، 70.

وقد عرّفه مكي (ت 437هـ) بقولِه: "أنَّهُ حرفٌ ضَعُفَ الاعتمادُ في موضعِه عندَ النُّطق بهِ، فجرى مَعَهُ الصَّوت، فهو أضعف من الشديد، ألاَ ترى أنَّكَ تقول: (السَّ، الشَّ)، فيجري النَّفس والصَّوت معهُما، وكذلك أخواتهما، بخلاف الشديدة"[1]. وأضاف الدَّاني (ت 444هـ) إلى قول مكي ما يلي: "ومعنى الرخو أنكَ إذا قُلْتَ: (الظش والغض) أجريتَ فيهِ الصَّوت إن شئت"[2].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "والرخو هو الذي يجري فيهِ الصَّوت ويمتد بهِ ألا ترى أنَّكَ تقول: المسْ والرش والسَّحْ ونحوَ ذلك. فتجد الصَّوت جارياً مع السِّين والشين والحاء، ولو قُلت: الحجّ والشطّ والحقّ ثُمَّ مددت صوتك لم يتأتَّ لكَ ذلك"[3]. واتَّبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـ) والمقدسي (ت 665هـ)[4].

الرَّخاوة عند المحدثين من علماء التَّجويد:

وعرَّفه المحدثون من علماء التَّجويد بما يلي:

1- الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الرَّخاوة هي لين الحرف لضعفِهِ وجريان الصَّوت عندَ النُّطق بهِ"[5] واتَّبعه في ذلك الحفيان، وعطيه قابل نصر، وعزَّة عبيد دعَّاس[6].

2- وعرّفه المرصفي فقال: "هو ضعف لزوم الحرف لَهُ لضعف الاعتماد عليهِ في

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 119.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 108.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 89.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 30، أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، إبراز المعاني من حرز الاماني، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية: 751.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251، نصر، غاية المريد: 141، دعّاس،عزّة عبيد، فن التَّجويد، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، (الزرقاء- الأردن)، ط2، (1407هـ- 1987م): 72.

مخرجه حتَّى جرى مَعَهُ الصَّوت فكان رَخواً"[1].

أمَّـــا المُحدَثون من علماء اللُّغة فعرَّفوا الرَّخاوة بقولهم: "الرَّخاوة هي خروج الصَّـــوت مستمراً في صورة تسرُّب للهواء مُحْتَكاً بالمخرج، أي أنَّ اعتراض هواء الزفير هُنا يكون اعتراضاً متوسِّطاً"[2].

والصَّـــوت الـــرِّخو (الاحتكاكي) هو الذي لا ينحبسُ الهواء في مخرجِهِ حبساً تامَّـــاً، وذلكَ بأنْ يُضيقُ مجرى النَّفس باقتراب عضوين من أعضاء آلة النُّطق نحوَ بعضُـــهما في مخرج الحرف، دونَ أنْ يُقفِلا المجرى، فَيُحْدِث النَّفس في أثناء مرورِهِ بمخـــرج الصَّوت حفيفاً مسموعاً تختلفُ نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى. وذلكَ مثل صوت (السِّين والزَّاي والحاء) وغيرها[3].

أمَّا معيار التمييز بين الصَّوت الشديد والرخو عندَ علماء العربيَّة القدماء فهو عـــدم جـــريان الصَّوت الشديد، وجريانُهُ في الصَّوت الرخو. وهذا يعنـــي انقطـــاع الصَّـــوت عـــندَ نقطةٍ ما في الصَّوت الشديد، على حين يستمر الصَّوت في الصَّوت الـــرخو ما دام هناك هواء في الرئتين، وهذا هو ما تنبَّه إليهِ عُلماء الغرب وهو أنَّ الأصـــوات الشديدة أصواتٌ آنيَّةٌ لا يمكن التَّغني بها أو ترديدها، لأنَّها تنتهي بمجرَّد زوال العائق وانقطاع الهواء.

أمَّا الأصوات الرخوة فهي أصواتٌ استمراريَّةٌ متمادَّةٌ يُمكـــن التَّغنـــي بهـــا، واستمرار نطقها بدون انقطاع ما دامَ هُناك هواء في الرئتين[4]. وقد تبنى المرعشي

---

(1) المرصفي، هداية القاري: 108/1، فروخي، أحمد، التَّجويد الواضح، الجزائر، (1972م): 14.

(2) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 123.

(3) الســـعران، علـــم اللُّغة: 143، عبد التوَّاب، المدخل إلى علم اللُّغة: 33، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 140.

(4)عـــبد الـــتوَّاب، المـــدخل إلى علم اللُّغة: 41، وبراجشتراسر، التطوُّر النحوي للغة العربيَّة، أخـــرجه وصححه وعلَّق عليهِ: رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، (1402هـــ-1982م) : 14.

(ت 1150هـ) فكرة تسمية الشديدة بمصطلح (آنيَّة)، وتسمية الرخوة بمصطلح (زمانية)[1].

استخدمَ ابن سينا (ت 428هـ) مصطلحاً جديداً بدل مصطلح شديدة وهو مصطلح مفردة، ومصطلح مركبة بدل مصطلح رخوة، فقال: "والحروف بعضها في الحقيقة مفردة، وحدوثها عن حبساتٍ تامَّة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها اطلاق دفعه، وبعضها مركبة، وحدوثها عن حبسات غير تامَّة لكن تتبع إطلاقات"[2].

ولعلَّ ابن سينا في تسميَتِهِ لاحظَ أنَّ الأصوات الشديدة أو المفردة أصوات حاسمة سريعة لا تحتاج إلى جهد عضوي، على حين أنَّ المركبة وهي الرَّخوة تحتاج في النُّطق بها إلى زمن أطول وجهد أكبر.

وعن سبب تسمية حروفِ الرَّخاوة بهذهِ التَّسمية قال ابن دريد (ت 321هـ): "سُمِّيت رخوةً لأنها تسترخي في المجاري"[3]. وقال مكي (ت 437هـ): "وإنَّما سُمِّيت بالرَّخوةِ لأن الرَّخاوة هي اللِّين، واللِّين: ضد الشدَّة، فَسُمِّيت، بذلك لأنَّها ضد الشديدة"[4].

وقال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذهِ الحروف بالرِّخاوة للينها، وضعف الاعتماد عليها، فلم تقوَ على منع الصَّوت من الجري معها"[5].

وقال الحفيان: "سُمِّيت هذه الأحرف بالرِّخوةِ لجريان الصَّوت معها حتَّى لانت عندَ النُّطق بها"[6].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 68.

(2) ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسَّان الطيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحَّام، أحمد راتب النفَّاخ، ط1، (1403هـ-1983م)، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، (دمشق- سورية):60، 105-106.

(3) ابن دريد، كتاب جمهرة اللُّغة: 8/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 119.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

الأصوات الرَّخوة:

قـــال سيبويه (ت 180هـــ): "الحروف الرَّخوةِ هي: (الهاء، والحاء، والخاء، والغـــين، والشـــين، والصَّـــاد، والضَّاد، والزَّاي، والسِّين، والظاء، والثاء، والذال، والفـــاء)"[1]. ووافقـــه في عددها ابن السرَّاج (ت 316هـــ)[2]. إذن هي ثلاثةَ عشر حـــرفاً يجمعهـــا قولك: "ثخذ ظفش زحف صه خس" وهي ما عدا الشديدة المذكورة. وهذا رأي مكي (ت 437هـــ)[3].

إن ادراج ســـيبويه للضـــاد فـــي الأصـــوات الرَّخوة يؤكد أنَّها لم تكن صوتاً انفجارياً في النُّطق القديم، وإنَّما كانت صوتاً استمرارياً احتكاكيَّاً جانبيَّاً على الأرجح.

وقد جمعها الدَّاني (ت 444هـــ) في قول: (خس حظ شص هز ضغث فذ)[4]. كما يجمعها بعضهم في قولهِ[5]:

إن تشـــأ ألفـــاظ رخـــو لا تكـــن في الحفـــظِ لاهي
رَمْـــزُهُ خُذْ غَثَّ حَـــظٍ فـــض شـــوص زي ســـاهِ

ونجد من بيتي الشعر السَّابقين أنَّ حروف الرَّخاوة ستة عشر حرفاً وليسَ كما وردَ فـــي السَّابق عند علماء التَّجويد القدماء أمثال مكي والدَّاني وعلماء اللُّغة أمثال سيبويه وابن السرَّاج. وقد أيَّدَ هذا القول الحصري والمرصفي والحفيان[6].

قـــال مكي: "وهذهِ الصفات من علامات الضعف كالهمس، والخفاء. فاعرف الصـــفات الضعيفة والصفات الشديدة تَقْوَ بذلك على تجويد تلفظك بكتاب الله – جلَّ جلالـــه – فـــإذا كـــان أحدُ هذهِ الصفات الضعيفة في حرفٍ، كان فيهِ ضعف، وإذا اجـــتمعت فيهِ كانَ ذلك أضعف لَهُ، (كالهاء) الَّتي هي مهموسةٌ رخوةٌ منفتحةٌ خفيَّةٌ.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 4/434–435.

(2) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 3/402.

(3) القيسي، الرِّعاية: 118–119.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(6) الحصـــري، أحكـــام قراءة القرآن الكريم: 86، المرصفي، هداية القاري: 1/80، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

وكل واحدة من هذهِ الصفات، من صفات الضعيف في الحروف ولذلك بُيِّنت (الهاء) بـــواو مـــرَّه، وبـــياء مـــرَّه. زيد ذلك بعدها لضعفها وخفائها في قولك: (رماهو) و (عصاهو) و (بهي) و (فيهي). ولم يُفعل ذلك بحرف من الحروف غيرها.

كـــذلك الصفات القويَّة، إذا كان أحدها في حرف قويَ بذلكَ، فإذا اجتمعت في حرفٍ كانَ ذلكَ أقوى لهُ (كالطَّاء) الذي اجتمع فيه (الجهر) و (الشدَّة) و (الإطباق) و (الاستعلاء) فهي دون الطَّاء في القوَّة، إذ عُدِمَت الجهر والشدَّة. و (الضَّاد) أقوى من (الصَّاد) لأنَّ الضَّاد حرفٌ مجهور، مع أنَّهُ مطبق مستعلٍ، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصَّاد"[1].

5.1.2 التَّوَسُّط:

التَّوَسُّطُ لغةً: الاعتدال[2]. والتوسط صفة تقعُ بينَ صفتي الشدَّة والرَّخاوة.

التوَسُّـــط اصـــطلاحاً: لم أجد الكثير من الحديث عن هذهِ الصفة لدى سيبويه ســـوى أنَّهُ أعني سيبويه (ت 180هـــ) ذكر من حروفها حرفاً واحداً ألا وهو حرف العين لقولهِ: "وأمَّا العين فبين الرِّخوة والشديدة تصلُ إلى الترديدِ فيها لشبهها بالحاء"[3]. وتبعه في هذا ابن السرَّاج (ت 316هـــ)[4].

وفـــي هذا الخصوص (اعتبار سيبويه للعين صوتاً متوسطاً) نلاحظ أنَّ بعض دارســـي الأصـــوات العـــربيَّة من المحدثين يتوقفون عندَ عدِّ العين صوتاً متوسطاً، ونجدهم متحيرين في فهم الأساس الذي اعتمدَ عليهِ سيبويه، ومن تابَعَهُ في عدَّ العين صـــوتاً متوســـطاً، ومـــن ثَمَّ مالَ بعضهم إلى إخراج العين من الحروف المتوسطة وعدَّها صوتاً رَخْواً (احتكاكياً)[5].

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 119-120.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (وسط): 487/7.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السرَّاج، الأُصول في النحو: 402/3.

(4) ابن السرَّاج، الأُصول في النحو: 402/3.

(5) حســـان، مناهج البحث في اللُّغة: 130، عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 302، عبد التواب، المدخل إلى علم اللُّغة: 81، مرعي، المصطلح الصَّوتي: 112.

وصرَّحَ آخرون بقبولهم عَدَّ العين صوتاً متوسطاً، وآخرون توقفوا في المسألة وتركوا أمر البت فيها إلى ما ستكشف عنه التجارب الحديثة[1].

وأمَّا الذين حكموا بأنَّها متوسطة فقد بنوا حكمهم على تضمُّنها شيئاً من صفات الرِّخوة، وشيئاً من الشديدة؛ حيثُ يرى براجشتراسر أنَّ هذا الصَّوت متنوع النُّطق، فهي أحيَّاناً متمادَّة، وأحيَّاناً آنيَّة، والدوي المُمازج لها أحيَّاناً قوي، وأحيَّاناً ضعيف[2].

وعرَّف القدماء الأصوات المتوسطة ومنهم المبرِّد (ت 285هـ)؛ حيث جاء بقولهِ وتعريفه لتوضيح وتفسير تعريف سيبويه السَّابق ووصفهِ للعين فقال: "الأصوات المتوسِّطةُ هي الَّتي تعترض بين الرِّخوةِ والشَّديدة، وهي شديدةٌ في الأصل، إنَّما يجري فيها النَّفس لاستعانتها بصوتٍ ما جاورها من الرِّخوة، كالعين الَّتي يستعينُ بها المتكلِّمُ عندَ النُّطق أو اللَّفظ بها كصوت الحاء، واللام يجري فيها الصَّوت لانحرافها واتِّصالها، وكالنون الَّتي تستعين بصوت الخياشيم لِما فيها من الغنَّة، وكحروف المد واللِّين الَّتي يجري فيها الصَّوت للينها، ومنها الرَّاء، وهي شديدةٌ في الأصل، ولكنها حرفُ ترجيعٍ، إنَّما يجري فيها الصَّوت لِمَا فيها من التَّكرير"[3].

وعرَّف ابن عصفور (ت 669هـ) الأصوات المتوسطة بقولهِ: "هي الَّتي لا يجري الصَّوت في موضعها عندَ الوقف، ولكنها تعرض لَهُ أعراض تُوجب خروج الصَّوت باتصالهِ بغير مواضعها"[4].

---

(1) زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللُّغة الحديث، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، ط1، (1986م): 68.

(2) براجشتراسر، التطور النحوي: 14-15.

(3) المبرِّد، المقتضب: 196/1.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قبادة، دار المعرفة، (بيروت – لبنان)، ط1، (1407هـ-1987م): 673/2، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 260.

وقد عرَّفَ بعضُ المحدثين الأصوات المتوسطة بأنَّها: الَّتي يجدُ النَّفس لَهُ فيها منفذاً يتسرَّبُ منهُ إلى الخارج على الرغم من التقاء العضوين في مخرج الصَّوت المنطوق، وذلكَ مثل اللام والميم والنون وغيرها، ومن هُنا سُمِّيت هذهِ الأصوات بالمتوسطة أي الَّتي بينَ الشديدة والرخوة أي ليست شديدة (انفجاريَّة) ولا رخوة (احتكاكيَّة)[1].

وأُطلقت بعض التَّسميات المرادفة لمصطلح المتوسطة ومن هذهِ التَّسميات ما يلي: استخدم السكاكي (ت 626هـ) مصطلحاً جديداً للتعبير عن الأصوات الَّتي بين الشديدةِ والرخوة وهو (مُعتدلة) لقولِه: "إذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في قولك (لم يروِ عنَّا) سُمِّيت معتدلة وما بين الشديدةِ والرخوة"[2].

أمَّا مصطلح (متوسطة) الشائع بينَ المتأخرين من علماء العربيَّة، فلم أجدهُ عند سيبويه ولا المبرِّد ولا ابن جنِّي ولا السكاكي ولا الاستراباذي[3]. وظلَّت عبارة (بين الشديدة والرخوة) هي المستعملة، و أوَّل من استخدمَ مصطلح (متوسطة) هو أبو حيَّان الأندلسي (ت 745هـ) في كتابِهِ (ارتشاف الضَّرب)[4].

أمَّا علماء التَّجويد فقد استخدموا مصطلحات سيبويه وتعريفاتِه نفسها، دونَ أي تغيير في ألفاظِهِ إلاَّ الشيء القليل؛ فهذا مكي (ت 437هـ) لم أجده يتطرَّق للحديث عن هذا المصطلح، ولم أجد عندَهُ أيَّة إشارة لَهُ، سوى أنَّه قال: "الحروف

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 24-25، تمام حسان، مناهج البحث في اللُّغة: 130، كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربيَّة، نقله إلى العربيَّة: صالح القرمادي بدار المعلمين العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، (1966م): 24.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: 4.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، المبرِّد، المقتضب: 196/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/ 69، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3.

(4) الأندلسي، أبو حيَّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النمَّاس، ط1، (1404هـ-1984م): 10.

الرخوة هي ثلاثة عشر حرفاً، وهي ما عدا الشديدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك: (لم يروِ عنّا)"[1] وهي عبارة تدل على حروف التَّوسط وهي (لم يروِ عنّا).

أمَّا الدَّاني (ت 444هـ) فلم أرهُ يتحدث مباشرةً عن هذا المصطلح، وإنَّما أيَّدَ سيبويه عندما قال عن (العين) أنَّها تُشبه الحاء بقولِه أعني قول الدَّاني: "أمَّا العين فتجافي بها اللِّسان، فجرى فيها الصَّوت لشبهها بالحاء"[2]. أمَّا ابن الجَزَري (ت 833 هـ) فلم أجد لهذا المصطلح أيَّة إشارة عنده[3].

شمل المرعشي (ت 1150هـ) الحديثَ عن المصطلحات الثلاثة السَّابقة الذكر وهي (الشدَّة والرَّخاوة والتَّوسط) بقولِه: "اعلم أنَّ صوت الحرف ونفسِه إمَّا أن يحتبسا بالكليَّة فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة. أو لا يحتبسا، بل يجريان جَرْياناً كاملاً، وهو في الحروف الرِخوة، أو يتوَسَّطا بينَ كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينيِّة"[4].

نلاحظُ من قول المرعشي السَّابق أنَّهُ استخدمَ مصطلح (البينيَّة) بدلاً من مصطلح (المتوسطة)، كما استخدمَ كلمة (يحتبس) بدل كلمة (المنع) و (الحصر) الَّتي كان السَّابقون يستخدمونها، وهي أدق من الكلمات الأُخرى؛ لأنَّها تُشير إلى القفل التَّام لمجرى الصوت.

وقد استخدم بعضُ علماء الأصوات المحدثين كلمة (الحبس)، وما أُشتُقَّ منها في وصف عمليَّة تكوُّن الأصوات الانفجاريَّة (الشديدة)، أثناء حديثهم عن الأصوات الانفجارية[5].

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 117، 120.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 108.

(3) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 98.

(4) المرعشي، جهد المقل: 67.

(5) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 23-24، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة: 27.

كمـــا أطلـــقَ بعـــضُ المحدثين على مصطلح (متوسطة) تسميات أُخرى مثل (الصَّوت المركب) ومصطلح (قليل الشدَّة)[1]. ومعنى المركـــب أي المركـــب مـــن صوتي الشدَّة والرَّخاوة.

أمَّـــا المحدثـــون من علماء التَّجويد فقد عرَّفوا مصطلح التوسُّط بتعاريف عدَّة منها:

1-تعريف الجريسي (ت 1305هـــ) حيث وافـــق المرعشي (ت 1150هـــ) فـــي تعـــريفه لمصطلح التوسط فقال الجريسي: "هو عدم كمال احتباس الصَّوت وعدم كمال جريانه"[2].

2-الحصري (ت 1401هـــ) الذي قال: "التوسُّط هو اعتدال الصَّوت عندَ النُّطق فيه بالحرف"[3]. ووافقَهُ في ذلك أحمد الحفيان[4].

3-تعـــريف المرصـــفي حيث قال: "هو كون الحرف بين الصفتين أي صفة الشدَّة وصفة الرَّخاوة الآتيةِ بعدها، بحيث يكون النُّطق بهِ فينحبس بعض الصَّوت مَعَهُ ويجري بعضُه ولذا سُمِّيَ متوسطاً"[5].

ووُصـــفت أصـــوات التَّوسط بهذهِ الصفة لتوسُّط أمر الصَّوت والنَّفس معها؛ حـــيث إنهما (الصَّوت والنَّفس) لم ينحبسا مع حروف التوسُّط انحباسهما مع حروف الشـــدَّة، ولم يجريا معها جريانهما مع حروف الرَّخاوة، بل يكونان في حالٍ متوسطةٍ بين الانحباس والجري[6].

---

(1) أنـــيس، الأصوات اللغوية: 24، السعران، علم اللُّغة: 128، 132، حسان، مناهج البحث: 131.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

(5) المرصفي، هداية القاري: 80/1.

(6) الحصـــري، أحكـــام قراءة القرآن الكريم: 87، الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

كما تُسمَّى هذهِ الأصوات بينية أي بين الشديدةِ والرخوة لجري بعض الصَّوت معها وانحصار بعضه، فنُسبت إلى بين بين، وهو محل التوسُّط بين الشيئين[1].

الأصوات المتوسطة:

الأصوات المتوسطة هي ثمانية أصوات يجمعها هجاء قولك (لم يروِ عنَّا) أو عبارة (لم يُروِّعْنَا)[2]. إلاَّ أنَّ سيبويه لم يذكر منها سوى حرف العين وتبعه في ذلك ابـــن السرَّاج[3]. وإن شئت قُلتَ: (لم يَرْعَوْنا). بينما أخرج بعضهم (الـــواو واليـــاء والألـــف) من الحروف المتوسطة.

قـــال الدَّاني (ت 444هـــ): "والشديد ثمانية أحرف يجمعها (أجدك قطبت) ... وما عدا هذهِ الشديدةِ على نوعين شديد يجري فيهِ الصَّوت، ورخو. أمَّا الشديد الذي يجـــري فيه الصَّوت فخمسة أحرف يجمعها قولك: (لم نرعَ): العين، والنون، واللام، والـــرَّاء، والميم، اشتدَّ لزومها لموضعها، ثُمَّ تجافى بها اللِّسان عن موضعها فجرى فيها الصَّوت لتجافيها"[4].

وورد في شرح المقدمة الجَزَرية: وبينَ رخوٍ والشديد "لن عمر"[5].

كمـــا عـــدَّها بعض العلماء خمسة أصوات، والخلاف في الأصوات الثلاثة: (الألـــف والواو والياء). ويبدو أنَّ الَّذين يعدون الأصوات المتوسطة خمسة أصوات هـــي (لـــم نرعَ)، ويعدونَ الرخوة ثلاثة عشر صوتاً يعتبرون (الألف والواو والياء)

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 69/1 –70، القيسي، الرِّعاية: 119، والكشف: 137/1، الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 260/2 ، ابـــن الجَزَري، التَّمهيد: 98، المارغني، إبراهيم، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، اعتنى بهِ وراجعه: كمال حميدة، المكتبة العصريَّة للطباعة والنَّشر، (صيدا – بيروت)، ط1، (1423هـــ– 2003م): 182.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 402/3.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 258.

(5) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 48، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 239/1.

قسماً رابعاً لا يدخل في أيٍّ من الأقسام الثلاثة (الشدَّة والرَّخاوة والتوسط). وهذا هو الظاهر من كلام الدَّاني السَّابق.

نخلـــص من السَّابق إلى أنَّهُ يوجد خلافٌ بينَ علماء العربيَّة القدماء في تحديد مصـــطلح الصَّوت المتوسط، كما اضطربوا في عددِ هذهِ الأصوات فكان في عددها قولان كما مرَّ بنا سابقاً: (القول الأوَّل أنَّها ثمانية أحرف) والقول الثاني (أنها خمسة أحرف).

فالأصوات المتوسطة في الأصل كانت شديدة، ثم تحوَّلت إلى أصوات رخوة بســـبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات الرخوة. وهذا الكلام منافٍ لطبيعةِ حدوث هذهِ الأصوات؛ حيث إنَّ الأصوات المتوسطة لا يحدث في أثناء النُّطق بها انفجار أو احتكاك.

وفي هذا اختلف علماء اللُّغة المحدثون مع علماء اللُّغة القدماء، إذ عدَّ القدماء الحـــركات (الألـــف والواو والياء) من الأصوات المتوسطة، بينما عدَّها علماء اللُّغة المحدثون من غير الأصوات المتوسطة؛ لأنَّ هذهِ الأصوات حركات وليست أصواتاً صامتة[1].

كمـــا نجد أنَّ ابن جنِّي (ت 392هـــ) قد خالفَ سابقيه ووصف أصوات المد واللِّين بأنها متوسطة.

ونلاحظ أنَّ بعض دارسي الأصوات قد حاولوا تقديم التفسير لعد صوت العين مـــن الأصـــوات المتوســـطة أو البينيَّة ومنهم: المرعشي (ت 1150هـــ) حيث قال: "ويجب أن يتحرَّز عن حصر صوت العين بالكليَّة إذا شُدِّد، نحوَ قولهِ تعالى: ﴿ يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾[2]. وكذلك قولـــهِ تعالى: ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴾[3] لئـــلاَّ يصيرُ من الحروف الشديدة[4].

---

(1) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 112.

(2) [الماعون: 2].

(3) [الطور: 13].

(4) المرعشي، جهد المقل: 293.

وقد حاولَ حسام النعيمي أن يُقيمَ الدليل على صحة وصف صوت العين بأنَّهُ متوسط من خلال الموازنة بينهُ وبينَ الهمزة والحاء في أثناء الوقف، فقال: "ويمكن معرفة ذلكَ بنطقها (يعني العين) في كلمة (ارجع) مثلاً ومقارنته بصوتي (الهمزة والحاء) في كلمتي (أرجئ) و (أرجح)، إذ يمكن أنْ نُحسَّ بوقفة الهمزة الأخيرة في (أرجئ) أو شدَّتها أو انفجارها، ولا يمكن إجراء الصَّوت بها، ونُحِسُّ بسهولة جريان الصَّوت في حاء (ارجح) الاحتكاكيَّة أو الرخوة. أمَّا عين (ارجع) فيمكن أنْ يجري، النَّفس بها ولكن ليسَ بسهولة جريهِ في الحاء، فهيَ بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة، ولذا عبَّروا عنها بأنَّها بينَ الشدَّة والرَّخاوة"[1].

(الاسْتِعْلاَءُ والاسْتِفَالُ)

6.1.2 الاسْتِعلاءُ:

الاسْتِعْلاءُ لغةً: الارتفاعُ والظهورُ والعلو، نقول: استعلاها أي ظَهَرَ عليها[2].

الاستعلاء اصطلاحاً: للاستعلاء تعاريفُ عدَّة في الاصطلاح لدى علماء العربيَّة القدماء منها ما يلي:

أنَّ مصطلح الاستعلاء من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)؛ حيثُ ذكرهُ الأزهري (ت 370هـ) فيما نقلَهُ عن الخليل، لكنَّهُ استثنى من أصوات الاستعلاء صوتي: (الغين والخاء)[3].

أمَّا سيبويه (ت 180هـ) فقد استخدمَ هذهِ الصفة أو هذا المصطلح عندما تحدَّث عن ظاهرة الإمالة في (باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات الَّتي أملتها فيما مضى) حيثُ قال: "فالحروف الَّتي تمنعها الإمالة هذهِ السبعة: (الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظاء، والغين، والقاف، الخاء"[4] وورد هذا المصطلح أيضاً عندَهُ حين

---

(1) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجيَّة والصَّوتيَّة عندَ ابن جنِّي، دار الرشيد للنشر: 317.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (علا): 103/15، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (على): 631/2.

(3) أُنظر الأزهري، تهذيب اللغة: 51/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 128/4 –129.

علَّلَ سبب منع الإمالة مع هذهِ الأصوات إذ قال: "وإنَّما مُنِعَت هذهِ الحروف الإمالة؛ لأنَّها حروفٌ مستعلية عن الحنك الأعلى"[1].

نستنتجُ من هذا أنَّ سيبويه وصف الأصوات بالاستعلاء والانخفاض لكنَّهُ لم يُقَدِّم تعريفاً محدَّداً لهما. لكن وعلى الرغم من أنَّ سيبويه قد تطرَّقَ إلى صفة الاستعلاء – كما رأينا – إلاَّ أنَّ حسام النعيمي ظنَّ أنَّ سيبويه لم يتحدَّث عنها ولم يذكر هذهِ الصفة إذ قال: "ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عندَ سيبويه"[2].

أمَّا من جاءَ بعدَ سيبويه من علماء العربيَّة القدماء فقد قدَّموا توضيحاً أكثر حول صفتي الاستعلاء والاستفال؛ فهذا المبرِّد (ت 285هـ) يقول: "والحروف المستعلية: الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظاء والغين والقاف الخاء. وإنَّما قيلَ مستعلية لأنَّها حروفٌ استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف الَّتي تَمنَعُ الإمالة"[3].

نجد من قول المبرِّد أنَّهُ ذكر حروف الاستعلاء كاملةً، وقدَّم لها تعريفاً واضحاً (هي الحروف الَّتي تمنع الإمالة) وفسَّرَ لنا سبب تَسْمِيَتِها بذلك (وإنَّما قيل مستعلية؛ لأنَّها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى).

كما عرَّف ابن جنِّي (ت 392هـ) الاستعلاء بعدَ أن قال: "وللحروف انقسامٌ آخر إلى الاستعلاء والانخفاض" بقولِهِ: "ومعنى الاستعلاء أَنْ تتصَعَّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأمَّا الخاء والقاف والغين فلا إطباق فيها مع استعلائها"[4].

أمَّا بالنسبة لعلماء التَّجويد القدماء، فقد ذكروا ما ذكرهُ علماء العربيَّة القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك إلاَّ في القليل النادر؛ فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) مثلاً لم أجده يتطرَّق إلى تعريف الاستعلاء ولا حتَّى بالقليل من الكلام سوى أنَّهُ ذكر

---

(1) سيبويه، الكتاب: 4/128–129.

(2) النعيمي، الدراسات اللَّهجيَّة والصَّوتيَّة عندَ ابن جنِّي: 319.

(3) المبرِّد، المقتضب، 1/225.

(4) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/62، 71.

حـــروفه وســـبب التَّسمية[1]،وكذلك الحال أبو عمرو الدَّاني (ت 444هـــ) الذي ذكر حـــروف الاستعلاء وقال: إنها على ضربين أي أنَّهُ حدد مراتبها من حيث الاستعلاء والانطباق[2].

أمَّا القرطبي (ت 461هـــ) فقـــد عـــرَّف الاســـتعلاء بقولِه: "هو أنْ يتصعَّد الصَّـــوت بالحـــروف فـــي الحنك الأعلى، ولذا مُنِعَت من الإمالة"[3] وتبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـــ)[4].

وعرَّفه المرعشي (ت 1150هـــ) فقال: "فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللِّسان عـــندَ النُّطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى"[5] حيث أدرك المرعشي أنَّ الذي يعلو من اللِّسان إلى جهة الحنك في أثناء نُطق الأصوات هو أقصى اللِّسان.

أمَّـــا المحدثـــون من علماء التَّجويد فكان للاستعلاء تعريفٌ واحد محدد سارَ أغلـــبهم علـــيه وهو: ارتفاعُ أقصى اللِّسان إلى الحنك العلوي عندَ النُّطق بالحرف، فيرتفعُ الصَّوت مَعَهُ[6].

أمَّـــا المحدثون من علماء الأصوات فلهم آراء في حقيقة الاستعلاء، فهذا عبد القـــادر مرعي يقول: "إنَّ الاستعلاء عندَ علماء العربيَّة القدماء هو تصَعدٌ في اللِّسان إلى أعلى سواء انطبق اللِّسان إلى الحنك أم لم ينطبق"[7] وقد استخدمَ بعضُ المحدثين مصطلح (التَّفخيم) بدل (الاستعلاء) لوصف هذهِ الأصوات أعني أصوات الاستعلاء، وقال: لا فرقَ بينَ التَّفخيم والإطباق والاستعلاء[8]. وكانَ بعضُ القدماء قد سبقهم إلى

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 123.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 108-109.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 91.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 31

(5) المرعشي، جهد المقل: 151.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 90، المرصفي، هدايـــة القـــاري: 81/1، شـــكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 129، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(7) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 117.

(8) كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: 37.

هـذا القـول إذ قال عبـد الوهاب القرطبـي (ت 461هـ): "إنَّ التَّفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحدٍ"[1].

ويقـول محمد محمد داود: "الاستعلاء يحدث بارتفاع اللِّسان إلى أعلى، لكـن دونَ انطـباق على الحنك الأعلى. والاسـتعلاءُ صفةٌ لبعض الأصوات الحلقيَّة وهي (القاف والغين والخاء)، حيث يرتفع اللِّسان بجزئهِ الخلفي نحوَ اللهاةِ ليخرج الصَّوت غلـيظاً مُفخَّماً. ويقول: هناك علاقة عموم وخصوص بين الإطباق والاستعلاء، وإن كـان المحدثـون يميـزون بينهما فالعلاقة هي علاقة تمايُز وتباين ويتولَّد عن صفة الاستعلاء صفة التَّفخيم"[2].

أمَّـا عن سبب تسمية أصوات الاستعلاء بهذه التَّسمية فقد قال مكي (ت 437 هـ) موافقاً سيبويه والمبرِّد وابن جنِّي في سبب تسمية هذهِ الأصوات المستعلية ما يلـي: "وإنَّما سُمِّيت بالاستعلاء لأنَّ الصَّوت يعلو عندَ النُّطق بها إلى الحنك، فينطبقُ الصَّـوت مسـتعلياً بالـريح مع طائفة من اللِّسان مع الحنك مع حروف الإطبـاق المذكـورة. ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف وإنَّما يستعلي الصَّوت غير منطبق بالحنك"[3] ووافقه في ذلك الدَّاني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ) والجريسي (ت 1322هـ) والحفيان[4].

الأصوات المستعلية:

الأصـوات المسـتعلية هي سبعة أصوات إلاَّ أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي اسـتثنى منها صوتي (الغين والخاء) فيما نقله عنه الأَزهري (ت 370هـ)[5] بينما هـي لـدى سيبويه (ت 180هـ) سبعةٌ كاملة إذ يقول: "فالحروف الَّتي تَمْنَعُ الإمالة

---

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 179.

(2) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 125-126.

(3) القيسي، الرِّعاية: 123، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 239/1.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108، القرطبي، الموضـح: 91، الجريسي، نهايـة القـول المفيـد: 51، الحفيان، اشهر المصطلحات: 251.

(5) الأزهري، تهذيب اللُّغة: 51/1.

هـذهِ السـبعة: الصَّـاد والضَّاد والطَّاء والظاء والغين والقاف والخاء"[1] وأيَّدَهُ في عددها المبرِّد (ت 285هـ)، وابن جنِّي (ت 392هـ) ومكي (ت 437هـ) والدَّاني (ت 444هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وابن الطحَّان (ت 561هـ) والسكاكي (ت 626هـ) وابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) والاستراباذي (ت 686هـ) ابن الجَزَري (ت 833هـ)[2].

أمَّـا القدماء من علماء التَّجويد فقد قال مكي (ت 437هـ): "واشدَّها استعلاءً القـاف"[3] وقد كانَ للدَّاني (ت 444هـ) رأيٌ في أصوات الاستعلاء فهـو يقـول: "والمسـتعلية سـبعة أحـرف، يجمعها قولك: ضغط خصٍ قظ، أو قظ خصٌ ضغط، ويقول: إلاَّ أنَّها على ضربين: منها ما يعلو بهِ اللِّسان وينطبق، وهي حروف الاطباق الأربعـة، ومـنها ما يعلو اللِّسان ولا ينطبق، وهي ثلاثةٌ: الغين والخاء والقاف"[4]. وقـال ابـن الجَزَري (ت 833هـ): "وهي حروف التَّفخيم على الصواب وأعلاها الطَّاء"[5].

وقد ذكر علماء التَّجويد ما ذكره علماء العربيَّة القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك سـوى أنَّ بعضهم أضافَ إلى الأصوات المستعلية (العين والحاء) حيثُ يقول أحمد بـن أبي عمـر الخراساني (ت بعد 500هـ): "ومنهم من ألحـق العيـن والحـاء بالمستعليةِ من القُرَّاء دونَ النُّحاة"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 128/4.

(2) المبـرِّد، المقتضـب: 225/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 62/1، القيسي، الرِّعاية: 123، الدَّاني، التَّحديد: 108–109، الخفاجي، سـر الفصاحة: 31، ابن عصفور، الإشبيلي، مخـارج الحـروف وصفاتها، تحقيـق: محمد يعقـوب تركستـاني، ط1، (1404هـ – 1984م): 123، السـكـاكي، مفتـاح العلـوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتـع فـي التصريف: 675/2، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100.

(3) القيسي، الرِّعاية: 123.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108–109.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 202/1.

(6) الخراسـاني، أحمـد بن أبي عمر، الإيضاح: 74، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 291.

وذكـــر ذلكَ أبو شامة المقدسي (ت 665هـــ) في قولهِ: "وبعضهم ألحق العين والحاء المهملتين بالحروف المستعلية فصارت تسعاً"[1] إلاَّ أن غانم قدوري يرى غير ذلـــك إذ يقول: "لكنَّ تعريف الحروف المستعلية لا ينطبق على العين والحاء إذ ليس للِّسان دورٌ في إنتاجهما"[2]. وقد حدد المرعشي (ت 1150هـــ) الاستعلاء في اللِّسان بقـــولِه: "إنَّ المعتبر في الاستعلاء إنَّما هو استعلاء أقصى اللِّسان سواء استعلى معه بقية اللِّسان أو لا، وحروف وسط اللِّسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلاَّ وســـط اللِّسان، والكاف لا يستعلي بها إلاَّ ما بين أقصى اللِّسان ووسطه فلم تُعَدَّ هذهِ الأربعة من المستعلية وإن وجد استعلاء اللِّسان؛ لأنَّ استعلاءه في هذه الأربعة ليسَ مثل استعلائهِ بالحرف المستعلي"[3].

7.1.2 الاسْـتِفَالُ:

الاسْتِفالُ لغةً: هـــو السُّـــفْلُ والتَّسَفُّلُ والسُّفُولُ والسُّفالة، بالضَّم: نقيضُ العُلْوِ والعلْو والعُلُوِّ والعُلاءِ والعُلاوةِ. والسُّفلى: نقيضُ العُليا. والسُّفْلُ: نقيضُ العُلْـــوِ فـــي التَّسَفُّلِ والتَّعلي[4]. وهو أيضاً: الانحطاط والانخفاض[5].

الاسْـــتِفَالُ اصطلاحاً: الاستفالُ لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـــ) هُـــوَ: "انخفاضُ اللِّسان عندَ خروج الصَّوت عن الحنك إلى قاع الفم" هذا ما نقله عنه الأزهري (ت 370هـــ)[6].

وقـــد ذكـــر ســـيبويه (ت 180هـــ) هذهِ الصفة وذكر أصواتها إذ قالَ: "فكان الانحدارُ أخف عليهم من الاستعلاء من أن يَصَّعدوا من حالِ التَّسَفُّل"[7]. وتبعـــه في

---

(1) أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني: 752.

(2) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 291.

(3) المرعشي، جهد المقل: 151-152.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (سفل): 403/11.

(5) مصطفى،إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (سفل): 436/1.

(6) الأزهري، تهذيب اللُّغة: 51/1.

(7) سيبويه، الكتاب: 130/4.

ذلك كُل من: المبرِّد (ت 285هـ)، و ابن جنِّي (ت 392هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، والسكاكي (ت 626هـ)، وابن عصفور (ت 669هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ) إذ قال: "والمنخفضةِ: ما ينخفضُ مَعَهُ اللِّسان ولا يرتفع وهي كل ما عدا المستعلية"[1].

نجدُ هُنا أنَّ سيبويه لم يُقدِّم تعريفاً محدداً لمصطلح (الاستفال) كما لم يقدم التعريف المحدد لمصطلح (الاستعلاء) من قبل، ونلاحظ أنَّهُ استخدمَ مصطلح (الانحدار) بدلاً من (التسفل)، كما استخدم مصطلح (التصعد) بدل الاستعلاء عندما تحدَّث عن (الاستعلاء).

ونجد أن علماء التَّجويد يوافقون علماء اللُّغة القدماء في تعريف مصطلح (الاستفال) دونَ أيَّة إضافات تُذكر من علماء التَّجويد القدماء أو المحدثين. فهذا مكي ابن أبي طالب يقول: "هي أن يستفل اللِّسان بحروف الاستفال إلى قاع الفم عندَ النُّطق بها على هيئة مخارجها"[2]. ووافقه في ذلك ابن الجَزَري (ت 833هـ)[3].

أمَّا عن سبب تسمية أصوات الاستفال بهذهِ التَّسمية، فقد قال مكي (ت 437 هـ) في سبب تسمية هذه الأصوات بهذه التَّسمية ما يلي: "وإنَّما سُمِّيت مستفلة، لأنَّ اللِّسان والصَّوت لا يستعلي عندَ النُّطق بها إلى الحنك، كما يستعلي عندَ النُّطق بالحروف المستعلية المذكورة، بل يستفل اللِّسان بها إلى قاع الفم عندَ النُّطق بها على هيئة مخارجها"[4].

---

(1) المبرِّد، المقتضب: 225/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/ 71، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، المفصَّل في علم اللُّغة، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه: محمد عز الدين السعيدي، دار احياء العلوم، (بيروت – لبنان)، ط1، (1410هـ– 1990م): 466، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 2/ 675، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3.

(2) القيسي، الرِّعاية: 124.

(3) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100.

(4) القيسي، الرِّعاية: 124، الدَّاني، التَّحديد: 109، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 92، المرصفي، هداية القاري: 81/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

وأيد ذلك السيوطي (ت 911هـ)[1].

ويتَّضح لنا من كلام مكي أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، فثمَّة علاقة وطيدة بينهما، فقد جاء في اللِّسان (لسان العرب): السُّفلى نقيض العليا، والسفل نقيض العلو في التسفل والتَّعلي كما ذكرت ذلك في السَّابق[2].

وعرَّفه المحدثون من علماء التَّجويد بقولهم: "هو انحطاط أقصى اللِّسان أو انخفاضُهُ عن الحنك الأعلى عندَ النُّطق بالحرف، فينخفض مَعَهُ الصَّوت إلى قاعِ الفم على هيئة مخارج الحروف المخصصة للاستفال"[3].

(التَّفْخِيْمُ والتَّرقيق)

8.1.2 التَّفْخِيْمُ :

التَّفخيمُ لُغَةً: هو التَّعظيم، فَخُمَ الشيءُ يَفْخُمُ فخامةً، وفخمَ الرجل بالضم فخامةً أي ضَخُمَ، والتَّفخيم في الحروف ضد الإمالة[4].

التَّفخيمُ اصطلاحاً: استخدمَ معظم القدماء وأغلبهم مصطلح التَّفخيم في وصف الأصوات المفخمة، لكن دونَ أن يَضَعُوا تعريفاً محدداً لهذا المصطلح أو المصطلح المقابل له (التَّرقيق)، كما أنَّهم لم يُولوهُما عنايتهم كما أولوا المصطلحات الأخرى.

فإذا لاحظنا علماء العربيَّة القدماء وجدنا أنَّ سيبويه (ت 180هـ) قد ذكر مصطلح (التَّفخيم) وهُوَ يتحدَّث عن الحروف المستحسنة فقال: "وتكون خمسة وثلاثين حرفاً الحروف هُنَّ فروع...وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي

---

(1) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (1400هـ - 1980م): 297/6.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 11/ 403.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 91، المرصفي، هداية القاري: 1/ 81، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (فخم): 526/12.

الـــنون الخفـــيفة...وألف التَّفخيم، يُعنى بلغة الحجاز، في قولهم: (الصَّلاةُ، والزكاةُ، والحياةُ)"[1].

وقـــالَ ابن جنِّي (ت 392هـــ): "وأمَّا ألف التَّفخيم فهي الَّتي تجدها بين الألف وبين الواو، نحوَ قولهم: سُلامٌ عليك، وقُام زيد. وعلى هذا كتبوا: الصلوة، والزكوة، والحيوة بالواو؛ لأنَّ الألف مالت نحوَ الواوِ كما كتبوا: إحديهما وسَوِّيهُنَّ بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"[2].

وأمَّا الزمخشري (ت 538هـــ) فقد استخدمَ مصطلح التَّفخيم وهو يتحدث عن الإمالة، حيثُ قال: "والرَّاء غير المكسورة إذا وليت الألف مُنِعت مع المستعلية تقول: راشـــد وهـــذا حمارك، ورأيتُ حمارك، على التَّفخيم، والمكسورة أمرها بالضد من ذلك"[3].

وقـــالَ الاســـترابَاذي (ت 686هـــ): "ولام التَّفخيـــم" يعني بها اللام الَّتي تلي الصَّـــاد أو الضَّـــاد أو الطَّاء، إذا كانـــتْ هذهِ الحروف مفتوحة أو ساكنةً، كالصَّلَوٰة ويَصْلَوْنَ؛ فإنَّ بعضهم يُفَخِّمُها وكذا لام "الله" إذا كان قبلها ضمَّة أو فتحة"[4].

وقال السيوطي (ت 911هـــ) وهو يتحدَّث عن الإدغام: "وألفا الإمالة والتَّفخيم فرعٌ على الألف المنتصبة الَّتي ليسَ فيها ترقيق ولا تفخيم"[5].

هـــذا بالنســـبة لعلماء العربية القدماء، أمَّا بالنسبة لعلماء التَّجويد القدماء فقد كانـــت عنايتهم بمصطلحي (التَّفخيـــم والتَّرقيق) أكثر من علماء العربيَّـــة، فعرَّفوها وفصَّلوا القولَ فيها، كما أنَّهم ربطوا التَّفخيم بالإطباق والاستعلاء.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 432/4.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 50/1.

(3) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 402.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 255/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 294/6.

فهـذا مكي (ت 437هـ) يقول: "التَّفخيم يعني التغليظ"[1] وقال القرطبي (ت 461هـ): "التَّفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحد"[2].

كمـا قـال القرطبـي في موضعٍ آخر وهو يتحدَّث عن العلاقة بين كل من التَّفخـيم والاستعلاء: "فصار التَّفخيم في كونهِ انحصار الصَّوت بينَ اللِّسان والحنك نظيـر الاسـتعلاء والإطباق، ولهذا أثَّرَ الاستعلاء في الإمالة والتَّرقيق فمنعها لأنَّهُ ضـد. وقـال: والفرق بين الاستعلاء والإطباق وبين التَّرقيق والتَّفخيم أنَّ الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباقُ بخلاف التَّرقيق والتغليظ فإنَّهما يتعاقبان علـى الـرَّاء والـلام كالإمالة والتَّفخيم في الألف، والفرق بين الألف وبين حروف التَّرقيق والتغليظ والاستعلاء والإطباق أنَّ هذهِ الأشياء يتغيَّر بها ذاتُ الحرفِ بخلاف الألف فإنَّها تتغيَّرُ بتغيُّرِ الحركةِ قبلها، أعني في الإمالة والتَّفخيم"[3].

وقد أيَّد المرعشي (ت 1150هـ) القرطبي في هذا الخصوص حيث قال: "ثم اعلـم أنَّ التَّفخـيم لازم للاسـتعلاء، فما كانَ اسـتعلاؤه أبلـغ كانَ تفخيمهُ أبلغ، فحـروف الإطباق أبلغ في التَّفخيم من باقي حروف الاستعلاء كما صرَّح في نظمِهِ في متن الجَزَرية ونصه:

وحروف الاستعلاءِ فخِّمْ واخصُصا الإطباقَ نحوَ: قـال والعصـا[4]

ولمَّا كانت الطَّاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها كانَ تفخيمها أزيد من أخـواتها كمـا ورد في الرعاية 122 والتمهيد 100"[5]، وأضاف المرعشي: "أقول: ولمَّـا كـان الصَّاد والضَّاد متوسطتين في الإطباق كما عَرفت كانتا متوسطتين في التَّفخـيم أيضاً، ولمَّا كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق كان تفخيمها أقلَّ من تفخيم أخواتها.

---

(1) القيسي، الكشف: 209/1.

(2) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 179.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 110.

(4) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 79.

(5) المرعشي، جهد المقل: 154 – 155.

إنَّ قدر التَّفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطَّاء المهملة أفخم الحروف، ولمَّـا كـان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت، كانَ أفخم منهما"[1].

وعرَّف ابن الباذش (ت 540هـ) التَّفخيم بقولِه: "يعني ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، وعكسه التَّرقيق"[2].

كمـا أن ابـن الجَزَري (ت 833هـ) جعلَ التَّفخيم مُرادِفاً للاستعلاء إذ قال: "ومنها الحروف المستفلة وضدَّها المستعلية؛ والاستعلاء من صفات القوَّة وهي سبعة يجمعهـا قولك: قظ خص ضغط، وهي حروف التَّفخيم على الصواب وأعلاها الطَّاء كما أنَّ أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التَّفخيم هي حروف الإطباق، ولا شكَّ أنَّها أقـواها تفخـيماً، وزاد مكـي علـيها الألف وهو وهْمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم"[3].

ثم جاء محمد المرعشي (ت 1150هـ) ووضَّح أقوال سابقيه حَوْل التَّفخيـم عندما عرَّفه فقال: "والتَّفخيم في الاصطلاح عبارةٌ عن سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفمُ بصداه، والتَّفخيم والتسمين والتغليظ والتجسيم بمعنى واحد"[4].

أمَّـا المحدثـون مـن علماء التَّجويد فقد اتَّبعوا القُدامى في كل ما قالوه حولَ مصـطلح التَّفخـيم ومنهم الجريسي (ت 1322هـ) حيث قال: "هو عبارةٌ عن سمن يـدخل جسم الحرف أي صوته، فيمتلئ الفم بصداه"[5] وكذلك الحصري (ت 1401 هـ) فعرَّفه بقولِه: "هو تعظيم الحرف بجعلِه في المخرج سميناً وفي الصِّفةِ قويَّاً"[6].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 155.

(2) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع: 1/ 324، ابن الجَزَري، النَّشر: 2/ 90.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 1/ 202 – 203.

(4) المرعشي، جهد المقل: 153–154، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 292–293.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 93، المرصفي، هداية القاري: 103/1.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 147.

وعرَّفه الحفيان فقال: "هو حالة من القوَّة والسمنة تلحق الحرف عندَ النُّطق بهِ فيمتلئ الفم بصداه"[1].

أمَّـا المحدثون من دارسي الأصوات العربيَّة فقد وضَّحُوا مصطلحي (التَّفخيم والتَّـرقيق) حسـب وضـع اللِّسان الذي يتخذه داخل الفم، فهذا رمضان عبد التواب يُعـرِّف التَّفخيم قائلاً: "فالتَّفخيم أو الإطباق وصفٌ لصوت لا ينطق في الطبق، وإنَّما يُنطق من مكان آخر، وتصحبه ظاهرةٌ عضليَّة في مؤخرة اللِّسان"[2].

كمـا عرَّفه أحمد مختار عمر فقال: "والتَّفخيم معناهُ ارتفاع مؤخر اللِّسان إلى أعلـى قليلاً في اتجاه الطبق اللِّين، وتحركه إلى الخلفِ قليلاً في اتجاه الحائطِ الخلفي للحلـق. ولذلك يُسمِّيهِ بعضهم الإطباق بالنَّظـر إلى الحركة العُليا للِّسـان، ويسمِّيه بعضهم التَّحليق بالنظر إلى الحركة الخلفيَّة للِّسان"[3].

والتَّفخـيم عندَ تمام حسان هو "عبارة عن ظاهرة صوتيِّة ناتجة عن حركات عضـويَّة تُغيِّـر من شكـل حُجرات الرنين بالقدر الذي يُعطي الصَّوت هذهِ القيمة الصَّوتيَّة المفخمة"[4].

وعرَّفه أيضاً بقوله: "التَّفخيم هو أن يرتفع طرف اللِّسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقَعَّر وسطه، كما يرجع اللِّسان قليلاً إلى الخلف، والتَّرقيق عكس ذلك"[5].

وقـال محمـد محمد داود: "فالصَّوت الغليظ هو الصَّوت المفخم وهي صفةٌ متولِّدة من صفتي الاستعلاء والإطباق"[6].

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 211.

(2) عبد التواب، المدخل إلى علم اللُّغة: 38، حسنين، صلاح الدين صالح، دراسات في علـم اللُّغة الوصفي والتَّاريخي والمُقَارَن، دار العلوم للطباعة والنَّشر،(1405هـ-1984م):113.

(3) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 326.

(4) حسان، مناهج البحث في اللُّغة: 187-188.

(5) حسان،تمام، اللُّغة العربية مبناها ومعناها،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م:53.

(6) داود، العربيَّة وعلم اللُّغة الحديث: 126.

أصوات التفخيم:

أمَّـا عن أصوات التَّفخيم فقد قال مكي (ت 437هـ): "وهي حروف الإطباق المذكـورة، يـتفخم اللفـظُ بها، لانطباق الصَّوت بها بالريح من الحنك، ومِثْلُها في التَّفخـيم فـي كثيـر مـن الكلام: (الرَّاء) و(اللام) و(الألف) نحوَ: (ربَّكم) و(رحيم) و(الصلاة) و(الطلاق) في قراءة ورش"[1].

وقال غانم قدوري: "والأصوات المفخمة في العربية سَبعة، أربعة مطبقة هي: الطَّـاء والظَّاء والصَّاد والضَّاد، وثلاثة مستعلية، هي: القاف والغين والخاء. وتكون اللام والرَّاء مرققة في مواضع ومفخمة في مواضع أخرى. والألف تتبع ما قبلها في التَّفخيم"[2].

وقالَ محمد محمد داود: "وجميع حروف الإطباق مفخمة دائمـاً في العربيَّـة وهي (خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق)، وهناك بعض الأصـوات الَّتي تفخـم أحيَّانـاً وترقق أحيَّانـاً وهي: (الـلام، والرَّاء)"[3].

كمـا اسـتخدم إبراهيم أنيس مصطلح (التغليظ) بدل (التَّفخيم) عندَ حديثه عن الـلام فقـال: "الـلام نوعان مرققة ومغلظة" ومصطلح التغليظ كما لاحظنا لم يكن جديـداً، فقـد سـبقه إلى استخدامه علماء التَّجويد من قبل. كما أنَّه استخدم مصطلح التَّفخـيم بعـد ذلك فقال: "ومن القرَّاء من يفخم معظم اللامات"[4] أمَّا عند حديثه عن (الرَّاء) فقد استخدمَ مصطلحي (التَّرقيق والتَّفخيم)، ولم يستخدم مصطلح (التغليظ)؛ إذ قال: "الرَّاء: هي أيضاً نوعان: مرققة ومفخمة"[5].

وقد قسَّمَ أحمد مختار عمر الأصوات المفخمة إلى ثلاثة أنواع حيثُ قال: "الأصوات المفخمة في اللُّغة العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

---

(1) القيسي،الرعاية: 128-129، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 104، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 1/ 241.

(2) الحمد، أبحاث في علم التَّجويد: 181.

(3) داود، العربيَّة وعلم اللُّغة الحديث: 126.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، 55.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية: 54.

أ. أصـــوات كاملة التَّفخيم، أو مفخَّمة من الدرجـــة الأوَّلـــى، وهي الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظاء واللام المفخَّمة.

ب. أصـــوات ذات تفخيم جزئي، أو مفخَّمة من الدرجة الثانيـــة، وهي الخاء والغين والقاف.

ج. صوت يفخَّم في مواقع ويرقق في مواقع، وهو الرَّاء"[1].

كما يقول: "ويلاحـــظ أنَّ (الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظاء) لها مقابل مرقـــق، ولـــذلك تراعـــي اللُّغة الفصل بحسم بين المتقابلين حتَّى لا يقع اللبس، أمَّا (اللام) فلا يظهـــر التقابل بين المرقَّق والمفخم منها إلاّ في كلمات معدودة. وأمَّا (الخاء والغين والقاف) فليس لها مقابل مُرقَّق، ولذلك تتساهل اللُّغة في ترقيقها، لأنَّه لا يترتب عليه تداخل فونيمين"[2].

9.1.2 التَّرقيق:

التَّـــرقيق لغـــةً: تـــرقيق الكـــلام: تحسينه، والرَّقيقُ: نقيض الغليظ والثخين، والرِّقة: ضد الغِلَظ، رقَّ يرِقُّ رقَّةً فهو رقيق ورُقاق[3].

التَّرقيق اصطلاحاً: أمَّا بالنسبة لتعريف التَّرقيق في الاصطلاح فقد قال الدَّاني (ت 444هـــ): "والتَّرقيق هو في الحرف دونَ الحركة، إذا كانَ صيغته"[4]، وعرَّفه ابـــن الباذش (ت 540هـــ) فقال: "التَّرقيق من الرقة، وهي ضد السّمن، وهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله"[5].

كمـــا عرَّفه بشكلٍ واضحٍ وصريح ابن الجَزَري (ت 833هـــ) إذ قال: "وأمَّا التَّـــرقيق فهو عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحولٌ على جسم الحرف فلا يملأُ صداهُ الفـــم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيقٌ مفتوح، وترقيقٌ غير مفتوح، وهو الإمالة على

---

(1) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 325–326.

(2) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 326.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (رقق): 145/10، 149.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 161، 163.

(5) ابن الباذش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 324/1.

نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليسَ كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليسَ كل ترقيق إمالة"[1].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد عرَّفوا هذا المصطلح فقالوا: "التَّرقيق هو نحـولٌ يدخل جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه"[2] وهو "النُّطق بالحرف نحيفاً غير ممتلـئ الفـم بصـداه"[3] وهو "تنحيف الحرف بجعلِه في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً"[4]. وهو "حالةٌ من الرِّقة والنحافة تلحق الحرف عندَ النُّطق بهِ فلا يمتلئ الفم بصداه"[5].

الأصوات المرقَّقة:

والأصـوات المرقَّقة دائماً هي أصوات الاستفال، الَّتي لا يجوز أَنْ تُفخَّم أبداً، مهما كانت حركتها، ما عدا اللام في لفظ الجلالة بعدَ فتحةٍ أو ضمَّةٍ، كذلك الرَّاء في بعض أحوالِها، وغنَّة الإخفاء الحقيقي إذا وليها حرفُ استعلاء. أمَّا الألف: فقد ذهبَ بعض العلماء إلى عدم وصفها بالتَّفخيم أو التَّرقيق؛إذ هي تابعةٌ للحرف الذي قبلها[6].

وقـد نـبَّهَ علماء التَّجويد إلى الاعتناء بترقيق بعض أصوات الاستفال فـي أحـوالٍ؛ والسبب في ذلك أنَّ اللِّسان قد يسبق إلى تفخيمها، ومن أسباب ذلك مجاورة حرف الاستفال حرفاً مفخَّماً أو شديداً أو رخواً، أو عندَ الابتداء بهِ.

---

(1) ابـن الجَـزَري، النَّشـر في القراءات العشر: 90/2، والتَّمهيد: 72-73، المرعشي، جهد المقـل: 154، وانظـر: ابـن الطحَّان، السماتي، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1، 2002م: 56.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 145.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 148.

(4) المرصفي، هداية القاري: 103/1.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 211.

(6) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 215/1.

(الإطْبَــاقُ والانْفتَــاحُ):

10.1.2 الإطْبَــاقُ

الإطْبَاقُ لغةً: الإلتصاق، ومطاوعة ما أُطبقت، والمطبق: شيء يُلْصَق بهِ قشرُ اللؤلؤ فيصيرُ مِثْلُهُ. وهو الإلصاق والتغطية والمعاونة[1].

الإطْــبَاقُ اصطلاحاً: عرَّف سيبويه (ت 180هــ) الإطباق بقولهِ: "والحروف المطبقة هي الَّتي إذا وضعتَ لسانكَ في مواضِعهنَّ انطبقَ لسانك من مواضِعهنَّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللِّسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعتَ لسانك، فالصَّوت مَحصــورٌ فيما بين اللِّسان والحنك إلى موضع الحرف"[2]. وقد اتَّبع سيبويه في هذا التعــريف كلٌّ من: المبرِّد (ت 285هــ) وابن السرَّاج (ت 316هــ) والزجاجي (ت 340هـــ) وابن جنِّي (ت 392هــ) والخفاجي (ت 466هــ) وابن يعيش (ت 643 هــ)[3].

وعــرَّفه الزمخشري (ت 538هــ) فقال: "أن تُطبق على مخرج الحرف من اللِّسان وما حاذاهُ من الحنك، والانفتاح بخلافه"[4].

وقــال الاستراباذي (ت 686هــ): "الأصوات المطبقة ما ينطبق معها الحنك علــى اللِّســان، بأن ترفع اللِّسان إليهِ، فيصير الحنك كالطبق على اللِّســان فتكــون الحروف الَّتي تخرج بينهُما مطبقاً عليهِ"[5].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (طبق): 253/10، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (طبق): 556/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(3) المبــرِّد، المقتضــب: 194/1، ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 404/3، الزجاجي، أبو القاســم عبد الرحمن بن اسحاق، كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل: 413، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، الخفاجي، سر الفصــاحة: 31، ابــن يعــيش، موفق الدين بن علي النحوي، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت: 10: 128.

(4) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3.

وقال الجاربردي (ت 746هـ): "هو استعلاء أقصى اللِّسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللِّسان، بحيث ينحصر الصَّوت بينهُما"[1].

أمَّا بالنسبة لعلماء التَّجويد القدماء فقد اتَّبعوا علماء العربيَّة القدماء في تعريف مصطلح الإطباق ومنهم مكي (ت 437هـ) والدَّاني (ت 444هـ)[2] كما عرَّفه القرطبي (ت 461هـ) فقال: "الإطباق أن ترفعَ ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، فينحصر الصَّوت فيما بين اللِّسان والحنك إلى مواضعهنَّ..."[3]. ووافقهم ابن الجَزَري (ت 833هـ)[4].

وقال القسطلاني (ت 923هـ): "الإطباق: هو تلاقي طائفتي اللِّسان والحنك الأعلى عندَ النُّطق بحروفها"[5].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فعرَّفوا مصطلح الإطباق بالآتي:

هو " إطباق أي تلاصق ما يُحاذي اللِّسان من الحنك الأعلى على اللِّسان عندَ التلفظ بالحرف"[6].

أمَّا المحدثون من علماء الأصوات فقد استخدمَ بعضهم هذا المصطلح كما استخدمه القدماء ووصفوا الإطباق وعرَّفوهُ بقولهم: "والإطباقُ أن يرتفع مؤخر اللِّسان نحوَ أقصى الحنك الأعلى في شكلٍ مُقعَّر على هيئة ملعقة بينما يكون طرفه

---

(1) الجاربردي، فخر الدِّين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التَّبريزي، شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت: 322/1، منصور، الوسيط في علم التَّجويد:232.

(2) القيسي، الرِّعاية: 122، الدَّاني، التَّحديد: 108.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 156.

(4) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 203/1.

(5) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، جمهورية مصر العربيَّة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1392هـ- 1972م): 198/1.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 52، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 93، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 130، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعَّاس، فن التَّجويد: 73.

ملـتحماً مـع جزءٍ آخر مـن أجـزاء الفم مُشكِلاً محبساً مـن المحابس الصَّوتيَّـة المختلفة" [1].

نلاحـظ مـن كلام المحدثين حولَ أصوات الإطباق أنَّ اللِّسان عندَ النُّطق بها يتقعَّـر وسطه، وهذهِ الحالة لم يذكرها القدماء، بل اكتفوا بالإشارة إلى انطباق ظهر اللِّسـان علـى الحنك الأعلى – كما لاحظنا ذلك سابقاً – وهذا الوصف الذي ذكرهُ القدماء وصفاً مُقرَّباً للإطباق، ولكنَّهُ ليسَ بدقَّة الوصف الحديث[2].

قالَ محمد محمد داود: "الإطباق هو وضع اللِّسان عندَ النُّطق ببعض الكلمات، حـيثُ ينطـبق اللِّسـان على الحنك الأعلى، آخذاً شكلاً مُقعَّراً؛ بحيث تكون النقطة الخلفـيَّة هـي مصدر الصَّوت في حالة الإطباق، وعندَ الإطباق تتولَّدُ صفة التَّفخيم لصوت الحرف المطبق"[3].

استخدمَ بعض المحدثين مصطلح (مفخمة) بدل (مطبقة) للدلالة على أصوات الإطباق[4].

وقابـل تمام حسان مصطلح (الإطباق) بمصطلح (التغوير) الذي عرَّفَهُ أحمد مخـتار عمر بقولهِ: "وأمَّا التغوير فيعني أن يصحب نطق الصَّوت (الساكن الشفوي مـثلاً) رفـع معظم اللِّسان أو مقدِّم اللِّسان في اتجاه الغار (أو الطبق الصلب)، وهو الوضع المميز لنطق الصَّوت (i)"[5]. كمـا قال أحمد مختار عمر: "وبعضهم يُسمِّي

---

(1) أنـيس، الأصـوات اللغوية: 51، الأنطاكي،محمد، الوجيز في فقه اللُّغة، دار الشرق، ط3: 167، حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللُّغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدَّلة، (1409هـ–1989م): 46.

(2) ستيتيَّة، سمير شريف، الأصوات اللُّغويَّة رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، (عمان–الأردن)، ط1، 2003م: 149–150.

(3) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 124.

(4) عمـر، دراسة الصَّوت اللغوي: 124، التواب، المدخل إلى علم اللُّغة: 38، حسان، مناهج البحث: 120، كانتينو، دروس في علم أصـوات العربية: 106.

(5) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 124، حسان، مناهج البحث: 120.

ظاهـــرة الإطباق بظاهرة التَّحليق؛ وذلك لأنَّ حركة اللِّسان الَّتي تُصاحبها مزدوجـــة إلى أعلى قليلاً، وإلى الخلف قليلاً"[1].

أمَّـــا عـــن سبب تسمية حروف الإطباق بهذهِ التَّسمية فقد قال مكي (ت 437 هـــ): "وإنَّما سُمِّيت حروف الإطباق بهذهِ التَّسمية، لأنَّ طائفةً من اللِّسان تنطبقُ مع الـــرِّيح إلـــى الحـــنك عندَ النُّطق بهذهِ الحروف، وتنحصرُ الريح بين اللِّسان والحنك الأعلى، عندَ النُّطق بها مع استعلائها في الفم"[2].

أصوات الإطباق :

حدَّد سيبويه (ت 180هـــ) أصوات الإطباق فقال: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضـــعت لســـانك فـــي مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف"[3] و(الطَّاء، الظاء، الصَّاد، الضَّاد)، وبعض هذهِ الحـــروف أقـــوى مـــن بعـــض، فالطَّاء المهملة أقواها وأمكنها في الإطباق لجهرها وشـــدَّتها. والظـــاء أضـــعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللِّسان مع أُصول الثنايا العُلى، فالصَّاد والضَّاد فهما متوسطتان في الإطباق. إذن فالإطباق في الطَّـــاء أوضـــح مـــنهُ في الصَّاد والضَّاد، وفيهما أوضح منه في الظاء المعجـــمة. ووافـــق ســـيبويـــه فـــي عـــدد حروف الإطباق كلٍ من: ابن السرَّاج (ت 316هـــ) والزجاجي (ت 340هـــ) وابن جنِّي (ت 392هـــ) ومكي (ت 437هـــ) والدَّاني (ت 444هـــ)، والقرطبـــي (ت 461هـــ) والخفاجي (ت 466هـــ) والاستراباذي (ت 686هـــ) والجريسي (ت 1322هـــ)[4].

---

(1) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 125.

(2) القيسي، الرِّعاية: 122.

(3) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(4) ابن السرَّاج، الأصول: 404/3، الزجاجي، الجمل في النحو: 413، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرِّعاية: 122- 123، الدَّانـــي، التَّحـــديـــد: 108، القرطبـــي،

11.1.2 الانْفتَاحُ:

الانْفتَاحُ لُغَةً: الافتــراق، والفَتْحُ: نقيضُ الإغلاق، فتحه يفتحَهُ فَتْحاً. وافتتحه فانْفَتَحَ وتَفَتَّحَ[1].

الانْفِتَاحُ اصطلاحاً: الانْفِتَاحُ عند سيبويه (ت 180هـ) هو: "المنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنكَ لا تطبق لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى"[2].

ووافقــه في ذلك كلٍ من: المبرِّد (ت 285هـ)، وابن السرَّاج (ت 316هـ)، وابــن جنِّي (ت 392هـ)، ومكي (ت 437هـ)، والدَّاني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) الزمخشري (ت 538هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ)[3].

وعرَّفَهُ المحدثونَ من علماء التَّجويد بعدَّة تعاريف منها:

أولاً. وعــرَّفه المرعشي (ت 1150هـ) فقال: "هو انفراج ما بين اللِّسان والحنك الأعلى أو العلوي عند النُّطق بالحرف؛ بحيث لا ينحصر الصَّوت بينهما"[4].

ثانياً. تعريف الجريسي (ت 1322هـ) الذي يقول: "هو تجافي كل من الطائفتين – أي طائفتي اللِّسان والحنك – عن الأخرى حتَّى يخرج الريح"[5].

الموضــح: 90، الخفاجــي، سر الفصاحة: 31، الاستراباذي، شــرح الشافية: 262/3، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52.

(1) ابــن مــنظور، لسان العرب، (فتح): 635/2، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (فتح): 678/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(3) المبــرِّد، المقتضــب: 258/1، ابن الســرَّاج، الأصول: 404/3، ابن جنِّي، ســر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرِّعاية: 123، الدَّاني، التَّحديد: 108، القرطبي، الموضح: 156 ، الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 262.

(4) المرعشي، جهد المقل: 153، منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 232، والمرصفي، هداية القاري: 82/2.

(5) الجريسي، نهاية القول: 53.

ثالثاً. تعـريف الحصـري (ت 1401هـ) "هو افتراق اللِّسان عن الحنك الأعلى؛ بحيث يخرج الريح من بينهما عندَ النُّطق بِحُروفِهِ"[1].

وعـرَّفه المحدثـون مـن علماء الأصوات؛ حيث يقول مرعي: "أمَّا الانفتاح والتسـفل فهو عكس الإطباق والاستعلاء، ويعني عدم تفخيم الصَّوت، ويكون اللِّسان أثـناء النُّطق بهذهِ الأصوات نازلاً في قاع الفم"[2]. وعرَّفه محمد محمد داود فقـال: "الانفـتاح هو وضع اللِّسان عندَ النُّطق ببعض الأصوات، حيث ينفتحُ ما بين اللِّسان والحـنك الأعلى ويخرج الهواء من بينهما، وتكون النقطة الأماميَّة من اللِّسان مخرج الصَّوت"[3].

أمَّا عن سبب تسمية أصوات الانفتاح بهذهِ التَّسمية فقد فَسَّرَ لنا مكي (ت 437 هـ) سبب تسمية هذه الأصوات فقال: "وإنَّما سُمِّيت بالمنفتحة لأنَّ اللِّسان لا ينطبقُ مع الريح إلى الحنك عندَ النُّطق بها، ولا تنحصر الريحُ بين اللِّسان والحنك بل ينفتحُ ما بينَ اللِّسان والحنك وتخرج الريح عندَ النُّطق بها"[4].

وقـال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذهِ الحروف بالانفتاح لافتراق وتجافـي اللِّسان عن الحنك الأعلى عندَ النُّطق بها، حتَّى لا يكون الصَّوت محصوراً فيهما"[5].

---

(1) الحصـري، أحكـام قـراءة القـرآن: 94، دعَّـاس، فـن التَّجويد: 74، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 119.

(3) داود، العربية وعلم اللُّغة: 124.

(4) القيسـي، الـرِّعاية: 123، الدَّاني، التَّحديد: 108، ابن الجَزَري،التَّمهيد: 100، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94.

أصوات الانفتاح:

للانفـتاح خمسـةٌ وعشـرونَ صوتاً، وهي ماعدا أصوات الإطباق المذكورة سابقاً. وهي كل ما سوى الأصوات المطبقة[1]. قال الجريسي: "ويجمعها قولك: (من أخـذَ وجدَ سعةً فزكَّا حقٌّ لَهُ شرب غيث). ومعنى العبارة: من وجدَ سعةً فأدى زكاةَ مالِهِ كان على الله حقٌّ أن يسقيهِ من رحمتِهِ"[2].

وعـند مقارنة الانفتاح بالاسـتفال، نجدُ أنَّ الانفتاح أعم من الاسـتفال، فكل حـرف مسـتفل منفـتح ولـيسَ العكس، والظاهر أنَّ درجة الانفرَاج ما بين اللِّسان والحـنك العلوي في الحروف المستفلةِ والمنفتحةِ متساويةٌ أو متقاربةٌ جدًّا، ويستثنى من ذلك الحروف الثلاثة غير المستفلة وهي: الخاء والغين المعجمتان والقاف[3].

ومـن هُـنا نرى أنَّ الفرقَ بينهما قائمٌ على انطباق اللِّسان إلى الحنك الأعلى عـندَ النُّطق بالحرف وانفتاحه عنهُ، فما كانَ قد انطبقَ مَعَهُ اللِّسان إلى الحنك الأعلى فمنطبق، وما انفتحَ مَعَهُ اللِّسان عن الحنك الأعلى فمنفتح.

(الذَّلاقَـةُ والإصْمَـاتُ)

12.1.2 الذَّلاقَـةُ

الذَّلاقَـةُ لغـةً: هي حدَّة الشيء أو طرفَهُ. يُقال: ذَلُقَ ذلاقَةً فهو ذليق. وهي حدَّة اللِّسان وذلاقته وبلاغته، كما أنَّها الفصاحة والسُّرعة[4].

---

(1) سـيبويه، الكـتاب: 436/4، القيسـي، الرِّعاية: 123، الدَّاني، التَّحديد: 108، القرطبي، الموضـح فـي التَّجويد: 90، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100، المرعشي، جهد المقل: 153.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد، 131.

(3) المرعشي، جهد المقل: 153.

(4) ابـن مـنظور، لسـان العـرب، (ذلق): 131/10، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجـم الوسـيـط، (ذلـق): 314/1، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق وشرح وضبط: سعيد محمود عقيـل، دار الجيل، (بيروت-لبنان)، 2001م، (ذلق): 241.

الذَّلاقَـــةُ اصطلاحاً: عرَّف مكي (ت 437هـ) الذلاقة فقال: "حروف الذلاقة هي حروفٌ عملها وخروجها من طرفِ اللِّسان وما يليهِ من الشفتين، وقالَ هي أخف الحـــروف على اللِّسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها"[1] وتبعه في ذلك ابن الجَزَري[2].

وهي عندَ الخفاجي (ت 466هـ): "أن يُعتَمَدُ عليها بذلق اللِّسان، وهو طرفه، وذلق كل شيء هُوَ حدَّه"[3]. وتبعه في ذلك الزمخشري (ت 538هـ) وابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ)[4].

وعرَّف الاستراباذي (ت 686هـ) الذلاقة بقولِه: "والذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام"[5].

عـــرَّف المحدثون من علماء التَّجويد الذلاقة فقالوا: الذلاقة: هي الاعتماد على ذلـــق اللِّسان والشفة عندَ النُّطق بالحرف[6]. وهي: سرعة النُّطـــق بالحرف وخفتـــه لخروجه من طرف اللِّسان[7].

نلاحـــظ أنَّ علمـــاء التَّجويد لم يتجاوزوا في كلامهم عن الأصوات المذلقةِ ما قالهُ عُلماء العربيَّة في الموضوع. وقد أهملَ كثيرٌ منهم ذكر هاتين الصفتين في أثناء حديـــثهم عـــن صفات الحروف. وكان مكي بن أبي طالب أكثر علماء التَّجويد عنايةً بهذا الموضوع، كما مرَّ بنا سابقاً أثناء تعريفه للأصوات الذلقيَّة. وبيَّن علماء العربيَّة القدماء أنَّ هذه الأصوات تمتازُ بسهولتها في النُّطق، ولذلك يجب أن يتضمَّن كل لفظ زادَ على ثلاثة أصوات على صوت ذلاقة.

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 136.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد في علم التَّجويد: 108.

(3) الخفاجي، سر الفصاحة: 31.

(4) الزمخشـــري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 676/2-677.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3-263.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 95، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(7) الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

كمـــا أنَّ المحدثين من علماء التَّجويد لم يخرجوا عمَّا ذكره القدماء منهم حول هـــذهِ الصفة فعرَّف بعضهم الإذلاق بقولِهِ: "هو سرعة النُّطق بالحرف لخروجهِ من طـــرف اللِّســـان. وقـــال هو تلاصق ما يحاذي اللِّسان من الحنك الأعلى للسان عندَ النُّطق بالحرف وتلاقي طائفتي اللِّسان والحنك عند النُّطق بالحرف"[1].

أمَّـــا عـــن سبب تسمية أصوات الذلاقة فقد سُمِّيت بذلك لأن عملها من طرف اللِّســـان، ولسرعة النُّطق بها لخروج بعضها من ذلق اللِّسان أي طرفه وهو (ر، ل، ن)، وبعضـــها مـــن ذلق الشّـــفة وهـــــي (الباء الموحدة، والفاء والميم)[2]. ولذلك أُطلـــق مصـــطلح الذلاقـــة على الأحرف الَّتي تخرج من طرف اللِّسان (ل، ر، ن)، والَّتـــي تخـــرج من طرف الشفة (ب، ف، م)، وتتميز هذه الأصوات بخروجها في سهولة ويسر[3].

أصوات الذلاقة:

الأصوات الذلقيَّة هي ستة أحرف قال مكي (ت 437هـــ): "وهي ستة أحرف: ثلاثةٌ تخرج من الشفَّة ولا عملَ للسان فيها وهي: (الفاء والباء والميم)، وثلاثةٌ تخرجُ مـــن أسلة اللِّسان إلى مقدِّم الغار الأعلى، وهُنَّ (الرَّاء والنون واللام)، ويجمع هجاء الستة هجاء قولك: (فرَّ من لُبِّ)، فهذهِ الستة المذلقة"[4].

وقـــد جمعهـــا بعضهم في هجاء قولك (نل برَّ فم) أي احصل على البرِّ لفمك وذلك بقراءة القرآن وذكر الله تعالى والتزام الحسن من القول. كما جمعت في عبارة (مرَّ بنفلٍ) كما أنَّهُ من الممكن أن يكون معنى عبارة: (فرَّ من لب) فرَّ من الخلق من

---

(1) قمحاوي، محمد الصَّادق، البرهان في تجويد القرآن، دار ابن زيدون، بيروت، ط1: 40.

(2) ابـــن جني، سر صناعة الإعراب: 64/1، القرطبي، الموضح: 94، الجريسي، نهاية القول المفـــيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 95، المرصفي، بداية القارئ: 83/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعاس، فن التجويد: 74.

(3) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 127–128.

(4) القيســـي، الرِّعاية: 136، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 242/1، ابن جنِّي، ســـر صنـــاعة الإعراب: 74/1.

لَـــهُ عقل عرَفَ بهِ الحق[1]. ففيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[2]. وقولهِ تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[3].

ونجد غانم قدوري الحمد يعدّ حمل ابن جنّي الأصوات الستة على أنَّها تخرج مـــن طـــرف اللِّســـان مذهباً غير سديدٍ؛ لأنَّ أصوات الشفة لا صلةَ لطرف اللِّسان بمخرجها[4].

كما نلاحظ أنَّ مكيّاً قد قسَّمَ أصوات الذلاقة إلى قسمين الأوّل: ما يخرج من الشفة (ف، ب ، م)، والثاني: ما يخرج من أسلة اللِّسان وهي: (ر، ن، ل).

وفي هذا الخصوص قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـــ): "اعلم أنَّ الحروف الذُلُق والشفوية ستةٌ: (ر، ل، ن، ف، ب، م) وإنَّما سُمِّيت هذهِ الحروف ذلقاً لأنَّ الذلاقـــة فـــي المنطق إنَّما هي بطرف أسلة اللِّسان والشفتين وهما مدرجتا هذهِ الحـــروف الستة، منها ثلاثةٌ ذلقيَّة (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللِّسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفويَّة (ف، ب، م) مخرجها من بين الشفتين خاصة لا تعمل الشفتان في شـــيء من الحروف الصحاح إلاَّ في هذهِ الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللِّسان إلاَّ بالـــرَّاء واللام والنون ... فلمَّا ذلقت الحروف الستة ومَذُل بهنَّ اللِّسان وسَهُلت عليهِ فـــي النُّطق كثُرت في أبنية الكلام فليسَ شيءٌ من بناء الخماسي التام يعرَّى منها أو من بعضها"[5].

ويضـــيف الخلـــيل: "فـــإن وردت عليك كلمةٌ رباعيَّة أو خماسية معرَّاة من حـــروف الذلق أو الشفويَّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرفٌ واحدٌ أو

---

(1) الزمخشـــري، المفصَّـــل في علم اللُّغة: 466، القاري،المنح الفكرية: 17، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53.

(2) [الذاريات: 50].

(3) [المزَّمل: 8].

(4) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 300.

(5) الفـــراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهـــدي المخزومـــي وإبراهيم السامرائي: 1/51-52.

اثنان أو فوق ذلك، فأعلم أنَّ تلك الكلمة محدثةٌ مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنَّك لســت واجداً من يسمع من كلام العرب كلمةً واحدةً رباعيَّةً أو خماسيَّةً إلاَّ وفيها من حروف الذلق والشفويَّة واحدٌ أو اثنان أو أكثر"[1].

ويــبدو لــي أنَّ الخليل استخدم هذين المصطلحين ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل من كلام العرب. كما أنَّ مصطلح الذلاقة لا يشمل إلاَّ ثلاثة أصوات (ر، ل، ن) وأن الأصوات الثلاثة الأُخرى (ف، م، ب) أُطلق عليها مصطلح الشفويَّة.

وأمَّا سبب استخدام الخليل لهذه الأصوات الستة المذكورة في مكانٍ واحدٍ فهو اشــتراكها فــي أنَّ الكلمات الرباعيَّة والخماسيَّة لا تخلو من بعضها. ويؤكد ذلك أنَّه حين وصفَ الأصوات المنسوبة إلى مخارجها قال: "والرَّاء والنون واللام ذلقيَّة، لأنَّ مــبدأها من ذلقِ اللِّسان، وهُوَ تحديد طرفي ذلق اللِّسان، والفاء والباء والميم شفويَّة، وقال مرَّةً: شفهيَّة؛ لأنَّ مبدأها من الشفَّة"[2].

نلاحــظُ أنَّ الخليل قد ميَّــز بين الذلاقة الَّتي هي صفةٌ للأصوات الَّتي تدخل في أبنية الكلم كثيراً، وبين الذلقيَّةِ الَّتي تعتمدُ على طرفِ اللِّسان في إخراجها.

ونقــلَ الأزهري (ت 370هــ) روايةً في كتابهِ (تهذيب اللُّغة) عن الخليل بن أحمــد الفــراهيدي (ت 170هــ) لم تذكر في كتاب (العين)، حيــث بيَّنَ فيهــا أنّ لمصطلح الذلاقة دلالةً أوسع تشمل الحروف الستة، وهي: "والحروف الصحاح على نحوين: منها مذلق ومنها مصمت. فأمَّا المذلقة فإنَّها ستةُ أحرف في حيِّزين: أحدهما حيــز الفاء، فيهِ ثلاثةُ أحرف (ف، ب، م)، مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ لصوتٍ بين الشــفتين لا عمــلَ للِّسان في شيءٍ منها. والحيِّز الآخر حيِّز اللام، فيهِ ثلاثة أحرف (ل، ر، ن) مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ بينَ أسلة اللِّسان ومقدّم الغار الأعلى. فهاتان المدرجــتان هُما موضَعا الذلاقة، وحروفهما أخف الحروف في المنطق، وأكثرها في الكــلام، وأحسنها في البناء، الدمياطي، ولا يحسن بناء الرُّباعي المنبسط والخماسي التَّام إلاَّ بمخالطة بعضها نحو (جعفر، دردق، سفرجل، دردبيس)"[3].

---

(1) الفراهيدي، كتاب العين: 54/1–55، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 296.

(2) الفراهيدي، كتاب العين: 58/1.

(3) الأزهري، تهذيب اللُّغة: 50/1.

فأصـــوات الذلاقة تمتاز بخفتها وسهولة نطقها، ولذلك لا يخلو منها رباعي أو خماسي.

13.1.2 الإصْمَاتُ:

الإصْـمَاتُ لُغَـةً: هــو المنع والكف، والتســكين والســكون، يقال: صمتَ يَصْـمِتُ صَـمْتاً وصُـمْتاً وصُمُوْتاً وصُمَاتاً، وأصمتَ: أطالَ الصَّوت. والتَّصميت: التَّسكين، والتَّصميت أيضاً السكون[1].

الإصْـمَاتُ اصطلاحاً: عرَّفَ مكي (ت 437هـ) مصطلح الإصمات بقوله: "فمعنـــى المُصـــمتة: الممنوعة من أن تنفرد في كلمةٍ طويلةٍ من قولهم: (صَمَتَ) إذا منعَ نفسهُ الكلام"[2].

أمَّـــا الدَّانـــي (ت 444هـــ) فقد أهملَ الحديث عن هذا المصطلح في كتابهِ (التحديد)، حيث انني لم أجد أيَّة إشارة بخصوص هذا المصطلح.

وعرَّفه الحصري (ت 1401هـ): "وهو منع انفراد هذهِ الحروف أُصولاً في كلمةٍ تزيد عن ثلاثة أحرف، بأن كانت أربعة أو خمسة"[3].

والإصـــمات: هــو ثقل الحرف وعدم سرعة النُّطق به، أو امتناع حروفه من الانفـــراد أصولاً في الكلمات الرباعيَّة أو الخماسية دون حرفٍ مُذلقٍ معَها، لثقلِ ذلكَ علـــى اللِّســـان وصعوبتهِ، فإن وجدت كلمةً مكوَّنة من أربعةِ حروفٍ أو خمسةً كلها أصـــليَّة مصـــمتة فهي كلمةٌ أعجميَّة غير عربيَّة، مثل (عسجد) وهي اسمٌ للذَّهب، و (عســـطوس) وهي اسم للخيزران وهو نوعٌ من الشجر بفتح العين والسِّين فقيل أنَّهما غيـــر أصـــليين في كلام العرب بل ملحقان بهِ، وقيل شاذان وقيل غير ذلك. وكذلك

---

(1) ابـــن مـــنظور، لســـان العرب، (صمت): 61/2–63، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيـــط، (صمت): 524/1، الرازي، مختار الصحاح، (صمت): 382.

(2) القيســـي، الرِّعاية: 135–136، وانظر: ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 73/1–75، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 108، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 262–263.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(الدهدقة) و (الزهزقة). كما أنَّ السَّببَ في الثِّقل هو خروج الحرف بعيداً عن طرف اللِّسان والشفتين[1].

وعــرَّفه محمــد محمد داود بقوله: "هو ثقل نسبي في النُّطق بحروف العربية بعدَ استبعاد أحرف الذلاقة"[2].

والسبب في تسمية أصوات الإصمات بهذهِ التَّسمية لأنَّها أصواتٌ أصمتت أي مُــنِعَت أن تختص ببناء كلمةٍ في لغة العرب إذا كَثُرت حروفها بأن كانت أربعة أو خمســة مــن غير أن يوجد معها حرفٌ من حروف الإذلاق. وعلَّة ذلك أنَّ حروف الإذلاق ســهلةٌ على اللِّسان، وحروف الإصمات صعبةٌ عليهِ، فمنعوا انفراد حروف الإصــمات واشترطوا أن يكون معها حرفٌ أو أكثر من حروف الإذلاق لِتُعادِلَ خفَّة المذلق ثقل المُصْمت[3].

وقــالَ عــبد الوهاب القرطبي (ت 461هــ): "تُسمَّى المصمته، لأنَّها صُمِتَ عنها أن تبنى كلمة رباعيَّة مُعَرَّاة من حروف الذلاقة"[4].

وقــال عزَّة عبيد دعَّاس: "سُمِّيت مصمتة لأنَّها ممنوعةٌ من انفرادها في كلمةٍ على أربعة أحرف أو خمسة، يعني أنَّ كل كلمةٍ كانت على أربعة أحرف (كجعفر)، أو خمسة أحرف (كسفرجل) لا بُدَّ أن يكون فيها مع الحروف المصمته حرف فأكثر مــن الحــروف المذلقة"[5]. وتشمل أصوات الإصمات جميع أصوات العربية ما عدا أصوات الذلاقة.

---

(1) موسى، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم، الفوائد التَّجويديَّة في شرح المقدِّمة الجَزَرية، دار الضــياء، ط3، (1423هــ-2003م): 42-43، المارغنــي، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع: 185، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 127-128.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/ 73-75، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 262-263، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 300.

(4) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 95.

(5) دعَّاس، فن التَّجويد: 75.

أصوات الإصمات:

فأصـــوات الإصـــمات هي ماعدا الأصوات المذلقة أي الأصوات الباقية بعدَ حروف الإذلاق حيثُ جمعها بعضهم في عبارة: "جُزْ غُشَّ ساخطٍ صِدْ ثقةٍ إذ وعْظُهُ يَحُضُّـــكَ" ومعنـــى العبارة: ابتعد عن شخصٍ غاشٍ ساخطٍ للحق وابحث عن ثقةٍ فإنَّ وعظه يحثكَ على الخير[1].

وهي عندَ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـــ) تسعة عشر حرفاً، أمَّا من جـــاء بعـــدَهُ مـــن علمـــاء العربيَّة فقد اقتفوا آثار مكي وابن الجَزَري عندما أضافوا أصوات العلَّه (و، ي، ء) إلى المصمته، فصارت عندهم اثنين وعشرين صوتاً[2]؛ إذ قال مكي (ت 437هـــ) في هذا المجال ما يلي:

"والمصـــمتة: وهي ما عدا هذه الستة من الحروف (فر من لب)، وهي اثنان وعشـــرون حـــرفاً ثلاثةٌ منها معتلاتٌ وهُنَّ: (الواو، والياء، والهمزة)، وتسعةَ عشر صـــحاحاً، والألـــف خارجـــةٌ عـــن المذلقة والمصمتة، لأنَّها هواء لا مستقرَّ لها في المخرج"[3] ووافقه في ذلك الخفاجي وابن الجَزَري[4].

14.1.2 (القُـــوَّةُ والضَّعْـــفُ):

القـــوَّة لغةً: هي نقيض الضعف، والجمع قُوًى وقِوًى. وقد قَوِيَ فهو قَويٌّ و تقـــوَّى واقـــتوى، كذلك. وقد قوي الرجل والضعيف يقوى قوَّةً فهو قويٌّ وقوَّيتهُ أنا تقويَةً وقاوَيْته فَقَوَيْتُه أي غَلَبْته.[5]

والضَّـــعف لغةً: خلاف القوَّة، وقيلَ: الضُّعفُ، بالضمِّ، في الجسد؛ والضَّعفُ بالفـــتح، فـــي الرَّأي والعقل. وقد ضعفَ يَضْعُفُ ضعفاً وضُعفاً وضَعَفَ؛ افتح عن

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 136، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، المرصفي، هداية القاري:83/1.

(2) السعران، علم اللُّغة: 150.

(3) القيسي، الرِّعاية: 136.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 109.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (قوا): 239/15.

اللحيانـــي، فهـــو ضـــعيفٌ، والجمـــع ضُعَفاء وضَعْفى وضِعَاف وضَعَفَةٌ وضَعَافى. وأضْعَفَهُ وضَعَّفَهُ: صَيَّرهُ ضعيفاً [1].

القـــوَّة والضَّـــعف اصـــطلاحاً: لا نجـــدُ في كلام متقدمي علماء العربيَّة شيئاً واضـــحـــاً ومُفَصَّلاً عن موضوع قوَّة الصَّوت وضعفه، سِوَى ما وردَ عندَ ابن جنِّي (ت 392 هـــ) في كتابِهِ (الخصائص)؛ حيث وردت إشارة إلى الأقوى والأضعف من الحروف عندَه[2].

أمَّـــا علماء التَّجويد فيبدو أنَّهم هُمْ أوَّلُ من بحثَ هذا الموضوع بشكلٍ مفصَّلٍ وواضـــح، حيث قسَّم علماءُ التَّجويد الأصوات إلى قويةٍ وضعيفةٍ، بِحَسَبِ ما فيها من القُوَّةِ والضعف. وسبق أن وضَّحْتُ ذلك أثناء الحديث عن المصطلحات السَّابقة، عند الحديث عن صفات الأصوات لدى علماء التَّجويد والقراءات.

وقـــد طـــبَّقَ علمـــاء التَّجويد فكرة القوَّة والضعف في الحروف على ظاهرة الإدغـــام، فقالـــوا إنَّ الإدغام إنَّما يحسن في المواضعَ الَّتي يُنْقَلُ فيها الأضْعَفُ إلى الأقـــوى. ومثلما كان مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) رائد نظريَّةِ القوة والضعف فـــي الأصوات، كذلك كانَ رائداً في تطبيق هذهِ النظريَّةِ على موضوع الإدغام؛ فقد بحـــثَ هذا في كتابَيْهِ (الرعاية) و (الكشف). فمما قالهُ في كتابهِ (الرعاية): "والقويُّ مـــنَ الحـــروفِ إذا تقَدَّمهُ الضَّعيفُ مُجاوراً لَهُ جَذَبَهُ إلى نَفسِهِ إذا كانَ مِن مخرَجِهِ، ليَعْمَلَ اللِّسان عَملاً واحداً في القوَّةِ من جِهَةٍ واحدة"[3].

وقالَ أيضاً: "وقد قالَ بعض العُلماءِ: إنَّ الأَصْلَ في "اعتدنا": أعْدَدْنا – بدالَينِ – وكـــذلكَ " اعْـــتَدَتُ"، أصـــلُهُ: أعْـــدَدَت، من العُدَّة، وفيهِ ضَعفٌ لِنَقلِ الأقوى إلى الأضـــعفِ وإنَّما يُنقلُ أبَداً الأضعَفُ إلى الأقوى، إذا تقارَبَتِ المخارجُ، ليقوى الكلامُ.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ضعف): 243/9.

(2) ابن جنِّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنَّشر– بيروت، ط2 : 54/1–55، النعيمي، الدراسات اللهجيَّة والصَّوتيَّة عندَ ابن جنِّي: 288.

(3) القيسي، الرِّعاية: 206.

فهـذا هوَ الأكثرُ في الأصلِ. ورُبَّما خالفَ اليَسيرُ ذلكَ لِعلَّةٍ موجِبَةٍ، وإذا نُقِلَ الأقوى إلى الأضعفِ ضَعُفَ الكلام[1].

ومما قالَهُ مكي أيضاً في كتابهِ (الكشف): "وليسَ من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف، وإنَّما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبداً"[2].

وقد أورد مكي بن أبي طالب في كتابهِ (الكشف)، نَصَّاً تَضَمَّنَ موضوعَ الإدغام من ناحية القوَّةِ في الحروف وضعفها مقروناً بالأمثلة حيث قال: "واعلَم أنَّ الإدغام إنَّما يحسن في غير المثلين، ويقوى إذا سكن الأوَّل، وهو على ضربين: أحدهما إذا كانَ الحرفان متقاربين في المخرج، والحرفُ الأوَّل أضعفُ من الثاني، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوَّة، لأنَّكَ تبدلُ من الأوَّل حرفاً من جنسِ الثاني. فإذا فعلتَ ذلك نُقِلَ لفظُ الضعيف إلى لفظِ القُوَّة، فذلكَ حسنٌ جيِّد.

والضرب الثاني أن يكونَ الحرفانِ المتقاربان في القوَّة سواء كالمثلين، فيحسن الإدغام، إذ لا ينتقصُ الأوَّل من قوَّتِهِ قبل الإدغام.

وضربٌ ثالثٌ من إدغام المتقاربين ضعيفٌ قليل، وهو أن يكونَ الحرف الأوَّل أقوى من الثاني، فيصير بالإدغام أضعف من حالهِ قبلَ الإدغام. فالذي يزدادُ قوَّةً مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطَّاء نحوَ: ﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[3]، ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾[4] لأنَّ التاء حرفٌ ضعيفٌ للهمس الذي فيهِ، والطَّاء حرفٌ قويٌّ للإطباقِ والجهرِ والاستعلاءِ والشدَّة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعفٍ إلى قوَّةٍ مُكرَّرة. فهذا لا تكادُ العربُ تُظهرُهُ، وكذلك أجمعَ القُرَّاء على الإدغام في هذا. فإن نقصت قَوَّة الحرف الثاني، وهو مع نقصِ قوتِهِ أقوى من

---

(1) القيسي، الرعاية: 207-208.

(2) القيسي، الكشف: 34/1.

(3) [آل عمران: 72].

(4) [آل عمران: 69].

الأوّل، حَسُــنَ الإدغــامُ والإظهــارُ، نحــوَ: ﴿ هُّدِّمَتْ صَوَٰمِعُ ﴾[1] و ﴿ حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ ﴾[2]، لأنَّ الصَّــاد نقصت عن قوَّةِ الطَّاء لعدم الجهر، وكونُ الهمسِ فيها، والظــاء نقصت عن قوَّةِ الطَّاء لعدمِ الجهرِ، وكونُ الهمس فيها، والظاء نقصت عن قــوَّة الطَّاء لعدم التشديد، وكون الرَّخاوة فيها والذي تتساوى قوَّة الحرفين فيهِ إدغامُ الــذالِ فــي التاء، وذلكَ أنَّ الذال فيها ضعفٌ وقوَّة، فالضعفُ من جهةِ أنَّها رخوة، والقــوَّة من جهة أنَّها مجهورة، كذلك التاء فيها ضعفٌ وقوَّةٌ، فالضَّعفُ من جهَةِ أنَّها مهموســة، والقوَّة من جهة أنَّها شديدة، فقد تقاربتا في القوَّة، والضعف من صفاتهما، فجــواز الإدغــام حسن، والأوَّل حسنٌ في الإدغام، لأنَّك تزيدُ الحرفَ الأوَّل قــوَّةً بالإدغام. والذي يَقْبُحُ الإدغامُ فيهِ لقوَّة الأوَّل وضعفِ الثاني فهو نحوَ إدغام الرَّاء في الــلام، وهو قبيحٌ لقوَّةِ الرَّاء بالجهر والتَّكرير اللذين فيهِ، وضعفِ اللام لعدم التَّكرير فــيهِ، وضــعفِ الجهــر فيهِ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الأقوى إلى الأضعف، وذلكَ مكروهٌ ضعيف، فَقِسْ عليهِ هذا، فإنَّ الأصلَ الذي يُعتَمدُ عليهِ"[3].

وكان الدَّاني (ت 444هــ) قد أشار إلى ذلك المعنى حيث قال: "... فلا يُدْغم الأفضل في الأنقص لذلك، ويُدغمُ الأنقص في الأفضل؛ لأنَّهُ يخرج بذلكَ إلى الحرف الأقوى، وإخراجُ الأضعفِ إلى الأقوى جائز لأنَهُ يقوى فيه"[4].

نجــد أنَّ مكــي بن أبي طالب (ت 437هــ) هو واضع نظرية قوّة الحروف وضــعفها لدى علماء التَّجويد، فهو أقدم من تكلم عن هذا الموضع حتَّى أنه استطرد في الحديث عنهُ، وشرح تفصيلاته في كتبه (الرعايــة، الكشف، التبصــرة). ويكاد

---

(1) [الحج: 40].

(2) [الأنعام: 146].

(3) القيســي، الكشــف: 135/1-136، والتبصرة في القراءات، حققه وعلق عليه: محي الدين رمضان، منشورات المخطوطات العربية، الكويت، ط1، (1405هــ-1985م): 109، 115 ، أبــو شــامة، إبــراز المعانــي: 62-64، ابن الجزري، النشر: 290/1، 12/2، الحمد، الدراسات الصوتية: 400-402.

(4) الدَّانــي، أبــو عمــرو عثمان بن سعيد، كتاب الإدغام الكبير مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصَّوتيَّة: 402.

يكـــون كلام من جاء بعده اقتباساً منه حيثُ تحدثَ مكي بهذا الخصوص في أكثر من موضـــع فـــي كتابِهِ (الرعاية) عند حديثِهِ عن صفات الحروف. فقال عن الحروف الشديدة: "والشدَّة من علامات قوَّة الحرف فإن كانَ مع الشدَّة جهرٌ وإطباقٌ واستعلاءٌ فـــذلكَ غايـــةُ القوَّةِ في الحرف، لأنَّ كلَّ واحدةٍ من هذهِ الصفاتِ، تَدُلُّ على القوَّةِ في الحـــرف، فإذا اجتمعَ اثنتان من هذهِ الصفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوَّة، كالطَّاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القويَّةِ، كذلك قُوَّتُهُ على قدر ما فيهِ من الصفات الضعيفةِ كذلك ضَعْفُهُ"[1].

وذكـــر مكـــي هـــذا الموضوع أيضاً أثناء حديثِهِ عن مصطلح الرَّخاوة فقال: "وهذهِ الصفاتُ* من علامات الضعفِ، كالهمسِ، والخفاء، فاعرف الصفات الضعيفة والصـــفات القويَّة، تقوَ بذلك على تجويد لفظك بكتاب الله – جلَّ جلالهُ –. فإذا كان أحـــدُ الصـــفاتِ الضـــعيفة في حرفٍ، كان فيهِ ضعفٌ، وإذا اجتمعت فيهِ كانَ ذلكَ أضـــعَف لـــهُ، كـــ"الهاء" الَّتي هي مهموسةٌ رخوةٌ منفتِحَةٌ خفيَّةٌ. وكلُّ واحدةٍ من هذهِ الصفات، من صفات الضعف في الحرف ولذلك بينت "الهاء" بواو مرَّةً، وبياء مرَّة. زيـــدَ علـــى ذلـــكَ بعـــدها لضعفها وخفائها في قولك: "رماهو" و"عصاهو" و"بهي" و"فيهي". ولم يفعل ذلك بشيءٍ من الحروف غيرها.

كـــذلكَ الصفات القويَّةُ، إذا كانَ أحدُها في حرفٍ قويَ بذلكَ، فإذا اجتمعت في حـــرفٍ كان ذلكَ أقوى لَهُ كَـــ"الطَّاء" الذي اجتمعَ فيهِ "الجهرُ" و"الشدَّة" و"الاستعلاء". ونحوَ "الصَّاد" الذي اجتمعَ فيهِ "الصفير" و"الإطباق" و"الاستعلاء". فهو دونَ الطَّاء في القـــوَّة، إذ عُـــدِمَت الجهـــرَ والشـــدَّة. و"الضَّاد" أقوى من "الصَّاد" لأنَّ الضَّاد حرفٌ مجهـــورٌ، مع أنَّهُ مُطبقٌ مُستعلٍ (مستطيل)، فالجهرُ الذي فيهِ أقوى من الصفير الذي في الصَّاد. فاعرف هذا"[2].

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 117-118.

* قـــال وهـــذهِ الصفات والأصل أن يقول وهذهِ الصفة لأنَّه يتحدث عن صفة واحدةٍ هي صفة الرَّخاوة.

(2) القيسي، الرِّعاية: 119-120.

وعقـدَ مكـي (ت 437هـ) في كتابِهِ (الكشف) باباً مستقلاً للموضوع سمَّاهُ: (بـاب فـي معرفة الحروف القويَّة والضعيفة)، لخصَّ فيه عناصر الفكرة، وبلغَ ما ذكره في هذا الباب من الصفات القويَّة عشراً، حيث قال: "واعلم أنَّ القوَّةَ في الحرفِ تكـونُ بالجهـرِ وبالشـدَّة وبالإطـباقِ والتفخـيم وبالتَّكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاسـتطالة وبالغـنَّة وبالتفشـي"[1]. أمَّا ما فيهِ ضعفٌ من الصفات فاقتصرَهُ على صفتي (الهمس والرَّخاوة) حيث قال: "اعلم أنَّ الضعيف في الحروف، يكون بالهمس وبالرَّخاوة، فإذا اجتمعتا في الحروف كان أضعف لَهُ"[2].

نلاحـظ أنَّ مكيَّاً قد قسَّمَ صفات الحروف، بين القوَّة والضعف. إلاَّ أنَّ نَصيبَ الأسـدِ من هذهِ الصفات كان للقويَّةِ منها، وأمَّا النصيب البخس فكانَ للضعيف منها. أمَّـا الصـفات القويَّة فهي (الجهر، الشدَّة، الإطباق، الاستعلاء، الاستطالة، القلقلة، الصـفير، التفشي، الانحراف، التَّكرير، الغنَّة)، أمَّا الضعيفة فهي (الهمس، الرَّخاوة، الاستفال، الانفتاح).

وقـد تحـدَّث المرعشي (ت 1150هـ) في كتابِهِ (جهد المقل) عن الصفات القـويَّة والضـعيفة حيثُ قال: "اعلم أنَّ الصفات القويَّة هي: الجهر والشدَّة والقلقلة والاسـتعلاء والإطـباق والتفخـيم والصفير والتَّكرير والتفشي والاستطالة والغنَّة، والظهـور الـذي هو ضد الخفاء، وأضداد هذهِ المذكورات صفات ضعفٍ، وإن لم يوضع لبعضها اسمٌ في اصطلاحهم.

وفـي "الرعاية": فإذا كان أحدُ الصفات الضعيفة في حرفٍ كانَ فيهِ ضعفٌ، فإذا اجتمعت فيهِ كانَ أضعف كالهاء، الَّتي هي مهموسة رخوة خفيَّة. كذلك الصفات القويَّة إذا كانَ أحدها في حرفٍ قَوِيَ بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كانَ أقوى كالطَّاء المهملـة الَّتي اجتمع فيها الجهر والشدَّة والإطباق والاستعلاء، ونحوَ الصَّاد المهملة الَّتـي اجتمعَ فيها الصفيرُ والإطباق والاستعلاء فهي دونَ الطَّاء في القوَة إذ عدمت الجهـر والشدَّة، والضَّاد المعجمة أقوى من الصَّاد لأنَّ الضَّـاد المعجميَّـة حـرفٌ

---

(1) القيسي، الكشف: 137/1.

(2) القيسي، الكشف: 137/1.

مجهور مع أنَّهُ مطبق مستعلٍ مُستطيل، والجهر الذي فيهِ أقوى من الصفير الذي في الصَّاد. انتهى.

وقال: أقول: فظهرَ أنَّ صفات القوَّة متفاوتة في القوَّة لأنَّ وجه كونها صفات القــوَّة إيجــاب قوَّة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدَّة والضعف، والذي نفهمه أنَّ القلقلة أقوى الصفات والشدَّة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذهِ الثلاث أقوى من التفشي والصفير، وأنَّ الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنهُ، والله أعلم بما ذكرنا وبالبواقي"[1].

وأمَّا علماء التَّجويد المحدثون فنجد أنَّ الحصري (ت 1401هـ) يُقسِّم صفات الحروف إلى قويَّة وضعيفة في كتابهِ (أحكام قراءة القرآن الكريم)[2]. وكذلك قسَّمَها المرصفي في كتابِهِ (هداية القاري)[3].

ونفهــم مما سبق أنَّ الصَّوت القــوي هو ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صــفات القــوة كالجهر والشدَّة والإطبــاق والاستعلاء والصفير والتكرار والتفشي والقلقلــة. والصَّــوت الضعيف ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صفات الضعف مثل: الهمس والرَّخاوة والاستفال والتَّرقيق.

2.2 مصطلحات الصفات غير المتقابلة

كما قلنا أن هناك صفات متقابلة، فبالمقابل نجد أنه يوجد صفات مقابلة ومضادة لتلك الصفات ومن هذه الصفات الغير نتقابلة ما يلي:

1.2.2 الصَّفِيْرُ:

الصَّــفِيْرُ لُغةً: من الصَّوت بالدَّواب إذا سُقيت، صَفَرَ تَصْفِرُ صفيراً، وصفــر الطائر يصفر صفيراً. وهو التَّصويتُ بالفم والشفتين[4].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 165-166.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 115-116.

(3) المرصفي، هداية القاري: 92/1.

(4) ابــن مــنظور، لسان العرب، (صفر): 536/4، الرازي، مُختار الصحاح، (صفر): 378، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (صفر): 518/1.

الصَّـفيرُ اصـطلاحاً: عُرِّفَ الصَّفير بعدَّة تعاريف في الاصطلاح، وأهم هذه التعاريف ما يلي:

فقد وردَ مصطلح (الصَّفِيْرُ) عندَ سيبويه (ت 180هـ) حينَ تحدَّث عن إدغام أصـوات الصفير قائلاً: "وأمَّا الصَّاد والسِّين والزَّاي، فلا تدغمهن في هذهِ الحروف الَّتي أدغمت فيهنَّ، لأنهنَّ حروف الصفير، وهنَّ أندى في السمع"[1].

وقـالَ المبـرِّد (ت 285هـ): "حروف الصفير هي: حروفٌ تنسلُّ انسلالاً، وهـي السِّين والصَّاد والزَّاي"[2]. وتبعه ابن جنِّي (ت 392هـ) في هذا الرأي[3] إلاَّ أنَّ بعـض المحدثين قد ظنَّ أنَّ ابن جنِّي لم يذكر هذا المصطلح وهو حسام النعيمي، كما ظنَّ غانم قدوري أنَّ سيبويه لم يذكره أيضاً[4]. وقال الزمخشري (ت 538هـ): "وحروف الصفير: الصَّاد والزَّاي والسِّين، لأنَّها يُصَفَّرُ بها"[5]. ووافقه ابن يعيش (ت 646هـ) والاستراباذي (ت 686هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)[6].

أمَّـا القـدماء من علماء التَّجويد فقد حاولوا توضيح المقصود بهذا المصطلح أكثـر مـن علماء اللُّغة، فهذا مكي (ت 437هـ) يقول: "وحقيقة الصفير: أنَّهُ اللَّفْظُ الذي يَخْرج بقوةٍ مع الريح من طرف اللِّسان مما بين الثنايا تَسْمَعُ لهُ حِسّاً ظاهراً في السمع"[7].

أمَّـا عـن سبب تسمية حروف الصفير بهذهِ التَّسمية فقد قال مكي (ت 437 هـ): "وإنَّمـا سُـمِّيت بحروف الصفير، لصوتٍ يخرج معها عندَ النُّطق بها يشبه

---

(1) سيبويه، الكتاب: 464/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 193/1، 225 – 226.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 817/2 – 818.

(4) النعيمي، الدراسات الصوتية عند ابن جنِّي: 312، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 314.

(5) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466.

(6) ابـن يعيش، شرح المفصَّل: 10/ 130، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 258، السيوطي، همع الهوامع: 6/ 299.

(7) القيسي، الرِّعاية: 212.

الصـــفير"[1]. وتـــبعه في هذا الرأي الدَّاني (ت 444هـــ)، والقرطبي (ت 461هـــ)، والزمخشـــري (ت 538هـــ)، وابن يعيش (ت 646هـــ)، والاستراباذي (ت 686 هـــ)، وابن الجَزَري (ت 833هـــ)، والسيوطي (ت 911هـــ)[2].

قال الأنطاكي: "ولهذا سُمِّيت السِّين والزَّاي والصَّاد بالأصوات الصفيريَّة، لأنَّ الانفتاح معها يكون في أضيق حالاته"[3]. وأيده محمد صادق قمحاوي[4].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد فسَّروا سبب تسمية هذهِ الأصوات، حيث ربطـــوا بين أصوات الصفير، وظاهرة الصفير في أصوات الطبيعة فهذا الجريسي (ت 1322هـــ) يقول: "وإنَّما سُمِّيت بحروف الصفير لأنَّكَ إذا قلت: (إص، إز، إس) ســـمعتَ لهنَّ صوتاً يشبه صفير الطائر، لأنَّها تخرج من بين الثنايا وطرف اللِّسان، فينحصـــر الصَّـــوت هـــناك إذا سكنت ويأتي كالصفير؛ فالصَّاد تشبه صوت الأوز، والـــزَّاي صـــوت الـــنحل، والسِّين صوت الجراد"[5] ووافقه في ذلك الحصري (ت 1401هـــ)، والمرصفي والحفيان[6] .

وقـــالَ ابن الطحَّان (ت561هـــ): "والصفير حدّة الصَّوت، كالصَّوت الخارج عن ضغط ثقب"[7] وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين عند النُّطق بحروفه.

---

(1) القيسي، الرعاية: 124.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 109، القرطبي، الموضح: 97، الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466، ابـــن يعيش، شرح المفصَّل: 130/10، الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(3) الأنطاكي، الوجيز في فقه اللُّغة: 165.

(4) قمحاوي، البرهان: 41.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.

(6) الحصـــري، أحكـــام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(7) ابن الطحَّان، مخارج الحروف وصفاتها: 123، ومرشد القارئ: 37.

وعـرَّف المـرادي (ت 749هـ) الصفير فقال: "وهو صويتٌ يصحبُ هذهِ الأحـرف يُشبِهُ صفير الطائر"[1]. ووردَ ذكرها عندَ ابن الجَزَري (ت 833هـ) في كتابهِ التمهيد وكتابه النَّشر[2].

وقال القاري (ت 1014هـ): "هو صوتٌ يخرج من الحرف يُشبه الصفير"[3] وعـرَّفه الجريسـي (ت 1322هـ) فقال: "هو صوتٌ زائدٌ يخرج من بين الشفتين يصـحب حروفـه الثلاثـة عندَ خروجهـا"[4] ووافقـه الحصري (ت 1401هـ) والمرصفي، والحفيان[5].

نخلص من السَّابق أنَّ علماء التَّجويد المحدثين كانوا متابعين للقدماء منهم في كـل مـا ذكـروه حولَ مصطلح (الصفير) على أنَّه صوت حاد يصاحب الأصوات (ص، س، ز) بسبب الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات.

أمَّا المحدثون من علماء الأصوات العربيَّة فقد وصفوا صوتي (س، ز) بأنَّهما صـفيريان، لمـا يصحبهما من صفيرٍ أو أزيز، وهما في الحقيقةِ صوتان من النوع الاحتكاكي[6].

قـال إبراهيم أنيس: "فمثلاً حين يتصل أول اللِّسان بأُصول الثنايا بحيثُ يكونُ بيـنهما فـراغ صغير جداً، ولكنَّهُ كافٍ لمرور الهواء نسمعُ ذلكَ الصفير الذي نعبِّرُ عنه بالسِّين أو الزَّاي ... وعلى قدر نسبة الصفير في الصَّوت تكون رخاوته. وعلى

---

(1) المـرادي، بـدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم، شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، حققه وعلق عليه: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، (بيروت – لبنان): 36.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100 –101، و النَّشر: 204/1.

(3) القاري، المنح الفكريَّة: 16.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.

(5) الحصـري، أحكـام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253، العقرباوي، المرشد في التَّجويد: 109.

(6) عمـر، دراسة الصَّوت اللغوي: 118، وماريوپاي، أسس علم اللُّغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، (1403هـ– 1983م): 85.

هــذا فأكثــر الأصوات رخاوةً تلكَ الَّتي سمَّاها القدماء بأصوات الصفير وهي السِّين والزاء والصَّاد"[1].

وقــال عــبد القادر مرعي: "إذن الصفير هو صفةٌ يرادُ بها حدّة الصَّوت، أو شدَّة وضوح الصَّوت في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يُصاحبُ هذهِ الأصوات أثــناء نُطقِها، فتخرج من مخارجها، وكأنَّها يُصَفَّرُ بها. وقال إنَّ أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكيَّة"[2].

وفي هذا يقول عبد الصبور شاهين: "الصفير هو كون الصَّوت شديد الوضوح فــي الســمع نتــيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صادق على ثلاثة صوامت هي: س، ز، ص"[3].

أمَّــا عــن طــريقة إنتاجها فتكون بوضع طرف اللِّسان قريباً من مُقَدَّم اللِّثة، والســماح للهــواء بالمرور خلال الفتحة المتكوِّنة بينهُ وبينَ الأسنان العُليا، وتتوقفُ على قدر ارتداد طرف اللِّسان إلى الوراء[4].

ونلاحــظ أنَّ صفة الصفير حالة من حالات الصَّوت الاحتكاكي، وأنَّ أصواته أي أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكيَّة[5].

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 24، 74، 76.

(2) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 120.

(3) شاهين، في التطور اللغوي: 209–210.

(4) ماريوباي، أسس علم اللُّغة: 85.

(5) اليسوعي، الأب هنري فليش، العربيَّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيَّة – بيروت: 40، الخولي،محمد علي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، (عمان– الأردن): 37.

أصوات الصفير:

وأصـــوات الصفير هي: (السِّين، الصَّاد، الزَّاي)[1] وقال مكي (ت 437هـــ): "وهـــي ثلاثـــة: (الـــزَّاي، والسِّين والصَّاد)، ففيهن قوَّة لأجل هذهِ الزيادة الَّتي فيهن، فالصفير من علامات قوَّة الحرف، (والصَّاد) أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، (والـــزَّاي) تليها في القوَّة للجهر الذي فيها، (والسِّين) أضعفها للهمس الذي فيها"[2]. ووافقه في عددها الدَّاني (ت 444هـــ)، والقرطبي (ت 461هـــ) وابن الجَزَري (ت 833هـــ) [3] وأجمعَ علماء التَّجويد سابقو الذكر على أنَّها ثلاثة أصوات.

وأضـــاف مكي في موضع آخر قولُهُ: "السِّين تخرج من مخرج الزَّاي، وهو المخرج التاسع من مخارج الفم، فهي أخت الزَّاي في المخرج والصفير. لكن السِّين أضعف من الزَّاي، لأنَّ الزَّاي حرف مجهور، والسِّين حرف مهموس. ولولا الهمس الذي في السِّين لكان زاياً. كذلك لولا الجهر الذي في الزَّاي لكان سيناً، إذ قد اشتركا فـــي المخرج والصفير، والرَّخاوة، والانفتاح، والتسَفُّل، وإنَّمـــا اختلفـــا في الجهـــر والهمـــس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع. وقال: فيجب أن تعلم أن السِّـــين أيضـــاً حرفٌ مواخٍ للصاد، لاشتراكهما في المخرج والصفيـــر والهمس والـــرَّخاوة. ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصَّاد، لكانت الصَّاد سيناً. وكذلك لـــولا التسفل والانفتاح اللذان في السِّين، لكانت السِّين صاداً. فاعرف من أين اختلف السمع في هذهِ الحروف والمخرج واحد، والصفات متفقة"[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 464/4، المبرِّد، المقتضب: 193/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 2/ 817-818، الزمخشري،المفصَّـــل: 466، ابـــن يعـــيش، شـــرح المفصَّـــل: 130/10، الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3.

(2) القيسي، الرِّعاية: 124.

(3) الدَّانـــي، التَّحديد: 109، القرطبي، الموضح في التَّجويد: 97، ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 34، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100-101، النَّشر في القراءات العشر: 203/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 211.

2.2.2 الانْحِرَافُ:

الانْحِرافُ لغةً: حرفَ عن الشيء يحرفُ حرفاً، وانحرفُ وتحرَّفَ واحرورفَ أي عدلَ. وإذا مالَ الإنسان عن شيء يُقال: تحرَّفَ وانحرفَ واحرورفَ. وهو الميل عن الشيء[1].

الانْحِرَافُ اصطلاحاً: كانَ أوَّلُ من استخدم هذا المصطلح هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عندما تحدَّثَ عن الأصوات حيث قال: "... ولم ينحرفنَ عن ظهر اللِّسان انحراف الرَّاء واللام والنون"[2].

نجدُ هُنا أنَّ الخليل لم يذكر لنا تعريفاً واضحاً لمصطلح الانحراف ولم يفصل لنا الحديث عن طبيعة حدوثه. ويُذكر للخليل أنَّهُ حصرَ أصوات الانحراف بـِ(الرَّاء واللام والنون) فهي عندَه ثلاثة أصوات.

أمَّا سيبويه (ت 180هـ) فقالَ بخصوص هذا المصطلح: "ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديد جرى فيهِ الصَّوت لانحراف اللِّسان مع الصَّوت، ولم يعترض على الصَّوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام وإنْ شئتَ مددت فيها الصَّوت. وليس كالرِّخوة؛ لأنَّ طرف اللِّسان لا يتجافى عن موضعه، وليسَ يخرج الصَّوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللِّسان فويق ذلك"[3].

نخلص من قول سيبويه أنَّه يرى أنَّ اللام صوتٌ شديد، يخرج من بين طرف اللِّسان وما فويق الثنايا، غير أنَّهُ صوت لم يخرج من هذا الموضع لظهور عقبه في مجراه حالت دونَ ذلك، فانحرفَ عن هذا الموضع إلى حافتي طرف اللِّسان أو جانبيهِ ليخرج صوته من هذا الموضع، فيخالفَ بجريان الصَّوت مصطلح الأصوات الشديدة الَّتي يتعَرَّض الهواء معها إلى وقف في مجراه، ثم انطلاق مفاجئ ينتج عن انفجار هذهِ الأصوات بقوَّة.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9–53، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (حرف): 167/1.

(2) الفراهيدي، كتاب العين: 52/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السرَّاج، الأُصول في النحو: 403/3.

كما قالَ سيبويه في موضع آخر: "ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيهِ الصَّوت لتكريرهِ وانحرافهِ إلى اللام فتجافى للصوت كالرِّخوة، ولو لم يكرَّر لم يجرِ الصوت فيه. وهو الرَّاء"[1].

نلاحظ هُنا أن سيبويه قد أضاف حرف الرَّاء إلى اللام ليشكلا معاً حرفي الانحراف.

وقد وردَ مصطلح الانحراف أيضاً لدى المبرِّد (ت 285هـ) حيث قال: "وتخرج اللام من طرف اللِّسان، معارضاً لأصول الثنايا والرباعيات وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف"[2] وقال في موضعٍ آخر: "ثم نذكر الحرف المنحرف وهو أكثر في الكلام من غيره، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام"[3].

ووردَ كذلك عند ابن جنِّي (ت 392هـ) إذ قال: "ومن الحروف حرفٌ منحرف، لأنَّ اللِّسان ينحرف فيهِ مع الصَّوت، وقد تتجافى ناحية مستدق اللِّسان عن اعتراضهما على الصَّوت فيخرج الصَّوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما، وهو اللام"[4]. نلاحظ أنَّ ابن جنِّي ذكر سبب تسمية أصوات الانحراف بهذهِ التَّسمية وذكر منها اللام فقط.

أمَّا الزمخشري (ت 538هـ) فقال وهو يتحدَّثُ عن أقسام الأصوات: "والمنحرف اللام قال سيبويه: هو حرف شديد جرى فيه الصَّوت لانحراف اللِّسان مع الصَّوت"[5] ويقول ابن يعيش (ت 646هـ): "ومنها المنحرف وهو اللام لأنَّ اللِّسان ينحرف فيه مع الصَّوت وتتجافي ناحيتا مستدق اللِّسان عن اعتراضهما على الصَّوت فيخرج الصَّوت من تينك الناحيتين وما فويقهما"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 193/1.

(3) المبرِّد، المقتضب: 213/1.

(4) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(5) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466.

(6) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 130/10.

وهذا ابن عصفور ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) يذكر أقسام الحروف فيقول: " وتنقسم أيضاً إلى منحرف و غير منحرف. فالمنحرف اللام، وما عداها ليسَ بمنحرف"[1].

فنلاحظ هُنا أنَّ ابن عصفور قامَ بتقسيم الحروف إلى منحرفة وغير منحرفة وهذا يؤدي بنا إلى القول أنَّهُ يوجد صفة مضادة لصفة الانحراف. على أنني لم أجد في أقوال القدماء ما يشير إلى وجود صفة مضادة لهذهِ الصفة.

وورد هذا المصطلح عند الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحِهِ إذ قال: " والمنحرف اللام؛ لأنَّ اللِّسان ينحرفُ بهِ"[2].

وورد كذلك عندَ السيوطي (ت 911هـ) فقال: "وسُمِّيَ اللام منحرفاً، وزادَ الكوفيون الرَّاء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا لانحرافهما عن مخرج النون، وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لأنَّها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها وعن صفتها إلى صفة غيرها"[3].

نلاحظ أنَّ السيوطي قد نَسَبَ توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والرَّاء إلى الكوفيين. إلاَّ أنَّ خليل العطيّة صاحب الدِّراسة بخصوص جهود الكوفيين في علم الأصوات قال: " وعزي إلى أهل الكوفة عدُّهم: اللام، والرَّاء صوتي انحراف، ولم أطلع على رأيهم المذكور في كتبهم المطبوعة"[4].

كما نجد غانم قدوري الحمد يُعلق على اعتبار بعض القدماء بل مجملهم لبعض الأصوات بالانحراف فهو يقول: "ولا يكفي قول سيبويه أنَّ الرَّاء انحرفَ إلى

---

(1) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(4) العطيّة، خليل إبراهيم، جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، (1411هـ-1991م): عدد 53/22، وانظر: الدَّاني، التَّحديد: 110، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

الـــلام ليُعَدَّ صوتاً منحرفاً، فالمنحرف صار مُصطلحاً لَهُ دلالةً معينةً، لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبقُ على أي نوع من أنواع الانحراف[1].

ثـــم علـــلَ غانم لنا ذلك عندما أشار إلى قول محمود السعران في كتابهِ (علم اللُّغة) حيث قال: "فالأصوات المنحرفة تتكون بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مـــع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هُنا كانت تســـميتها بالمنحرف (أو الجانبيَّة) ومن أمثلتها أصوات اللام في العربية، والإنجليزيَّة والفرنسيَّة"[2].

أمَّـــا علمـــاء الـــتَّجويد فقد استخدموا مصطلح الانحراف كسابقيهم من علماء العربيَّة، ووصفوا اللام بأنَّهُ منحرف، وأضافَ بعضهم إليها الرَّاء. فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) يقول: "حرفا الانحراف: وهما: "اللام" و"الرَّاء"، ... أمَّا "اللام": فهـــو مـــن الحـــروف الـــرخوة، لكنَّهُ انحرف بهِ اللِّسان مع الصَّوت إلى الشدَّة، فلم يعتـــرض فـــي مـــنع خـــروج الصَّوت اعتراض الشديد ولا خرجَ مَعَهُ الصَّوت كله خـــروجه مع الرخوة فَسُمِّيَ منحرفاً، لانحرافهِ عن حكم الشديد وعن حكم الرخو فهو بين صفتين.

وأمَّـــا "الرَّاء": فهو حرفٌ انحرفَ عن مخرج النون، الذي هُوَ أقرب المخارج إليهِ، إلى مخرج "اللام" وهو أبعد من مخرج النون من مخرجهِ، فَسُمِّيَ منحرفاً لذلك. وقـــيل: إنَّمـــا سُمِّيت "الرَّاء" منحرفة؛ (لأنها في الأصل من الحروف الشديدة، لكنها انحرفت عن الشدَّة إلى الرَّخاوة، حتَّى جرى معها الصَّوت ما لا يجري مع الشديدة)، لانحـــرافها إلـــى "الـــلام" وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يجر معها الصَّوت عندَ النُّطق بها، لأنَّ الأغلب عليها الشدَّة، والحروف الشديدة لا يجرى معها الصَّوت على ما قدَّمناهُ من الشرح"[3].

---

(1) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 323.

(2) السعران، علم اللُّغة: 141.

(3) القيسي، الرِّعاية: 130–132.

أمَّـا الدَّانـي (ت 444هـ) فقال: "والمنحرف حرف واحد، وهو اللام وقال الكوفيون: المنحرف والمكرَّر وهو الرَّاء، لأنّه ينحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام، ولأنَّ الناطق بهِ كأنَّهُ ناطقٌ برائين"[1].

وقـد نسبَ ابن الجَزَري (ت 833هـ) اقتصار صفة الانحراف على صوت اللام للبصريين حيث قال: "وحرفا الانحراف اللام والرَّاء على الصحيح، وقيل اللام فقـط، ونسـب إلى البصريين وسمِّيا بذلك لأنَّهما انحرفا عن مخرجهما حتَّى اتصلا بمخـرج غيرهما"[2]. ووافقه في ذلك النُّويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيِّبة النَّشـر)[3]. في حين نسب السيوطي (ت 911هـ) توسيع معنى الانحـراف ليشمل اللام والرَّاء إلى الكوفيين[4].

ووصـف الرَّاء بالانحراف غير دقيق، لأنَّ التكرار أهم صفاته، ولا يلتقي في أثـناء نطقهِ ما يلقاهُ اللام. قال محمود السعران: "بحيث تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللِّسان، أو عن حافتيهِ، ويرتفع الحنك الأعلى فلا يـنفذ الهـواء عن طريق الأنف"[5]. على حين أنَّ الرَّاء تتكرر فيه ضربات طرف اللِّسان على اللثة تكراراً سريعاً، ولا يلقي العقبة الَّتي نجدها عندَ النُّطق باللام، لذلك صار مصطلح الانحراف مختصاً باللام "لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف"[6].

وهـنالكَ قسمٌ آخر من علماء التَّجويد أفردوا اللام بالانحراف منهم القرطبي (ت 461هـ) حيثُ قال: "ومن الحروف المنحرف، وهوَ اللام، لأنَّ اللِّسان ينحرف

---

(1) الدَّاني، التَّحديد: 110.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر: 204/1.

(3) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 244/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(5) السعران، علم اللُّغة: 185.

(6) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 323، وانظر: العطية، جهود الكوفيين:53/22-54.

فـيهِ مع الصَّوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللِّسان عن اعتراضِهما على الصَّوت من تينَك الناحيتين ومما فويقهما"[1].

وعرَّف ابن الطحان (ت 561هـ) الانحراف على أنَّهُ: "خروج من صفة إلى صـفة، فـاللام لم تعترض في منع خروج الصَّوت اعتراضَ الشديد، ولا خرجَ معَهُ الصَّـوت خـروجه مع الرخو". وقال: "والرَّاء انحرفَ عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليهِ، إلى مخرج اللام"[2].

نجـد أنَّ ابـن الطحَّـان (ت 561هـ) قد اتَّبع مكيّاً في اعتبار أنَّ للانحراف صـوتين حين قال: "والانحراف في حرفين، وهما: الرَّاء واللام" إذ قال: "وهو ميل حـرف الـلام والرَّاء بعدَ خروجهما إلى طرف اللِّسان. وسمي كذلك لانحرافهِ عن مخرجه"[3].

وعرَّفه عبد الواحد بن محمد (ت 705هـ) بقوله: "الانحراف ومعناه: الميل، وهو صفة اللام، والرَّاء، وانحرافها إلى الجهة اليمنى، إلاّ أنَّ انحراف اللام أقوى من انحـراف الرَّاء"[4]. وأكد ابن الجَزَري (ت 833هـ) أنَّ للانحراف حرفين كما ذكر ذلك سابقاً[5].

أمَّـا المحدثون من علماء التَّجويد، فنجد أنهم استعملوا مصطلح (الانحراف) كسـابقيهم مـن علمـاء العـربيّة والتَّجويد. وقد قاموا بتعريف هذا المصطلح بعِدَّة تعريفات منها:

---

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 92.

(2) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 37-38..

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 34، ومخارج الحروف وصفاتها: 123.

(4) المالقـي، عـبد الـواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، شرح كتاب التَّيسير للداني في القراءات المسمى الدُّرُّ النثير والعذب النمير، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مَعَوّض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، (بيروت-لبنان)، ط1، (1421هـ-2003م): 186.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 204/1.

1- الميل بالحرف عن مخرجهِ حتَّى يتَّصل بمخرج غيره، وهو صفةٌ لازمةٌ لحرفينِ هُمـــا: الـــلام والرَّاء. وإنَّما وصفا بالانحراف لأنَّهما انحرفا عن مخرجهما حتَّى اتصلا بمخرجِ غيرهما، فاللام فيها انحرافٌ وميلٌ إلى طرف اللِّسان إلى مخرج النون، والرَّاء فيها انحرافٌ إلى ظهر اللِّسان جانحةٌ قليلاً إلى جهة اللام[1].

2- قال محمد الصَّادق قمحاوي: "الانحراف هو ميل الحرف بعدَ خروجهِ إلى طرف اللِّســـان وله حرفان (اللام والرَّاء) فالانحراف صفة لازمة لهما لانحرافهما عن مخرجهما حتَّى يتصلا بمخرج غيرهما فاللام إلى ناحية طرف اللِّسان والرَّاء إلى ظهره" وهو انحراف وميل الرَّاء واللام عن مخرجيهما إلى مخرج غيرهما[2].

أمَّـــا المحدثون من دارسي الأصوات العربيَّة، فنجد أنهم قد اختلفوا في تسمية هـــذا المصطلح فبعضهم يطلقون عليه اسم (الجانبيَّة)[3] وتمَسَّكَ البعض الآخر منهم بالمصطلح القديم (الانحرافيَّة) حيث قال جان كانتينو: "اللام الانحرافية كان في اللُّغة الســـامية حرف مائِع انحرافي هو اللام. واحتفظت اللُّغة العربية القديمة بهذا الحرف خالصـــاً، ومخرجه هو جميع حافة اللِّسان بينه وبين ما يليهِ من مقدّم الحنك الأعلى فويـــق الضـــواحك والأنياب والثنايا، ولهذا الحرف نطقٌ خاص يُسَمَّى (الانحراف)، ذلـــكَ أنَّ اللِّســـان ينحرف عندَ النُّطق بهِ بأن يعتمد طرف اللِّسان على المخرج ... فيجري الهواء من جانبيهِ: وذلك سماهُ علماء الأصوات الأُوروبيون حرفاً جانبيًّا" كما وصَـــفَ الانحراف بأنَّهُ: "خاصيَّة اللام لأنَّ اللِّسان ينحرف عندَ النُّطق بهذا الحرف

---

(1) الجريســـي، نهايـــة القول المفيد: 55، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103-104، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 136- 137، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(2) قمحاوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 219، عثمان، حسني شيخ، حق التلاوة، دار العـــدوي للطـــباعة والنَّشر والتوزيع (عمان-سوق البتراء) مكتبة المناهل (الزرقاء)، ط3، (1401هـــ): 92.

(3) أنـــيس، الأصوات اللغوية: 87، عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 322، السعران، علم اللُّغة: 141.

ويجـــري الصوّت من جانبي اللِّسان وذلكَ ما نعبر عنه بعبارة (لاتيرال) Latiral أي جانبي"[1].

3.2.2 القَلْقَلَـــةُ:

القَلْقَلَةُ لُغَةً: هي قِلَّة الثبوت في المكان، وهي شدَّة اضطراب الشيء وتحرُّكه، وهو يتقلقل ويتلقلق[2].

القَلْقَلَـــةُ اصطلاحاً: وردّ ذكر مصطلح القلقلة لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـــ-175هـــ) حيث قال: "القلقلةُ: شدَّة الصياح والإكثار من الكلام، وقال: اللَّقْلَقَـــةُ: شِـــدَّة الصـــياح، واللقلقة: شدَّة اضطراب الشيء في تحركه، يُقال: يتلقلقُ ويتقلقل"[3].

كمـــا استخدم سيبويه (ت 180هـــ) هذا المصطلح عندما قال: "واعلم أنّ من الحـــروف حـــروفاً مشربة، ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرجَ معها من الفم صـــويت ونـــبا اللِّسان عن موضعه، وهي حروف القلقلـــة، وذلكَ القـــاف، والجيم، والطَّـــاء، والدَّال، والباء. والدليل على ذلكَ أنَّكَ تقول: (الحِذْق)، فلا تستطيع أنْ تقفَ إلاَّ مـــع الصـــويت، لشدَّة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كأنهم يرومون الحركة"[4].

وقـــد أضـــاف المبرِّد (ت 285هـــ) لأصوات القلقلة صوت الكاف حين قال: "واعلـــم أنَّ مـــن الحـــروف حروفاً محصورة في مواضعها فتسمع عندَ الوقف على الحـــرف منها نبرةً تتبعه وهي حروف القلقلة. وإذا تفقَدْتَ ذلكَ وجدته. فمنها القاف والكـــاف، إلاَّ أنَّهـــا دونَ القـــاف؛ لأنَّ حصر القاف أشدّ، وإنَّما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإنْ وَصَلْتَ لم يكن، لأنَّكَ أخرجتَ اللِّسان عنها إلى صوت آخر. فحلَّت بينَهُ

---

(1) كانتينو، دروس في علم الأصوات العربيّة: 38، 78.

(2) ابـــن مـــنظور، لسان العرب، (قلل): 675/11، أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، (قلل): 559.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 26/5.

(4) سيبويه، الكتاب: 174/4.

وبـــينَ الاســـتقرار، وهـــذهِ المقلقلة بعضها أشد من بعض، كما ذكرت لك في القاف والكاف"[1].

أمَّا ابن جنِّي (ت 392هـــ) فلم يذكر حرف الكاف مَعَ أحرف القلقلة كما فعل المبرِّد، إذ قال: "اعلم أنَّ في الحروف حروفاً مشربه تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضـــعها وهي حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطَّاء، والدَّال، والباء؛ لأنَّكَ لا تستطيع الوقوف عليها إلاَّ بصوت، وذلكَ لشدَّة الحفز والضغط، وذلك نحوَ: الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً"[2].

نلاحظُ هُنا أنَّ ابن جنِّي لم يخرج عمَّا ذكرهُ سيبويه من قبل، ولم يُضِف جديداً علـــى مـــا ذكرهُ سيبويه. وقد وافقه الزمخشري (ت 538هـــ) في ذلك حيث عرَّف القلقلـــة بقـــولهِ: "والقلقلة ما تحسُّ بهِ إذا وقفتَ عليها من شدَّة الصَّوت المتصَعِّد من الصـــدر مع الحفز والضغط"[3] وسار على ذلك ابن يعيش (ت 646هـــ) فكان مؤيداً لَـــهُ في ذلك التعريف في كتابه (شرح المفصَّل)[4] وقال ابنُ عصفور (ت 669هـــ): "ويَنقسم أيضاً على متقلقل، ومشرب، وما ليسَ فيهِ قلقلة ولا إشراب"[5].

وتبع علماء التَّجويد القدماء علماء اللُّغة في تحديد مصطلح القلقلة، حيث ذكر مكـــي بـــن أبـــي طالـــب (ت 437هـــ) مصطلح القلقلة، لكن دونَ أن يعرِّفه تعريفاً صـــريحاً حـــيث قـــال: "حروف القلقلة، ويُقال: اللقلقة، وهي خمسة أحرف، يجمعها هجاء قولك: (جدٍ بطق)"[6].

أمَّـــا الدَّاني (ت 444هـــ) فلم يخرج عمَّا ذكره سيبويه[7]. وهذا القرطبي (ت 461هـــ) يسيرُ على خُطى سابقيه كسيبويه والمبرِّد، ويحذو حذوهم في الحديث عن

---

(1) المبرِّد، المقتضب: 196/1.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(3) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466.

(4) ابنِ يعيش، شرح المفصَّل: 128/10.

(5) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

(6) القيسي، الرِّعاية: 124.

(7) الدَّاني، التَّحديد: 111.

هــذا المصطلح، دون زيادةٍ تفيدنا في الموضوع، ولا نقصٍ يُخــلُّ بهِ[1]. وذهبَ ابن الجَزَري (ت 833هــ) مذهب سابقيه في ذلك في كتابيه (التمهيد في علم التَّجويد)، و (النَّشر في القراءات العشر)[2].

وذهــبَ جمهور علماء التَّجويد إلى أنَّ للقلقلة موضعاً وحدَّدوه، فبعضهم يرى أنَّها لا تكون إلاَّ عندَ الوقف[3] وهو الذي يُفهم من كلام علماء العربيّة؛ لأنَّ أخذكَ في صــوت آخــر عندَ الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأوَّل صوتاً[4]. وذهبَ أكثرهم إلــى أنَّــهُ لا يشترط لحصول القلقلة سوى سكون الأصوات المذكورة. سواء وقعت وســطاً أو متطــرفة[5]. وقــال مكي بن أبي طالب: "إلاَّ أنَّ ذلك الصَّوت في الوقف عليهنَّ أبين منه في الوصل بهنَّ"[6].

نخلــص من السَّابق إلى أنَّ العلماء ذهبوا مذهبين في الموضع الذي تُقَلْقَل فيهِ هذه الأصوات، وهذان المذهبان هُما:

الأوَّل : يرى بعضهم أنَّ القلقلة لا تكون إلا عند الوقف.

الثاني: ذهبَ كثير من العلماء إلى عدم اشتراط سكون هذهِ الحروف لحصول القلقلة.

وقــد ذكر ابن الجَزَري (ت 833هــ) المذهبين في كتابهِ (النَّشر)، حيث قال: "وسُــمِّيت هذهِ الحروف بذلكَ لأنَّها إذا سكنت ضَعُفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهــور صوت يشبه النبرة حال سكونهنَّ في الوقف وغيره، وإلى زيادة إتمام النُّطق بهــنَّ. فــذلك الصَّــوت في سكونهن أبين منه في حركتهنَّ. وهو في الوقف أمكن، وأصل هذهِ الحروف القاف؛ لأنَّهُ لا يقدر أنْ يؤتى بهِ ساكناً إلاَّ مع صوتٍ زائدٍ لشدَّة استعلائه.

---

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 93.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 101، والنَّشر: 203/1.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 38.

(4) سيبويه، الكتاب: 175/4، المبرِّد، المقتضب: 196/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/ 63، الزمخشري، المفصَّل: 466، الاستراباذي، شرح الشافية: 263/1.

(5) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 488/2.

(6) القيسي، الرِّعاية: 124.

وذهبَ متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أنَّ القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف. فظنُّوا أنَّ المراد بالوقف ضد الوصل، وليسَ المراد سوى السكون فإنَّ المتقدمين يطلقونَ الوقف على السكون. وقَـوَّى الشبه في ذلكَ كون القلقلة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أنَّ القلقلة حركة وليسَ كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدَّة الصياح. واللقلقة شدَّة الصوَّت.

وقال الأُستاذ أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله بن شريح رحَمهُ الله في كـتابهِ (نهايـة الإتقان: في تجويد القرآن) لمَّا ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال وهي متوسطة كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار. ومتطرفة كـباء (لـم يتب) وجيم (لم يخرج) ودال (لقد) وقاف (من يُشاقق) وطاء (لا تشطط) فالقلقلـة هُـنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة انتهى. وهو عين ما قالَهُ المبرِّد ونصَّ فيما قلناهُ والله أعلم"[1].

وقـد علَّـل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) سبب تسمية هذه الأحرف بهذهِ التَّسـمية فقـال: "وإنَّما سُمِّيت بذلك؛ لظهور صوت يشبه النبرة عندَ الوقف عليهن، وإرادة إتمـام النُّطق بهن، فذلك الصوَّت في الوقـف عليهن أبين منهُ في الوصـل بهنَّ"[2].

وقـال الدَّانـي (ت 444هـ): "وتسمى هذهِ الحروف حروف القلقلة، لأنَّهُ إذا وُقِفَ عليها لم يُستَطع أن يُوقَف دونَ الصُّويت، وذلكَ قولك: الخَرْقْ وقَطْ وشبهه"[3].

وقـال الاستراباذي (ت 686هـ): "إنَّما سُمِّيت حروف القلقلة لأنّها يصحبها ضـغط اللِّسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوَّت المتصعِّد من الصدر، وهذا الضغط التَّام يمنع خروج ذلك الصوَّت، فإذا أردتَ بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللِّسان وتحريكه عن موضعه حتَّى يخرج صوتها فيُسمع"[4].

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 1/203-204.

(2) القيسي، الرِّعاية: 124.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 111.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 3/263.

وقـــالَ ابن الجَزَري (ت 833هـــ) قول مكي السَّابق دونَ زيادةٍ على ما قالَهُ مكـــي في كتابيه (النَّشر والتمهيد) [1]. وكذلك الحال تبعه النُّويري (ت 857هـــ) في كتابهِ (شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر) [2].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فحاولوا تَفسير سبب التَّسمية؛ فهذا الجريسي (ت 1322هـــ) يقول: "وإنَّما سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ صوتها لا يكاد يُتبين به سكونها ما لم تخـــرج إلـــى شبه المتحرِّك لشدَّة أمرها من قولِهم قلقلهُ إذا حرّكَهُ، وإنَّما حصلَ لها ذلكَ؛ لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النَّفس أن يجري معها، والشدَّة تمنع أن يجري صوتها"[3]. وأيده في ذلك المرصفي في كتابه (هداية القاري) [4].

وقالَ الأنصاري: "سُمِّيت حروفها بذلك لأنَّها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عندَ خـــروجها، حتَّـــى يُسمع لها نبرة قوية لما فيها من شـــدَّة الصَّوت الصاعـــد بها مع الضغط، دونَ غيرها من الحروف"[5].

وقالَ الحفيان: "وتسمى مقلقلة لاضطراب اللِّسان في الفم عندَ النُّطق بها حتَّى يسمع له نبرة قويَّة دونَ غيرها من الحروف"[6].

كمـــا ذهـــبَ بعـــض المحدثـــين من علماء الأصوات إلى تعليل قلقلة العرب للأصـــوات الخاصة بالقلقلة بِحرص هؤلاء على إظهار كل ما في هذه الأصوات من جهر، فلا ينالها شيء من الهمس[7].

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 203/1، والتَّمهيد: 101.

(2) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 243/1.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: 55.

(4) المرصفي، هداية القاري: 84/1.

(5) الأنصـــاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجَزَرية: 52، والدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق: نسيب نشاوي، (1400هـــ-1980م): 51.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(7) أنـــيس، الأصـــوات اللغـــوية: 127، العطـــيّة، خليل إبراهيم، في البحـــث الصَّـــوتي، منشورات دار الجاحظ للنشر-بغداد، 1983م: 59.

أقسام القلقلة:

اتفق علماء التَّجويد المحدثون مع علماء اللُّغة المحدثين على تقسيم القلقلة إلى نوعين هما:

1- **القلقلة الكبرى:** وهي الَّتي تكون عندَ الوقف على الصَّوت الشديد وتوصف بأنها شـــديدة. ويحدث هذا النوع إذا كانت حروف القلقلة في آخر الكلمة ووقفَ عليها نحوَ: (مَرِيْجْ، بَعِيْدْ، واق).

2- **القلقلـــة الصـــغرى:** وهي الَّتي تكون عندَ نطق هذهِ الأصوات إذا كانت وسطاً، ويحـــدث هذا القســـم إذا كان الحرف ساكناً في وســـط الكلمة نحـــوَ: (يَجْعَلُونَ، يَدْعُوْنَ)[1].

إلاَّ أنَّ هـــذا التقسيم لم يكن موجوداً عندَ القدماء من علماء التَّجويد؛ إذ إنني لم أجد أية إشارة لَهُ عندهم.

4.2.2 التَّفَشي:

التَّفشـــي لغـــةً: فشا خبره يفشو فُشُوّاً وفُشِيّاً: انْتَشَرَ وذاع، وفشا الشيء يفشو فُشُـــوّاً إذا ظَهَـــرَ، وهو عام في كل شيء. وتفشى الشيء، وهو عام في كل شيء. والفواشـــي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرها لأنَّها تفشو أي تنتشر في الأرض، وتفشَّى الشيء أي اتَّسَعَ[2].

التفشي اصطلاحاً: استخدمَ أغلبُ علماء اللُّغة مصطلـــح التفشـــي، وأهملَـــهُ البعض منهم، أمَّا الذين استخدموا هذا المصطلح فلم يذكـــروا لَـــهُ تعريفـــاً محـــدَّداً وواضحاً، وإنَّما أشاروا إليهِ عندَ حديثهم عن بعض الأصوات فهذا سيبويه (ت 180 هـــ) يقـــول: "الشين لا تُدغم في الجيم، لأنَّ الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتَّى اتَّصـــلَ بمخرج الطَّاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمعَ

---

(1) عثمان، حق التلاوة: 85.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (فشا): 15/178-179.

هــذا فيها والتفشي"[1]. كما أنَّهُ أضافَ إلى الشين حرفاً آخر وهو الضَّاد عندَما قال: "واللذان خالطاها – الضَّاد والشين"[2].

نجــد أنَّ ســيبويه لم يتحدَّث عن التفشي الذي يصيب الضَّاد والشين، بل أنَّهُ وصَــفها بالاســتطالة، ونفهــم ذلكَ من قولهِ محاولاً تفسير مصطلح المخالطة: "لأنَّ الضَّــاد اســتطالت لرخاوتها حتَّى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتَّى اتصلت بمخرج الطَّاء"[3].

والتفشي بالشين المعجمة لغةً الاتساع. وفي اصطلاح القرَّاء انتشار الريح في الفم حتَّى يتصل بمخرج الظاء المعجمة، وبذا عُرِفَ وَجْهُ تسمية المعجمة متفشِّياً[4].

أمَّــا المبــرِّد (ت 285هــ) فنلاحــظ أنَّهُ خلــط بين المصطلحين (التفشــي والاســتطالة) بمجــرد ســماعهِ لكــلام سيبويه (ت 180هــ) السَّابق؛ حيث أضاف (الضَّاد) لصوت الشين عندما قال: "والحرفان اللذان يبعدان من مخرجهما، ويتصلان بهــا فــي التفشي الذي فيهما الشين والضَّاد. فأمَّا الشين فتخرج من وسط اللِّسان من مخرج الميم، والياء ثم تتفشى حتَّى تتصل بمخرج اللام"[5].

كمــا أنَّ المبــرِّد يتَّفق مع سيبويه في أنَّ التفشي الذي في الشين يوصلها إلى صوت الطَّاء من خلال قولهِ: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأنَّ الشين من حروف التفشي، فلها استطالةٌ من مخرجها، حتَّى تتصل بمخرج الطَّاء"[6].

كما نجد سيبويه قد أضاف صوت (الرَّاء) إلى الشين فقال: "الرَّاء لا تُدْغم في الــلام ولا فــي النون لأنَّها مكرّرة، وهي تُفشى إذا كانَ معها غيرها"[7] فسيبويه هُنا يشــترط أن يكــونَ مع الرَّاء غيرها، لعدِّها من أصوات التفشي. ونلاحظ أيضاً أنَّ

---

(1) سيبويه، الكتاب: 448/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(4) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 494/1.

(5) المبرِّد، المقتضب: 214/1.

(6) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(7) سيبويه، الكتاب: 448/4.

وصـــف المبـــرِّد للضـــاد بالتفشي أنَّهُ وصفٌ غير دقيق، لأن التفشي لا يكـــون في الصَّوت، ونحن نعلم أنَّ الضَّاد في النُّطق الحديث صوتٌ انفجاريٌّ.

كمـــا أشـــار ابـــن دريد (ت 321هـــ) إلى ظاهرة التفشي عندما قال: "(وأمَّا جنس) حروف أقصى الفم من أسفل اللِّسان (فهن: القاف والكاف ثم الجيم ثم الشين)، فلـــذلك لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلاَّ بحواجز ليسَ في كلامهم (قك ولا كـــق)، وكـــذلك حالهما مع الجيم ليسَ في كلامهم (جك ولا كج) إلا أنَّها دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللِّسان بل هي مجاوزة للعكدة إلى الفم..." [1]. وكذلك الحال ورد ذكر هذا المصطلح لدى ابن يعيش (ت 646هـــ) في كتابهِ (شرح المفصَّل)[2].

ووردَ أيضاً مصطلح التفشي عندَ ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـــ) حيث قـــال: "ولا يُدغم في الجيم من مخرجه شيء، أمَّا الشين فلم تدغم فيها لأنَّ فيها تفشِّياً فكـــرهوا إذهابـــه بالإدغـــام، وأيضاً فإنَّ الشين بتفشيها لحقت بمخرج الطَّاء والدَّال، فـــبعدت عـــن الجـــيم"[3]، مـــن حديث ابن عصفور السَّابق نجد أنَّهُ قَصَرَ مصطلح (التفشـــي) علـــى صـــوت الشين فقط. أمَّا الاستراباذي (ت 686هـــ) فقال في أثناء حديـــثه عن امتناع إدغام المتقاربين: "وفضيلة الشين التفشي والرَّخاوة، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج"[4].

وقـــد أشار السيوطي (ت 911هـــ) إلى هذا المصطلح عندما قال: " والشين حـــرفٌ ضعيفٌ لهمسهِ ورخاوتهِ واستفالهِ وفيهِ بعض القوَّة لتفشِّيْهِ، فلذلك كان تقريبهِ من الجيم مستحسناً"[5].

---

(1) ابن دريد، جمهرة اللُّغة: 6/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 138/10.

(3) ابن عصفور، الممتع في التصريف، 687/2-688.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 270/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 229/2.

وقــد ذكر علماء التَّجويد هذا المصطلح أيضاً، وحاولوا تقديم تعريف له. فهذا مكــي بن أبي طالب (ت 437هــ) يقول: "ومعنى "التفشي": هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللِّسان والحنك وانبساطِهِ في الخروج عندَ النُّطق بها"[1].

أمَّا الدَّاني (ت 444هــ) فقال: "والمتفشي حرفٌ واحد وهو الشين، تفشت في الفــم لرخاوتها حتَّى اتصلت بمخرج الظاء، وكذلك الفاء تفشت حتَّى اتصلت بمخرج الثاء، ولذلك تبدل منها، فيقال: جَدفٌ وجَدَثٌ"[2].

وقال القرطبي (ت 461هــ): "وأمَّا المتفشية، وتُسَمَّى المخالطة، لأنَّها يتخالطُ ما يتصل بها في طرف اللِّسان فالشين والضَّاد، وذلكَ أنَّ الشين تتفشَّى في الفم حتَّى تتصــل بمخــرج الظــاء، والضَّاد تتفشَّى حتَّى تتصل بمخرج اللام، ولذلك سُمِّيت الحــرف المســتطيل لأنَّها استطالت من موضعها حتَّى خالطت بالإطباق الذي فيها الطَّــاء والظــاء والصَّاد. وفي الفاء تفشت لأنَّ مخرجها يستطيل عائداً حتَّى تتصل بمخرج الثاء، ولذلكَ تبدل منها في مثل جَدَثٍ وجدَفٍ. ومعنى التفشي انتشار الصَّوت بها عندَ النُّطق بها"[3].

وعــرَّف ابــن الطحَّــان (ت 561هــ) التفشي بقولِــهِ: "والتفشي: انتشــار خــروج الريح، وانبساطِهِ، حتَّى يُتَخَيَّلَ أنَّ الشين انفرشت، حتَّى لحقت بمنشأ الظاء، وهــي أخــص بهــذهِ الصــفة من الهاء، وقد ذكر بعضهم الضَّاد في هذا المعنى، لاســتطالتها، لمــا اتصلت بمخرج اللام"[4]. وقد نقل أبو شامة (ت 665هــ) أنَّ ابن مــريم الشــيرازي[5] قــال: "ومنها حروف التفشي، وهي أربعة مجموعة في قولك

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 135.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 109-110.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 96.

(4) ابن الطحَّان، مخارج الحروف وصفاتها: 94، ومرشد القارئ: 34، 37.

(5) ابن مريم الشيرازي (نصر بن علي بن محمد) يعرف بابن أبي مريم فخر الدين أبو عبد الله الفارســي أستاذ عارف، له كتاب في القراآت الثمان سماهُ الموضح يدل على تمكنه في الفن جعلــه بأحــرف مــرموزة دالــة على أسماء الرواة وذكر ناسخه أنَّه استملاه من لفظه في رمضان سنة اثنتين وستين وخمسمائة، انظر: ابن الجَزَري،غاية النهاية: 337/2.

(مشـــفر) وهي حروف فيها غنَّة وتفشٍ وتأفف وتكرار، وإنَّما قيل لها حروف التفشي وإن كـــان التفشـــي فـــي الشين خاصة، لأنَّ الباقية مقاربةٌ لَهُ لأنَّ الشين بما فيهِ من التفشـــي ينتشـــر الصَّـــوت منه ويتفشى حتَّى يتصل إلى مخارج الباقية وقالَ الشيخ: "سُـــمِّيَ الشـــين المتفشـــي، لأنَّـــهُ انتشرَ في الفم برخاوتهِ حتَّى اتصل بمخرج الظَّاء والتفشي الانتشار"[1].

وعـــرَّفهُ عبد الواحد بن محمد (ت 705هـــ) في كتابهِ: (شرح كتاب التَّيسير للدانـــي فـــي القـــراءات) بقولِهِ: "التفشي، ومعناهُ الظهور، وهي صفةُ الشين، والفاء وصفاً بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النُّطق بهما"[2].

نلاحظ مما سبق أن صاحب شرح التَّيسير قد أضاف الفاء إلى الشين ونجد أنَّ النُّويري (ت 857هـــ) يُعارض صاحب شرح التَّيسير في ذلك حيث قال: "وللتفشي الشـــين يعنـــي: أنَّ حـــر ف التفشي الشين فقط باتفاقٍ؛ لأنَّه تفشى في مخرجه حتَّى اتَّصل بمخرج الظاء وأضاف بعضهم إليها حروفاً أُخر ولا يصح"[3].

وذكـــر ابن الجَزَري (ت 833هـــ) مصطلح التفشي وعدد حروفه وبيَّن سبب تَسْـــمِيَتُهُ بـــذلك فقـــال: "الحرف المتفشي، وهو الشين. سُمِّيت بذلكَ؛ لأنَّها تفشَّت في مخـــرجها عندَ النُّطق به حتَّى اتصلت بمخرج الظاء، وقيل إنَّ في الياء تفشياً. فقلت: والـــواو كـــذلك. وقالَ قومٌ حروف التفشي ثمانية: الميم والشين والفاء والرَّاء والثاء والصَّاد والسِّين والضَّاد، تفشي الميم بالغُنَّة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والـــرَّاء بالتَّكريـــر، والصَّاد والسِّين بالصفير، والضَّاد بالاستطالة. فقلت: ومن جعل المـــيم حـــرف تفـــشٍ بالغُنَّةِ يلزمه النون، لأَنَّهُ حرفٌ أَغَن. ومن لقَّب الصَّاد والسِّين بالتفشـــي لصفيرهما يلزمه الزَّاي لأنَّ فيهِ ما فيهما من الصفير. ومعنى الصفير هو كثرة خروج بين اللِّسان والحنك وانبساطِهِ في الخروج عندَ النُّطق بها حتَّى يتصل الحرف بمخرج غيرهِ"[4].

---

(1) أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الاماني: 753.

(2) المالقي، شرح كتاب التَّيسير: 186.

(3) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 245/1.

(4) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 107-108، القسطلاني، لطائف الإشارات: 202/1.

كمـــا قـــال ابن الجَزَري في كتابه النَّشر وهو يتحدَّث عن صفات الأصوات: "وحروف التَّفشي–هو الشين اتفاقاً لأنَّهُ تفشَّى في مخرجه حتَّى اتصلَ بمخرج الطَّاء، وأضـــاف بعضـــهم إليها الفاء والضَّاد، وبعض: الرَّاء والصَّاد والسِّين والياء والثاء والميم"[1].

نخلص من قول ابن الجَزَري أنَّهُ ليسَ براضٍ عن تعدد حروف التفشي، بدليل أنَّـــهُ قال بلزوم النون والزَّاي. حيث شعرتُ أنَّهُ كان يتحدَّث بسخرية، حيث إنَّ هذهِ الصفة لا تحتمل كل هذهِ الأصوات.

وقال المرعشي (ت 1150هـــ): "وبالجملة أنَّ الحروف المذكورة مشتركةٌ في كثرة انتشار خروج الريح، لكنَّ ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتُّفِقَ في تفشيهِ، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليهِ، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي، وفي التمهيد ينبغي أنْ يُبَيَّن التفشي في الشين عندَ النُّطق بها، وإذا كانت مشددة فلا بدَّ من إشباع تفشّيها كقولهِ تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَـٰه ﴾[2] ولم يضعوا لضدِّ التفشي اسماً"[3].كما قال عنها: "التفشي ريح زائدة تنتشر في الفم عندَ النُّطق بها بخلاف غيرها"[4].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد، فقد اتَّبعوا القدماء فيما يخص هذا المصطلح من حيث المعنى وعدد الأحرف، دون أي تغيير[5].

أمَّا المحدثون من دارسي الأصوات، فقد أهمل أكثرهم ذكر هذهِ الصفة، وهي وإن كانـــت من الصفات المحسَّنة الَّتي لا تميز بين الأصوات، وإنَّما توضح خاصيَّة في صوت معين، فإنَّها قد تكون ذات فائدة في تفسير بعض الظواهر الصَّوتيَّة، فحين

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 205/1.

(2) [الصافات: 101].

(3) المرعشي، جهد المقل: 159.

(4) القيسي، الرِّعاية: 175، المرعشي، جهد المقل: 158.

(5) الجريســـي، نهايـــة القـــول المفـــيد: 58، الحصـــري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 107، المرصـــفي، هدايـــة القاري: 90/1، الحفيان، أشهر المصطلحـــات في فـــن الأداء: 254، دعَّـــاس، فن التَّجويد: 77، قمحاوي، البرهان: 43، عثمان، حق التلاوة: 94، العقرباوي، المرشد: 111.

تحدّث إبراهيم أنيس عن عدم إدغام الزّاي والشين في غيرهما في الأمثلة القرآنيَّة لم يجد تفسيراً لذلك إلاَّ المصادفة فقال: "وليسَ لهذا ما يبرره من الناحية الصَّوتيَّة سوى مجـرَّد المصـادفة"[1] كما يقول: "إن منطقة الهواء في الفم عندَ النُّطق بالشين أوسع منها عند النُّطق بالسِّين"[2].

كما ذكر عبد الصبور شاهين صفة التفشّي فقال: "ومعنى (التفشّي): أن يشغل الصَّوت من عرض اللِّسان مساحةً ينتج بها هذا (الوشيش)" [3].

وقـال عبد القادر مرعي: "هو صفةٌ خاصةٌ بصوت الشين في العربيَّة، وعندَ النُّطق بهذا الصَّوت يتفشَّى الهواء وينتشر داخل الفم وخارجه"[4].

5.2.2 الاسْتِطَالَةُ:

الاستطالةُ لُغَةً: الاستعلاء والتَّرَفع. وهي التَّفَضُّلُ ورفع النَّفس[5].

الاسـتطالةُ اصـطلاحاً: كانَ سيبويه (ت 180هـ) أوَّلَ من استخدمَ مصطلحَ الاسـتطالة عـندما تحدَّثَ عن الضَّاد الضعيفة * إذ قال: "... وهي أخف لأنَّها من حافة اللِّسان، وأنَّها تخالط مخرج غيرها بعدَ خروجها، فتستطيل حينَ تخالط حروف اللِّسـان"[6]. وقالَ في موضع آخر في أثناء حديثِـهِ عن موانـع إدغام الضَّاد: "ولا تُـدغم فـي الصَّـاد والسِّين والزَّاي لاستطالتها، يعني الضَّاد"[7]. ووصفَ سيبويـه الضَّـاد والشين بالاستطالةِ عندما قال: "لأنَّ الضَّاد استطالت لرخاوتها حتَّى اتصلت بمخـرج اللام والشين كذلك حتَّى اتصلت بمخرج الطَّاء"[8]. وعندَ حديثِهِ عن إدغام

---

(1) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 136.

(2) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 65.

(3) شاهين، في التطوُّر اللغوي: 210.

(4) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 120.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (طول): 493/11، 495.

* انظر شاهين، في التطوُّر اللغوي: 191-192.

(6) سيبويه، الكتاب: 432/4.

(7) سيبويه، الكتاب: 466/4، 470.

(8) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(الطَّـــاء والـــدَّال والـــتاء) فـــي الشين قال: " وتدغم الطَّاء والدَّال والتاء في الشين، لاستطالتها حينَ اتصلت بمخرجها، وذلكَ قولكَ: اضْبَّشبثاً، وانْعَشَّبثاً، وانْقُشَّبَثا"[1].

كما وردَ ذكر هذا المصطلح عندَ المبرِّد (ت 285هـ) حيث قالَ وهو يتحدَّثُ عـــن مـــنعِ إدغام (الشين في الجيم): "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأنَّ الشين من حـــروف التفشي، فلها استطالة من مخرجها، حتَّى تتصل بمخرج الظَّاء، والإدغام لا يـــبخس الحـــروف ولا ينقصها"[2]. فالمبرِّد هُنا لم يصف حرف الضَّاد بالاستطالة، وإنَّما اكتفى بحرف الشين لتنطبق عليهِ هذهِ الصفة. وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ حرف الشين حرفٌ مشترك في صفتي الاستطالة والتفشي.

أمَّا ابن جنِّي (ت 392هـ) فلم أجد عنده حديثاً عن هذا المصطلح، سوى أنَّهُ اســـتخدمَ الضَّـــاد وصفاً لأصـــوات المد (الألف والواو والياء) حيثُ قـــال: "فجميع الحروف صحيح إلاَّ الألف والواو اللواتي هُنَّ حروف المد والاستطالة"[3]. وهذا يدلُّنا علـــى أنَّ هـــذهِ الأصوات قد عُرفَت بصفاتٍ أخرى كالمدّ والعلَّة أو الهوائيَّة، فأغنت عن استخدام مصطلح الاستطالةِ للدلالة عليها. ونجد أنَّ أغلب علماء العربيَّة القدماء قد أهمل الحديث عن هذا المصطلح.

وإذا وصـــلنا إلى ابن عصفور (ت 669هـ) وجدناه يتبع المبرِّد في الحديث عـــن هـــذا المصطلح في كتابة (الممتع في التصريف) أثناء حديثِهِ عن جواز إدغام (الضَّـــاد) فـــي الطَّـــاء، والدَّال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، واللام، فقال: "فإنَّ الضَّـــاد، بالاســـتطالة الَّتـــي فيها، لحقت مخرج الطَّاء والدَّال والتاء، لأنَّها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتَّى خالطت أصول ما اللام فوقه، إلاَّ أنَّها لم تقع من التثنية موقع الطَّاء لانحرافها، لأنَّك تضع لسانـــك للطـــاء بين الثَّنيَّتين"[4] كمـــا اســـتخدمَ الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح الاستطالة أثناء حديثِهِ عن موانع إدغام

---

(1) سيبويه، الكتاب: 466/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 62/1.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 691/2.

أحد المتقاربين في الآخر، إذ قال: "وفضيلة الضَّاد الاستطالة"[1]. وقال عندما تحدَّثَ عن وجوب إدغام لام المعرفـــة في مثلها: "أمَّا الضَّاد فلأنَّها استطالت لرخاوتها حتَّى اتصلت بمخرج اللام"[2].

كمـــا استخدم علماء التَّجويد القدماء مصطلح (الاستطالـــة) لوصف صـــوت (الضَّـــاد). فهـــذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) يقول: "الحرف المستطيل: وهو الضَّـــاد"[3] نجـــد هُـــنا أنَّ مكيّاً قد استخدمَ مصطلح (الاستطالة) للدلالة على صوت (الضَّـــاد) العـــربيَّة القديمة، وذلكَ لأنَّ مخرجها يبدأ من أول حافة اللِّسان من أقصاهُ وينتهـــي إلى مخارج طرف اللِّسان فيستوعب طـــول حافتـــه. حيث إنَّ هذهِ الصفة ملازمة لصوت الضَّاد في أثناء كونهِ متَّسعاً؛ إذن فهي صفة تختصُّ بمخرج الصَّوت لا بطبيعة خروجهِ. كما نجد أنَّ مكيّاً اقتصر مصطلح (الاستطالة) على صوت الضَّاد واستخدامهِ لهذا المصطلح ينطبقُ على جري المخرج لا النَّفس.

كمـــا نلاحظ أنَّ مكيّاً قد أشرك صفة التفشي بصوت الضَّاد، فكان لها نصيبٌ فـــيه، حـــين قال: "والضَّاد تتفشى حتَّى تتصل بمخرج اللام"[4] وقد أشار المبرِّد (ت 285هـــ) إلى هذا في كتابهِ (المتقضب)[5].

وفسرَّ مكي سبب تسمية هذا المصطلح بتلك التَّسمية فقال: "سُمِّيت بذلك لأنَّها استطالت على الفم عندَ النُّطق بها، حتَّى اتَّصلت بمخرج اللام، وذلكَ لما اجتمعَ فيها مـــن القـــوَّة بالجهر والإطبـــاق والاستعلاء فقويت بذلك واستطالت في الخروج من مخرجها حتَّى اتَّصلت باللام لقرب مخرج اللام من مخرجها"[6].

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية: 270/3.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 279/3، 283.

(3) القيسي، الرِّعاية: 134، والكشف: 137/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 135.

(5) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(6) القيسي، الرِّعاية: 134.

أمَّـــا الدَّاني (ت 444هـــ) فقد حصر مصطلح (الاستطالة) في صوت الضَّاد فقط عندما قال: "والمستطيل حرفٌ واحدٌ، وهو الضَّاد"[1].

وذكرَ القرطبي (ت 461هـــ) مصطلح (الاستطالة) في كتابه (الموضح) فقال: "وفـــي الضَّـــاد استعلاءٌ واستطالةٌ وجهرٌ وإطباقٌ يجبُ مراعاتهُ فيها وتوفيرهُ عليها سِـــيَّمَا فـــي مـــا يشتبهُ لفظُهُ مثل: ﴿ ٱلضَّآلِّين ﴾[2] و﴿ ٱلظَّآنِّين ﴾[3] و﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ ﴾[4] و﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ ﴾[5] و﴿ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا ﴾[6] و﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ ﴾[7] ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[8] وكـــذلك في مثل ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ ﴾[9] ﴿ ضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[10] لئـــلا يشتبهَ بقولِهِ: ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ﴾[11]، ﴿ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[12] لافتراقهما في المعنى، وإن تقاربا في اللفظ"[13].

كمـــا أنَّـــهُ كان مؤيداً لمكي في إشراك صوت الشين في مصطلح الاستطالة؛ حـــيث قـــال فـــي موضع آخر من كتابهِ: "والضَّاد تتفشى حتَّى تصل بمخرج اللام،

---

(1) الدَّاني، التَّحديد: 110.

(2) [الفاتحة: 7].

(3) [الفتح: 6].

(4) [الإسراء: 67].

(5) [النحل: 58].

(6) [إبراهيم: 36].

(7) [الشورى: 33].

(8) [القيامة: 22].

(9) [التوبة: 118].

(10) [هود: 12].

(11) [الطلاق: 9].

(12) [آل عمران: 185].

(13) القرطبي، الموضح: 114.

ولـــذلك سُمِّيت الحرف المستطيل لأنها استطالت من موضعها حتَّى خالطت بالإطباق الذي فيها الطَّاء والظاء والصَّاد"[1].

وورد هذا المصطلح لدى ابن الطحَّان (ت 561هـــ) حين قال: "وذكر بعضهم أنَّ الضَّاد ... لاستطالتها، لما اتصلت بمخرج اللام"[2].

كمـــا عـــرَّفها ابـــن الطحان بقوله: "الاستطالة: تُمَدُّ عند نبات الضَّاد؛ للجهر والاســـتعلاء تمكنها من أوَّل حافة اللِّسان إلى منتهى طرفه؛ فاستطالت بذلك؛ فلحقت بمخرج اللام"[3].

أمَّـــا ابن الجَزَري (ت 833هـــ) فقال في كتابهِ (التمهيد) في أثناء حديثِهِ عن أقســـام الحروف وألقابها ما يلي: "الحرف المستطيل، وهو الضَّاد المعجمة"[4]. وقال في فقرةٍ أخرى من نفس الصفحة ما يلي: "وقـــالَ قـــومٌ حروف التفشي ثمانية: الميم والشين والفاء والرَّاء والثاء والصَّاد والسِّين والضَّاد، ... والضَّاد بالاستطالة"[5] إذن نلاحظ أن ابن الجَزَري وافق مكيّاً في إشراكِهِ مصطلح الاستطالة في صوت الضَّاد.

إلاَّ أنَّ المرعشي (ت 1150هـــ) لم يقصر صفة الاستطالة على صوت الضَّاد فقـــط، بـــل اتفقَ في رأيه مع سابقيه كابن الجَزَري ومكي، حيث قال: "... فهي لا تختص بالضَّاد، بـــل الشين المعجمة مستطيلة أيضـــاً للتفشي"[6]. كما لاحـــظ علماء الـــتَّجويد أنَّ هناك صلة بين مصطلح المستطيل ومصطلح الممدود، وحاولوا التفريق بينهما، فقـــال الجعبري "والفرق بين المستطيل والممـــدود أنَّ المستطيل جـــرى في مخرجهِ، والممدود جرى في نفسه"[7]. وقالَ المرعشي مُعَلقاً على ذلك: "توضيح هذا الفـــرق أنَّ للمستطيل مخرجاً لـــه طولٌ في جهة جريان الصَّوت فجرى في مخرجِهِ

---

(1) القرطبي، الموضح: 96.

(2) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 37.

(3) ابن الطحَّان، مخارج الحروف وصفاتها: 133.

(4) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 107.

(5) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 107.

(6) المرعشي، جهد المقل: 160.

(7) القاري،المنح الفكريَّة: 17.

بقــدرِ طولِه، ولم يتجاوزْهُ، لما عرفتَ أنَّ الحرف لا يتجاوز مخرجَهَ المحقق، وليسَ للممــدود مخرج فلم يجرِ إلاَّ في ذاتِهِ لا في مَخرج، إذ المخرج المقدَّر ليسَ المخرج حقيقة، فلا ينقطع إلاَّ بانقطاع الهــواء، ولأجــل هذا الفرق اختلفت تسمياتها، ولــو انعكست لَصَحَّ، لكنهم اختاروا ذلك"[1].

كما لاحظ المرعشي (ت 1150هـ) وجود علاقة بينَ صفة الاستطالة وصفة التفشــي، ويتَّضــح من كلامِهِ أنَّ الصَّوت المتفشي والصَّوت المستطيل يحتاجانِ إلى زمــن لنطقهما أكثر من بقيَّة الحروف الجامدة الرخوة، ولكن لا يبلغان زمن الصَّوت الممــدود[2]. حيث يقــول: "فظهر أنَّ التفشي يُوجِبُ استطالــة الصَّوت، فكل متفشٍ مســتطيل، وقــد عــرفت حروف التفشي في بابِهِ. وبالجملة إنَّ الحروف على أربع مــراتب: آنــي لا يمتَدُّ أصلاً، وهي الحروف الشديدة، وزماني يمتَدُّ قدر ألف وهي حــروف المــد، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضَّاد المعجمة وحروف التفشي، وزماني يقرب من الآني وهي بواقي الحروف"[3].

ويقــول غــانم قدوري: "ولمّا كانت الضَّاد القديمة الموصوفة بالاستطالة غير مــتحققة فــي النُّطق اليوم، وهي الأصل في هذهِ الصفةِ فإنَّ تصوُّر تلك الصفة في الضَّــاد لا يصــل إلى الوضوح التام، ويمكن أن نستنتج أنَّ المقصود بالاستطالة هو اتســاع مخرج الحــرف، أي أنَّ ما يأخذه الحرف المستطيل مــن العضوين اللَّذين يشتركان في مخرجِهِ أكبر مما يأخذه الحرف غير المستطيل من ذينك العضوين"[4].

نلاحــظ أنَّ القدماء من علماء العربيَّة والتَّجويد قد اتفقوا على أنَّ الضَّاد هي الأصل في صفة الاستطالة، وأنَّ مصطلح الاستطالة يصدُقُ عليها وينطبق أيضاً.

واســتخدم المحدثــون من علمــاء التَّجويد مصطلح الاستطالة كسابقيهم من علمائه، فعَرَّفوهُ بتعاريف عدَّة منها:

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 160.

(2) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 321.

(3) المرعشي، جهد المقل: 160-161.

(4) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 321.

1- امتداد الصَّوت من آخر حافة اللِّسان إلى أولها عندَ النُّطق بحرفها وهو الضَّاد. إذن فهي صفةٌ لازمةٌ للضاد المعجمة[1].

2- امـــتداد مخرج الضَّاد عندَ النُّطق بها حتَّى تتصل بمخرج اللام، ولا يكون ذلكَ إلاَّ في الضَّاد فقط[2].

6.2.2 التَّكرير (التَّكْرَارُ):

التَّكريـــر لُغَةً: المكرر من الحروف: الرَّاء، وذلكَ لأنَّكَ إذا وقفتَ عليهِ رأيتَ طرف اللِّسان يتغيَّر بما فيهِ من التَّكرير، ولذلكَ احتُسِبَ في الإمالة بحرفين[3].

والتكـــرار: هـــو عبارة عن الإتيان بشيء مرَّةً بعدَ أخرى[4]. والتَّكرير: بالرَّاء ذكر الشيء مرَّةً فصاعداً بعدَ أخـــرى، وكـــذا التكرار كما يستفاد من المطول في تعريف الفصاحة[5].

التَّكرير اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـــ) أوَّلَ من استخدمَ هذا المصطلح من القدماء في أثناء حديثِهِ عن صفات الحروف فها هو يقول: "ومنها المكرَّر، وهو حـــرفٌ شـــديد يجـــري فـــيهِ الصَّوت لتكريرهِ وانحرافِهِ إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوةِ، ولو لم يكرَّر لم يجر الصَّوت فيـــه، وهو الرَّاء"[6] وقالَ أيضاً: "والرَّاء إذا تكلَّمتَ بِها خرجت كأنَّها مضاعفة، والوقفُ يزيدها إيضاحاً"[7].

---

(1) موســـى، الفـــوائـــد التَّجويديَّة: 43، الجريسي، نهاية القول المفيد، 58، الحصري، أحكام قراءة القرآن، 108، عثمان، حق التلاوة: 94، قمحاوي، البرهان: 44، العقرباوي، المرشد: 111، الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجَزَرية: 14.

(2) الحفيان، أشهر المصطلحات: 254.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (كرر): 160/5.

(4) الجرجانـــي، علـــي بـــن محمد، كتاب التعريفات، حققه وقدَّم لَهُ ووضعَ فهارسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2، (1413هـــ-1992م): 90.

(5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 502/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السرَّاج، الأصول في النحو، 403/3.

(7) سيبويه، الكتاب: 136/4.

كمـــا وردَ هذا المصطلح عندَ المبرِّد (ت 285هـــ) فقال: "ومنها الرَّاء. وهي شديدة، ولكنَّها حرفُ ترجيعٍ فإنَّما يجري فيها الصَّوت، لِما فيها من التَّكرير"[1]. وقال أيضـــاً: "وتـــدغم اللام، والنون في الرَّاء، ولا تُدْغم الرَّاء في واحدةٍ منهما، لأنَّ فيها تكـــراراً فيذهب ذلكَ التَّكرير"[2]. وذكر هذا المصطلح ابن جنِّي (ت 392هـــ) حين قال: "ومنها المكرَّر، وهو الرَّاء وذلكَ أنَّكَ إذا وقفتَ عليه رأيتَ طرف اللِّسان يتعثَّر بما فيهِ من التَّكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين"[3].

ووردَ كذلك لدى الزمخشري (ت 538هـــ) عندما قال: "والمكرَّر الرَّاء؛ لأنَّكَ إذا وقفـــتَ علـــيهِ تعثَّرَ طرف اللِّسان بما فيه من التَّكرير"[4]. كما ورد ذكر مصطلح التَّكريـــر لـــدى أبـــي عـــثمان عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـــ) المعروف بابن الحاجب النحوي في كتابه (الإيضاح في شرح المفصَّل) حيث قال: "والمكرَّر الرَّاء" لِمَـــا تحســـه من شبه ترديد اللِّسان في مخرجهِ عندَ النُّطق بهِ، ولذلكَ أجري مجرى الحـــرفين فـــي أحكام متعدِّدة فَحَسُنَ إسكانُ يَنْصُـــرْكُمْ ويُشْعِرْكُمْ ولـــم يحسن إسكان يَقْتُلْكُم ويَسْمَعْكُمْ، وحَسُنَ إدغـــام مثل ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾[5] أحسن مـــنهُ فـــي أنْ يمسكم ولم يحسن طلبَ وغنم وأميلَ طارد وغارم، وامتنعوا من إمالة راشـــد، ولم يمتنعوا من إمالة ناشد، وكل هذهِ الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التَّكرير الذي في الرَّاء"[6].

وأمَّـــا ابن عصفور (ت 669هـــ) فقد قسَّمَ الحروف إلى قسمين حيث قال: " وتنقســـمُ إلـــى مكرَّر وغير مكرّر، فالمكرَّر: الرَّاء، وما عداها غير مكرَّر: وأعني بالتكـــرار: أنَّـــكَ إذا وقفتَ عليها رأيتَ طرف اللِّسان يتعثَّرُ فيها، ولذلك احتسبت في

---

(1) المبرِّد، المقتضب: 196/1.

(2) المبرِّد، المقتضب: 212/1.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 62/1.

(4) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 466.

(5) [آل عمران: 120].

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل: 490/2.

الإمالـــة بحـــرفين على ما ذكر في باب الإمالة"[1]. فنجد أنَّ ابن عصفور قد عرَّف مصطلح التَّكرير كمن سبقه.

وورد هـــذا المصطلح عند الاستراباذي (ت 686هـــ) حيثُ قال: "وإنَّما سمي الرَّاء مكرَّراً لأنَّ طرف اللِّسان إذا تُكلِّم بهِ كأنَّهُ يتعثر: أي يقوم فيعثر؛ للتكرير الذي فيه"[2].

وقـــال السيوطي: "وسمي الرَّاء المكرَّر، لأنها تتكرَّر على اللِّسان عندَ النُّطق بها، كأنَّ طرف اللِّسان يرتعد بها، فكأنَّكَ نطقْتَ بأكثر من حرفٍ واحد"[3].

أمَّـــا علماء التَّجويد القدماء، فقد ساروا على نهج سابقيهم من علماء العربيَّة، فـــي تعريف هذا المصطلح. فنجد مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) يُعرِّف (الصوت المكـــرَّر) بقولِهِ: "الحرف المكرَّر: وهو "الرَّاء"، سُمِّيَ بذلك، لأنَّهُ يتكرر على اللِّسان عـــندَ الـــنُّطق بهِ، كأنَّ طرف اللِّسان يرتَعِدُ بهِ، وأظهرُ ما يكون ذلك إذا كانت الرَّاء مشـــدَّدةً"[4]. وعـــرَّفه مكي بـــ: ارتعاد طرف اللِّسان بالرَّاء، مُكَرَّراً لها، فإخفاءُ ذلك التَّكريـــر لا بدَّ منه. وكذلك إنْ كانت الرَّاء مكسورة مشددة أخْفَيْتَ تكريرها وشدَّدتها مُرَققةً نحو: "لا نُفرِّقُ" و"بضارِّيْنَ" و "الرِّجـــالُ قوامـــونَ"، و"مُتَبرِّجاتٍ"، و"مُتفرِّقةٌ"، و"ذريِّةً"، وهو كثيرٌ أيضاً"[5]. وقد وضَّحَ ابن الجَزَري المقصود بتكرير الرَّاء عندما قـــال: "وقـــد تَوَهَّمَ بعض النَّاسِ أنَّ حقيقة التَّكرير ترعيد اللِّسان بها المرَّة بعدَ المرَّة فأظْهَـــرَ ذلـــكَ حال تشديدها، كما ذهبَ إليهِ بعض الأندلسيين، والصواب التَّحفظُ من ذلـــك بإخفـــاء تكريرها، كما هو مذهبُ المحققين. وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشـــدَّدة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطَّاء، وذلكَ خطأٌ لا يجوز، فيجب أن تُلفظ بها

---

(1) ابن عصفور،الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 264/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(4) القيسي، الرِّعاية: 130، والكشف، 137/1، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 105-106، والنشر: 1 /204.

(5) القيسي، الرِّعاية: 196.

مشدَّدة تشديداً ينبو به اللِّسان نبوةً واحدةً وارتفاعاً واحداً من غير مبالغةً في الحصر والعسر نحوَ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[1] و﴿ خَرَّ مُوسَىٰ ﴾[2]..."[3].

واعتقد أنَّ هذا القول مبني على قول مكي: "ولا بُدَّ في القراءة من إخفاء التَّكرير" حيث وصَّى مكي بوجوب إخفاء التَّكرير فقال في موضع آخر: "والتَّكرير هو ارتعاد طرف اللِّسان بالرَّاء، مكرَّراً لها، فإخفاء ذلك التَّكرير لا بُدَّ منه"[4]. وفي سبب التَّسمية قال مكي: "سمي بذلك، لأنَّهُ يتكرَّر على اللِّسان عندَ النُّطق بهِ، كأنَّهُ يرتعد بهِ"[5].

وورد هذا المصطلح عند الدَّاني (ت 444هـ) فنجده يقول: "والمكرَّر حرفٌ واحد، وهو الرَّاء، ويتبين ذلك فيهِ إذا وُقِفَ عليهِ وأُخلِصَ سكونُهُ، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيهِ الصَّوت لتكريره وانحرافهِ إلى اللام"[6].

ووردَ كذلك عندَ القرطبي (ت 461هـ) حيث عرَّفه وفسَّر سبب تَسْميتُهُ بتلك التَّسمية في كتابهِ (الموضح في التَّجويد)[7]. وقال ابن الباذش (ت 540هـ): "والمكرَّر: الرَّاء"[8]. وعرَّف ابن الطحَّان (ت 561هـ) التَّكرير فقال: "والتَّكرير: تضعيف يوجد في جسم الرَّاء، لارتعاد طرف اللِّسان بها، ويقوى مع التشديد، ولا يبلغ به حدٌّ يقبُح"[9]. وورد عند النُّويري (ت 857هـ)[10].

---

(1) [الفاتحة: 1].

(2) [الأعراف: 143].

(3) ابن الجَزَري، النَّشر: 1/218-219.

(4) القيسي، الرِّعاية: 131، 196.

(5) القيسي،الرِّعاية: 130-131، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 105-106، والنَّشر: 1/204.

(6) الدَّاني، التَّحديد: 110.

(7) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 92.

(8) ابن الباذش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 1/176.

(9) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 37.

(10) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 244.

أمَّـا المرعشـي (ت 1150هـ) فنلاحظ أنَّهُ يرد على قول مكي بإخفاء أو وجـوب إخفاء التَّكرير حيث يقول: " أقول: ليسَ معنى إخفاء تكريره بالكلية، بإعدام ارتعـاد رأس اللِّسـان بالكليَّة، لأنَّ ذلكَ لا يمكن إلاَّ بالمبالغة في لصق رأس اللِّسان باللـثة بحيث ينحصر الصَّوت بينهما بالكلية، كما في الطَّاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صَرَّحَ بهِ ابن الجَزَري في النَّشر (219/1)، لأنَّ ذلكَ يؤدي إلى أن يكون الـرَّاء من الحروف الشديدة مع أنَّهُ من الحروف البينيَّة، بل معناهُ تقوية ذلكَ اللصق بحـيث لا يتبـين التَّكريـر والارتعـاد في السمع ولا يميز اللافظ ولا السامع بين المكـرِّرين، كمـا نقلـناه عـن "شرح المواقف"، فظهر معنى إظهار التَّكرير أيضاً فاعرف"[1].

أمَّا علماء التَّجويد المحدثون فقد وافقوا سابقيهم من علماء التَّجويد في تعريف هـذا المصطلح وقد عرَّفهُ الجريسي (ت 1322هـ) فقال: "هو ارتعاد رأس اللِّسان عـنـدَ النُّطق بالحرف، وهو صفةٌ لازمَةٌ للرَّاء"[2] ووافقـه في ذلك الحصري (ت 1401هـ) في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم) وغيره الكثير من محدثي علماء التَّجويد[3].

7.2.2 أصوات الغنَّة:

الغـنَّة لُغَةً: صوتٌ في الخيشوم، وقيلَ صوتٌ فيهِ ترخيمٌ نَحْوَ الخياشيم تكون فـي نَفـسِ الأنفِ، وقيلَ: الغنَّة أن يجري الكلامُ في اللهاةِ، وهي أنْ يُشْرَبَ الحرفُ صوتَ الخيشوم[4].

الغـنَّة اصـطلاحاً: أشار سيبويه (ت 180هـ) إلى مصطلح الغنَّة في كتابهِ حـيثُ قـال: " ومـنها حرفٌ شديد يجري مَعَهُ الصَّوت لأنَّ ذلكَ الصَّوت غنَّة من

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 157، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 317.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 57.

(3) الحصـري، أحكـام قراءة القرآن: 104، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 137، عثمان، حق التلاوة: 93، قمحاوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 110.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (غنن): 385/13، ابن دريد، كتاب جمهرة اللُّغة: 7/1.

الأنف، فإنَّما تخرجه من أنفك واللِّسان لازمٌ لموضع الحرف، لأنَّكَ لو أمسكتَ بأنفك لم يجرِ معَهُ الصَّوت. وهو النون، وكذلك الميم"[1].

وأشار إليه أيضاً المبرِّد (ت 285هـ) في كتابِهِ (المقتضب) حيثُ قال: "والميم ترجعُ إلى الخياشيم بما فيها من الغنَّة، فلذلكَ تسمعها كالنون؛ لأنَّ النون المتحركة مشربةٌ غنَّة، والغنَّة من الخياشيم"[2].

وورد عند ابن السرَّاج (ت 316هـ) عندما قال أنَّ: (الميم والنون) لهما مخرجان: أحدهما من الفم، وهو معتمد اللِّسان والشفتين، والآخر في الخيشوم وهو مجرى الغنَّة[3].

وقد وافق ابن السرَّاج في رأيِهِ هذا كلٌ من (مكي، والاستراباذي)؛ حيث قال مكي (ت 437هـ) في كتابِهِ (الكشف): "فحرف الغنَّة لَهُ مخرجان، فإذا أدغمته أدغمتَ ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهراً، فلا يتمكن التشديد مَعَ بقاء الغنَّة ظاهرةً"[4].

وكذلك الاستراباذي (ت 686هـ) إذ قال في كتابِهِ (شرح الشافية): "والحق أنْ يُقال: إنَّ للنونِ مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم إذ لا بُدَّ فيها من الغنَّة، وإذا أردتَ إخراجها في حالةٍ واحدةٍ من المخرجين، فلا بُدَّ فيها من اعتماد قويٍّ وعلاجٍ شديد؛ إذ الاعتماد على المخرجين في حالةٍ واحدةٍ أقوى من الاعتماد على مخرجٍ واحدٍ"[5].

وورد هذا المصطلح عندَ ابن جنِّي (ت 392هـ) في كتابِهِ (سر صناعة الإعراب) حيث قال: "ويدلك على أنَّ النون الساكنة إنَّما هي من الأنف والخياشيم،

---

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 517/6.

(2) المبرِّد، المقتضب: 194/1.

(3) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 401/3.

(4) القيسي، الكشف: 164/1.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 271/3-272.

أنــكَ لــو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلفة، وأمَّا النون المتحركة فمن حروف الفم...، إلاَّ أنَّ فيها بعض الغنَّة من الأنف"[1].

وقــال ابــن يعيش (ت 646هـ) : "فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم، وبطلت الغنَّة، كقولك: مَنْ وعَنْ ونحوهما مما يوقف عليه"[2].

وقــد عــرَّف ابن عصفور (ت 669هـ) الغنَّة بقولهِ: "والغنَّة: صــوتٌ في الخياشــيم"[3]، كمــا أنَّهُ قسَّمَ الأصوات إلى أغن وغير أغن وخصَّص منها أصوات الغــنَّة حينَ قال: "وتنقَسِمُ أيضاً إلى أغن وغير أغن. فالأغن الميم والنون"[4]. ثمَّ بعدَ ذلك فصَّل القول فيها من موضع آخر من كتابهِ (الممتع في التصريف) فنجده يقول: " وأمَّا النون والميم فيجري معهما الصَّوت في الأنف، لأنَّ الغنَّة صوت، ولا يجري في الفم؛ لأنَّ اللِّسان لازمٌ لموضعِ الحرف من الفم"[5].

وورِدَ كــذلك هذا المصطلح عندَ السيوطي (ت 911هـ) في كتابِــهِ: (همــع الهوامع) إذ قال: "وغنَّة مخرجها الخيشوم"[6].

الغنَّة عِنْدَ علماء التَّجويد والقراءات:

ورد هــذا المصطلح عندَ علماء التَّجويد ومنهم مكي (ت 437هـ) حيث قامَ بتخصــيص فصــلٍ خــاصٍ به في كتابهِ (الكشف) سمَّاه: (فصل في النون الساكنة والتَّنوين والغُنَّة) عرَّف فيه الغنَّة بأنَّها: صوتٌ يخرج من الخيشوم، وفصَّل فيهِ القول عــن الغُــنَّة[7]. كما وردَ في كتابهِ (الرعاية) إذ قالَ فيهِ: "حرفا الغنَّة: وهما: النون والمــيم الساكنتان، سُمِّيتا بذلك، لأنَّ فيهما غنَّة تخرج من الخياشيم عندَ النُّطق بهما،

---

(1) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 48/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 127/10.

(3) ابن عصفور،الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(5) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 673/2-674.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 227/2.

(7) القيسي، الكشف: 161/1-167.

فهيَ زائدة فيهما، كالإطباق الزَّائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزَّائد في حروف الصفير، فالغنَّة من علامات قوَّة الحرفِ ومثُلهما "التنوين" "[1].

وقـــالَ فـــي موضع آخر: "الحرف الراجع: وهو الميم الساكنة، سُمِّيت بذلكَ، لأنَّها ترجعُ في مخرجها إلى الخياشيم، لِمَا فيها من الغنَّة، ويجب أنْ يُشاركها في هذا اللَّقبِ النُّون الساكنة لأنَّها ترجع أيضاً إلى الخياشيم للغنَّة الَّتي فيها"[2].

نجـــد هُـــنا أنَّ مكـــيَّاً قد ذكر صوتي الغنَّة، وعلَّل سبب تَسْمِيَتُها بهذهِ التَّسمية بخـــروجها من الخياشيم عندَ نُطقها، كما أنَّهُ جعل هذهِ الصفة من الصفات القويَّة في صفات الأصوات، كما نجده يُسمِّي صوت الميم بالصَّوت الراجع.

كمـــا أنَّ مكـــيَّاً قـــد خصَّص للغنَّة باباً خاصَّاً في كتابهِ (الرعاية) سمَّاهُ (باب الغـــنَّة) عرَّفها فيهِ بقوله: "الغنَّة: نونٌ ساكنةٌ خفيفةٌ، تخرجُ من الخياشيم. وهي تكونُ تابعـــةً للنونِ الساكنةِ الخالصةِ السكون غير المخفاة – وهي الَّتي تتحرَّك مرَّةً وتسكن مرَّةً – و(للتنوين) – لأنَّهُ نونٌ ساكنةٌ – وللميم الساكنةِ. ومخرجه هو المخرج الثالثُ عشر من مخارجَ الفم"[3].

ونفهَـــمُ من قول مكي هذا أنَّ الغنَّة صوتٌ تابعٌ للميم والنون الساكنتين تخرج من الخياشيم (الأنف) عندَ إظهارها، أمَّا في حالة إخفاء النون عندَ أصوات الفم الَّتي تخفى عندها، فتصيرُ نوناً خفيَّة يقتصرُ خروجها عندَ مكي على الخياشيم فقط، وسبب ذلـــك فقـــدانها مخرجها من الفم. فقد بيَّن مكي الحالات الَّتي تظهر فيها الغنَّة عندما قـــال: "والغـــنَّة تظهر عند إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، ولا تُدْغم. وتظهر عندَ إدغام النون والتنوين في الياء والواو. ويجوز أن تُدغم فلا تظهر"[4].

وبعـــدَ ذلـــك وصف مكي الغنَّة بأنَّها صوتٌ مجهورٌ شديد لا عملَ للسان بهِ، حيثُ قال: "والغنَّة حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، لا عمل للسان فيها، (والخيشوم الذي تخرج

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 131.

(2) القيسي، الرِّعاية: 138.

(3) القيسي، الرِّعاية: 240.

(4) القيسي، الرِّعاية: 240.

مـــنه هـــذه الغنَّة) هو المركب فوق غار الحلق الأعلى. فهي صوتٌ يخرج من ذلك الموضع"[1].

كمـــا أطلـــق مكـــي مصطلح (النون الخفيَّة) على مصطلح (الغنَّة) حين قال: "وتبيَّنَ أنَّ النون الخفيَّة هي الغنَّة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنَّة، والغنَّة تابعةٌ لها"[2].

إلاَّ أن المرعشـــي (ت 1150هـــ) قالَ إنَّ هناك فرقاً بين كل منهما حيث قال في كتابهِ (جهد المقل): "المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو أقصى الأنف كما قال: يخرج منه النون المخفاة، إن قلتَ: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنَّة؟ قلتُ: هما مـــتَّحدتان ذاتـــاً، لأنَّ كـــلاًّ منهما صوتٌ يخرج من الخيشوم، لكن ذلكَ الصَّوت في الأصـــلِ للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما في (عَنْ) و (لَمْ) ويُسَمَّى حينئذٍ غنَّة، وقـــد تُخْفى النون الساكنة، ومعناهُ أن يُعْدَمَ ذاتُها وتبقى صفتها الَّتي هي الغنَّة كما في (عنكَ)، وسُمِّيت الغنَّة الباقية من النون نوناً مخفاة، وبالجملة إنَّ الغنَّة تطلق لُغَةً على الصَّـــوت الخـــارج من الخيشوم، سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسهِ، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قامَ بالحرفين المذكورين"[3].

وقـــد أشار الدَّاني (ت 444هـــ) إلى مصطلح الغنَّة في كتابهِ (التحديد) حيثُ قـــالَ: "وحرفا الغنَّة الميم والنون، لأنَّهما غنَّة في الخيشوم، ألا ترى أنَّكَ إذا أمسكت بأنفـــك ثـــمَّ نَطَقْتَ بهما لـــم يجر فيهما صوتُ الغنَّة. والخيشومُ الخَرْقُ المنْجَذِبُ إلى داخلِ الفم. ويُسمَّى الميمُ الحرفَ الراجـــع، لأنَّها ترجـــعُ إلى الخيشوم، لِمَا فيها من الغـــنَّة، وهي أقوى من النون، لأنَّ لفظها لا يزولُ، ولفظُ النون قـــد يزول عنها، فلا يبقى منها إلاَّ غنَّة، ولذلكَ لم تُدْغم الميمُ فيها ولا في شيءٍ من مقاربها"[4].

نجـــد أنَّ الدَّانـــي حـــدَّد لنا حرفي الغنَّة، وأعطانا تجربةً تُساعدنا في معرفة صـــوت الغـــنَّة، كمـــا أنَّهُ سمَّى الخيشوم بالخَرْق المُنْجَذِب داخل الفم. ووجدناه يَعْقِدُ

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 240.

(2) القيسي، الرِّعاية: 268.

(3) المرعشي، جهد المقل: 137.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 111.

مقارنـــةً بـــين (الميم والنون) من حيث القوَّة والضعف، حيثُ قالَ أنَّ الميم أقوى من الـــنون وفسَّر سبب قوتها بأنَّ لفظها لا يزول مقارنةً بلفظ النون الذي يزول ولا يبقى منه إلاَّ الغنَّة.

ووردَ مصـــطلح الغنَّة عندَ القرطبي (ت 461هـــ) في أكثر من موضع مـــن كـــتابهِ (الموضح في التَّجويد) حيثُ قالَ: "وأمَّا الراجع فالميم، وذلكَ لأنَّها تَرْجِعُ إلى الخياشـــيم بما فيها من الغنَّة. وأمَّا حروف الغنَّة فالنون ساكنةً ومتحركةً، والميم، إلاَّ أنَّ الميم أقوى من النون، لأنَّ لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منه إلاَّ غـــنَّة، وكـــذلك لم تدغم الميم في النون"[1]. فنلاحظ أنَّه قد وافق الدَّاني في أنَّ الميم أقوى من النون.

كمـــا قـــال القرطبي في أثناء حديثِهِ عن حرف الباء: "وأشبَهُ شيءٍ به الميم، ولـــولا الغنَّة الَّتي في الميم وجريان الصَّوت بالغنَّة معها لكانت باءً، لاجتماعهما في الشـــدَّة والجهـــر مع انطباقِ الشفتين بهما، فحاذر جريان الغنَّة مَعَهُ وخروج الصَّوت مـــن الخياشيم عَقِبَيْهُ لَئِلاَّ ينقلب لذلك ميماً، سيَّما إذا كان مُشـــدَّداً فـــي مثـــل ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] و﴿ رَبَّنَا ﴾[3] و ﴿نَبِّئْهُم ﴾[4] و ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ ﴾[5] وما أشبَهَ ذلكَ. فإنَّه يكـــون إلى لفظ القارئ أسْرَعَ"[6].

من السَّابق نجد أنَّ القرطبي جَمَعَ بين صوتي(الباء والميم) في صفات الجهر والشـــدَّة والانطـــباق. كما وصفَ صوت الغنَّة بأنَّهُ الصَّوت الذي تخرج مَعَهُ الغنَّة، ويجـــري في الخيشوم. كما أشار القرطبي إلى أن الغنَّة لا تنفك عن الميم والنون من

---

(1) القرطبي، الموضح: 97.

(2) [الفاتحة: 2].

(3) [البقرة: 127].

(4) [الحجر: 51].

(5) [الحديد: 1].

(6) القرطبي، الموضح: 101.

خـــلال قولِه: "والنون لها غنَّة في نفسها سواءٌ كانت من الفم أو من الأنف، لأنَّ الغنَّة صوتٌ من الخيشوم يتبع الحرف..." [1].

وذكـــر ابن الباذش (ت 540هـــ) حرفي الغنَّة في كتابِه (الإقناع) حيثُ قالَ: "وحرفا الغنَّة: الميم والنون"[2]. وقالَ أيضاً: "ومن ذلك الميم عندَ الفاء والواو، نحوَ: ﴿يَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقـــرة: 15]، و ﴿نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: 44] و ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المُدَّثر: 2] و ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] و ﴿هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: 10] و ﴿مَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥ﴾ [لقمان: 22] وشِبْهُ ذلك حيث سكنت. لا يجـــوز فـــي شـــيء منه الإدغامَ لما فيهِ من الإخلالَ بالغنَّة، فالحكم أن تظهرَ الميم عندها، وتُبَيَّن بياناً حسناً من غيرِ تكلُّف"[3].

وعـــرَّف ابن الطحَّان (ت 561هـــ) مصطلح الغنَّة في كتابِه (مرشد القارئ) بقولِه: "والغنَّة: الصَّوت الزَّائدُ على جسمِ الميم والنون، مُنْبَعِثٌ عن الخيشوم المُرَكَّب فوقَ غار الحلقِ الأعلى"[4]. وقال: "ويصدق هذا أنَّك لو أمسكت أنفكَ لم تُمكِّن خروج الغنَّة، ولتغيَّرَ التصويتُ بالنونِ لِعَدَمِ الغنَّة بالمقدَّرةِ لها"[5]. كما أنَّهُ حدَّد صوتي الغنَّة حينَ قال: "والغنَّة في حرفين، وهما: الميم، والنون"[6].

ووردَ كذلك عندَ العطار الهمذاني (ت 659هـــ) في كتابِه (التمهيد في معرفة الـــتَّجويد) حيث قال: "والأغن النون والميم، سيَّما بذلك؛ لأنَّ فيهما غنَّة، وهو صوتٌ يخرج من الخياشيم... وإنَّما سُمِّيَ هذا الصَّوت غنَّة لجريهِ مع النون والميم بعدَ لزوم اللِّســـان موضـــعهما، يدلك على ذلك أنَّكَ لو أمسكت بأنفك عندَ النُّطق بهما لانحصرَ

---

(1) القرطبي، الموضح: 145.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 175/1.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 177/1.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 38.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 38.

(6) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 34.

الصَّـــوت فـــيهما كالطنـــين، لأنَّ الخيشوم مركب فوقَ الغار الأعلى، وإليهِ سُموُّ هذا الصَّوت"[1].

وقال ابن الجَزَري (ت 833هـــ) في كتابيهِ (النَّشر) و(التمهيد): "حرفا الغنَّة، وهمـــا الـــنون والمـــيم الساكنان، سُمِّيا بذلك لأنَّ فيهما غنَّة تخرج من الخياشيم عندَ الـــنُّطق بهما، فهي زيادةٌ فيهما، ومثلهما التنوين، وقالَ: ويقال لهما الأغنَّان لما فيهما من الغنَّة المتصلة بالخيشوم"[2].

كما وردَ ذكر هذا المصطلح عندَ القسطلاني (ت 923هـــ) في كتابهِ (لطائف الإشارات) [3].

وقد وردَ مصطلح الغنَّة عندَ البناء الدمياطي (ت 1117هـــ) في كتابهِ (اتحاف فضلاء البشر) في أثناء حديثهِ عن أحكام النون الساكنة والتنوين[4].

وتحـــدَّث عـــنه المرعشـــي (1150هـــ) في كتابهِ (جهد المقل) في أكثر من موضع أكتفي بذكر بعض هذهِ المواضع[5].

الغنَّة عند علماء التَّجويد المحدثين:

درس علمـــاء التَّجويد المحدثـــون (الغنَّة)، حيث عرَّفـــوا الغنَّة وبينوا محلها، وحـــدّدوا مخرجها، وذكروا مراتبها، ووضحوا مقدارها، وشرحوا كيفيَّة أدائها، وفي ذلـــك نذكـــر تعريف الحصري (ت 1401هـــ) حيث قال: "الغنَّة: صوتٌ مستقر في جوهـــر الـــنون – ومثلها التنوين – والميم، فيقال: النون حرفٌ أغن، والميم حرفٌ أغـــن، لأنَّ في كل منهما غنَّة تخرج من الخيشوم عندَ النُّطق بهما، فهي زيادةٌ فيهما كالإطـــباق الزائد في حروفهِ، والصفير الزائد في حروفهِ. فالغنَّة من علامات القوَّة وهي صفةٌ لازمةٌ للنون والميم، سواء كانتا متحركتين أم ساكنتين، وسواء كانتا عندَ

---

(1) الهمذاني، التَّمهيد في معرفة التَّجويد: 146.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 106، والنَّشر: 204/1.

(3) القسطلاني، لطائف الإشارات: 195/1.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 32-33.

(5) المرعشي، جهد المقل: 137-138، 163-165، 181، 194-212.

سـكونهما مظهرتين أم مُدغمتين أم مخفاتين. وسواء كانتا مخففتين أم مشددتين، فهي صـفةٌ لازمـةٌ لهمـا في جميع أحوالهما لا تنفكُّ عنهما، غيرَ أنَّها تكون فيهما حال تشـديدهما أقـوى مـنها في حالِ إدغامهما، وفي حال إدغامهما أقوى منها في حالِ إخفائهما، وفي حال إخفائهما أقوى منها حالَ سكونهما مظهرتين، وفي حال سكونهما مظهرتين أقوى منها في حالِ تحركهما"[1].

وقـال الحصري (ت 1401هـ): "وعلى هذا، فمراتب الغنَّة في النون والميم خَمْسُ مراتب:

الأولَـى: وهي أقوى المراتب -عندَ تشديدهما-، **والثانية:** وهي تلي الأولَى في القوَّة -عند إدغامهما-، **والثالثة:** وتلي الثانية في القوَّة- عندَ إخفائهما- ، **والرابعة:** وتلي الثالثة في القوَّة - عندَ سكونهما مظهرتين-، **والخامسة:** تلي الرابعة في القوَّة -عندَ تحـريكهما-". وقال: ومقدار الغنَّة: ألفٌ، أي حركتان، لا يُزاد عليهمـا ولا ينقصُ عنهما، فهي كالمدِّ الأصلي يُمَدُّ حركتين، بلا زيادةٍ ولا نقصٍ"[2].

وعـرَّف المرصفي الغنَّة بأنَّها: صوتٌ أغن مركب في جسم النون ولو تنويناً والميم مطلقاً، أي أنَّ صوت الغنَّة صفةٌ لازمة للنون والميم[3].

وعـرَّفـه الحفيان بأنَّه صـوتٌ لذيـذ مركـب في جسم النون - ولو تنويناً - والميـم[4].

والغـنَّة: صوتٌ يخرج من الخيشوم لا عملَ للسان فيه... فيقال النون حرفٌ أغن والميم حرفٌ أغن، وهي صفةٌ لازمة للنون والميم في جميع أحوالهما[5].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 109-110.

(2) الحصـري، أحكـام قراءة القرآن الكريم: 111، وانظر: شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 138-139.

(3) المرصفي، هداية القاري: 177/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 110.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 168.

(5) قمحاوي، البرهان: 23، عثمان، حـق التلاوة: 134، العقرباوي، المرشد: 112.

8.2.2 أصوات اللِّين:

اللِّـــين لُغَةً: هو ضِدُّ الخشونة. يُقـــال في فِعْلِ الشيء اللِّين: لأنَ الشيءَ يلينُ ليـــناً ولـــياناً وتلَـــيَّنَ[1]. واللِّين بالكسرِ وسكون الياء التحتانيَّةِ مُقابِلَ الصلابة، واللِّين بتشديدِ الياء مُقابِلُ الصَّلبِ[2].

وحـــروف اللِّين: هي الواو والياء والألف، وسُمِّيت حروف اللِّين لِمَا فيها من قبولِ المدِّ[3].

اللِّين اصطلاحاً: استخدمَ سيبويه (ت 180هـــ) مصطلحَ (اللِّينةِ) للدلالة على صَـــوْتَي: (الواو، والياء)، حيثُ قال: "ومنها (اللِّينةِ) وهي الواو والياء، لأنَّ مخرجها يتَّســـعُ لهواء الصَّوت أشدُّ من اتساعِ غيرها كقولِكَ: وأي، والواو. وإن شئتَ أجريتَ الصَّوت ومَدَدْتَ"[4].

وقـــد فَصَـــلَ ســـيبويه بينَ الألفِ وبينَ الواو والياء، إذ سَمَّى الألفِ بالصَّوت الهـــاوي؛ وربَّما يعودُ ذلكَ؛ لأنَّهُ لاحظَ أنَّ مخرجَ الألفِ يَتَّسِعُ للهواء أشدَّ من اتِّساع مخرجي الواو والياء، فقال: "ومنها الهاوي وهو حرفٌ اتسعَ لهواء الصَّوت مخرجُهُ أشـــدَّ من اتساع مخرج الياء والواو لأنَّكَ قد تَضُمُّ شفتيكَ في الواو، وترفع في الياء لسانكَ قبل الحنك، وهيَ الألف"[5].

نلاحظ أنَّ قول سيبويه صحيحٌ ودقيقٌ؛ ذلك أنَّ مخرج الألفِ أكثرُ اتساعاً من مخرجي الواو والياء.

وقـــالَ فـــي موضـــعٍ آخر: "إذا تحركت لم تكن حرف لين، فَبَعُدَ شبهها من الألف"[6].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (لين): 485/13.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1418/2.

(3) الجرجاني، التعريفات: 116.

(4) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 435/4-436.

(6) سيبويه، الكتاب: 197/4.

وورد هـذا المصـطلح عندَ ابن السرَّاج (ت 316هـ) حيث قال: "الحروف اللِّينة هي الواو والياء، لأنَّ مخرجهما يتسِّعُ لهواء الصَّوت أشد من اتساع غيرهما". كما عرَّف ابن السرَّاج الحرف الهاوي فقال: "والحرف الهاوي هو حرفٌ اتَّسَعَ لهواء الصَّـوت مخرجُهُ أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنَّكَ قد تضمَ شفتيكَ في الواو وترفع لسانكَ في الياء قبلَ الحنك، وهي الألف، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتِّساع مخرجها، وأخفاهُنَّ وأوسعهُنَّ مخرجاً الألف ثمَّ الياء ثمَّ الواو"[1].

وورد عـند ابن جنِّي (ت 392 هـ) في كتابِهِ (سر صناعة الإعراب) حيث قال: "إنَّ الياء، والواو لَمَّا تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروفِ الصحاح"[2].

وبينَّ ابن الحاجب (ت 646هـ) معنى اللِّين وحدد حروفـه بقولـه: "واللِّينةُ حـروفُ اللِّـين"، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبولِ التطويل لصوتها وهو المعنـي باللِّـين فـيها، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهيَ حرفُ مدٍّ ولين، فالألفُ حـرفُ مـدٍّ ولينٍ أبداً، والواو والياء بعدَ الفتحةِ حرفُ لينٍ، وبعدَ الضمَّةِ حرفُ مَدٍّ ولين"[3].

وسَـمَّى الاستراباذي (ت 686هـ) أصوات "الألف، والواو، والياء" بالهوائيَّة إذ قال: "والواو والياء والألف والهمزة هوائيِّة؛ إذ هي من الهواء لا يتعَلَّقُ بها شيءٌ"[4]. وقالَ في موضعٍ آخر من كتابِهِ (شرح الشافية): "وفضيلةُ الواوِ والياء اللِّين"[5].

اللِّين عندَ علماء التَّجويد والقراءات:

وردَ مصطلح اللِّين عندَ مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابهِ (الكشف) حيث بينَ حرفي اللِّين حين قال: "وحرفا اللِّين الواو والياء الساكنتان، اللتان قبلهما

---

(1) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 3/403-404.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/22.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل: 2/489.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 3/254.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 3/270.

فتحة نحوَ ﴿ شَيْءٍ ﴾[1] ﴿ ٱلسَّوْءِ ﴾[2]"[3].

ووردَ عـندَه هذا المصطلح في كتابهِ (الرعاية) حيثُ قال: "حرفا اللِّين وهُما: الـواو الساكنةُ الَّتي قبلها فتحةٌ، والياءُ الساكنةُ وإنَّما سُمِّيتا بذلكَ، لأنَّهُما يَخرُجان في لـينٍ وقلَّةِ كُلْفَةٍ على اللِّسان، لكنَّهُما نَقَصتا عن مُشَابَهَةِ الألفِ لتغيُّرِ حركةِ ما قبلَهُما عن جنسهما. فنقصتا المد الذي في الألف، وبقيَ فيهما اللِّين لسكونِهما فسُمِّيتا بحرفي اللِّين"[4].

نجـد أنَّ مكياً قد حدَّد حرفي اللِّين، وبيَّن لنا سبب تسمِّيتهما بهذهِ التَّسمية، كما أنَّـهُ أرْجَـعَ السَّـبَبَ في نقص المدِّ فيهما إلى نقصهما عن مشابهة الألف الَّتي هي الأصل في المد، بسبب انفتاح ما قبلهما.

كما وردَ هذا المصطلح عندَ الدَّاني (ت 444هـ) في كتابهِ (التحديد)؛ إذ قال: "إلاَّ أنَّ المدَّ الذي في الألف أكثر من المدِّ الذي في الياء والواو، لأنَّ اتِّساع الصَّوت بمخـرج الألف أشدُّ من اتِّساعهِ لهما، لأنَّكَ قد تَضُمُّ شفتيكَ في الواو، وترفع لسانَكَ قـبلَ الحـنكِ فـي الياء، وتُسَمَّى أيضاً حروف اللِّين لضعفها وخفائها وأن الحركات مأخوذةٌ منها، فالفتحةُ منَ الألفِ، والكسرةُ منَ الياء، والضمَّةُ من الواو"[5].

ووردَ كـذلك لـدى القرطبي (ت 461هـ) في أثناء حديثهِ عن حرفي الواو والـياء فقال: "الواو والياء تكونانِ تارَّةً من حروفِ المدِّ واللِّين بأن تَسْكُنا، ويكون ما قبلَهُمَا منهُما، وتارَّةً يَتَحَيَّزُ مخرجُهُما إذا تَغَيَّرَتا عن هذا الوضع بأنْ تَسكُنا وينفتحَ ما قـبلهما. ومتـى وجِـدَ ذلكَ زالَ عنهما مُعظَمُ المدِّ وبقِيَ اللِّين وانبسطَ اللِّسان بهما وصـارتا بمنـزلةِ سائرِ الحروفِ الجامدةِ، فأُلقِيَ عليهما حركاتُ الهمزات كما تُلقى على غيرهما من الحروف الجوامد"[6].

---

(1) [البقرة: 20].

(2) [التوبة: 98].

(3) القيسي، الكشف: 45/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 126.

(5) الدَّاني، التَّحديد: 109.

(6) القرطبي، الموضح: 121.

وقال ابن الطحَّان (ت 561هـ): "واللِّين: عبارةٌ عمَّا يجري من الصَّوت في حروف المدِّ، ممزوجاً بالمدِّ طبيعةً وارتباطاً، لا ينفصلُ أحَدُهُما في ذلكَ عن الآخرِ، وهو أجرى في الياء والواو إذا انفتَحَ ما قبلهما، كما أنَّ المدَّ أجرى فيهما إذا انكسرَ ما قبلَ الياء، وانضمَّ ما قبلَ الواو"[1].

وورِدَ هذا المصطلح عندَ المالقي (ت 705هـ) فَعَرَّفَهُ بقولِهِ: "اللِّين، وهي صفة الياء والواو الساكنتين بعدَ الفتحة، فأمَّا إن سكنتا، وكانت حركة ما قبلهما من جنسهما – فهما حرفا مد–، كما أنَّ الألفَ حرفُ مدٍّ أبداً؛ لما لزمها السكون، وكون حركة ما قبلها من جنسها والله –تعالى– أعلم"[2].

وقالَ السمرقندي (ت 780هـ): "وفي الواو لين ومدّ إذ سكنت وانضمَّ ما قبلها، وفيها لين إذ سكنت وانفتحَ ما قبلها، وفيها ثقل إذا تحركت، وكذا حكم الياء أنَّ فيها مدَّاً ولیناً إذا سكنت وانكسر ما قبلها، وفيها لين إذا سكنت وانفتحَ ما قبلها، وفيها ثقلٌ إذا تحركت. وحروف المدّ واللِّين ثلاثة: الواو والألف والياء"[3].

وورِدَ كذلك عندَ ابن الجَزَري (ت 833هـ) في كتابهِ (النَّشر) حيثُ قال: "وحرفا اللِّين الواو والياء الساكنتان المفتوحِ ما قبلهما"[4].

وحاولَ ناصر الدِّين الطَّبلاوي (ت 966هـ) تحديد المصطلحات الصَّوتيَّة الَّتي تخصُّ الواو والياء في أحوالهما المختلفة، فقال: "الواو والياء إن تحركا بأي

---

(1) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 50، الحموي، القواعد والإشارات: 42، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 68.

(2) المالقي، شرح كتاب التَّيسير للداني: 186.

(3) السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، روح المريد في شرح العقد الفريد في نظمِ التَّجويد، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم 22/2 مخطوطات مدرسة الحجيات)، الأوراق 124–143، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة:355.

(4) ابن الجَزَري، النَّشر: 204/1.

حـــركةٍ فحـــرفا علَّة، وإن سكنا: فإن لم تجانسهما حركةُ ما قبلهما كالخوفِ والبيتِ فحرفا لين، وإن جانستهما فحرفا مدّ ولين"[1].

يقول علي القاري (ت 1014هـ): "والتحقيق أنَّ هذهِ الحروف تُسمى حروف العلة بالمعنى الأعم، سواء تكون متحركة أو ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها أولا، ثم حروف المدّ، ثم اللِّين بالوجه الأخص، وهو مختصٌ بالواو والياء دونَ الألف"[2].

وذكـــرهُ البـــناء الدمياطي (ت 1117هـ) فقال: "وأمَّا حرفا اللِّين فَهُما الواو والـــياء الســـاكنتان المفتوح ما قبلهما ويصدق اللِّين على حرف المدِّ فيقال حرفُ مدٍّ ولـــين بخلاف العكس فلا يوصفُ اللِّين بالمدِّ على ما اصطلحوا عليهِ فبينهما مباينَةٌ حينـــئذٍ وإن تســـاويا من حيثُ قبولُ حرفِ اللِّين للمدِّ..." [3]. وقد سبقه النُّويري (ت 857هـ) إلى هذهِ الفكرة في كتابهِ (شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العشر)[4].

اللِّين عندَ علماءِ التَّجويد المحدثين:

وردَ مصطلحُ اللِّين عندَ علماء التَّجويد المحدثين، كما وردَ عندَ من سبقهم من علمـــاء العـــربيَّة وعلمـــاء الـــتَّجويد القدماء، فعرَّفوه وبينوا حروفَهُ فهذا الجريسي (ت 1322هـــ) يقول: "اللِّين: هو اخراجُ الحرفِ بعدَ كلفةٍ على اللِّسان، وهو صفةٌ لازمةٌ للواو والياء التحتيَّة الساكنتين المفتوحِ ما قبلهما، نحوَ: (خَوْفٌ) و (بَيْتٌ)، فهُمَا حـــرفا لـــينٍ بلا مدٍّ، فلا مدَّ عليهما وصلاً، ويجوزُ مَدُّهما وقفاً إذا وقعَ بعدهما ساكنٌ كَخَـــوْفْ و بَـــيْتْ، ويكونُ وصف اللِّين فيهما أيضاً عندَ مُجانسةِ ما قبلهما لهُما، كـَـ (هُـــوْد) و (شِـــيث)، وفي الألفِ كـَـ(موسى)، وتَظهرُ فائدةُ ذلكَ عندَ لقائِهما الساكن

---

(1) الطـــبلاوي، ناصـــر الـــدين، محمد بن سالم، مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنـــة والتـــنوين، مخطـــوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، 9، نقلاً عن غانـــم قـــدوري الحمـــد، المدخل إلى علـــم أصوات العربيَّة، منشورات المجمع العلمي، مطبعـــة المجمع العلمي، (1423هـــ-2002م): 138.

(2) القاري، المنح الفكريَّة: 9.

(3) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 37.

(4) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 375.

بعدّها بسبب الوقفِ أو الإدغام، فتجري الأوجهُ الثلاثةِ: المدُّ، والتوسُّط، والقصر"[1].

وهــو عبارة عن مدّ حروف الواو والياء الساكنتين بعدَ فتح حالة الوقف مثل: خوف وبيت مع لين وسهولة وعدم تكلف[2].

ووافقـــــه في ذلك الحصري (ت 1401هــ) في كتابِهِ (أحكام قراءة القرآن الكريم)[3]

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 56-57.

(2) دعّاس، فن التّجويد: 77.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103.

الفصل الثالث

مصطلحات التشكيل الصوتي

1.3 الإبْـدَالُ :

الإبْـدَالُ لُغَـةً: هو تَنْحِيَةُ الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى؛ وحروف البدل: الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطَّاء والدَّال والجيم، وإذا أضـفـت إلـيها السِّين واللام وأخرجت منها: الطَّاء والدَّال والجيم كانت حـروف الزيادة[1]. وهو أن يُجْعَل موضعَ حرفٍ آخر، لدفع الثِّقل[2].

الإبـدالُ اصـطلاحاً: وردَ هذا المصطلح لدى كثير من علماء اللغة القدماء، وكـان الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أوّل من استخدمَ هذا المصطلح في كـتابهَ (العـين) حـيث يقـول: "ضَجَعَ فلان ضجوعاً: أي نامَ وهو ضاجِعٌ، وكذلك اضطجعَ وأصل هذه الطاء تاءً، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا: اضتجَعَ"[3].

فنجده هنا قد أبدلَ التاء طاءً. كما قال في موضع آخر: "والتاء التي تكون بدلاً من السين". إذ قال: "مثلُ: طست. والتاء بدل من السين لأنَّ الأصل فيه طس والدليل على ذلك أنكِ إذا صفرت قلت: طُسيسٌ. فتردَّهُ إلى السين"[4].

ووردَ هـذا المصـطلح عند سيبويه (ت 180هـ) فقد خصص لهُ باباً أسماهُ (هـذا بـاب حرف البدل)[5] كما قال في موضع آخر من كتابه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك في قولك في رأس وبـأس وقرأت: راس وباس وقرات، الحرف الذي منه الحركة التي قبلها لأنَّه ليس

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (بدل): 11/57-58.

(2) الجرجاني، التعريفات: 21.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 1/212.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قبادة، الطبعة الخامسة، (1416هـ- 1995م): 298، الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف: 3/276.

(5) سيبويه، الكتاب: 4/237.

شـــيءٌ أقرب منهُ ولا أولى به"[1]. وقال أيضاً: "وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت ... وهـــي لغـــةٌ لتمـــيم؛ قالوا: فَحَصْطَ برجلكَ وحِصْطَ؛ يريدونَ حصتَ وفحصتَ، والطاء كالصاد فيما ذكرنا"[2]. ووردَ هذا المصطلح عند سيبويه في مواضع كثيرة لا مجال لذكرها جميعها، وأكتفي بالإشارة إليها[3].

واستخدم ابن السكيت (ت 244هـــ) مصطلح الإبدال فقال: "وقد يبدلونَ بعض الحـــروف يـــاءً... وأبدلوا النون من يتسنن يـــاء كما قالوا تظنيت وإنَّمـــا الأصـــل تظننتُ"[4].

كمـــا استخدم المبرِّد (ت 285هـــ) هذا المصطلح إذ خصَّص لهُ باباً كان قد أسماهُ (هذا باب حروف البدل) وقال أيضاً: "فمن حروف البدل حروف المدّ واللّين"، وقـــــال: "والواو تكـــون بدلاً من الألف الزائـــدة في فاعـــل، وفاعله، في التصغير والجمع، كقولكَ: ضُوَيْرِبْ، وضَوَارِب" وقال: " والياء تكونُ بدلاً من الواو إذا انكسرَ مـــا قبلها وهي ساكنة وذلكَ قولك: ميزان، وميعاد، وميقات لأنَّهُ من وزنتَ ووعدتَ ومن الوقت"[5].

كما وجدت أنَّ المبرِّد استخدمَ لفظ القلب ومشتقاته بمعنى الإبدال، فوضعَ باباً فـــي كـــتابهِ المقتضب أسماهُ: (هذا باب ما تُقْلَب فيهِ السِّين صاداً وتركها على لفظها أجـــود) قـــال فـــيه: "وإنَّما تُقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقيها حرفٌ من الحروف المســـتعلية قُلـــبت مَعَهُ ليكون تناولهما من وجهٍ واحدٍ" وقال: "وذلك قولك: (سطر – صطر) و(سقر – صقر) و (سلختُ – صلختُ) و(مساليخ – مصاليخ)"[6] نلاحظ أنَّ مصطلح القلب الذي استعمله المبرِّد هُنا للدلالة على الإبدال لا بمعنى القلب المكاني.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/543-544.

(2) سيبويه، الكتاب: 4/239-240.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/238، 241، 393، 478-480، 483.

(4) ابن السكيت، اصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر: 301-302.

(5) المبرِّد، المقتضب: 1/61-62.

(6) المبرِّد، المقتضب: 1/225.

ووردَ هـذا المصـطلح عندَ ابن السرَّاج (ت 316هـ) حيث قال: "الثاني من القسم الأوّل: وهو الإبدال لغير إدغام"[1] وقال: "الألف تُبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة"[2] وقال في أثناء حديثِه عن إبدال الياء من الواو: "إبدالها من اللامات، تُبدل في : "شقيت" وهي متحركة مفتوحة وقبلها كسرة، والواو إذا كانَ قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكُسِرَ المضموم، وذلكَ قولهم: دَلْوٌ، وأَدْلٍ، وحَقْوٌ، وأحْقٍ، كان الأصل: أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ، قُلِبَت الواو ياءً"[3].

كما أن ابن السرَّاج استعمل لفظ القلب للدلالة على مفهوم الإبدال الذي وردَ عند سابقيه، ونجد هذا في قولِه: "تُقلب الواو ياء في شَقيتُ وغَبيتُ، لانكسار ما قبلها"[4] كما قال أيضاً: "الألف تُبدل من الياء والواو إذا كانتا عينين وكانتا متحركتين، وقبلهما فتحة كاللام لا فرق بينهما وذلك نحوَ: قالَ وباعَ وخافَ والأسماء نحو: بَابٍ ودارٍ، ونابٍ، فالواو والياءً تُقلب في جميع ذلك لأنَّهما متحركتانِ قبلهما فتحةٌ، فهذا يعودُ مستقصى في باب إبدال الألف من الواو، وهي عينٌ، وقالوا: العابُ، يريدونَ: العيبَ، فهؤلاءِ بنوها على فعلٍ، وقالوا: أحال البئرُ حُوْلها، قال الجرمي: فأبدلوا الألف من الواو"[5]. وقال وهو يتحدث عن إبدال الدَّال في افتعل، وفعلت: "تبدل من التاء في افتعل قلباً مُطَّرِداً إذا كانَ قبل التاء حرفٌ مجهور، زايٌ أو دالٌ، تقول في افتعلَ من الزينة: ازدان ازدياناً ومن الزرع: ازدرعَ ازدراعاً وذاكَ أنَّ التاء كانت مهموسة والزَّاي مجهورة، فأبدلوا التاء حرفاً من موضعها مجهوراً، و هو الدَّال"[6].

---

(1) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 244/3.

(2) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 246/3.

(3) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 255/3-256.

(4) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 258/3.

(5) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 251/3.

(6) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 270/3.

واستخدمَهُ أبو سعيدٍ السيرافي (ت 368هـ) حيث قال: "انَّهم لمَّا احتاجوا إلى إبدال الياء: أو إبدال الواو بالألف، وإزالة إحداهُما كانَ إزالة الواو وإبدالها أولى لأنَّها أثقل"[1].

كما استخدمهُ ابن جنِّي (ت 392هـ) في أثناء حديثِهِ عن إبدال التاء مع الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظاء، وهي أصوات الإطباق، حيث قال: "فأبدلوا من التاء ما هُوَ مستعمل من حيزها وهو الطَّاء فقالوا: "مُصْطَبِرٌ" فاتَّفقت الصَّاد والطَّاء في الاستعلاء؛ ثمَّ صرَّفوه على ذلكَ فَقالوا: "يَصْطبرُ مُصْطَبِرٌ" لأنَّ العلَّة قائمةٌ"[2].

واستعمل لفظ القلب في أثناء حديثِهِ عن إبدال الطَّاء من تاء افتعل وتاء فعلت: فقال: "وأمَّا البدل فإنَّ تاء افتعلَ إذا كانت فاؤهُ صاداً أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً يُقلب طاء البتَّة"[3] واستخدمَ هذا المصطلح أيضاً في كتابهِ الخصائص في أكثر من موضع[4].

وكذلك الزمخشري (ت 538هـ) قام بتخصيص فصلٍ يتحدَّثُ فيهِ عن مصطلح الإبدال هو (من أصناف المشترك إبدال الحروف) [5] ووردَ هذا المصطلح عنده في أكثر من موضع من كتابِهِ (المفصَّل) نذكر أهمها[6].

---

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب ورفاقه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: 217/1.

(2) ابن جنِّي، أبو عثمان المازني النحوي البصري، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي النحوي لكتاب التصريف، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ملتزم الطبع: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، (1373هـ-1954م): 327/2.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 218/1.

(4) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط1، (1421هـ-2001م): 372/2، 376، وسر صناعة الإعراب: 232/1-251.

(5) الزمخشري، المفصَّل في علم اللُّغة: 428.

(6) الزمخشري، المفصَّل في علم اللغة: 428-433.

كمـــا وردَ هـــذا المصـــطلح كـــذلك لدى ابن يعيش (ت 646هـــ) حيث قال الشارح: "البدل أن تُقيم حرفاً مقام حرف إمَّا ضرورةً وإمَّا صنعةً واستحساناً، وربَّما فرَّقوا بينَ البدل والعِوض فقالوا البدل أشبه بالمبدل منهُ من العوض بالمعوَّض ولذلكَ يقـــع مـــوقعه نحوَ تـــاء تخمة وتكـــأة، وهاء هرقت، فهذا ونحـــوه يُقال لَهُ بدل ولا يُقال لَهُ عِوَض، لأنَّ العِوَض أن تُقيم حرفاً مقامِ حرفٍ في غير موضعهِ نحوَ تاء عدَّة وزنة همزة ابن واسم ولا يُقال في ذلك إلاَّ تجوُّزاً مع قلته"[1].

فـــنجد أنَّ ابن يعيش قد عرَّف البدل، وفرَّقَ بينه وبين مصطلح العِوض كما أنَّهُ قام بتقسيم البدل إلى قسمين هما:

1- إقامة حرف مقام حرف غيره مثل تاء تخمة وتكأة.

2- قلـــب الحـــرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إمالته إليه، وهذا إنَّما يكون في حـــروف العلَّـــة (الواو والياء والألف). وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها وذلكَ نحوَ قام؛ أصلَهُ قوم، فالألف واو في الأصل..." [2] ونلاحظ أنَّ ابن يعيش قد استخدم لفظ (الإبدال) نفسه للإشارة إلى مصطلح (الإبدال) في أكثر من موقـــع فـــي كتابه (شرح المفصَّل)[3]. وقال ابن عصفور (ت 669هـــ): "وأُبْدِلَ الفـــاء من الثاء في ثُمَّ، وجدث، فقالوا: قام زيد فُمَّ عمرو، والأصل الثاء، لأَنَّ ثم أكثـــر استعمالاً من فُمَّ، وقالوا جدف، والأصل الثاء لقولهم في الجمع أجداث ولم يقولوا أجداف"[4]

أمَّـــا الاســـترابـــاذي (ت 686هـــ) فقد استخدمَ لفظ الإبدال مرَّةً للدلالة على مصطلح الإبـــدال، ومـــرَّةً أخـــرى استخدم لفظ القلب للدلالة عليهِ – على مصطلح الإبدال –[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 7/10.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 7/10.

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 7/10-54.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 414/1.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 197/3-233.

الإبدال عند علماء القراءات والتَّجويد

يتبع علماء التَّجويد والقراءات علماء العربيَّة القدماء في تحديد مصطلح الإبدال فقد استخدم الفرَّاء (ت 207هـ) لفظ الإبدال في كتابهِ (معاني القرآن) عندما قال: "أنَّ دساها من: دسَّسْتُ، بُدِّلت بعض سيناتها ياء كما قالوا: تظنيت من الظن، وتقضيت ويرُيدون تقضضت من: تقضض البازي، وخرجت أتلعَّى: ألتمس اللعاع أرعاهُ. والعرب تبدل في المشدَّد الحرف منه بالياء والواو"[1] ومعنى قول الفرَّاء أن كلمة دسست تصبح مع الإبدال، أي إبدال السِّين ياء أو واواً دسوتُ أو دسيتُ. وقال: "والعرب تبدل الفاء بالثاء فيقولون: جَدَثٌ وجَدَفٌ، ووقعوا في عاثور شرّ وعافور شرَّ، والأثاثي والأثافي، وسمعت كثيراً من بني أسد يُسَمِّي المغافير المغاثير"[2].

كما استخدمَ الفرَّاء مصطلح العوض للدلالة على مفهوم الإبدال حيث قال: "وأناسٌ واحدهم إنُسِيٌّ، وإن شئتَ جعلته إنساناً ثم جعلته أناساً فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسان في الأصل أنْسِيان لأنَّ العرب تُصَغِّرُهُ أُنَيْسان"[3].

وورد هذا المصطلح لدى ابن مجاهد (ت 324هـ) في كتابِهِ (السبعة في القراءات) عندما قال: "وكانَ الفرَّاء يحكي عن حمزة: (الزِّراط) بالزَّاي خالصة، ويحكي ذلك في الصَّاد الساكنة فقط، فإذا تحركت لم يقلبها زاياً"[4] فقد استخدمَ ابن مجاهد لفظ (القلب) بمعنى مصطلح (البدل) من خلال كلمة(يقلبها) في قولِه السَّابق. وقال عندما تحدَّث عن قلب السِّين صاداً: " ... والسِّين الأصل، والكتاب بالصَّاد، وإنَّما كتبت بالصَّاد ليُقَرِّبُوها من الطَّاء، لأنَّ الطَّاء لها تصعُّد في الحنك، وهي مطبقة، والسِّين مهموسة، وهي من حروف الصفير، فثقُلَ عليهم أن يعمل اللِّسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السِّين إلى الصَّاد، لأنَّها مؤاخية للطاء في

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن: 267/3.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن: 41/1.

(3) الفرَّاء، معاني القرآني: 252/2.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 106،

الإطـــباق، ومناسبة للسين في الصفير، ليعمل اللِّسان فيهما مُتصَعِّداً في الحنك عملاً واحداً"[1].

واســـتخدمَ مكـــي (ت 437هـــ) لفظ أُبدلت للدلالة على مصطلح الإبدال من خلال قوله: "... ولا تشديد في هذا، والغنَّة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأوَّل، لأنَّكَ أبـــدلتَ مـــن حـــرف فيهِ غنَّة حرفاً آخر فيهِ غنَّة، وهو الميم الساكنة، فالغنَّة لازمة للمبدل والمبدل منهُ في نَفْسِهِ، فلا بُدَّ من إظهارها في هذا على كل حال.

والعلَّةُ في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أنَّ الميم مؤاخية للباء، لأنَّهـــا مـــن مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدَّة وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغـــنَّة والجهر. فلمَّا وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامُها فيها لِبُعدِ المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأختِ الباء وهي الميم، أبْدَلتَ منها ميماً لمؤآخاتِها النون والباء"[2].

كما استخدمَ مكي لفظ (أبدلَ) عندما تحدَّث عن الهمزة الساكنة حيث قال: "فأمَّا الســـاكنة فهـــي تجـــري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يُدَبِّرها، لأنَّها لَمَّا كانت ســـاكنة ضَعُفَتْ، فلم تدبِّر نفسها، إذ لا حركة فيها، ولا قوَّة، فدبَّرها أقرب الحركات مـــنها، وهي الحركة الَّتي قبلها، فإذا انفتحَ ما قبلها أبدلت ألفاً لأنَّ الفتحة من الألف، والألـــف من إشباع الفتحة تحدث. وكانت الألف أولى بالبدل، لأنَّها أخت الهمزة في المخرج، ولأنَّ الألف، إذا احتيجَ إلى حركتها في بعض اللغات أُبْدل منها همزة، وإذا انضمَّ ما قبلها أبدل منها واو ساكنة، لأنَّ الضَمَّة من الواو، والواو من إشباع الضمَّة تحـــدث، ولأنَّ الواو تبدل منها الهمزة، إذا انضمت أو تطرَّفت بعدَ ألف زائدة، نحوَ: "دعـــاء" وأصله "دعاو"، ونحوَ "وجوه"، فَجُعِلَت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً مـــن الهمـــزة، وذلكَ نحوَ: "تؤمن، وتؤتي"، وإذا انكسر ما قبلها أُبْدِلَ منها ياء ساكنة كالهمـــزة، لأنَّ الكســـرة من الياء، والياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأنَّ الياء تبدل مـــنها همـــزة، إذا تطرَّفت بعدَ ألف زائدة نحوَ "سقاء" أصله "سقاي" فَجعِلت هي في

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 107.

(2) القيسي، الرِّعاية: 266، والكشف: 165/1، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 168.

التخفـــيف للهمزة عِوَضاً من الهمزة، وذلكَ نحوَ: "بئسَ، وبئر"، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها"[1].

أمَّـــا الدَّاني (ت 444هـــ) فقـــد استخدمَ لفظ الإبدال في كتابيهِ (التحديـــد) و (التَّيســـير) فـــي أثناء حديثِهِ عن مصطلح الإبدال. فذكر الإبدال في أثناء حديثِهِ عن الهمـــزتين في (باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة): من كلمة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [2]، وكلمـــة ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾ [3] وذلك من خلال قوله: "اعلم أنَّهما إذا اتفقتا بالفتح نحو " ءَأَنذَرْتَهُمْ" البقـــرة آية/6، ويس آية/10 و"ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ " البقرة آية/140 و"ءَأَسْجُد" الإســـراء آيـــة/61 وشـــبهه؛ فإنَّ الحرميين*وأبـــا عمـــرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً"[4]. وقالَ أيضاً: "وحكم تسهيل الهمزة في البابين أن تجعل بـــين الهمـــزة وبينَ الحرف الذي منه حركتها ما لم تنفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم فإنَّهـــا تبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واواً"[5] وقالَ أيضاً: "اعلم أنَّ حمزة وهشاما كانـــا يقفـــان علـــى الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفاً في الكلمة بتسهيلها ويصـــلان بتحقـــيقها فـــإذا سَـــهَّلا المضموم ما قبلها أبدلاها واواً في حال تحريكها وسكونها نحوَ قولِهِ "لُؤْلُؤًا"[6].

كمـــا اســـتخدمَ لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال في كتابِهِ (التحديد) في أثناء حديثِهِ عن النون الساكنة قبل الباء حيث قال: "والحالة الثالثة: أن يُقْلَبَا ميماً من

---

(1) القيســـي، الكشـــف: 1/102-103، والتبصرة: 75، 103، والدَّاني، أبي عمرو عثمن بن سعيد ، التَّيسير في القراءات السبع، عُنيَ بتصحيحه (اوتويرتزل)، دار الكتاب العربي: 39، ابن الجَزَري، النَّشر: 1/419، 428.

(2) [البقرة: 6].

(3) [الإسراء: 61].

* نافع وابن كثير (الحرميين).

(4) الدَّاني، التَّيسير: 31-32.

(5) الدَّاني، التيسير: 34.

(6) الدَّاني، التيسير: 37.

غير إدغام، وذلكَ إذا لقيا الباء نحوَ ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ [8/27]، و﴿ أَنْبِئْهُم ﴾ [23/2]، و ﴿ جُدَدٌ بِيضٌ ﴾[27/35]، و ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا ﴾ [40/24] وما أشبهه. وإنَّما قُلبَا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنَّة، ومشاركتها للباء في المخرج فَقُلِبا ميماً من أجل ذلك"[1]. واستخدمَ أيضاً لفظ القلب في كتابهِ (التَّيسير) بمعنى البدل وذلك حين قال: "وكذا أجمعوا على قلبهما ميماً عندَ الباء خاصة"[2].

كما وردَ هذا المصطلح لدى القرطبي (ت 461هـ) في كتابهِ (الموضح)، لكنَّهُ استخدم لفظ (القلب) ليدلَّ بهِ على مصطلح (الإبدال) حيث قال: "... فإنَّ النون تنقلبُ ميماً وتصيرُ في اللفظِ كقولك: مم بعد، مِمْ بُيُوتِكُمْ، فامبجست منهُ، أمبئوني. وكذلكَ سائرها، كما تنقلب في عنبر ومنبر، ثمَّ بعدَ قلبها ميماً يتحوَّل اللفظ إلى الإخفاء، لأنَّ حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنَّة النون والميم عندَ الباء تَشْتبِهُ، فلا يوجد في اللفظ فرق بينَ قولهِ: ﴿ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ﴾[3]، ﴿ أَم بِهِۦ جِنَّةٌ ﴾[4]، وبين قولهِ: ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[5] ﴿أَنۢبِـُٔونِى ﴾[6]، سواءٌ كان ما قبل الباء نوناً أو ميماً، لا فرق بينهما، كلُّهُ في اللفظ سواءٌ، ولو تَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ إخراجَ النون مُظْهَرَةً من غير قلبٍ ولا إخفاء لأمكنَ ولكن بمشقة وفرط معالجة.

وقال: " وإنَّما قلبت ميماً لأنَّ الباء لزمت موضعها ولم تتخطَّهُ ولا كان للصوت مدارٌ بها في غير موضعِها ومخرجها، كما كانَ للنون ... فأبدِلت منها لذلك". وقال أيضاً: "ومن ذلك أيضاً الألف الَّتي تُبدَل من نون التأكيد الداخلة على

---

(1) الدَّاني، التَّحديد: 117.

(2) الدَّاني، التَّيسير: 45.

(3) [الرعد: 33].

(4) [سبأ: 8].

(5) [نوح: 17].

(6) [البقرة: 31].

الفعل، كقولهِ تعالى: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[1]، وقولهِ: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[2]، لا يجوز أن يُبدلَ من النون ألفاً في حال الوصل، فيقول:(لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ)، ولا أن يترك إبدالها في حال الوقف فيقول: (لنسعفن)، بل يقول في حال الوقف: لنسعفا، وليكونا. وفي حالِ الوصل يَصلُ بالنون ولا يخالف ذلك فيكون مُخلاً"[3].

أمَّا ابن الباذش (ت 540هـ) فقد سَمَّى القلب إبدالاً، حيث قالَ عندما كان يتحدَّث عن الهمزتين في كلمة مثل "ءَأَنذَرْتَهُمْ" و "ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ " وشبهه، فإنَّ الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً[4]. وقالَ في موضع آخر: "وقالَ أبو محمد مكي: البدلُ أحسن في قراءة ورش خاصة لأنَّ الرواية عنه أنَّهُ مدَّ الثانية"[5]. واستخدمَ ابن خالويه لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال عندما تحدَّث عن الهمزتين المختلفتين في الحركة حيث قال: "والحجة لمن جعلَ الثانية ياء: أنَّهُ كرهَ الجمع بينَ همزتين، فقلبَ الثانية ياءً لكسرها في أثناء حديثه عن قوله تعالى ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾[6] بعدَ أن لينها، وحرَّكها لالتقاء الساكنين"[7].

كما أنَّ هذا المصطلح وردَ لدى ابن الجَزَري (ت 833هـ) إذ قال في كتابه (النَّشر): "أمَّا (الذئب) فوافقهم على إبدالهِ ورش والكسائي وخلف". وقال: "وإن كانت لاما من الفعل فإنَّ حفصاً اختصَّ بإبدالها في (هزوا)". وقال: "وانفردَ أبو العلاء الحافظ النهرواني بالإبدال في (شانيك)"[8] كما وردَ هذا المصطلح عندَهُ في مواضع

---

(1) [يوسف: 32].

(2) [العلق: 15].

(3) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 175-176.

(4) ابن الباذش، الإقناع: 1/257-258، 377.

(5) ابن الباذش، الإقناع: 1/381.

(6) [التوبة: 12].

(7) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، (1410هـ - 1990م): 173.

(8) ابن الجَزَري، النَّشر، 1/394-396.

أخـــرى مـــن كتابِهِ النَّشر لا مجالَ لذكرها هُنا، وإنَّما أكتُفِيَ بالإشارة إلى مواطِنِها[1] كما وردَ عندَه في كتابه (التمهيد) وقد ذكرت ذلك النص سابقاً[2].

أمَّـــا المحدثـــون من علماء التَّجويد فقد وردَ عندهم هذا المصطلح بلفظ القلب حيث كان هذا اللفظ يدل على مصطلح الإبدال[3].

2.3 الإدْغامُ:

الإدْغَامُ لُغَةً: هو إدخالُ حرفٍ في حرف. يُقال: أدغمت الحرف وأدغمته على أفعلته. والإدغَامُ: إدخال اللجام في أفواه الدَّواب. وأدغمَ الفرس اللجام: ادخلَهُ في فيهِ، وأدغمَ اللجام في فمه كذلك[4]. وهو إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت الثياب في الـــوعاء، إذا أدخلتها، وفي الصناعة: إسكان الحـــرف الأوَّل وإدراجه في الثانـــي، ويسمى الأوَّل مدغماً، والثاني مدغماً فيه وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحوَ: مَدَّ، وعدَّ[5].

الإدْغـــام اصطلاحاً: كان أولُ من استخدمَ مصطلح الإدغام من علماء التَّجويد وعلمـــاء القراءات الفرَّاء (ت 207هـــ) في كتابِهِ (معاني القرآن) حيث قال: "العرب تُدغم اللام عندَ النون إذا سكنت اللام وتحرَّكت النون. وذلكَ أنَّها قريبة المخرج"[6]. وعـــرَّفه ابـــن مجاهد (ت 324هـــ) فقال: "الإدغام: تقريب الحرف من الحرف إذا قَـــرُبَ مخـــرجه من مخارج اللِّسان كراهيَّة أن يعمل اللِّسان في حرف واحد مرتين

---

(1) ابن الجزري، النشر: 400/1، 403، 406.

(2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 168.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 122-123، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 179-182.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (دغم): 236/12.

(5) الفراهيدي، كتاب العين، (دغم): 395/4، ابن دريد الأزدي، كتاب جمهرة اللُّغة، (دغم): 2/ 287-288، الجرجاني، كتاب التعريفـــات: 29-30، حاجـــي خليفـــة، المولـــى مصطفى بن عبـــد الله القسطنطني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، (1402هـــ - 1982م): 1543/2.

(6) الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النَّجار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة: 353/2.

فيـــثقل عليه". "وهو إدخال حرف في حرف إمَّا مماثل لَهُ أو مقارب في المخرج، إذ يؤدي النُّطق بهما إلى ضرب من الثقل فيوحّدَان حتَّى يخف جريانهما على اللِّســـان" [1]. كمـــا قسَّـــم الإدغام إلى نوعين صفير: وهو إدغام ساكن فيما يليه، وكبير: وهو إدغـــام متحـــرك في تاليه[2]. نجد هُنا أنَّ ابن مجاهد يودُّ القول بأنَّ الإدغام يُستعمل للتخفيف على القارئ والتَّيسير عليهِ في النُّطق.

وهذا ابن خالويه (ت 370هـــ) يستخدم لفظ الإدغام في أكثر من موضع من كتابه (الحجة في القراءات السبع) بالمفهوم الذي استقرَّ عند السَّابقين[3].

واســـتخدم مكي (ت 437هـــ) لفظ الإدغام، فنجده قد تعرض لظاهرة الإدغام في أكثر من موضع في كتابيهِ (الرعاية، والكشف)، إلاَّ أنَّهُ لم يجعل لَهُ أبواباً خاصة [4]. فذكـــرهُ في (باب الحاء) في أثناء حديثهِ، عن وقوع حاء بعدها عين في كلمتين وســـكنت الحـــاء قـــبل العين، إذ قال: "فإذا سكنت الحاء قبل العين من الكلمتين كانَ التحفظ ببيان الحاء آكد، لأنَّها قد تهيأت بسكونها للإدغام، لأنّ كل حرف أدغمته في حرف، فلا بُدَّ من إسكان الأوَّل أبداً، ثم تدغم"[5].

وقالَ في موضع آخر: "اعلم أن الحروف إنَّما يبدلُ بعضها في بعضٍ، ويُدغم بعضها في بعضٍ، للتناسب والقرب الذي بينهما"[6].وقالَ في باب الميم: "إذا لقي الميم – وهـــي ساكنة – ميم أخرى وجبَ الإدغام، وإظهار تشديد متوسط، مع إظهار غنَّة فـــي المـــيم الأوَّلى الساكنة، وذلكَ نحوَ: "خلقَ لكم ما في الأرض"، و"منهم من يؤمنُ بهِ"، و "لهم ما يدعون" وهو كثير. وإنَّما كان التشديد في هذا النوع غير مُشبَعٍ، لبقاء الغـــنَّة وإظهارها، فأنت إذا أدغمتَ لم تُدْغم الحرفَ كله، إذ قد أبقيتَ بعضه ظاهراً، وهو الغنَّة، وإنَّما يقع التشديد البالغ في المدغم إذا لم يبقَ من الحرف الأوَّل شيءٌ إلا

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، 125.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، وينظر: ابن الجزري، النشر: 1/274-275.

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع:77، 84، 85، 117، 260.

(4) القيسي، الرِّعاية: 216، 225، 228، 230، 233، 237، والكشف: 1/134.

(5) القيسي، الرِّعاية: 166.

(6) القيسي، الرِّعاية: 216.

أدغم"[1]. وقال: "واعلم أنَّ أصل الإدغام إنَّما هو في الحرفين المثلين. وعلَّة ذلك إرادة التخفيف لأنَّ اللِّسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عادَ مرَّةً أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثلث صَعُبَ ذلك"[2].

نلاحظ هُنا أنَّ مكيّاً كان مؤيداً وموافقاً لابن مجاهد في أنَّ الإدغام يستعمل للتخفيف والتسهيل على القارئ في أثناء قراءة القرآن الكريم.

وعرَّفَ الدَّاني (ت 444هـ) الإدغام في كتابه (التحديد) حيث قال: "ومعنى الإدغام إدخالُ شيء في شيء وتغييبهُ فيه، مأخوذٌ من قول العرب: أدغمتُ الفرسَ اللجام، إذا أدخلتُهُ في فيه. وقال بعضُ أهل اللُّغة: الدَّغمُ التغطية، وقد دغَمَهُ إذا غطَّاهُ"[3].

وقال أيضاً: "وأمَّا المدغم من الحروف فحقّه إذا التقى بمثله أو مقاربه، وهو ساكن، أن يدخل فيهما إدخالاً شديداً، فيرتفع اللِّسان بالحرفين ارتفاعةً واحدة، لا فَصْلَ بينهُما بوقفٍ ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتمادةً واحدةً، فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحد لا مهلة بينَ بعضه وبعضه، ويشتدّ الحرف ويلزم اللِّسان موضعاً واحداً، غيرَ أنَّ احتباسه في موضع الحرف، لِمَا زيدَ فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد.

والحرفان المتقاربان إذا أدْغِمَ أحدهُما في الآخر قُلِبَ الأوَّل منهما إلى لفظ الثاني قلباً صحيحاً، وأُدغِمَ فيه إدغاما تامَّاً، هذا ما لم يكن للأوَّل صوتٌ يبقى، نحوَ صوت النون و التنوين إذا أُدغمَ في الياء والواو، وصوت الطَّاء إذا أُدغمت في التاء، وبقيَ ذلك الصَّوت مع الإدغام، فإنَّ الأوَّل لا يُقلَب قلباً صحيحاً، ولا يُدْغَمُ إدغاما تامَّاً، إذ لو فُعِلَ ذلكَ به لذهبَ ذلك الصَّوت بذهابه لعدم وجوده في غيره. ويخرج كل حرفٍ مدغم من مخرج المدغم فيه، لا من مخرجه، وذلكَ من حيثُ القلب إلى لفظه، فاعتمدَ اللِّسان عليه دونَهُ"[4].

---

(1) القيسي، الرعاية: 233، وانظر: باب المشددات: 245-246.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 134/1.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 102.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 101-102.

قال القرطبي (ت 461هـ): "ثم الإدغام في المتقاربين: تارَّةً يكون بقلب الأوّل إلى الثاني وهو الأكثر الأشيع، كقولك ﴿ ٱلنَّعِيمِ ﴾[1] و ﴿ ٱلسَّلَمَ ﴾[2]، وهو الأصل. وتارَّةً يكون بقلب الثاني إلى الأوّل نحوَ (مذَّكر)[3] في لغة من أبدلَ من تاء افتعل ذالاً معجمة وأدغمها في الذال الأصلية، وتارَّةً يكون بأن يُبْدلا بحرف مناسب لهما ثم يدغم، وذلكَ نحوَ: ﴿ مُّدَّكِرٍ ﴾[4] بدال غير معجمة. ومنه ما يُقلب الأوّل من جنس الثاني ويترك من الحرف الأوّل شائبة ما، وذلك نحوَ ﴿ أَحَطتُ ﴾[5] في إبقاء شائبةٍ من إطباق مع التاء عندَ الإدغام، ومثل ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ ﴾[6] و﴿ مِّن وَرَآئِهِمۡ ﴾[7]. في إبقاء الغنَّة مع إدغام النون في الياء والواو[8].

كما نجد القرطبي يستخدم لفظ (المشدد) بدلاً من المدغم في موضعٍ آخر من كتابه (الموضح) في الباب الثاني الذي خصصه لما يلحق الحروف العربيَّة من أحكام عندَ النُّطق بها في التركيب، إذ قال: "اعلم أنَّ التأليف: منه متعذر ممتنع ومنه ممكن، ولكنه منبوذٌ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضرب يعرض فيه عندَ الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادةً على وضع بسيطِ الحروف كالمد والتشديد والإظهار والإخفاء والتليين والقلب،وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة"[9]. وقال: "والعلَّة في ذلك أنَّ اعتماد آلة النُّطق على موضعٍ وارتفاعها عنه وعودها إليه ثم ارتفاعها عنه

---

(1) [المائدة: 65].

(2) [النساء: 94].

(3) ليس له مثال في القرآن.

(4) [القمر: 15].

(5) [النمل: 22].

(6) [الأعراف: 178].

(7) [الجاثية: 10].

(8) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 140-141، والفرَّاء، معاني القرآن: 1/215-216.

(9) القرطبي، الموضح: 127-128.

مُسْتَثْقَلٌ يشبه مشي المُقيَّد، فَجُعِلَ اللِّسان أو غيرُه من المخارج ينبو عنهما نبوةً واحدةً طلباً للخفة، ولِمَا في ذلك من السهولة على اللافظ"[1].

من قول القرطبي السَّابق نجد أنَّ استخدامه لفظ التشديد بدل الإدغام يدلُّ دلالةً واضحة على المفهوم الذي يدل عليه لفظ الإدغام؛ إذ لا فرقَ بين المصطلحين في المعنى.

كما عرَّف الخرساني (ت بعد 500هـ) الإدغام فقال: "واعلم أنَّ الإدغام هو أن تصلَ حرفاً بحرف من المتماثل أو المتجانس أو المتقارب، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرةٍ واحدةٍ مشددةٍ من غير إبقاء أثر من الأوّل منهما، إلا إذا كانَ الأوّل مطبقاً أو أغن فإن فيها اختلافاً"[2]. وهذا يدلُّنا على أن الخرساني قد قسَّم الإدغام إلى ثلاثة أقسام.

وعرَّفه ابن الطحَّان (ت 561هـ) في كتابه (مرشد القارئ) فقال: "والإدغام: عبارةٌ عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدّداً"[3]. ويقول ابن الطحَّان أيضاً: "وكيفية أن يصير الحرف الذي يراد إدغامهُ حرفاً على صورة الحرف الذي يُدغم فيه، فإذا تصيَّرَ مثلهُ حصل حينئذٍ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكماً إجماعيَّاً. فإن جاء نصٌ بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم، فليس ذلكَ الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لا تكتمل فيه، وهو بالإخفاء أشبه. وقد أطلق عليه هذا الاسم بعض العلماء. وهو قول شيخنا أبي العباس، رحمه الله[4]"[5].

---

(1) الدَّاني، التَّيسير: 42-43، نقلاً عن القرطبي: الموضح: 140.

(2) الخرساني، الإيضاح: 106، نقلاً عن غانم قدوري الحمد،الدراسات الصَّوتيَّة:397.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 51، وينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثمان، حققه وراجعه وعلَّق عليه: سعيد صالح زعيمه، دار الكتب العلميَّة، (بيروت-لبنان)، ط1، (1422هـ-2001م): 72.

(4) أحمد بن خلف بن عيشون ابن عصفور، الإشبيلي، ت 531هـ، انظر: ابن الجَزَري، غاية النهاية في طبقات القراء: 52/1.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 51.

أمَّـا ابـن الجَزَري (ت 833هـ) فقد خصَّصَ باباً للإدغام في كتابهِ (النَّشر) أسماه (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) فصَّل فيهِ القـول حَولَ الإدغـام من كـل جوانبه وأقسامه وشروطه وموانعه[1].

واسـتخدمَ علـي القاري (ت 1014هـ) لفظ الإدغام ومشتقاته في أكثر من موضـع فـي كتابهِ (المنح الفكريَّة) وقسَّم الإدغام إلى تام وناقص، وبيَّنَ كل قسم[2]. ووافقـه في ذلك مع التفصيل عليه محمد المرعشي (ت 1150هـ) في كتابه (جهد المقـل) [3]. كما عرَّفه بقولهِ: "هو أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد مـن غير فصل بينهما على أن يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيأتهِ وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف وأقصر من زمان الحرفين المخففين"[4].

أمَّـا المحدثـون من علماء التَّجويد فقد استخدموا لفظ الإدغام ومشتقاته بنفس المفهوم الذي ثبت عند القدماء منهم، حيث عرَّفوا الإدغام بقولهم: "هو إدخال الحرف الأوَّل فيَّ الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدَّداً"[5].

أقسام الإدغام:

قسَّمَ العلماء اللغويون الإدغام إلى قسمين هما:

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 1/274-296.

(2) القاري، المنح الفكريَّة: 29، المرعشي، جهد المقل: 182.

(3) المرعشي، جهد المقل: 184.

(4) المرعشي، جهد المقل: 181.

(5) الهلاوي، محمد عبد العزيز، كيف تجوَّد القرآن وترتله ترتيلا، مكتبة الاعتصـام: 37، 40 ، عـثمان، حق التلاوة: 97-98، العقرباوي، المرشـد: 85، 94، المحيسن، محمد محمد محمـد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيِّبة النَّشر، مكتبة الكليات الأزهـرية، (1389هـ-1969م)، 1/49، 55، 58، 96، صبرة، علي بن أحمد الشافعي مذهباً الغريانـي، كتاب العقـد الفريـد في فـن التَّجويد، المطبعة الأزهريَّة المصريَّة، ط2 ، (1333هـ): 36-53.

1- **الإدغام الصغير:**

وهو أن يلتقي صوتان متماثلان الأوّل ساكن والثاني متحرّك في كلمة واحدة أو كلمتين، وإدغام الأوّل في الثاني ولفظهما دفعَةً واحدة. إذن هو ما كان فيهِ المدغم ساكناً فيدغم في الثاني فيحصل فيهِ عمل واحد[1]. وهذا القسم ليس لَهُ قواعد، لأنَّهُ واجب الحدوث دائماً سواء وقعَ في الكلمة الواحدة مثل: "العَدَدْ > العدُّ" أم وقع في الكلمتين مثل: أحبسْ سعيداً > أحبسَّعيداً.

وقد تحدَّث ابن الجَزَري (ت 833هـ) عن مصطلح الإدغام حيثُ عرَّف الإدغام الصغير بقوله: " (والصغير) هو الذي يكون الأوّل منهما ساكناً[2]". وقال في موضع آخر: "وينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع...، فأمَّا الجائز وهو الذي جرت عادة القرَّاء بذكرهِ في كتب الخلاف فينقسم إلى قسمين:

الأوّل: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل.

الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، حيثُ وقعَ وهو المعبَّر عنه عندهم بحروفٍ قَرُبَتْ مخارجها ويلتحق بهما قسمٌ آخر اختلفَ في بعضهِ، فذكره جمهور أئمتنا عقيب ذلكَ، وهو الكلام على أحكام النون الساكنة والتنوين خاصةً، إلاَّ أنَّهُ تتعلق به أحكامٌ أُخَر سوى الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب والله تعالى أعلم"[3].

وسبب وجوبهِ الدائم هو أنَّ الإنسانَ ينساقُ إليهِ انسياقاً لا خيار لهُ فيه، فهوَ آليَّةٌ نُطقيَّةٌ حتميَّة[4] فحكم هذا القسم من الإدغام واجبٌ. ولقد وجبَ الإدغام عندما يكون الأوّل ساكناً لعسر النُّطق بالمثلينِ مُنْفَكَّيْن[5] وسمي هذا القسم بالإدغام

---

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر: 274/1-275، 2/2.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر: 2/2.

(4) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3: 123/1-124.

(5) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل: 504/2.

الصـــغير: "لقلّة العمل فيه عندَ الإدغام، بحيث لا يكون إلاَّ عملاً واحداً، وهو إدغام الأوّل في الثاني متى تحققت الشروط فيه[1] فعمل الإدغام في هذا القسم أقل من عمل الإدغـــام في الكبير"[2]. نجد أنَّ هذا القسم من أقسام الإدغام يقع مباشرةً؛ إذ لا يسبقه حـــذفٌ للحـــركة أو قلبٌ للصوت الأوّل من جنس الثاني كما هو في الإدغام الكبير، وإنَّما يلتقي فيهِ صوتان متماثلان أولهما ساكن والثاني متحرك فيحدث الإدغام تلقائياً.

2- الإدغام الكبير:

هو أن يدخل حرفٌ متحركٌ في حرفٍ متحركٍ آخر. وَهُوَ ما كانَ فيهِ المدغم والمدغم فيهِ متحركين، سواء كانا مثلين أو متجانسين أو متقاربين[3] كإدغام اللام في الـــلام، كقولهِ تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ﴾[4] والتاء في السِّين كقولِه تعالى: ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ ﴾[5] والتاء في الطَّاء كقولِه تعالى: ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ ﴾[6].

سُمِّيَ هذا القسم من الإدغام بذلك لكثرة وقوعِه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقـــيلَ لما فيهِ من الصعوبة.وكذلك سميَّ بهِ لأنَّهُ يسكن الأوّل ويدغم الثاني، فيحصل فيهِ عملان فصار كبيراً[7].

ووردَ هـــذا القسم عند ابن الجَزَري (ت 833هـــ) في كتابهِ (النَّشر) في أثناء حديـــثه عـــن الإدغام في (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) حيث قال: " الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفٍ كالثاني مشدَّد وينقسم إلى كبير وصغير: (فالكبير) ما كانَ الأوّل مـــن الحرفين فيهِ متحركاً. سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمي كبيـــراً لكثـــرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون وقيلَ لتأثيـــره في إسكان المتحرك قبـــل

---

(1) الزراري، عبد الودود، مدخل إلى علم التَّجويد، الوكالة العربيَّة للتوزيع والنَّشر، (الأردن- الزرقاء)، ط1، (1985م): 125.

(2) منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 286.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(4) [البقرة: 22].

(5) [النساء: 57].

(6) [الرعد: 29].

(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

إدغامه. وقيلَ لما فيه من الصعوبة. وقيـلَ لشمولـهِ نوعـي المثليـن والجنسيـن والمتقاربين"[1]. نلاحظ أنَّ ابن الجَزَري قد شمل الحديث عن قسمي الإدغام (الصغير والكبير) وفسَّر لنا سبب تسمية هذا القسم بتلك التَّسمية.

ونلاحظ في هذا القسم ما يخالف القسم السَّابق، إذ يجب فيه القيام بعمليتين قبل الإدغام هُما:

أ- حـذف حـركة الصَّـوت الأوَّل، أي الصَّوت المدغم، وذلك ليتم التقاء الصَّوتين مباشرةً دون فاصل.

ب- قلب الصَّوت المدغم من جنس الصَّوت المدغم فيهِ إذا كان الصَّوتان مختلفيـن؛ لتـتم عملـية المماثلة بين الصَّوتين على صورة الإدغام[2]. وذلك بعكس القسم الأول من الإدغام الذي لا يحتاج لهاتين العمليتين.

(الإِمَالَةُ والفَتْـحُ)

3.3 الإمالَةُ

الإمالـةُ لُغَةً: مالَ ميلاً وميلاناً: زالَ عن استوائِه. يُقال: مالَ الحائط: لم يكن مسـتقيماً. ويقـال: أمالَ قارئُ القرآن: استعمل الإمالة في قراءتِه[3]. وهيَ أن تُنَحِّي بالفـتحةِ نحو الكسرة[4]. وهي عندَ القُرَّاء والصرفيين أن تنحو بالفتحةِ نحوَ الكسرة وبالألـفِ نحـوَ الياء كثيراً وهو المحض، ويُقالُ لَهُ الإضجاع والبطحُ والكسرُ؛ قليلاً وهـو بين اللفظين، ويقالُ لَهُ أيضاً التقليلُ والتلطيف، وبين بين، فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة. والشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المـبالغ فـيه، والمتوسطة بينَ الفتح المتوسط والإمالة الشديدة. قالَ الدَّاني: علماؤنا مخـتلفون أيهما أوجه وأولى، وأنا أختارُ الإمالة الوسطى الَّتي بينَ بين لأنَّ الغرض

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 274/1-275، 2/2.

(2) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 239.

(3) ابـن منظور، لسان العرب، (ميل): 758/11، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (مال): 901/2.

(4) الجرجاني، التعريفات: 53.

من الإمالة حاصلٌ بها وهو الإعلامُ بأنَّ أصل الألف الياء، والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مُشاكلتها للكسرِ المجاور لها أو الياء[1].

وجـــاء البَطْحُ بمعنى الإمالة؛ حيث ورد في (كشـــاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: البَطْحِ: بالفتح وسكون الطَّاء المهملة عندَ القرَّاء هو الإمالة[2].

الإمالـــة اصطلاحاً: وردَ مصطلح الإمالة عندَ علماء اللُّغة القدماء، وكانوا قد ذهـــبوا في تعريف هذا المصطلح ثلاثة مذاهب. الفريق الأوَّل يرى أنَّ الإمالة هي: (تقـــريب الألـــفِ من الياء)، فقد قالَ سيبويه (ت 180هـــ): "فالألف قد تشبه الياء، فـــأرادوا أن يقـــربوها مـــنها"[3]. وقال سيبويه: "زعمَ الخليل: أنَّ إجناح الألف أخفُ علـــيهم، يعني الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد"[4]. وقال أيضاً: "وقال الخليل: لو سُمِّيت رجلاً بها وامرأة – ويقصد (حتَّى، وأمَّا، وإلاَّ) جازت فيها الإمالة"[5].

وقـــال المبـــرِّد (ت 285هـــ): "الإمالة هي أن تنحوَ بالألفِ نحوَ الياء، ولا يكـــون ذلـــكَ إلاَّ لعلَّـــةٍ تدعو إليه"[6]. وقال ابن يعيش (ت 646هـــ): "والإمالة في العـــربيَّة عـــدولٌ عن الألفِ عن استوائِهِ وجنوحٌ بهِ إلى الياء، فيصيرُ مَخْرَجُهُ بينَ مخرج الألفِ المُفَخَمَّة وبينَ مخرج الياء، وبحسب قرب ذلكَ الموضع من الياء تكون شـــدَّة الإمالـــة وبحسب بعدهِ تكون خفتها"[7]. وقال السيوطي (ت 911هـــ): "الإمالة هي أن يُنَحَّى جوازاً بالألفِ نحوَ الياء"[8].

أمَّـــا الفريق الثاني فيرى أنَّ الإمالة، هيَ تقريب الفتحة من الكسرة، فهذا ابن جنِّـــي (ت 392هـــ) يقول: "إنَّما هي أن تنحو بالفتحة نحوَ الكسرة فتميل الألف الَّتي

---

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 259/1.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 278/3.

(5) سيبويه، الكتاب: 135/4.

(6) المبرِّد: المقتضب: 42/3.

(7) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 54/9.

(8) السيوطي، همع الهوامع: 198/6

بعدها نحوَ الياء لضرب من ضروب تجانس الصَّوت وذلك قولكَ في عالم: عالِم وفي سالم: سالِم، وفي جالس: جالِس وفي رمى: رمِى وفي سَعَى: سعِى"[1]، حيث قال الاستراباذي (ت 686هـ): "الإمالة أن يُنْحى بالفتحة نحوَ الكسرة، وسَبَبُها قصد المناسبة لكسرةٍ أو ياء، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسورٍ أو ياء، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصل أو الإمالة قبلها على وجهٍ"[2].

أمَّا الفريق الثالث فيرى أنَّ الإمالة هي: تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة[3].

وقد بيَّن سيبويه أنَّ إمالة الفتحة نحوَ الكسرة وسيلة من وسائل تيسير النُّطق وبذل أقل مجهود عضلي، إذ الغرض من الإمالة تحقيق الانسجام الصَّوتي. قال سيبويه (ت 180هـ): "فالألف تمال إذا كانَ بعدها حرفٌ مكسور وذلك قولك: عابد، عالمٌ، ومساجدُ، ومفاتيحُ، وعُذافر، وهابيل، وإنَّما أَمالوها للكسرة الَّتي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قرَّبوا في الإدغام الصَّاد من الزَّاي حينَ قالوا: (صَدَر)، فجعلوها بينَ الزَّاي والصَّاد... فكما يُريدُ في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يُقرِّب الحرف على قدر ذلكَ"[4].

أمَّا ابن جنِّي (ت 392هـ) فقد جعل الإمالة ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر، وهي عنده (لتقريب الصَّوت من الصَّوت، وذلكَ نحوَ عالِم ...؛ ألا تراكَ قرَّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منهُ، بأن نحوتَ بالفتحة نحوَ الكسرة،

---

(1) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 58/1، و اللُّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (1988م): 156.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 4/3.

(3) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: /160، ابن جنِّي، اللمع في العربيَّة: 156، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **أسرار العربية**، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية. أسرار العربيَّة:406، الزمخشري، المفصَّل: 400-401.

(4) سيبويه، الكتاب: 117/4.

فأمَلْتَ الفتحةَ نحوَ الياء)[1]. كما سَمَّى هذهِ الألف الإمالة ووصفها بقولِهِ: "الَّتي تجدها بـــينَ الألفِ والياء نحوَ قولِكَ في عالِم وخاتِم عِالم وخِاتِم"[2] ونجده قد فرَّقَ بين هذهِ الألف وألف التفخيم[3].

ووردَ هذا المصطلـــح عندَ الزمخشري (ت 538هـــ) في أثنـــاء حديثِـــهِ عن المشترك، إذ قال: "فمن أصناف المشترك الإمالة، يشترك فيها الاسم والفعل وهي أن تنحو بالألف نحوَ الكسرةِ فتميل الألف نحو الياء ليتجانس الصَّوت"[4].

الإمالة عندَ علماء التَّجويد:

كانـــت عـــناية علماء التَّجويد بمصطلح الإمالة قليلةً جدًّاً مقارنَةً بعلماء اللُّغة، فهـــذا مكي (ت 437هـــ) يسيرُ على نهج الفريق الثالث من علماء اللُّغة في تعريف الإمالـــة حـــيث قال: "ومعنى الإمالة أنْ تُميلَ الفتحةَ نحوَ الكسرةِ، وتُميلَ الألفَ نحوَ الـــياء"[5]. كمـــا عرَّفها في كتابهِ (الكشف) بقولِهِ: "واعلم أنَّ معنى الإمالة هو تقريب الألـــف نحوَ الياء، والفتحة الَّتي قبلها نحوَ الكسرة"[6]. فنجدهُ هُنا يستعمل لفظين في تعريف الإمالة هما (الميل، والتقريب) واستعمل أيضاً كلمة (تنحو) في معنى الإمالة، إذ قال في موضعٍ آخر: "ومعنى الإمالة في "الألف" أن تنحوَ بها نحوَ الياء، ولا تقدر على ذلكَ حتَّى تنحوَ بالفتحة الَّتي قبلها نحو الكسرة"[7].

كمـــا أنَّـــهُ ســـمَّى هذهِ الألف بـِـ "الألف الممالة"؛ حيث وصفها قائلاً: "الألف الممالـــة: الَّتي هي ألفٌ بين الألفِ والياء، لا هي ألفٌ خالصةٌ، ولا ياء خالصة، إنَّما هي ألفٌ قريبةٌ من لفظِ الياء لِعِلَلٍ أَوْجَبَتْ ذلكَ. وبذلك قرأ حمزةُ والكسائي في كثيرٍ

---

(1) ابن جنِّي، اللمع في العربيَّة: 156.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 55/1.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 52/1.

(4) الزمخشري، المفصَّل: 400.

(5) القيسي، الرِّعاية: 129.

(6) القيسي، الكشف: 168/1.

(7) القيسي، الرِّعاية: 130.

مـــن القرآن نحـــو: الهُدى، والعُلا، وأُسارى، ووافقهمـــا أبـــو عمـــرو وغيرُهُ على جملةٍ منه"[1]. ولعلَّ مكيّاً قد أخذَ هذا التعريف، مما فهمه من حديث سيبويه (ت 180 هـــ) عندما قال في كتابِهِ (الكتاب): "الألف تُمال إذا كانَ بعدها حرفٌ مكسور وذلكَ قـــولك: عابِد، عالم، ومساجِد، ومفاتيح، وعُذافر، وهابيل وإنَّما أمالوها للكسرةِ الَّتي بعـــدها، أرادوا أن يقـــربوها مـــنها"[2]. كما قالَ سيبويه: "واعلم أنَّ الألف إذ دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها"[3].

وقـــد حدَّدَ مكي (ت 437هـــ) أصوات الإمالة بثلاثـــة أصـــوات في كتابـــهِ (الرعاية) في باب صفات الأصوات وألقابها وعللها؛ إذ قال: "حروف الإمالة: وهي ثلاثـــة أحرفٍ: "الألف" و"الرَّاء" و "هاء التأنيث". ثمَّ علَّلَ سبب تَسْمِيَتُها قائلاً: "وإنَّما سُـــمِّيت حروف الإمالة، لأنَّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلاَّ فيها"[4]. كما قال: "لكـــنَّ "الألـــف" و "هـــاء التأنيث" لا تتمكَّنُ إمالتُها إلاَّ بإمالة الحرف الذي قبلهما. و "الهاءُ": لا يُمال إلاَّ في الوقف، و"الرَّاء" و"الألف" يُمالانِ في الوقفِ والوصل.

ويقول: وإذا أَمَلْتَ من أجل الرَّاء، فلا بُدَّ من إمالة ما قبلها، فإن كانَ "الفاً" فلا بُدَّ من إمالة ما قبلَ "الألف"، لأنَّ الأَلِفَ لا تصلُ إلى إمالتها إلاَّ بإمالة ما قبلها.

كما قال: فإذا قلتَ: في "دراهم" أَمَلْتَ الألف لأجلِ كسرةِ "الرَّاء"، وأملتَ فتحةَ الـــدَّال لأجل إمالة "الألف" فـــ "الألف" و "هاء التأنيث" يُمالان في أنفسهما، ويُمال ما قَبلَهُمَا من أجلهما. و"الرَّاء" إنَّما يُمالُ ما قبلها من أجلها إذا انكسرت وكانَ قبلها ألفٌ، وتُمال من أجل غيرها، نحوَ "ترى" و "اشترى" فافْهَمْهُ"[5].

كمـــا أشـــار مكي إلى أنواع الألفات وما يكون أصلها قائلاً: "واعلم أنَّ الألف الممالـــة تكـــون أصليَّة بدلاً من ياء، فتميلها، لتدل بالإمالة على أصلها، وتكون ألفاً زائدة، تُمالُ لشبهها بالأصليَّة؛ ولأنَّها لا أصل لها في الواو نحوَ: معزى، وقصارى،

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 108.

(2) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 126/4.

(4) القيسي، الرِّعاية: 129، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 105.

(5) القيسي، الرِّعاية: 129-130.

وقــد يكون أصلها الواو، ولكنها أُميلَتْ لرجوعها إلى الياء في نحو "أزكى"، والكسرة مقدرة نحوَ "خاف"، الَّتي توجب الإمالة"[1].

أسباب الإمالة:

تحــدَّث مكــي عن أسباب الإمالة، وأفردَ لها باباً خاصاً في كتابِهِ (الكشف)، وأســماهُ (بــاب أقسام العلل) حيث قال: "واعلم أنَّ العلل الَّتي توجبُ الإمالة ثلاث: وهي الكسرة وما أُميل ليدلَّ على أصلِه، والإمالة للإمالة"[2] ثم فصَّلَ الحديث في كل واحــدٍ من هذهِ الأسباب إلاَّ أنَّهُ لا مجال هُنا لذكر هذهِ الأسباب بالتفصيل، لذا أكتفي بالإشارة إلى أرقام الصفحات. وعلى من يرغب في زيادة معرفةٍ الرجوع إلى كتاب (الكشف) [3].

كمــا وردَ هــذا المصطلح عندَ الدَّاني (ت 444هــ) فقال: "وأمَّا الممال فعلى ضربين: مشبع وغير مشبع، فالمشبعُ حَقُّهُ أنْ يُؤتى بهِ بين الكسر الشديد الذي يوجب القلب لشدَّته وليسَ لَهُ امامٌ، وبين الفتح الوسط ... وغير المشبع حَقُّهُ أن يؤتى به بين الفتح الوسط وبين الإمالة الَّتي دونَ الكسر. ويُسَمَّي القرَّاءُ هذا الضرب بين اللفظين، وهمــا المذكوران"[4]. وقد ذكر الدَّاني هذهِ التقسيمات في كتابةِ (الموضح لمذاهــب القرّاء واختلافهم في الفتح والإمالة) وقسَّمَ الإمالة إلى شديدةٍ ومتوسطة[5].

نلاحظ أنَّ الدَّاني قسَّمَ الإمالة إلى ضربين (مشبع وغير مشبع)، وقسمها أيضاً إلــى قسمين هُما: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة. وأيَّدَهُ في هذا التقسيم أبو شامة (ت 665هـــ) حيث قال: "والإمالة على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقُرَّاء

---

(1) القيسي، الكشف: 1/168-169.

(2) القيسي، الكشف: 1/170.

(3) القيسي، الكشف: 1/170-183.

(4) الدَّانــي، التَّحديد: 103، وانظر: كتابه (الموضح): 24، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصَّوتيَّة: 372، شلبي، عبد الفتاح، كتاب الإمالة في القراءات واللهجات، مكتبــة نهضــة مصر- القاهرة، ط2، (1971م): 22.

(5) الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 372.

يستعملونهما معاً، فالإمالة المتوسطة حقّها أن يؤتى بالحرف بينَ الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقّها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا اشباع مبالغ، قال: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان علـــى ألسنة الفصحاء من العرب الذينَ نزلَ القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامَّة أهل نجد، من تميم وقيس وأسد. وقال: وعلماؤنا مختلفون في أي هـــذهِ الأوجـــه الـــثلاثة أوجه وأولى، وأختار أنا الإمالة الوسطى الَّتي بين بين، لأنَّ الغـــرض مـــن الإمالـــة حاصل بها، والاعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسرة المجاورة لها أو الياء"[1]. كما تبعه فـــي هـــذا التقسيم الأخير ابن الجَزَري (ت 833هـــ) في كتابِهِ (النَّشر)، حيث قال: "فهـــي بهـــذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين إمالة شديدة وإمالة متوسطة، وكلاهُما جائـــز في القراءة جارٍ في لغة العرب. والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والاشباع المبالغ فيه والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة"[2].

وقال ابن الباذش (ت 540هـــ) في أثناء حديثه في باب الإمالة: "معنى الإمالة أن تنْحـــى بالفـــتحة نحـــوَ الكسرة انتحاءً خفيفاً، كأنَّهُ واسطة بين الفتحة والكســـرة، فتمـــيل الألـــف مـــن أجل ذلك نحوَ الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة نحوَ الكسرة. والغرض بها أن يتشابه الصَّوت مكانها، ولا يتباين"[3].

ووردَ ذكر هذا المصطلح لدى ابن الطحَّان (ت 561هـــ) حيث عرَّف الإمالة بقـــوله: "والإمالة: عبارةٌ عن ضدِّ الفتح، وهي نوعان: إمالة صُغرى، وإمالة كبرى. فالإمالة الصغرى: حدُّها أن يُنطقَ بالألف مُركبة على فتحة تُصرفُ إلى الكسر قليلاً. والعـــبارةُ المشـــهورة في هذا: بَينَ اللفظين. ومعنى (بينَ اللفظين): بين الفتح وبين الإمالـــة الكبرى. والإمالة الكبرى: حَدُّها أن يُنْطَقَ بالألف مُركبَّةً على فتحة تنصرفُ إلى الكسر كثيراً. ونهاية ذلك الصرف أ نْ لا يُبالغ فيه حتَّى تنقلبَ الألفُ ياءً"[4].

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني: 204.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر: 30/2.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 268/1.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 72.

وقــد وردَ هــذا التقســيم عندَ أبي الرضا الحمــوي (ت 791هــ) في كتابِهِ (القــواعد والإشــارات في أصول القراءات) حيث قال: "والإمالة ضربان: أحدهما الكبرى، وهي المرادة عندَ الإطلاق، وحَدُّها: نطقٌ بألفٍ خالصةٍ فَتُصْرَفُ إلى الكسر كثيراً. وقال: وهُنا نجد في تعريف المؤلف قصوراً، لأنَّ الإمالة قد تكون في الألف، وقد تكون في الفتحة نحوَ "الضّرَرَ" و "رأفة" و ما شكلَ ذلك.

والثاني: الصغرى، ويُعَبَّرُ عنها بالتقليل، وبين بين، والتلطيف؛ وحدُّها: النُّطق بالألف منصرفةً إلى الكسر قليلاً"[1].

وقــال ابن الطحَّان (ت 561هــ): "والبطح والإضجاع: عبارتــان قديمتــان بمعنــى الإمالــة الكبــرى، تقعان في كتب المتقدمين من علمائنا، رضي الله عنهم، ويعبــرون عــن الإمالــة بالإشباع، والألف المعوج، واللَّي"[2] وقد وردَ في (كشاف اصــطلاحات الفنون والعلــوم) للتهانوي: البطح بالفتــح وتسكين الطَّاء المهملة عند القرَّاء هو الإمالة[3].

كمــا قال ابن الطحَّان في كتابيــهِ (المرشــد) و(مخارج الحروف وصفاتها): "والألــف الممالة نوعان: صوتٌ مَبْطوحٌ صِرْفٌ، ضِدُّ الفتحِ الصرف. وصَوْتٌ بين الصَّوتين: الفتح والبطح"[4].

وســار الجعبــري (برهان الدين إبراهيم بن عمر ت 732هــ) على نهج ابن الطحــان ومن أيده في تقسيم الإمالة إلى كبرى وصغرى حيث قال: "وهي تنقسم إلى إمالة كبرى ويُقال لها: إمالة محضة، وهي الإمالة الَّتي لو زيدت لصارت الألفُ ياءً

---

(1) الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكَّار، دار القلم، دمشــق، ط1، (1406هــ-1986م): 50، الخطيب، معجم القراءات: 57/11.

(2) ابــن الطحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 688، ابن الجَزَري، النَّشر: 30/2، شلبي، الإمالة في القراءات واللهجات: 36، البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 40، ومخارج الحروف وصفاتها: 100.

محضة والفتحة كسرة محضة، وإلى إمالة صُغرى ويقال لها: بين بين أي بين الفتح الخـــالص وبـــين الإمالة الكبرى، وهي إمالة لو نقصت لصارت الألف ألفاً محضة والفتحة فتحة محضة"[1].

وعـــرَّف ابـــن الجَزَري (ت 833هـــ) الإمالة، حيث قال: "والإمالة أن تنحو بالفـــتحة نحـــوَ الكسرة وبالألف نحوَ الياء (كثيراً) وهو المحض"[2] وسبقه إلى ذلك المالقـــي (ت 705هـــــ) في كتابهِ (شرح كتاب التَّيسير) حيث قال: "وإن شئت قلت: الإمالـــة أن تـــنحو بالفتحة نحوَ الكسرة وبالألف نحو الياء، وكلتا العبارتين قائمة من لفـــظ سيبويه"[3]. وتبعهما في ذلك البناء، الدمياطي (ت 1117هـــ)[4] وقال البناء، الدمياطي: "والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم لتمكنها في التصريف وهي دخيلة فـــي الحرف لجموده ولذا قلَّت فيه"[5] وكان قد سبقه لذلك النُّويري (ت 857هـــ) في كتابهِ (شرح طيِّبة النَّشر)[6].

أمَّـــا المحدثـــون من علماء التَّجويد فلم يهتموا بهذهِ الظاهرة الصَّوتية اهتمام علماء التَّجويد وعلماء القراءات القدماء.

4.3 الفَتْـــحُ :

الفَتْحُ لُغَةً: أن تفتح على من يستقرئك[7]، بالفتح وسكون التاء المثنَّاة الفوقانيَّة عـــندَ أهـــلِ العربيَّة يُطلَق على نـــوعٌ من الحركـــة، ويُقالُ لهُ التفخيم وهو شديـــدٌ ومتوسّـــط[8].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 236، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 375.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر: 30/2، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 62 .

(3) المالقي، شرح كتاب التَّيسير: 457.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(5) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 563 .

(6) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 62.

(7) ابن منظور، لسان العرب (فتح): 638/2.

(8) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1263/2.

الفَتْحُ اصطلاحاً: وردَ ذكر مصطلح (الفَتْحُ) عندَ مكي (ت 437هـ) في كتابِهِ (الكشف)، حيث اعتبر الفتح هو الرائد في الكلام في أثناء حديثِهِ في (باب تُذكر فيه علل الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين) إذ قال: "اعلَم أنَّ أصل الكلام كلَّه الفتح. والإمالة تدخلُ في بَعْضِه، في بعض اللغات لِعِلَّة. والدليل على ذلك أنَّ جميع الكلام، الفتح فيه سائغٌ جائز، وليست الإمالة بداخلةٍ إلاَّ في بعضِه، في بعض اللغات، لعلة. فالأصلُ ما عمَّ، وهو الفتح"[1].

كما وردَ هذا المصطلح عندَ الدَّاني (ت 444هـ) حيث قال: "وأمَّا المفتوح فحَقُّهُ أن يُؤْتَى به بينَ منزلتين، بينَ التفخيم الشديد الذي يستعملُهُ أهلُ الحجاز في نحوَ: الصَّلاة والزَّكَاة فَيَنْحَوْنَ بالألفِ نحوَ الواو، من شِدَّة التفخيم، وهذه اللُّغة لا تُستعمل في القرآن؛ لأنَّهُ لا إمامَ لها، وبين الإمالة المحضة الَّتي يستعملها القُرَّاء، وهي الَّتي دون الكسر الصحيح"[2].

وحدَّد الدَّاني معنى الفتح بقولِه: "والفَتْحُ على ضربين: فتح شديد، وفتح متوسط، والفتحُ الشديد هو نهايةُ فتح القارئ لفيهِ بلفظ الحرف الذي بعده ألف، ويُسَمَّى أيضاً التفخيم، والقُرَّاء يعدلون عنهُ ولا يستعملونه، وأكثرُ ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قَرُبَ منهم، لأنَّ طباعهم في العجمةِ جرت عليهِ، واستعملوهُ كذلكَ في اللُّغة العربيَّة، وهو في القراءة مكروهٌ وعيبٌ، والفتحُ المتوسط هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعملُهُ أصحاب الفتحِ من القُرَّاء كابن كثير وعاصم وغيرهما"[3].

نلاحظ أنَّ الدَّاني قد قسَّمَ الفتح إلى ضربين: الفتح الشديد، والفتح المتوسط وعرَّف كلاً منهما على حده. كما أنَّهُ استخدمَ مصطلح التفخيم للدلالة على الفتح الشديد.

كما وردَ هذا المصطلح عندَ ابن الباذش (ت 540هـ) دونَ أن يعرِّفه ويفصل القول فيه إذ قال: "ونظرنا إلى ما اختلفَ فيهِ القرَّاء، فأمالهُ بعضٌ، وفتحَهُ بعضٌ،

---

(1) القيسي، الكشف: 168/1.

(2) الدَّاني، التَّحديد: 102-103.

(3) الدَّاني، الموضح: 24، نقلاً عن عبد القادر مرعي، المصطلح الصَّوتي: 162.

وجعلَهُ بعضٌ بينَ بين من الكلم..." [1]. ووردَ عندَه مصطلح التفخيم، فهو عندَهُ يعني التغليظ وربو الحرف وتسمينه[2].

وعرَّف ابن الطحَّان (ت 561هـ) مصطلح (الفتح) في كتابهِ (مرشد القارئ) حيث قال: "والفتحُ : عبارةٌ عن النُّطق بالألف مركَّبَةً على فتحةٍ خالصةٍ غير ممالةٍ إلى مصافِ الكسرِ"[3].

وقال ابن الطحَّان: "وتحديدُهُ: أن يُؤْتَى بهِ على مقدار انفتاحِ الفم. مثالُهُ: (كانَ)، تركَّبَ صوتُ الألفِ على فتحةِ الكاف، وهي فتحةٌ خالصةٌ، لا حَظَّ للكَسْرِ فيها، معترضَةً على مخرج الكاف اعتراضاً. وتحقيقُهُ أن ينفتحَ لَهُ الفم في النُّطق بـِ (كان) ونظيرهِ، كانفتاح الفم في (قال) ونظيرهِ"[4].

وتبعه في ذلكَ أبو شامة (ت 665هـ) في كتابِهِ (إبراز المعاني)، وابن الجَزَري (ت 833هـ) في كتابِهِ (التمهيد)[5]، فقد عرَّف أبو شامة (ت 665هـ) الفتح إذ قال: "الفتح هُنا ضد الإمالة؛ وهو مُنْقَسِمٌ إلى فتحٍ شديدٍ، وفتحٍ متوسط، فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفيهِ بلفظ الحرف الذي بَعدَه ألف، ويُسمَّى التفخيم، والقرَّاء يعدلونَ عنه، ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قَرُبَ منهم، لأنَّ طباعهم في العجمة جرت عليهِ، فاستعملوهُ كذلك في اللُّغة العربيَّة، وهو في القراءة مكروهٌ وعيبٌ"[6].

وقال المالقي (ت 705هـ) في أثناء حديثِهِ عن مصطلح الفتح في (باب الفتح والإمالة وبين اللفظين) من كتابِهِ (شرح كتاب التَّيسير للداني): " ... كما يسمون

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 270/1.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 324/1.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54-55.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71-72، وانظر: المرعشي، جهد المقل: 236-237.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني: 203-204، ابن الجَزَري، النَّشر: 29/2-30.

الفـــتح: النصب، وهذا كلّه من غير أنْ ينتهي إلى قلبِ الفتحةِ كسرةً، والألفِ ياء"[1]. وســـار على نهجِهِ ابن الجَزَري (ت 833هـــ) في هذهِ التَّسمية حين قال: "ويُقال لهُ التفخيم وربما قيلَ لَهُ النصب"[2].

وقـــال ابن الجَزَري (ت 833هـــ) في معرفة أيهما الأصل وأيهما الفرع في كلٍ من الإمالة والفتح: "وقد اختلفَ أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو أنَّ كلاً مـــنهما أصـــلٌ برأسِـــهِ مع اتفاقهم على أنَّهما لغتانِ فصيحَتان صحيحتان نزلَ بهما القـــرآن. فقـــد ذهـــبَ جماعةٌ إلى أصالة كلٍ منهما وعدم تقدُّمهِ على الآخر. وكذلك التفخيم والتَّرقيق، وكما أنَّهُ لا يكون إمالة إلا بسببٍ فكذلك لا يكون فتحٌ ولا تفخيم إلا بسبب. قالوا: ووجود السبب لا يقتضي الفرعيَّة ولا الأصالة. وقالَ آخرون إنَّ الفتحَ هـــو الأصـــل وإنَّ الإمالـــة فرعٌ بدليل أنَّ الإمالة لن تكون إلا عندَ وجود سبب من الأســـباب فإن فُقِدَ سَبَبٌ منها لَزِمَ الفتح، وإن وُجِدَ شيءٌ منها جاز الفتح والإمالة فما مـــن كلمـــةٍ تُمال إلا وفي العربِ من يفتحها ولا يُقال كل كلمةٍ تُفتحَ ففي العرب من يميلها. قالوا فاستدللنا باطِّراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعيَّة الإمالة. قالـــوا وأيضـــاً فـــإنَّ الإمالة تُصَيِّرُ الحرف بين حرفين بمعنى أنَّ الألف الممالة بينَ الألـــف الخالصـــة والياء. وكذلكَ الفَتْحَة الممالة بينَ الفتحة الخالصة والكسرة والفتح يُبقي الألفَ والفتحةَ على أصلها قالوا فلَزِمَ أنَّ الفتحَ هُوَ الأصلُ والإمالة فرعٌ"[3].

5.3 الوَقْفُ:

الوَقْفُ لُغَةً: مصدر قولك وَقَفْتُ الدابة وَوَقَفْتُ الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كـــانَ لازماً قلت وقفتُ وقوفاً[4]. وهو: الحبس، والوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها[5].

---

(1) المالقي، شرح كتاب التَّيسير للداني: 457.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 29/2.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 31/2-32.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (وقف): 429/9.

(5) الجرجاني، التعريفات: 328.

الوَقْـفُ اصـطلاحاً: كـانَ سيبويه (ت 180هـ) أوّل من أشارَ إلـى هـذا المصـطلح في أثناء حديثِهِ عن الحركة الإعرابيَّة في الوقف على الكلمة؛ حيث عقد باباً للوقف في أواخر الكلم المتحرّك في الوصـل والّتي لا يلحقها زيـادة في الوقف فقال: "هذا باب الوقف في آخر الكَلِم المتحرّك في الوصـل الّتي لا تلحقها زيادة في الوقف، فأمّا المرفوع والمضموم فإنَّهُ يوقف عندَهُ على أربعةِ أوجهٍ: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عندَ المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف"[1].

نلاحـظ من قول سيبويه أنَّهُ جعلَ للوقف أربعة أنواع هي: (الوقف بالإشمام، والوقـف بغير الإشمام، والوقف بالرَّوم، والوقف بالتضعيف). ثم يقول: "وأمّا الذين رامـوا الحـركة فإنَّهم دعاهم إلى ذلك الحرصُ على أن يخرجوها من حال ما لزمَهُ إسكانٌ على كلِّ حال، وأن يُعْلِموا أنَّ حالها عندهم ليسَ كحالِ ما سكنَ على كلِّ حال وذلك أرادَ الذين أشمُّوا، إلاَّ أنَّ هؤلاء أشدُّ توكيداً"[2].

وفصّلَ سيبويه القول في ذلكَ بما رواهُ عن الخليل، وجعلَ لكل واحدٍ من هذهِ الاصـطلاحات علامـة تميـزه، فللإشمام نقطة توضع فوق السكون أعلى الحرف، وللـرَّوم خطٌّ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، والخاء لمن أرادَ الوقف وأجرى الحرفَ مجرى الجزمِ والإسكان[3] وعبَّرَ الخليل عن الوقف بالسكون[4] وجعل الوقف ضـد الوَصل، كما عبَّر عن التضعيف بالتثقيل في الحاق واو أخرى لـِ (لَوْ، وأَوْ) سـاكنتي الآخـر إذا سُمِّي بهما، وعلَّل التثقيل هنا بقوله: "ليس في كلام العرب اسم آخره (واو) قبلها حرف مفتوح[5].

وقد وردَ هذا المصطلح لدى معظم علماء العربيَّة القدماء أذكر منهم ابن جنِّي فـي كـتابهِ (الخصائص)[6]، والزجاجي في كتابِهِ (الجمل في النحو)، حيث خصص

---

(1) سيبويه، الكتاب: 168/4، وانظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 392/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 169/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني: 33.

(5) ابن جنِّي، الخصائص: 144/2، 496-497.

(6) ابن جنِّي، الخصائص: 61/2-80.

باباً بعنوان "الوقف" تحدثَ فيه عن أوجه الوقف، إذ قسَّمَ الوقف إلى سبعة أوجه حين قال:

فالــوجه الأوَّل : أن تقــفَ على المرفوع والمجرور بالسكون، كقولكَ "هذا زيد"، و "مررت بزيــدْ". وتقف على المنصوب بالألف، فتجعلها عوضاً من التنوين، فتقول: "رأيتُ زيداً"، و"لقيتُ عَمْراً".

والــوجهُ الثانــي : أن تقــفَ عليه كُلِّه بالسكون، فتقول: "هذا محمــد"، و"رأيــتُ محمدْ"، و"مررتُ بمحمدْ".

والــوجهُ الــثالث : أن تُعوِّض من التنوين في المرفوع واواً، ومن المنصوب ألفاً، ومــن المخفوضِ ياءً، فتقول: "هذا زَيْــدو"، و"مَرَرْتُ بزيدي"، و "رأيتُ زيدا".

والــوجهُ الــرابع: رَوْمُ الحــركةِ: وهُــوَ أَنْ تلفظَ بآخــر الكلمة وأنتَ تُشيــرُ إلى الحركة، لِيُعْلَمَ أنَّهُ مضموم في الوصل.

والــوجهُ الخــامس: الإشــمامُ: وهو أخفى من روم الحركة؛ وإنَّما هو لرأي العين. والإشمام وروم الحركة إنَّما يكونان في المرفوع.

والــوجهُ الســادس: الإتباع: وهو أن تنقل حركة الحرفِ إلى ما قبله، ليعلم السامع أنَّهــا حركَةَ الحرفِ في الوصل، وأكثرُ ما يجيءُ ذلكَ في الشعر، نحوَ قولهم: "هذا بَكُر"، و "مَرَرْتُ بِبَكِرْ" وليسَ ذلك في المنصوب. قال الشاعر[1]:

أنَا ابْنُ ماويَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ [2]

---

(1) نســب هذا الرجز في كتاب سيبويه لبعض السعديين، ونسبهُ المبرِّد في الكامل إلى عبيد بن ماويــة الطائــي، وتــبعه ابن منظور في اللِّسان، ووافقهما الجوهري، وهو لِفَدْكي بن أَعْبَد المنقري، ونسبَ في شرح الجمل لابن هشام (ص 225) إلى الفرزدق.

(2) جَــدّ: تحقــق واشتدَّ، النقر: أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثُمَّ تصوِّت، وهو صويت يســكن بــه الفرس إذا اضطرب بفارسه، والمعنى: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عندَ

الوجهُ السابع: التثقيل، كقولكَ: "هذا جعْفَرٌ، وعامرٌ"، وما أشبه ذلك. قال الشاعر:

لقد خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبًا في عَامِنا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا[1]»[2]

ورد هذا المصطلح عندَ الزمخشري في كتابِهِ (المفصّل)[3] وعندَ ابن يعيش في كتابه (شرح المفصّل)[4] وعندَ الاستراباذي في كتابِهِ (شرح الشافية)[5] وعندَ السيوطي في كتابِهِ (همع الهوامع)[6].

الوقف عندَ علماء التَّجويد والقراءات

أوْلَى علماء التَّجويد والقراءات هذا المصطلح جُلَّ عنايتهم واهتمامهم، حيث عرَّفوهُ وبينوا حالاته وأحكامه، فهذا الفرّاء (ت 207هـ) يتحدث عن هذا المصطلح في كتابِهِ (معاني القرآن)[7].

وهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول في تعريف الوقف: "هو أن تقفَ على الحركة،أي تتركها، كما يقول: وقفتُ على كلامك، أي تركته"[8].

كما وضَّح مكي الهدف من استعمال الرَّوم والإشمام حيث قال: "اعلم أنَّ الرَّوم والإشمام استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في

اشتداد الحرب. وعجز البيت: (..... وجاءت الخيلُ أثابيَّ زُمَرْ) والبيت من شواهد سيبويه 2: 284، الكامل 2: 162، المغني: 434، العيني 4: 559.

(1) عدَّه الأعلم في شرح أبيات الجمل من البحر السريع. والبيت من شواهد سيبويه 2: 282، شرح اللمع: 420، شرح الشافية: 254.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو: 309-310.

(3) الزمخشري، المفصّل: 403-410.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل: 9/66-90.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 2/271-323.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 6/199-221.

(7) الفرّاء، معاني القرآن: 2/144.

(8) القيسي، التبصرة: 104.

الوصـــــل" [1]. وقد فرَّق مكي بين الرَّوم والإشمام حيث قال: "وأصل الرَّوم أظهر للحـــركة من أصل الإشمام، لأنَّ الرَّوم يسمع ويُرى، والإشمام يُرى ولا يُسْمع. فمن رامَ الحـــركة أتى بدليلٍ قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشَمَّ الحركة أتـــى بدليل ضعيفٍ على ذلك والإشمام لا يكون إلاَّ في المرفوع والمضموم. فالرَّوم إتيانك في الوقف بحركةٍ ضعيفةٍ غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام بضمِّ شفتيكَ لا غير من غيرِ صوت، ولا يفهمَهُ الأعمى بِحِسِّه، لأنَّهُ لرَأي العين"[2].

وتفـــريق مكـــي هـــذا بين كل من الرَّوم والإشمام، يتطَلَّبُ منَّا أن نُعَرِّفَ كلاً منهما على حده.

وتحـــدَّث في كتابِهِ (التَّيسير) عن مصطلح (الوقف بالسكون) حيث قال: "اعلم أنَّ مـــن عـــادة القُرَّاء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير لأنَّهُ الأصل"[3].

ووردَ مصطلح السكون أو الوقف بالسكون لدى القرطبي (ت 461هـــ) حيثُ قـــال: "وكـــذلك الســـكون ينبغي ألاَّ تَستَوفيهُ إشباعاً فيخرج إلى التشديد أو السكون ومســـاواة حالِ قطع الكلام بوَصله ولا يُزْعِجَهُ وينفرهُ فيصير حركةً أو بَعْضَها، بل يجعـــل الحركات والسكنات وزناً واحداً وقدراً معلوماً وكَيْلاً سواءُ، حذْوَ النَّقْلِ بالنَّقْلِ والقُذَّةِ بالقُذَّة"[4].

أمَّا النوع الأخير من أنواع الوقف الَّتي أشار إليها سيبويـــه، وهـــو الوقـــف بالتضـــعيف. فقـــد وردَ عندَ مكي بن أبي طالب (ت 437هـــ) في كتابِهِ (الرعاية)، حـــيث خصَّـــصَ لهُ باباً سَمَّاهُ (باب الوقف على المشدَّد) إذ قالَ فيهِ: "اعلم أنَّ الوقف علـــى المشدَّد، فيه صعوبةٌ على اللِّسان، لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين، كأنَّـــهُ حرفٌ واحدٌ، فلا بُدَّ من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلكَ حتَّى يظهـــر في السَّمع التشديد. نحوَ الوقف على قولِهِ: "ما لكم من دونهِ من وليٍّ"، و "من

---

(1) القيسي، الكشف: 122/1.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) الدَّاني، التَّيسير: 58.

(4) القرطبي، الموضح: 191.

طــرفٍ خفي"، و"في يومٍ نَحْسٍ مُسْتَمرّ"، و"أدهى وأمر"، وشبهه، تطلبُ كمال التشديد في الحرف الذي تقِفُ عليه من هذا النوع، وتقفُ على ساكنٍ قبلهُ ساكنٌ غيرُ منفصلٍ منهُ"[1].

وقالَ ابن الباذش (ت 540هـ): "والتضعيف: تشديد الحرف في الوقف، ولا يكــون فــي الحرف الذي قبله ساكن نحوَ (العجل)، لأنَّهُ لا يجتمع في كلامهم ثلاثة ســواكن. ونقــل الحــركة يكــون فيما سكن ما قبل آخرهِ فتحرّكَ لكراهيتهم التقاء الساكنين، فإن كانَ ذلكَ مما يجوز في الوقف نحوَ (مِنْهُ، وعَنْهُ، وبالصَّبْر، وهذا بَكُرْ) ولا يكــون فــي النصب. فأمَّا المنصوب المنوَّن فلا يكون فيهِ شيءٌ من هذهِ الوجوه لتوسطهِ بإبدال التنوين ألفاً.

فهــذا حكم الحــرف الصحيح الموقوف عليهِ عندَ العرب. فأمَّا ما عندَ القُرَّاء فــي ذلــكَ فذكــــر أبـــو الفضل الخُزاعــي وغيــرُهُ أنَّ الروايــة وردت عــن حمــزة و الكسائــي بالرَّوم والإشمام. وذكــر عثمــان بــن سعيد أنها وردت بذلك عــن الكوفيين وأبــي عمرو.[2]"[3].

وردَ مصــطلح الوقف عند الدَّاني (ت 444هـ)، حيث خصَّصَ لَهُ باباً سمَّاهُ (باب ذكر الوقف وبيان أقسامهِ). إلاَّ أنَّهُ لم يُقدِّم لَهُ تعريفاً واضحاً يُذكر. وإنَّما تحدَّث فــيهِ عــن أهميَّة معرفة مواضع الوقف لدى قارئ القرآن، حيث سمَّى أنواع الوقف وذكر أسماءً مرادفةً لبعض هذه الأسماء إذ قال: "اعلموا أنَّ التَّجويد لا يتحَصَّلُ لقراء القــرآن إلاَّ بمعرفةِ الوقفِ ومواضعِ القطع على الكلم، وما يُتجنَّبُ من ذلكَ لبشاعتهِ وقــبحهِ،... فالوقــف في كتاب الله – عز وجل – على أربعة أضرب: تامٌّ، وكافٍ، وحسَنٌ، وقبيحٌ.

فالتَّامُّ: هو الذي يحسن الوقف عليهِ والابتداءُ بما بعدهِ، لأنَّهُ لا يتعَلَّق مما بعده ولا مــا بعده بهِ، وذلك يوجد عندَ تمام القصص وانقضاء الكلم، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي، إذ هي مقاطِعَ وفواصل، وقد يجيءُ بعد آية وآيتين وأكثر.

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 259.

(2) الدَّاني، التَّيسير: 59.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

والكافـــي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداءُ بما بعدَهُ، إلاَّ أنَّ الذي بعده متعلِّقٌ بهِ، وذلك نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[23/4] والابتداءُ بما بعده فـــي الآية كلِّها. ألا ترى أنَّهُ معطوفٌ بعضه على بعض فهوَ متعلِّقٌ بما قبلهُ، ويُسمَّى هذا الضرب مَفهوماً أيضاً.

والحَسَـــنُ: هو الذي يحسن الوقوفُ عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعدهُ، وذلكَ نحوَ الوقف على ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [2/1]. و ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [3/1]، وشـــبهه. وهـــو حســـنٌ لأنَّ المُـــراد مفهوم، والابتداء بما بعدهُ قبيحٌ لأنَّهُ مجرورٌ، ويُسَمَّى هذا الضرب صالحاً أيضاً.

وأمَّـــا **الوقف القبيح:** فهو الذي لا يُعرَفُ المراد منه، وذلك نحوَ الوقف على ﴿ بِسْمِ ﴾ ، ﴿ مَٰلِكِ ﴾ وشبهها، والابتداء بقولِهِ: ﴿ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، ألا ترى أنَّهُ إذا وقف عليه لم يُعلَم إلى أي شيءٍ أُضيفَ. وهذا يُسمَّى وقف الضرورة لتمكن انقطاع النَّفس عندهُ.

والقرَّاء ينهَونَ عن الوقفِ على هذا الضرب وينكرونهُ، ويستحبونَ لمن انقطع نَفَسُـــهُ علـــيه، وعلى ما أشبهه من الوقف القبيح والبشيع أنْ يرجع إلى ما قبله حتَّى يَصِـــلَهُ بما بعدَهُ. والمختار الوقف التامُّ، والكافي مُستَحسَنٌ، والحسن جائز إذا اضطرَّ إلـــيه القـــارئ"[1]. نلاحظُ أنَّ الدَّاني سمَّى الأنواع الثلاثة الأخيرة بأسماء مرادفة لها فمـــثلاً ســـمَّى (الكافـــي بالمفهوم) و (الحسن بالصالح) و (القبيح بوقف الضرورة)، ونخلصُ من قولهِ بأنَّ أفضل أنواع الوقف هو الوقف التام، الذي لا إشكالَ فيه.

كمـــا تحدَّث القرطبي (ت 461هـــ) عن الوقف في كتابهِ (الموضح) إذ عرَّف الوقف بقولِهِ: "ولأنَّ معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي يُترك"[2]، ثم قال: "فهو يجـــري في جميع الكلم مُعْرَبِها ومَبْنِيَّها إلاَّ في موضعين: أحدهما المنصوب المنوَّن،

---

(1) الدَّاني، التَّحديد: 176-177، دعَّاس، فن التَّجويد: 96-97.

(2) القرطبي، الموضح: 206.

سـواءً كـانَ ممدوداً أو غير ممدود ...، والثاني الممدود، وهو على ضربين: مُشدَّدٌ ومهموز[1].

أمَّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد عرَّف الوقف بقولِه: "والوقف: عبارةٌ عن قطـع الصَّـوت على الكلمة زمناً يتنَفَّسُ فيهِ عادةً بنيَّةِ استئناف القراءة أمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليهِ أو بما قبلَهُ"[2].

وعـرَّفه البـناء الدمياطـي (ت 1117هـ) بقولِه: "والوقف عبارة عن قطع النُّطق على الكلمة الوضعيَّة زمناً يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، ولا يأتي في وسطِ الكلمة ولا فيما اتصلَ وسماً، ولا بد من التنفس معه"[3].

الوَقْفُ عندَ عُلماء التَّجويد المحدثين:

اتَّـبع علماءُ التَّجويد المحدثون سابقيهم من علماء التَّجويد في هذا المصطلح (دراسةً وتعريفاً وشرحاً وتفصيلاً)؛ حيث عرَّفوهُ بتعاريف عدَّة منها:

1- قَطـعُ الصَّوت على الكلمةِ زمناً يُتَنَفَّسُ فيهِ عادةً بنيَّةِ استئنافِ القراءة؛ إمَّا بما يلـي الحرف الموقوف عليهِ، إن صَلُحَ الابتداءُ بهِ، أو بالحرف الموقوفِ عليه، أو بما قبله مما يَصلُح الابتداء به، لا بنيَّة الإعراض[4].

2- هـو سـكتَةٌ عـن الكـلام يُؤخَذُ معها نَفَسٌ ومُدَّتها في الحديث العادي قدَرَ ما يستغرقهُ النَّفس الواحد، وقد يطولُ في تجويدِ القرآن الكريمِ ترتيلاً، وقد تقصر أثناء الحديث العادي في الوقف المتعلِّق الشبيهِ بالسكتةِ اللطيفةِ في تلاوة القرآن الكريم[5].

---

(1) القرطبي، الموضح: 206-207.

(2) ابن الجَزَري، النَّشر: 240/1.

(3) البناء الدمياطي، الاتحاف: 100.

(4) الجريسـي، نهاية القول المفيد: 152، الحصري، أحكام قـراءة القـرآن الكريـم: 251، المرصـفي، هدايـة القـاري: 368/1، شـكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 178، الحفيان، أشهر المصطلحات: 217.

(5) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التَّجويد: 135-136.

وقــد أضافَ الحفيان إلى أنواع الوقف الَّتي ذكرها الدَّاني ومرَّ ذكرها سابقاً، ووافقه فيها معظم علماء التَّجويد المحدثين أنواعاً ثلاثة هي:

1- **الممنوع:** وهو الوقف على ما لا يتم الكلامُ بهِ، وأقبح منهُ الوقف على ما يوهم وَصْــفاً لا يليقُ بذات الله العُليا، وصفاتِهِ المتفردة، وأسمائِهِ الحسنى ووحدانيته نحــوَ: الوقــفُ على كلمة يَسْتحِي من قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾[1].

2- **الشاذ:** وهو الوقف على ما يوهم معنى غير المُراد كالوقف على : (قرّت عين لي ولك) وهو شاذ لا يجوز.

3- **المتعانق:** وهو أن يأتي لفظان متواليان إذا وقف على أحدهما لم يجز أنْ يُوقَفَ على الآخر نحو: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾[2]، فإذا وقفنا على (رَيْبَ) لا نقفُ على فيه، والعكس، وهكذا في كل وقفٍ متعانق، وعلامته (فيهِ)[3].

كما قسَّمَ علماءُ التَّجويد المحدثون الوقف إلى أقسامٍ أربعة هي:

أ- **الوقــف الاختباري:** "بالباء التحتيَّة الموحَّدة" وهو أن يُطلب من القارئ أن يقف لاختــبارهِ وامــتحانِه، وللاطمئــنان إلى جودة القراءة وعلمهِ بكيفيَّة الوقف إذا اضــطُرَّ لــذلك[4]. وهــو متعلِّقٌ بالرسم العثماني لبيان المقطوع والموصول والــثابت والمحــذوف من حروف المدِّ والمجرور والمربوط من التاءات. ولا يوقــف عليهِ إلاَّ لعذرٍ كانقطاعِ نفسٍ أو سؤالٍ ممتحنٍ أو تعليم قارئ كيف يقف إذا اضطرَّ؛ لأنَّهُ قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيفَ يقف. وحكم هــذا القســم مــن أقسام الوقف (الجواز)، على أن يعود إلى الكلمة الَّتي وقفَ

---

(1) [البقرة: 26].

(2) [البقرة: 2].

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 219.

(4) القضــاة، محمد عصام ورفاقه، الواضح في أحكام التَّجويد، دار النفائس – عمــان، ط3، (1418هـ-1998م): 122.

علـــيها، فيبدأ بها ويَصِلها بما بعدها إن صلح البدء بهِ، وإلاَّ بدأ من كلمة قبلها من الكلمات الَّتي يصح البدء بها.

ب- **الوقـــف الاضـــطراري:** وهـــو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورةٍ ألجأتْهُ إلى الوقـــف، كضيقِ النَّفس أو انقطـــاعهِ، أو العطاس، أو النسيان أو غلبة نوم، أو ضـــحك، أو بكـــاء. وما أشبه ذلك من الأعذار الَّتي لا يتمكن معها من وصل الكلمـــات بعضها ببعض؛ حتَّى يقف على ما يصح الوقف عليه، ثم يجب عليه أن يعود إلى الكلمة الَّتي وقف عليها فيبتدئ بها إن صلح الابتداء بها، وإلاَّ ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها[1].

ج- **الوقف الانتظاري:** وهو الوقف على الكلمة القرآنيَّة ليستوعب ما فيها أو فيما قـــبلها من القراءات والروايات والطرق والأوجه، ولا يكون ذلكَ إلاَّ حال تلقِّي الطالـــب على الشيخ وجمعِهِ القراءات السبع أو العشر، أو الرواة عن القارئ، أو الأوجـــه عن الراوي. وقد يكون حين يرغب القارئ في إعادة الآية الواحدة أكثـــر مـــن مرَّة لبيانِ معنىً أو تحسينِ صوتٍ. ولا يُشترط في هذا الوقف ولا فـــيما قبله تمام المعنى، فللقارئ أن يقف على أيَّةِ كلمةٍ ليبين حكمها من حيث الرسم، أو ليستوعِبَ ما فيها من أوجه القراءة مهما كان تعلقها بما بعدها، ولكن علـــى القـــارئ أن يكون حصيفاً فلا يقف على ما يؤدي إلى إخلالٍ بالمعنى أو إيهام معنىً فاسدٍ، كالوقف على كلمةِ (يغفر) من قولِهِ تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ** ﴾[2] ونحوها. وحكم هذا الوقف: الجواز، ويُقال فيهِ ما قيلَ فيما قبله من حيث البدء.

د- **الوقـــف الاختياري:** "بالياء المثناة التحتيَّة"، وهو الوقف الذي يعمدُ القارئُ إليهِ بمحـــضِ اختـــيارِهِ وإرادتِـــــهِ، لملاحظتِهِ معنى الآيـــات، أو ارتباط الجمل، وموقـــع الكلمات دونَ أن يعرضَ لهُ ما يقتضي الوقف من عُذرٍ أو ضرورةٍ أو

---

(1) الجريســـي، نهايـــة القول المفيد: 153، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 252، المرصفي، هداية القاري: 368/1، شكري ورفاقه، المنير: 178-179.

(2) [النساء: 48].

تَعَلُّـم حكـم أو إجابةٍ عن سؤال. وهذا القسم هو المراد بالوقف عندَ الإطلاق، بمعنـى أنَّهُ إذا ذُكِر لفظُ "وقف" أو إذا قيلَ: يوقف على كذا أو الوقف على كذا تـام، أو كـاف أو نحو ذلك: لا يُرادُ بهِ إلاَّ الوقف الاختياري[1]. وأنواع هذا القسـم هي (التام، الكافي، الحسن، القبيح) الَّتي ذكرها الدَّاني، ومرَّ بنا ذكرها سابقاً.

6.3 الرَّوم:

الـرَّوم لغـةً: "رامَ الشيء يرومُهُ روماً ومَراما: طَلَبَهُ، ومنهُ روم الحركة في الوقـف على المرفوع والمجرور، وروم الحركة هو حركةٌ مختلسةٌ مختفاةٌ لضربٍ مـن التخفـيف، وهي أكثرُ من الإشمام، لأنَّها تُسمَعُ، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسـةً مـثل همزة بين بين"[2]. وهو أن تأتي الحركةُ الخفيفة؛ بحيث لا يشعر بهِ الأصم[3].

الـرَّوم اصـطلاحاً: استخدم سيبويه (ت 180هـ) لفظ (الرَّوم) إذ قال: "..... وبـأن تروم الحركة التحريك"[4]. وهو الإشارة للحركة بصوت خفي، وروم الحركة يكاد الحرف يكون بهِ متحركاً، ألا تراك تفصل بهِ بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً[5].

كمـا أشار الزمخشري (ت 538هـ) إلى هذا المصطلح حيث قال: "والرَّوم: وهو أنْ تروم التحريك"[6].

---

(1) الجريسـي، نهايـة القول: 153، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 253-261، المرصفي، هداية القاري: 369/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 179-182.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (روم): 300/12.

(3) الجرجاني، التعريفات: 151.

(4) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(5) ابن جنِّي، الخصائص: 118/1، التهانوي، كشـاف اصطلاحات الفنون: 886/1.

(6) الزمخشري، المفصَّل: 338.

الرَّوم عندَ علماء التَّجويد

استخدمَ علماء التَّجويد مصطلح (الرَّوم) حيثُ قال مكي (ت 437هـ): "اعلم أنَّ الـرَّوم والإشمام إنَّما استعملتهما العرب في الوقف لتبين الحركة، كيف كانت في الوصـل. وأصـل الرَّوم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأنَّ الرَّوم يُسمَعُ ويُرى، والإشمام يُرى، ولا يُسمع. فمن رامَ الحركة أتى بدَليلٍ قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشَمَّ الحركة أتى بدليلٍ ضعيفٍ على ذلك"[1].

ثـم عـرَّف مكي الرَّوم بقولِه: "فالرَّوم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى"[2] ويفرِّق مكي بين الرَّوم والإشمام من حيث أنَّ الرَّوم يكون في أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر[3].

وورِدَ هـذا المصطلح عندَ الدَّاني (ت 444هـ) إذ قال: ".... والرَّوم أتمُّ من الإشـمام، لأنَّهُ تضعيفُ الصَّوت بالحركة، حتَّى يذهب معظمُها، فيُسمَعُ لها صُوَيْتٌ خفيٌّ يُدرِكُ معرفته الأعمى بحاسة سمعِه، ويستعملُ في الحركات الثلاث إلاَّ أنَّ عادة القـرَّاء أنْ لا يـرِوموا المنصوبَ ولا المفتوحَ لخفتهما وسرعةِ ظهورهما إذا حاولَ الإنسانُ الإتيان ببعضها، فيبدو الإشباع لذلك"[4].

وورِدَ كـذلك عـندَ القرطبي (ت 461هـ) إذ أخرجَ المفتوح من الرَّوم حينَ قـال: "وإنَّما كانَ الرَّوم في المكسور والمضموم؛ إعراباً كانَ أو بناءً، دونَ المفتوح، وإن كـانَ الأصلُ استواءَهُما في الرَّوم، لأنَّ المفتوح أخَفُّ، وحركته أسرع ظهوراً فلو رامَ الرَّائِمُ الإتيان ببعضها وجُزْئِهَا جاءَ كُلُّها وجملتُها"[5].

وذكـر ابن الباذش (ت 540هـ) هذا المصطلح، حيث عرَّفَهُ قائلاً: "فالرَّوم: أن تُضـعِفَ الصَّـوت فـلا تُشبِع ما ترومَـهُ. ويكـون في المرفوع منوَّناً أو غير مـنوَّن، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنون، والمفتوح، والمجرور بالكسرة

---

(1) القيسي، الكشف: 122/1، والتبصرة: 104.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) القيسي، التبصرة: 105.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 171، والتَّيسير: 59، القرطبي، الموضح: 208.

(5) القرطبي، الموضح: 209.

أو الفـتحة، والمكسور نحوَ: (عَدُوٌّ، وبَرِيءٌ، ونستعينُ، ويَعْلَمُ، ومِنْ قبلُ، ومِنْ بَعْدُ، وبِيَ الأعداءَ، ويعلمون، وجَعَلَ، ومِنْ عاصم، ومِن المآء، وعلى إبراهيمَ واسماعيلَ، وهـؤلاءِ و﴿ جِئْتَ ﴾[1]) وشِـبهِ حيثُ وقع"[2]. كما قالَ: "وعمل الرَّوم يُمكن في الحركاتِ كلِّها لأنَّهُ عمل اللِّسان، فيلفظ بها لفظاً خفيفاً يُسْمَعُ"[3].

نلاحظُ أنَّ هناك اختلافاً في الرأي بين كلٍ من القرطبي وابن الباذش؛ ذلكَ أنَّ القرطبـي أخـرجَ المفتوح من الرَّوم، وأنَّ ابن الباذش أدخل المفتوح في الرَّوم ولم يخرجه منه كالقرطبي.

وهذا ابن الطحَّان (ت 561هـ) يتَّبِعُ سابقيه حيث يقول: "والرَّوم: عبارة عن النُّطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي"[4].

وعـرَّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) بقولهِ: "هو عند القرَّاء عبارة عن النُّطق بـبعض الحـركة. وقال بعضهم هو تضعيف الصَّوت بالحركة حتَّى يذهبَ معظمها، وكلا القولين واحد وهو عند النُّحاة عبارة عن النُّطق بالحركة بصوتٍ خفي"[5].

وقـال كذلك: "الرَّوم وهو إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف. وهـو الـنُّطق ببعض الحركة وتضعيف الصَّوت بها حتَّى يذهبَ معظمها"[6] وفائدته الإعـلام بأصل الحركة؛ ليرتفع جهالة السامع. حيث قال ابن الجَزَري: "قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالرَّوم، والإشمام هي بيان الحركة الَّتي تثبتُ في الوصل للحرف الموقـوف عليهِ؛ ليظهر للسامع، أو للناظر كيف تلكَ الحركة الموقوف عليها، وهذا التعْليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كانَ بحضرة القارئ من يسمع قراءته، وإلاَّ فـلا يـتأكد الوقف بالرَّوم، أو الإشمام إذ ذاك؛ لأنَّهُ غير محتاجٍ أنْ يُبَيِّن نفسه،

---

(1) [مريم: 27].

(2) ابن الباذش، الإقناع: 504/1.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 56، ومخارج الحروف وصفاتها: 96.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 121/1، والتَّمهيد: 73.

(6) ابن الجَزَري، النَّشر: 121/2.

وعـــندَ حضـــور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلكَ علمَ صحة عمل القارئ"[1].

كمـــا ذكر ابن الجَزَري أنَّ الكوفيين يختلفونَ عن غيرهم في تسمية مصطلح الرَّوم والإشمام، إذ قال: "وقد حكي عن الكوفيين أنَّهم يُسَمُّونَ الإشمام روماً، والرَّوم إشماما؛ قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال وأراهُ يُريدُ بهِ الـــرَّوم، لأنَّ الكوفيين يجعلونَ ما سميناهُ روماً إشماما وما سميناهُ إشماما روماً. وقد ذكـــرَ نصر علي الشيرازي في كتابهِ (الموضح) أنَّ الكوفيين ومَنْ تابعهم ذهبوا إلى أنَّ الإشـــمامَ هو الصَّوت وهو الَّذي يُسْمَعُ لأنَّهُ عندهم بعض حركة، والرَّوم هو الذي لا يُسْـــمَعُ؛ لأنَّـــهُ رومٌ للحركة من غيرِ تفوُّهٍ بهِ قال: والأوَّل هو المشهور عندَ أهل العربيَّة"[2].

وعـــرَّفه زكـــريا الأنصاري (ت 926هـــ) فقال: "والرَّوم هو: الإتيان ببعض الحـــركـــة، ومـــــن ثـــم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمع القريب المصغي دونَ البعـــيد"[3]. ووردَ ذكر هذا المصطلح عندَ البناء الدمياطي (ت 1117هـــ) في كتابهِ (اتحـــاف فضلاء البشر) حيث قال: "أمَّا الرَّوم فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً، فلذا ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول الَّتيسير هو تضعيفك الصَّوت بالحركة حتَّى يذهب معظم صوتها فتسمع له صوتاً خفيفاً وهو عندَ القرَّاء غير الاختلاس وغير الإخفاء..." [4].

الرَّوم عندَ علماء التَّجويد المحدثين:

درسَ علمـــاءُ الـــتَّجويد المحدثـــون مصطلحَ (الرَّوم) وعرَّفوه بتعاريف عدَّة، تختلفُ في الصياغة، والمعنى واحد فمن أهمها:

---

(1) ابن الجزري، النشر: 125/2.

(2) ابن الجزري، النشر: 121/2.

(3) زكريا الأنصاري، الدقائق المحكمة: 105.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 101.

1- الـنُّطق ببعض حركةِ الحرفِ الأخير في الكلمة الموقوف عليها. وهو الإتيان بالحركة بصوتٍ خفي يدركه الأعمى والقريب المصغي[1].

وقـال الحصري (ت 1401هـ): "والمعتبر في دخول الرَّوم: الحركةُ الملفوظُ بهـا سـواء كانـت أصـليَّة أم نائبة عن غيرها، فيدخل فيما جُمِعَ بألفٍ وتاء مـزيدتين وما ألحق بهِ نحوَ: "(خلق الله السموات، وإن كُنَّ أولاتِ) وإن كان منصوباً، لأنَّ نصبه بالكسرة، والكسرة يدخلها الرَّوم. ولا يدخل في الاسم الذي لا ينصـرف نحو: (إلى إبراهيم، وبشرناهُ بإسحاق) لأنَّ جرَّهُ بالفتحة، والفتحة لا يدخلها الرَّوم"[2].

نلاحـظ هُنا أنَّ الحصري (ت 1401هـ) كان موافقاً للقرطبي (ت 462هـ) في إخراج المفتوح من الرَّوم.

2- هـو الإتـيان بـبعض الحركة يسمعه القريب دونَ البعيد، ويأتي في المكسور والمضموم والمجرور[3].

3- وهـو عـبارة عن إطباق الشفتين عقبَ تسكين الحرف المضموم أو المرفوع إشارةً إلى أنَّ الحركة المحذوفةَ ضمَّةٌ بدون صوت فلا يدركه الأعمى[4].

4- وهـو صـوتٌ ضعيف كأنَّكَ ترومُ الحركةَ ولا تتمها وتختلسها اختلاساً، وذلك ممـا يدركـه الأعمى والبصير، لأنَّ فيهِ صوتاً يكادُ الحرفُ يكون بهِ متحرِّكاً، وبعضـهم لا يـرى الـرَّوم فـي المفتوح لخفَّتِهِ، فإذا حاولَ النَّاطق الإتيان ببعض الفتحة جاءت كلها[5].

فالرَّوم إذن هو الإتيان ببعض الحركة ويستعمل للمبصر والأعمى.

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 233.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234.

(3) الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، المستنبط الجديد في قواعد التَّجويد، دار الكتب العلميَّة، نقلاً عن كتابهِ أشهر المصطلحات: 177.

(4) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

(5) الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيَّة: 266.

7.3 الإشْمَـامُ:

الإشـمام لُغَـةً: روم الحرف الساكن بحركةٍ خفيَّة يُعْتَدُّ بها ولا تكسرُ وزناً. والإشمامُ أن يُشَمَّ الحرف الساكن حرفاً كقولكَ في الضَمَّة (هذا العمل) وتسكت، فتجد فيهِ إشماما للاَّم لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتدُّ به[1].

وهـو عندَ القرَّاء والنُّحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقـيلَ أن تجعلَ شفتيك على صورتهما. وكلاهما واحد، ويختص بالضمِّ سواء كانت حـركة إعراب أو بناء إذا كانت لازمة، وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف كما في الإتقـان. وأمَّا الإشمام بمعنى أن تنحو الكسرة نحوَ الضمَّة فتميل الياء الساكنة بعدها نحـوَ الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركةِ ما قبلها فيستعمله النُّحاة والقرَّاء في نحو (قِيلَ وبيعَ).

وقـيلَ الإشمام في نحوِ (قِيْلَ وبِيْعَ) كالإشمام حالة الوقف، أعني ضمُّ الشفتين مـع كسـرة الفاء خالصاً، هذا خلافُ المشهورِ عندَ الفريقين. وقيلَ الإشمام أن تأتي الضـمَّةُ خالصةً بعدها ياء ساكنة وهذا أيضاً مشهور عندهم، والغرض من الإشمام في نحو قِيْلَ وبِيْعَ الإيذان بأنَّ الأصل الضم في أوائل هذهِ الحروف[2].

الإشْـمَامُ اصطلاحاً: استخدمَ القدماء من علماء العربيَّة مصطلح (الإشمام) فقد وردّ ذكـرُ هذا المصطلح عندَ سيبويه (ت 180هـ) في (باب الوقف في آخر الكلم) فـي كـتابهِ (الكـتاب) حين قال: "...فأمَّا المرفوع والمضموم فإنَّهُ يُوْقَفُ عندهُ على أربعـةِ أوجهٍ: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن وبأن تروم التحـريك، وبالتضـعيف..."[3]. كمـا استخدم سيبويه مصطلح الإشمام في أكثر من موضع في كتابهِ (الكتاب)[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شمم): 379/12، الأزهري، تهذيب اللغة، (شمَّ): 291/11.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 211/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 169/4، 171-172، 342-343.

وكـــان سيبويه قد أشار إلى نوع آخر من الإشمام غير الذي ذُكِرَ سابقاً، وهو الإتـــيان بالفـــاء بحركةٍ بين الضم والكسر، ويُسمَّى روماً، حينَ قال: "وبعضُ العرب يقول: خِيْفَ، وبيعَ، وقيلَ فيشمّ، إرادة أن يُبَيِّنَ أنَّها فُعِلَ"[1].

وذكـــرهُ الزمخشري (ت 538هـــ) فقال: "وتقول فيما لَمْ يُسَمَّ فاعله قِيْلَ وبِيْعَ بالكسر وقيلَ وبيع بالإشمام"[2]. وتبعهُ في ذلك ابن يعيش (ت 646هـــ)[3].

وعـــرَّف الزمخشـــري الإشمام (في باب الوقف) بقولِهِ: "والإشمام وهُوَ ضم الشفتين بعدَ الإسكان"[4].

واســـتخدم الاستراباذي (ت 686هـــ) مصطلح (الإشمام) للدلالة على إشمام السِّين صوت الزَّاي حيث قال في أثناء شرحِهِ لكلام ابن الحاجب: "قولِهِ: (وضورع بها) أي بالصَّاد الزَّاي متحركة أيضاً: أي إذا تحركت الصَّاد وبعدها دال أُشِمَّ الصَّاد صـــوتَ الزَّاي، ولا يجوزُ قلبها زاياً صريحة، لوقوع الحركة فاصلةً بينهما، وأيضاً فـــإن الحـــرف يَقْوَى بالحركة، فلم يُقلَب، فلم يبقَ إلاَّ المضارعة للمجاورة، والإشمام فـــيها أقلَّ منهُ في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة الَّتي إنَّما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة، بـــل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظ الصَّاد والمصادر والصراط، لأنَّ الطَّاء كالدَّال"[5].

كما استخدمَهُ الاستراباذي في أثناء حديثِهِ عن حركة فاء المبني للمجهول من الأجـــوف وكـــذلك حـــركة فاء المبني للمفعول من الأجوف[6]. كما استخدمَهُ بعضُ العلماء وعزاهُ إلى لهجةٍ من اللهجات[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 342/4.

(2) الزمخشري، المفصَّل: 403.

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 74/10.

(4) الزمخشري، المفصَّل: 403.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 232/3.

(6) الاستراباذي، شرح الشافية: 155/3-156.

(7) انظر: أبي حيَّان الأندلسي، البحر المحيط: 61/1.

الإشمام عندَ علماء التَّجويد والقراءات:

كـــان ابن مجاهد (ت 324هـــ) أوَّل من استخدم مصطلح الإشمام حيث أطلقه علـــى خلـــط الصَّاد بالزَّاي في كلمة (الصراط) حين قال: "غير أنَّ حمزة كان يُشِمُّ الصَّاد فيلفظ بها بين الصَّاد والزَّاي"[1].

وعـــرَّفه مكي (ت 437هـــ) بقوله: "والإشمام إتيانكَ بضم شفتيك لا غير من غيـــر صوت، ولا يفهمهُ الأعمى بحسِه، لأنَّهُ لرأي العين"[2]. كما قالَ: "والإشمام لا يكـــون إلاَّ في حرفٍ ساكن نحوَ إشمامك ضمَّة الدَّال من: ﴿ نَعۡبُدُ ﴾[3] بعد إسكانها، وإشـــمامك ضـــمَّة النون الأوَّلى من: ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾[4] وهي ساكنة، لأنَّ أولَ المدغم لا يكـــونُ إلاَّ ســـاكناً. فإن وقعت الترجمةُ بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة رَوْمٌ، لأنَّـــهُ لا يُســـمَع نحو ترجمتهم الإشمام في: ﴿ سِيٓـَٔتۡ ﴾[5] و ﴿ قِيلَ ﴾[6] وشبهه، هذا إشـــمامٌ يُسْمَع، فَهَوُ كالرَّوم، وهي ترجمةٌ على مذهبِ الكوفيين، لأنَّهُم يترجمونَ عن الإشـــمام، الذي لا يُسْمَعُ بالرَّوم، ويترجمون عن الرَّوم الذي يُسْمَعُ بالإشمام، الذي لا يُســـمع فكـــأن الرَّوم عندهم من قولكَ: رمتُ فِعْلَ كذا، وأنت لم تفعله. والإشمام من قـــولكَ: شَـــمِمْتُ كذا، إذا وجدتَ ريحه، فذلك أمكن في وجود الفعل من الرَّوم فلذلك سَـــمُّوا مـــا يُسْمَعُ بالإشمام، وما لا يُسْمَعُ في وجود الفعل من الرَّوم، فلذلك سَمُّوا ما يُسْمَعُ بالإشمام، ومالا يُسْمَعُ بالرَّوم"[7].

وتحـــدَّث مكـــي عـــن إشمام الصَّوت عند حديثِهِ عن تخريج قراءة خلف عن حمـــزة لكلمـــة الصراط إذ قال: "وحجة من قرأهُ بين الصَّاد والزَّاي وهو خلف عن

---

(1) ابن مجاهد، كتاب السبعة: 106.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) [الفاتحة: 5].

(4) [يوسف: 11].

(5) [الملك: 27].

(6) [البقرة: 11].

(7) القيسي، الكشف: 122/1-123.

حمـــزة، أنَّهُ لمَّا رأى الصَّاد فيها مخالفة للطاء في الجهر، لأنَّ الصَّاد حرفٌ مهموس والطَّاء حـــرفٌ مجهور، أشمَّ الصَّاد لفظ الزَّاي، للجهر الذي فيها، فصارَ قبل الطَّاء حرفٌ يُشابهها في الإطباق وفي الجهر، اللذينَ هُما من صفة الطَّاء، وحَسُنَ ذلكَ لأنَّ الزَّاي من مخرج السِّين، والصَّاد مؤاخية لها في الصفير"[1].

ويُفـــرِّق مكي بين الرَّوم والإشمام، من حيث أنَّ الرَّوم يكونُ في أواخر الكَلِمْ، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر[2].

كمـــا وردَ هـــذا المصطلح (الإشمام) لدى الدَّاني (ت 444هـــ) حيث بيَّنَ أنَّ الإشمام لا يكون خاصَّاً بالوقف، بل إنَّهُ يحدث في الوصل أيضاً إذ قال: "وأمَّا المشمُّ مـــن الحـــروف في حالِ الوصل أو الوقف فحقُّهُ أن يُخلَصَ سكون الحرف ثُمَّ يُوْمَى بالعضـــو، وهمـــا الشفتان، إلى حركتِهِ لِيُدَلَّ بذلكَ عليها من غير صوت خارج إلى اللفـــظ، وإنَّما هو تهيئةٌ بالعضو لا غير، ليُعلَمَ بالتهيئةِ أنَّهُ يُرادُ المهيَّأُ لَهُ، ولا يعرفُ ذلـــكَ الأعمـــى، لأنَّهُ لرؤية العين ويختص بهِ من الحركات الرفع والضم، لا غير، لأنَّهما من الواو، والواو تخرج من الشفتين وفيهما تعالج"[3].

وتحـــدَّث القرطبي (ت 461هـــ) عن مصطلح الإشمام في كتابهِ (الموضح)، حيثُ بيَّنَ أنَّ المشم يختص بالمرفوع دونَ المكسور والمفتوح، إذ قال: "وأمَّا الإشمام فهو يُشاركُ الرَّوم في أنَّهُ إبْقاء جُزْءٍ من الحركة، لكن بعدَ قطع الصَّوت قبلَ الإتيان بهذا الجُزْءِ، ولهذا تمَحَّضَ لِرُؤْيَـــةِ العيـــنِ فأدْرَكَهُ المُبْصِرُ دونَ الأعمـــى، واختَصَّ بـــهِ المرفوع والمضموم دونَ المكسورِ والمجرورِ والمفتوحِ والمنصوبِ، لأنَّ الضمَّ من الشفَّتين، وإذا أومَأَ بِشَفَتِهِ نَحْوَهُ أمكنَ الإيماءُ وأدركَهُ الرَّائي، وإن انقطَعَ الصَّوت، لأنَّ الرَّائـــي يُـــدْرِكُ مخـــرج هذهِ الحركة وهو الشفتان، فأمكنَ أنْ يُدرِكَهَا، أمَّا في المجـــرور والمكســـور والمنصوب والمفتوح فإنَّما امتنَعَ لأنَّ الكسر ليسَ من الشفة، وإنَّمـــا هُوَ من مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر لا يدركُهُ فَلَم يُدْرك حـــرَكَتَهُ، وكـــذلك الفتحُ من الألِفِ، ولا آلةَ للألفِ يدركها النظر، لأنَّ مخرجها من

---

(1) القيسي، الكشف: 1/34-35.

(2) القيسي، التبصرة في القراءات: 105.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 98-99، 172، والتَّيسير: 59.

الحلــق، والرَّائي لا يدركه ولا يدركُ حركته، والصَّوت ينقطعُ دونَ الشروع في هذا الجــزء من الحركة فلم يبقَ للنظر ولا للسمعِ وصولٌ إلى إدراكهِ فامتنَعَ الإشمامُ فيهِ لــذلك"[1]. نلاحــظُ أنَّ القرطبي قد وافق الدَّاني في حصر الإشمام في المرفوع فقط وسار على خطاه في ذلك.

وعــرَّفهُ ابن الباذش (ت 540هــ) بقولِه: "والإشمام: هُوَ أن تضم شفتيك بعدَ الإســكان، وتهيئتهما للفظِ بالرفعِ أو الضم، وليسَ بصوتٍ يُسْمَعُ، وإنَّما يراهُ البصيرُ دونَ الأعمــى، ولا يكون في المجرور والمنصوب، لأنَّ الفتحةَ من الحلقِ، والكسرةَ مــن وسط الفم، فلا يمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آلةَ لهُ"[2].

وقــالَ فــي (بــاب إشمام المتحرّك): "اختلفوا في إشمام المتحرّك في أصلٍ مُطَّــرِد، وهــو مــا جاك من الفعل المعتلِّ العين المبني للمفعول، وذلكَ سبعة أفعال وهي: (قِيْلَ، وغِيْضَ، وحِيْلَ، وسِيْقَ، وجِاْىءَ، وسِيء، وسيئت)[3].حيثُ وقعْنَ. فقرأ الكسائي وهشام بإشمام الضَّمِّ في أوائلها حيثُ وقعت. وقرأ ابن ذكروان بالإشمام في (حِــيْلَ، وسِــيْقَ، وسِيءَ، وسيئت) فقط. وقرأ نافع بالإشمام في (سِيءَ، وسِيئَتْ) فقط. والباقون بغير إشمام.

وقــالَ أيضاً: وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن يُنْتحَى بكسر أوائلها انتحاءً يســيراً نحوَ الضمَّة، دلالةً على أنَّ أصلها (فُعِلَ) كمَا يُنْتَحى بألف (رمى) نحوَ الياء، دلالــةً علــى أنَّهــا منقلــبةً منها، فهو مسموعٌ كالإمالة، بخلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه. وقد أجاز أبو محمد مَكي أنْ يكون الإشمامَ في أوائل هذه الأفعال قبل اللَّفظِ بالحرف، وحَسُنَ ذلك في المنفصل نحوَ (سِيءَ، وسيئت). فإن كانَ مُتَّصِلاً نحوَ: (وقِــيْلَ، وحِيْلَ) لم يكن هذا الوجه عندَهُ كحُسْنِهِ مع المنفصل، وذلكَ أنَّ الإشمام قبل

---

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 209-210.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

(3) قــال محقــق الكــتاب: "الحرف الثاني ورد في هود: 4، الثالث في سبأ: 54، والرابع في الزمــــر: 71، 73، والخامس في الزمــر: 69، والفجر: 23، والسادس في هــود: 77، والعنكبوت: 33، والسابع في الملك: 27".

الحرف غيرُ مسموع فلا يتأتَّى في الإبتداء، لأنَّهُ يضم شَفَتَيهِ ساكناً قبل أنْ يَشرَعَ في الـتكلُّم، فإذا شرعَ في التكلُّم، كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض السكوت، فلـم يتمكَّن تمكنَه في الابتداء. فأمَّا﴿ تَأْمَنَّا ﴾في يوسف [11] فأجمع القُرَّاء فيه على الإدغام والإشارة إلى حركة النون المدغمة، فمن أهل الأداء مـن يُسمِّي هذا إدغاما محضاً، ومنهم من يُسمِّيهِ إخفاءً، وهو أشبه، واللهُ أعلم"[1].

وعـرَّف ابـن الطحَّـان (ت 561هـ) مصطلحَ (الإشمام) في كتابِهِ (مرشد القـارئ) حـيثُ قال: "والإشمامُ عبارةٌ عن ضمِّ الشفتين، وهو بالأوائل والأوسـاط والأطراف، يكونُ حاملاً على الضمَّة خلفها الحركة والسكون، فيكون صَوْغُهُ بأوائلِ الكلم معَ الشروع في كَسْرِ الحرفِ المُشَمِّ، ويكون صَوْغُهُ بأوساطِها سكونها الخالص في مُدْغماتها، ويكونُ صَوْغُهُ بأطرافِها عندَ سكونِها الوقفي وإثرَ حصولِه، ولا يُقصدُ بهِ أنْ يقرعَ سمعاً في جميعها. فإن وُجِدَ الإسماعُ غير مقصودٍ، فَلِعِلَّةٍ خافيَةٍ إلاَّ على من اقتدى بسنَّةِ التَّجويد العالية"[2].

وورِدَ هذا المصطلح عندَ ابن الجَزَري (ت 833هـ) حين قال: "وأمَّا الإشمامُ فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقالَ بعضهم: أنْ تجعلَ شفتيك علـى صورتها إذا لفظتَ بالضمَّةِ. وكلاهُما واحد، ولا تكون الإشارة إلاَّ بعدَ سكون الحرف. وهذا مما لا يُختلَفُ فيهِ "نعم". حكي عن الكوفيين أنَّهم يُسمونَ الإشمامَ روماً والـرَّوم إشـماما؛ قال مكي: وقد روى عن الكسائي في المخفوض وقال وأراهُ يريدُ بـه الـرَّوم؛ لأنَّ الكوفيين يجعلونَ ما سميناهُ رومـاً إشماما ومـا سميناهُ إشماما روماً..." [3].

وعرَّفه الأنصاري (ت 926هـ) في كتابِهِ (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجَزَرية) بقوله: "والإشمام عبارة عن إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المضموم

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 534/1-535.

(2) ابـن الطحَّان، مرشد القارئ: 56، انظر: القيسي، التبصرة: 104، الدَّاني، التَّحديد: 172، القرطبي، الموضح: 209، ابن الجَزَري، النَّشر: 121/2.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر: 121/2، والتَّمهيد: 73.

أو المرفوع إشارةً إلى أنَّ الحركة المحذوفة ضمَّة بدون صوت فلا يدركه الأعمى"[1].

وورد كذلك عند البناء الدمياطي (ت 1117هـ) فعَّرَفهُ بقوله: "وأمَّا الإشمام فهو حذف حركة المتحرِّك في الوقف فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلى الحركة والفاء في فضم للتعقيب فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام، وهو معنى قول الشَّاطبي: والإشمام إطباقٌ للشفاه بُعيد ما يسكن، وهو أتم من تعبير غيره ببعد لعدم إفادته التعقيب..." [2].

الإشمامُ عندَ علماء التَّجويد المحدثين:

درس علماء التَّجويد مصطلح (الإشمام) وعرَّفوه بما يلي:

1- عرَّفه الحصري (ت 1401هـ) بقوله: "وأمَّا الإشمام: فهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أو يُقال: هو أن تجعلَ شفتيكَ بعدَ النُّطق بالحرف ساكناً، على صورتهما إذا نطقتَ بالضمَّة"[3].

2- وعرَّفه الحفيان بقوله: "والإشمام: هو ضَمُّكَ شفتيكَ بُعَيدَ سكون الحرف بدون صوت فلا يُدْرَكُ إلا بالبصرِ، أي أنَّهُ يُرى ولا يُسْمع وهو في ذلك عكس الرَّوم، ويكون في الحرف الموقوف عليهِ ولا يكون إلاَّ في المرفوع أو المضموم".

وقال: وهناك نوعانِ آخران من الإشمام هُما:

الأوَّل: خلط حرف بحرف كما في (الصِّراط، والصِّراط) حيث نمزج الصَّاد بصوت الزَّاي، ويُسمى إشمام الصَّاد الزَّاي، أي النُّطق بها بين السِّين والصَّاد أي بصوت الزَّاي، ونحوه أيضاً قول الله تعالى (تصديق) وذلكَ من قولهِ تعالى:

﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن

---

(1) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

(2) البناء الدمياطي، الاتحاف: 101.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234-235.

تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [يوسف: 111]. فقد قرأ الأخوان بإشمام الصَّاد الزَّاي والباقونَ بالصَّاد الخالصة.

والثاني: خلط حركة بحركةٍ وهو نوعان: الأوَّل: كما في (قِيلَ) وبابه وكيفيَّة ذلك أن ينطق بحركة مركبة من حركتين ضمة فكسرة، وجزء الضمة مقدَّم وهو الأقل ويليهِ جزء الكسرة وهُوَ الأكثر، والثاني: ضم الشفتين مصاحِباً لإسكان الحرف بدون صوت لذلك الضم وهو في لفظ (تأمنا) في قول الله تعالى: ﴿ **قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ** ﴾ [يوسف: 11].

وفي ﴿ لَا تَأۡمَنَّا ﴾هُنا ضم الشفتين قُبيلَ النُّطق بالنون كمن يُريدُ النُّطق بضمة، والأصل فيها (لا تأمَنُنَا)" [1].

فالإشمام، يكون بحركة الشفتين وهو للمبصر وليس للأعمى.

8.3 المَدُّ: أو المَطُّ أو مَطْلُ الحروف

المَدُّ لُغَةً: الجذبُ والمطل، مدَّهُ يَمُدُّهُ مَدّاً ومدَّ بهِ فامْتَدَّ ومَدَّدَهُ فتمدد، وتمدَّدناهُ بيننا مَدَدْناهُ. وفلان يُمادُّ فلاناً أي يماطِلُهُ ويجاذبه[2]. وهو بالفتح والتَّشديد الزيادة، وعندَ القرَّاء إطالة الصَّوت بحرف مدِّي من حروف العلَّة وهو الألف والواو والياء الساكنة الَّتي حركات ما قبلها مجانسة لها[3]. وهو ما كان بعد الألف همزة، ككساء، ورداء[4].

المَدُّ اصطلاحاً: استخدم الخليل بن أحمد (ت 175هـ) مصطلح (الحروف الهوائيَّة) للدلالة على الألف والياء والواو، وعلَّلَ هذهِ التَّسمية بأنَّهُ لم يكن لهذهِ الأصوات حيز تُنسب إليهِ سوى الهواء، حيث قال: "الواو والياء والألف اللَّينة، والهمزة، وسميت جوفاً لأنَّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 177-178.

(2) ابن منظور، لسان العرب (مدد): 486/3.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: 1497/2.

(4) الجرجاني، التعريفات: 296.

اللِّسان، ولا من مدرجِ اللهاة، إنَّما هي في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلاَّ الجوف. وكان يقول كثيراً: الألف اللَّينةُ والواو والياء هوائيَّة أي أنّها في الهواء"[1].

واستخدمَ سيبويه (180هـ) مصطلح (حروف المد واللِّين) للدلالة على أصوات الألف والواو والياء حين قال: "وهذهِ الحروف غير مهموسات، وهي حروف لينٍ ومدٍّ، ومخارجها متسعة لهواء الصَّوت؛ وليسَ شيء من الحروف أوسع مخارجَ منها، ولا أمدَّ للصوت"[2]. وبيَّنَ ظاهرة المدّ مع هذهِ الأصوات[3].

وقد اتَّبع المبرِّد (ت 285هـ) سيبويه فقال: "ومنها أنَّ في الياء والواو مدًّا وليناً، فلو أدغمتَ الواو في الياء والميم لذهبَ ما كانَ فيهما من المدّ واللِّين. وهي حروفٌ بائنة من جميع الحروف؛ لأنَّها لا يمدُّ صوتٌ إلاَّ بها"[4].

وأشار ابن جنِّي (ت 392هـ) إلى مصطلح (أصوات المدّ واللِّين) بقولهِ: "واعلم أنَّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللِّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنَّ هذهِ الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمَّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمَّة بعض الواو وقد كانَ متقدمو النَّحْويين يُسمُّونَ الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمَّة الواو الصغيرة"[5].

ووردَ كذلك عندَ ابن يعيش (ت 643هـ) مصطلح (أصوات المدّ واللِّين) دالاً على الألف والواو والياء حيث قال: "وهي حروف المدّ واللِّين، وقيلَ لها ذلكَ لاتساع مخارجها"[6]. ووردَ لدى الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح (الحروف الهوائية) حيث قال: "والواو والياء والألف والهمزة هوائيَّة، إذ هي من الهواء لا يتعلق بها

---

(1) الفراهيدي، العين: 57/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 176/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 466/4-467.

(4) المبرِّد، المقتضب: 210/1.

(5) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 17/1، القرطبي، الموضح: 72، أنيس، الأصوات اللغويَّة: 38.

(6) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 130/10.

شـــيء"[1]. فـــنجد مـــن قـــوله هـــذا أنَّهُ اقتفى أثر الخليل بن أحمد الذي أطلق نفس المصـــطلح علـــى أصـــوات المدّ واللِّين، كما أنَّهُ أضافَ الهمزة إلى هذه الأصوات الـــثلاثة. ونجده في موضع آخر يستخدم مصطلح (حروف المد) حين قال: "الحركةُ فـــي الحقيقة بعض حروف المدّ"[2]. ونفهم من قولهِ أنَّهُ يعتبر أنَّ الحركات جزء من أصوات المدّ.

المدّ عندَ علماء التَّجويد:

ذكـــر مكـــي (ت 437هـــ) حروف المدّ في (باب صفات الأصوات) إذ قال: "وهي ثلاثة أحرف: "الألف"، و"الواو الساكنة الَّتي قبلها ضمَّة"، و "الياء الساكنة الَّتي قـــبلها كسرة" "[3]. وصوتا اللِّين وهما: الواو الساكنة الَّتي قبلها فتحة، والياء الساكنة الَّتـــي قبلها فتحة[4] نحوَ: شيء وسَوْء[5]. ثمَّ يفسر مكي سبب تسمية هذه الحروف إذ قـــال: "وإنَّما سُمِّيت بحروف المدّ، لأنَّ مدَّ الصَّوت لا يكون في شيءٍ من الكلام إلاَّ فـــيهن"[6] وهذا ما أشار إليه المبرِّد من قبل حين قال: "وهي حروف بائنة من جميع الحروف، لأنَّها لا يُمَدُّ صوتٌ إلاَّ بها"[7]. والعلة في ذلك – حسب ما أعلم – أنَّ هذهِ الأصوات تتميَّز عن غيرها بأنَّ الهواء المندفع من الرئتين حال النُّطق بها يندفعُ بلا وجـــود لأي عائـــق يؤثـــر علـــى حركته في أعضاء النُّطق. على العكس من باقي الأصـــوات الَّتـــي لا امتداد فيها، فهي بحاجة إلى أن ينحبس الهواء حال النُّطق بها وراء أحد مواضع النُّطق انحباساً إمَّا كليَّاً أو جزئيَّاً.

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية: 254/3.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 127/3.

(3) القيسي، الرِّعاية: 125، والكشف: 45/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 126.

(5) القيسي، الكشف: 45/1.

(6) القيسي، الرِّعاية: 125.

(7) المبرِّد، المقتضب: 210/1.

كمـــا وجـــدَ مكـــي أنَّ هناك اختلافاً في درجة هذا المدّ بين الألف من جهة، والـــواو والياء من جهةٍ أخرى حيث قال: "والألف هي الأصل في ذلك، و "الياء" و "الـــواو" مُشَـــبَّهتان بالألـــف، وإنَّما اشتبها بالألف، لأنَّهُما ساكنتان كالألـــف، ولأنَّ حـــركـــة مـــا قـــبلهما منهما كالألف، ولأنَّهما يتولَّدان من إشباع الحركة الَّتي قبلهما كالألف، ولأنَّهما يُعْرَبُ بهما كالألف، ولأنَّهما يبدلان من الألف، والألف تبدل منهما فـــي أشباهٍ لهذا"[1]. ثم قال: "والألف أمكن في هواء الفم – عندَ خروجها – من الواو والياء، إذ لا يعتمدُ اللِّسان عندَ النُّطق بها على موضعٍ من مواضع الفم"[2].

ووردَ مصـــطلح المدّ عندَ الدَّاني (ت 444هـــ) في كتابِهِ (التحديد) حيث قال: "والممـــدود ثلاثة أحرف: الياء والواو والألف، سُمِّيت ممدودة لأنَّ الصَّوت يَمتَدُّ بها بعـــدَ إخراجها من موضعها، إلاَّ أنَّ المدّ الذي في الألف أكثرُ من المدّ الذي في الياء والواو، لأنَّ اتساع الصَّوت بمخرج الألف أشدُّ من اتساعِهِ لهما، لأنَّكَ قد تضم شفتيكَ فـــي الـــواو، وترفع لسانكَ قبلَ الحنك في الياء، وتُسَمَّى أيضاً حروف اللِّين لضعفها وخفائهـــا وأنَّ الحركات مأخوذةٌ منها فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمَّة من الواو"[3].

نجـــد أنَّ الدَّاني سارَ على خُطى سابقيه في تحديد عدد حروف المدّ، وتفسير ســـبب تَسْمِيَتُها بتلك التَّسمية، وأنَّه عدّ الألف أكثرها مدَّاً. كما أنَّهُ أطلق عليها تسميةً أخـــرى غيـــر المدّ وهي (حروف اللِّين) لاشتراكهما في الصفة ذاتها وهي الضعف. وقـــد قسَّم الدَّاني الممدود إلى نوعين حيث قال: "وأمَّا الممدود فعلى ضربين: طبيعي ومـــتكلِّف، **فالطَّبيعي** حقُّهُ أن يؤتى بالألف والياء والواو الَّتي هي حروف المدّ واللِّين مُمكَّـــناتٍ على مقدار ما فيهنَّ من المدِّ الذي هو صيغتهنَّ، من غير زيادةٍ ولا إشباع. وذلـــكَ إذا لـــم تلقَ واحدة منهنَّ همزةً ولا حرفاً ساكناً، ويُسَمِّى هذا الضرب القُرَّاءُ مقصـــوراً، لأنَّهُ قُصِرَ عن الهمزة الموجبة، لزيادتها في الإشباع لخفائها وشدَّتها، أي

---

(1) القيسي، الرِّعاية: 125–126، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 102.

(2) القيسي، الرِّعاية: 126–127.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 109، أبو شامة، إبراز المعاني: 754.

حُبسَ عنها ومُنِعَ منها. ومن ذلكَ قولِهِ تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾[1] أي محبوسات. ويُقدّرونَهُ مقدارَ ألفٍ إن كان ألفاً، ومقدار ياءً إن كانَ ياء، ومقدار واو إن كانَ واواً.

والمتكلِّف حَقُهُ أنْ يُزادَ في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهنَّ من المدِّ الذي لا يوصل إلى النُّطق إلاَّ بهِ، من غير إفراطٍ في التَّمكين ولا إسرافٍ في التَّمطيط. وذلكَ إذا لَقينَ الهمزات والحروف السواكن لا غير. وحقيقة النُّطق بذلكَ أنْ تُمَدَّ الأحرف الثلاثةُ ضعفي مدِّهِنَّ في الضرب الأوَّل. والقُرَّاء يُقَدِّرونَ ذلك مقدار ألفين إن كان حرف المدّ ألفاً، ومقدار ياءين أن كانَ ياء، ومقدار واوين إن كانَ واواً، لِمَا دخلتهُ من زيادة التمكين وإشباع المدِّ دلالةً على تحقيقِهِ وتفاضلِهِ"[2].

وقال القرطبي (ت 461هـ) في المدِّ: "أمَّا المدّ فَهُوَ حكمٌ يجبُ لحروفِ المدِّ واللِّين إذا كانَ عَقِبِيها هَمْزَةٌ أو حَرْفٌ ساكِنٌ مُدْغَمٌ أو مُظْهَرٌ كـ: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[3] و﴿بِنَآءً﴾[4] و﴿قَآئِل﴾[5] و﴿بائع﴾[6]، وكـ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[7] و﴿ٱلْعَآدِيَ﴾[8] و﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾[9]

---

(1) [الرحمن: 72].

(2) الدَّاني، التَّحديد: 100.

(3) [البقرة: 19].

(4) [البقرة: 22] لكنها وردت بناءً لا البناء.

(5) [يوسف: 10].

(6) [ليسَ لها في القرآن مثال].

(7) [الفاتحة: 7].

(8) [المؤمنون: 113] .

(9) [عبسَ: 33].

و ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾[1] و﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾[2] و﴿نَسۡتَعِينُ﴾[3] و﴿يُوقِنُونَ﴾[4] و﴿يَعۡلَمُونَ﴾[5] إذا وقف عليها، وما أشبه ذلك"[6].

وقد تحدَّثَ القرطبي عن هذا المصطلح حديثاً موَسَّعاً، لا مجال ولا سعَةَ لذكرهِ هُنا؛ إنَّما أكتفي بالإشارة إليهِ. حيثُ تناوله في أكثر من موضع في كتابِهِ (الموضح في التَّجويد)[7]. كما قسَّم هذا المصطلح إلى ضربين هما: (مشدَّد) و (مهموز)[8]، ولا مجال لذكرهما هُنا.

كما ورد هذا المصطلح عند ابن الطحان (ت 561هـ)في كتابِهِ (مرشد القارئ) حيث قال : "والمدّ واللِّين: امتداد الصَّوت ولينهُ، صفتان مرتبطان"[9]، كما قالَ في موضع آخر من كتابهِ ذاته: "والمدّ، واللِّين في ثلاثة أحرفٍ، وهي: الألف، وهو هواءٌ أبداً. والياء بعدَ كسر. والواو بعدَ ضَمَّةٍ. فإن كانتا بعدَ فتح، كانَ اللِّين أجرى فيهما"[10] وقال: "والمد: عبارة عن أصوات المدّ واللِّين. وهو نوعان: طبيعي وعرضي. فالطبيعي: هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه والعرضي: هو الذي يعرض زيادةً على الطبيعي، لموجبٍ يوجبه"[11].

---

(1) [النازعات: 34].

(2) [آل عمران: 193].

(3) [الفاتحة: 5].

(4) [البقرة: 4].

(5) [البقرة: 13].

(6) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 128.

(7) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 128-144.

(8) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 207.

(9) ابنَ الطحَّان، مرشد القارئ: 36.

(10) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 33-34.

(11) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 50، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 173.

أمَّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد عرَّف المدّ بقولِه: " المد هو زيادة مطٍّ في حرفِ المدّ عن المدّ الطبيعي لهذا الحرف، وهو الذي لا يقومُ ذاتُ حرف المدِّ دونه"[1] وتبعهُ في ذلكَ البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في كتابِهِ (الإتحاف)[2].

وهذا علي القاري (ت 1014هـ) يتحدثُ عن المدّ إذ يقول: "ولا يخفى أنَّ المدّ ليسَ حرفاً ولا حركةً، بل زيادة على كمية حرف المد"[3] فنلاحظ أنَّ القاري قد نفى تسمية الحرف، وكذلك الحركة عن مصطلح المدّ، واعتبرهُ زيادة على ذلك الحرف، كما أنَّهُ اعتبرَ أنَّ المدّ لا يؤدي إلى تغيير المعاني إذا كان في آخر الكلمة.

المدّ عند المحدثين من علماء التَّجويد:

اهتمَّ علماء التَّجويد المحدثون بمصطلح المدّ، ودرسوهُ بعنايةٍ فائقةٍ، وأولوهُ نصيباً كبيراً من الدرس والجهد. فقد عرَّفوه وبينوا حروفهُ والأصل فيهِ وأنواعه. فالمدّ عندهم هو: "إطالة الصَّوت بحرف من حروف المدّ، أو بحرفٍ من حرفي اللِّين"[4].

وعرَّفه الحفيان بقولِه: "إطالة زمن صوت حرف المدّ إلى أكثر من حركتين عندَ ملاقاة همز أو سكون"[5].

وقد قسَّم المحدثون المدّ إلى قسمين هما:

1- **المد الطبيعي:** وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلاَّ بهِ، ولا يتوقف على سبب كالهمزة أو السكون، بل يكفي فيهِ وجود أحد حروف المدّ الثلاثة المجتمعة في قوله

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 313/1.

(2) البناء الدمياطي، الاتحاف: 37-38.

(3) القاري، المنح الفكرية: 45.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، المرصفي، هداية القاري: 266/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 69، أبو فراخ، الوجيز في أحكام التَّجويد: 135.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

تعالـــى: ﴿نُوحِيهَا﴾ [1] وسمي طبيعيًّا لأنَّ صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حَدِّهِ ولا يزيدُ عليهِ"[2].

ويقسم هذا النوع إلى قسمين هما:-

أ- **المد الطبيعي الكلمي:** وهو ما كانَ موجوداً في كلمة، ولَهُ ثلاث حالات: **الحالة الأولـــى:** أن يكـــون حـــرف المـــد ثابتاً وصلاً ووقفاً نحوَ الألف والواو والياء في (أتجادلوننـــي في) و (قالوا ربنا) سواء أكانَ متوسطاً أم متطرفاً، ثابتاً في الرسمِ أم محذوفاً مثل: (هذا ربي).

الحالـــة الثانـــية: أن يكـــون حـــرف المدّ ثابتاً في الوقف دونَ الوصل، وذلكَ في الأحوال الآتية:

1- مد العوض، نحو ألف (عليماً) و(فتىً) وقفاً.

2- الألفات السبع وهي : ﴿أنا﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم، و﴿لَّـٰكِنَّا﴾ [الكهف: 38]، و ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولا﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 10، 66، 67]. و ﴿سَلَـٰسِلا﴾ [الإنســـان: 4]، و﴿قَوَارِيرَا﴾ [الانســـان: 15]، والمقصود الموضع الأوّل، أمَّـــا الموضع الثاني: ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: 16] فلا تثبت فيهِ الألـــف المتطرفة وصلاً ولا وقفاً.

3- المدود الَّتي تحذف حال الوصل لمنع التقاء الساكنين لوجود ساكن بعـــدها في كلمـــةٍ أخرى وتثبت في الوقف نحوَ:﴿ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ ﴾ [النمل: 15]، و﴿مَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: 6]، و ﴿ٱتَّقُوا ٱللَّهَ﴾ [الحشر: 18].

4- المـــد المنفصل عندَ الوقوف على حرف المدّ فيما يجوز فيهِ الوقف، نحوَ: (بما أنزل) عندَ الوقوف على (بما).

---

(1) [هود: 49].

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، شكري ورفاقه، المنير: 72، العقرباوي، المرشد: 54.

5- الواو والياء إذ كانتا متطرفتين متحركتين وقبلهما حركة مجانسة مثل: (وهوَ)، (وهي)، (يعفوا)، (تبتغي).

الحالة الثالثة: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوصلِ دونَ الوقف، وذلكَ في:

1- **مـد الصلة نحو:** (بيدهِ ملكوت)، و(إنَّهُ هو) ... أمَّا في حال الوقف على هاء الضمير فتكون الهاء ساكنة ولا مدَّ فيها.

2- **المـد ا لعارض للسكون،** فإنَّهُ في حال الوصل مدٌّ طبيعي[1]. ويندرج ضمنَ هـذا المـد أ- **مد تمكين،** ب- مد عوض، لا مجال لذكرهما هنا لذا اكتفي بالإشارة إلى مواضعهما[2].

ب- **المـد الطبيعـي الحرفي:** وهو ما كان موجوداً في واحدٍ من الحروف الهجائيَّة الَّتـي افتـتح بهـا بعـض سـور القـرآن الكريـم مثـل ﴿طه﴾[3] والحاء مـن ﴿حم﴾[4]، وينحصر هذا المدّ في خمسة أحرف مجموعة في (حي طهر)، وهجاؤها على حرفين ثانيهما حرفُ مد، فيقول: -حا- ها- را- طاء- ياء-، وهذا المدّ ثابت في الوصلِ والوقف دائماً[5].

2- **المـد الفرعـي:** وهـو إطالة الصَّوت بحرف من حروف المدّ زيادةً على المد الطبيعي، ويتوقف وجوده على سبب من همز أو سكون[6].

مراتب المدود:

تتفاوت مراتب المدود قوَّةً وضعفاً؛ وذلك تبعاً لتفاوت أسبابها. فالمدود ليست بدرجةٍ واحدة بل منها القوي والضعيف، ويعرف ذلكَ من مقدار المدّ وعدد الحركات

---

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 73-74.

(2) شكري ورفاقهن المنير في أحكام التَّجويد: 74-76.

(3) [طه: 1].

(4) [غافر: 1].

(5) المرصفي، هداية القاري: 273/1، شكري ورفاقه، المنير: 74.

(6) الجريسـي، نهايـة القـول المفـيد: 130، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 212، المرصفي، هداية القاري: 275، شكري ورفاقه: 76.

فيها، فأقواها اللازم لأنَّهُ يمد ست حركات، ويليهِ المتصل الذي يمد أربع حركات أو خمساً أو ستّاً، ويليهِ العارض الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستّاً، ثم يليهِ المنفصل الذي يُمدُّ حركتين أو أربعاً أو خمساً أو ستّاً، ثم البدل الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستّاً، وهذهِ المقادير في المد للقرّاء العشرة[1].

فالمدّ اللازم: هو أن يقع سكون أصلي بعدَ حرف المد، أو بعدَ حرف اللِّين في كلمة، أو حرف من فواتح السُّور وصلاً ووقفاً[2]، نحوَ:﴿ ٱلضَّآلِّين ﴾ هذا في كلمة، أمَّا في حرف فنحوَ(ق) ، (ص)[3].

وسُمِّيَ هذا المدُّ لازماً للزوم سببه في حالَتي الوصل والوقف، وقيلَ سمي لازماً للزوم مدّه عندَ كل القرّاء مدّاً متساوياً بمقدار ست حركات اتفاقاً في الوقف والوصل[4].

ويقسم هذا المدّ إلى قسمين: المد اللازم الكلمي، والمد اللازم الحرفي، كما يقسم كل منهما إلى مثقل ومخفف[5].ومقدار هذا المدّ بجميع أنواعهِ ست حركات[6].

أمَّا المدُّ العارض للسكون: فهو أن يأتي بعدَ حرف المدِّ حرفٌ متحرِّكٌ في آخر الكلمة ثمَّ يسكن بسبب الوقف فيقع سكون عارض لأجلِ الوقف بعدَ حرف المدّ. وسمِّي هذا المدُّ عارضاً لعروض سببه في الوقف وهو السكون[7]. ويقسم هذا المد إلى ما يلي:

---

(1) شكري ورفاقه، المنير: 193، وانظر: الجريسي، نهاية القول المفيد: 136، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 228، العقرباوي، المرشد: 71، المرصفي، هداية القاري: 1/ 352.

(2) المرصفي، هداية القاري: 337/1، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(3) شكري ورفاقه، المنير: 82.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 137، المرصفي، هداية القاري: 339، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(5) انظر: شكري ورفاقه، المنير: 83-87.

(6) شكري ورفاقه، المنير: 83.

(7) شكري ورفاقه، المنير: 88-89.

1- **المـــد العـــارض للســـكون المطلق:** والمقصود ما يكون في حال الوصل مدّاً طبيعـــيّاً وفي حال الوقف عارضاً للسكون، نحوَ: (تَعْلَمُوْن)، (الصّلواة)، ويمدُّ جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات[1].

2- **المـــد المتصـــل العارض للسكون** نحوَ (السِّمَآءِ) ويمدُّ وجوباً أربع حركات أو خمساً، ويُمدُّ جوازاً ست حركات.

3- **مد البدل العارض للسكون** نحوَ: (مآب) ويُمدُّ جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات.

4- **مد اللِّين العارض للسكون** نحو: (خوْفٌ)، فيمد بمقدار ست حركات أو أربع أو حـــركتين في حال الوقف، أمَّا في حال النُّطق بحرفي اللِّين عندَ الوصل فلا بُدَّ من القصر[2].

وقد استخدمَ مكي (ت 437هـــ) مصطلح (المد العارض) في أثناء حديثِهِ عن زيادة المدِّ في الوقف، حيث قال: "فأمَّا الوقف على أواخر الكَلم، الَّتي قبلَ الآخر منها حرف مدٍّ ولين، نحوَ: (عليم وخبير، ويعلمونَ) وشبهه، فإنَّهُ يلزم من الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام، أنْ يمد بين الساكنين، مدّاً غير مُشبع، لالتقائهما في الوقف ولا يلزم إشباعَ المدِّ لأنَّ الوقف والسكون عارضان"[3].

أمَّا المحدثون من علماء الأصوات، نجد أنَّهم لا يتفقون مع القدماء من العلماء في تسمية أصوات المدّ، حيثُ أطلق البعض من المحدثين تسميات أخرى عليها فهذا إبراهيم أنيس قد أطلق على أصوات المدّ تسميةً أخرى هي: (أصوات اللِّين) إذ قال: "وأصوات اللِّين في العربيَّة هي ما اصطلحَ القدماء على تسميته بالحركات من فتحةٍ

---

(1) الجريســـي، نهاية القول المفيد: 141، المرصفي، هداية القاري: 307/1، شكري ورفاقه، المنير: 89.

(2) شكري ورفاقه، المنير: 89-90.

(3) القيسي، الكشف: 62/1.

وكسـرةٍ وضـمَّة، وكـذلكَ مـا سموهُ بألف المدّ، وياء المدّ، وواو المدّ، وما عداها فأصوات ساكنة"[1].

وأطلق كذلك مصطلح (أشباه أصوات اللِّين) على صوتي (الواو والياء) حيث قـال: "هناك صوتان بين الأصوات اللغويَّة يستحقان دائماً أن يُعالجا علاجاً خاصَّاً، لأنَّ موضـع اللِّسان معها قريبُ الشبهِ بموضعِهِ مع أصوات اللِّين؛ ومع هذا فقد دلَّت الـتجارب الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وهذان الصَّوتان ما اصـطلح علمـاء العربيَّة على تَسْمِيَتُها بالياء والواو في مثل (بيت، يوم). ففي تكوُّن "الـياء نلحـظ أنَّ اللِّسان يكون تقريباً في موضع النُّطق بصوت اللِّين (i)، غير أنَّ الفراغ بين اللِّسان ووسط الحنك الأعلى حين النُّطق بالياء يكون أضيق منه في حالة الـنُّطق بصـوت (i)؛ مما يترتب عليهِ أننا نسمع ذلكَ النوع الضعيف من الحفيف. فالياء لأنَّها تشتمل في النُّطق بها على صوت حفيف، يمكن أن تُعَدّ صوتاً ساكناً. أمَّا إذا نظـر إلـى موضع اللِّسان معها فهي أقرب شبهاً بصوت اللين (i)، لهذا اصطلح المحدثـون على تسمية الياء بشبه صوت اللِّين"[2]. ولم يفرِّق بين الواو والضمَّة إلاَّ في ضيق الفراغ بين أقصى اللِّسان وأقصى الحنك عندَ النُّطق بالواو، مقارنة بهِ عند النُّطق بالضمَّة (u) [3].

وقـد أطلق قسم آخر من المحدثين مصطلح (الحركات) ليدلَّ بهِ على أصوات المد[4].

كمـا أطلـق براجشتراسر مصطلح (المدّ) على مدّ الحركات وعلى الصَّوت المشـدَّد الصـامت. حَـيثُ قال: "وللمدِّ موضعٌ ثانٍ في تركيب الأصوات، غير مدّ الحـركات، هـو التشديد، فإنَّ الحروف المشدَّدة، وخصوصاً المُتمادة منها، من أهم

---

(1) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 26.

(2) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 43.

(3) أنيس، الأصوات اللغويَّة: 43-44.

(4) حجازي، المدخل إلى علم اللغة: 43، براجشتراسر، التطوُّر النحوي:46، 53.

خصائصـــها أنَّ امتداد نطقها، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشدّدة. فالتشديد مدٌّ للحروف الصامتة، نظيرٌ لمدِّ الحروف الصائتة أي الحركات"[1].

فـــيكون براجشتراســـر بهذا مميزاً عمن سواه، إذ إنَّهُ انفردَ بهذه التَّسمية من العلماء المحدثين في مجال علم الأصوات.

وأخيـــراً نخلـــص بأنَّ الهدف من المدّ هو الانسجام الصَّوتي بين صوت المدّ والصَّوت الذي قبله أو بعده. سيَّما وأنَّ المدّ -كما قلنا سابقاً- ليسَ حرفاً ولا حركةً، بل زيادة تطرأ على كميَّة حرف المد.

9.3 القَصْـــرُ:

القصرُ لُغَةً: خلاف المدّ، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر[2]

وهـــو ضد المدّ وهو ترك المدّ وهو الأصل إذ المدّ لا بُدَّ لَهُ من سبب يتفرَّع علـــيه. والمـــراد بالقصـــر: ترك تلكَ الزيادة لا ترك أصل الزيادة. وهو حذف المدّ العرضي وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها من غير زيادة[3].

القَصْـــرُ اصـــطلاحاً: ذكـــره ابن مجاهد (ت 324هـــ) في كتابه (السبعة في القراءات)؛ حيث خصص له باباً سماهُ (المدّ والقصر)[4].

وعـــرَّفهُ ابـــن الطحَّـــان (ت 561هـــ) في كتابِهِ (مرشد القارئ) حيث قال: "والقَصْرُ: عبارةٌ عن صيغة حرفِ المدِّ واللِّين، وهو المدّ الطَّبيعي"[5].

وخَصَّـــصَ أبوشامة المقدسي (ت 665هـــ) بـــابـــاً خاصاً لمصطلحي المـــدِّ والقصـــر أسماهُ (باب المدِّ والقصر)، فعرَّفَ فيه مصطلح القصر إذ قال: "والقصر: تـــرك الـــزيادة من المدّ، وقد يُستعمل المدّ في إثبات حرف المدّ و القصر في حذفِهِ، وذلـــكَ يأتـــي فـــي فرش الحروف نحوَ: ومدأنا في الوصل، وفي (حاذرون) المدّ،

---

(1) براجشتراسر، التطوُّر النحوي: 53.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قصر): 113/5.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1497/2.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 134-135.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 50.

وقصر: ﴿ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا ﴾[1] وأتاكم فقصر حفيظاً، ومعنى القصر: المنع؛ من قولهم قصـــرتُ فُلاناً عن حاجته: أي منعتُهُ منها، ومنهُ ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾[2] فلهذا سُمِّيَ منع المدِّ قصراً، واللهُ أعلم"[3].

وذكـــر ابـــن الجَـــزَري (ت 833هـــ) مصطلح القصر في كتابيهِ (النَّشر، والتمهـــيد)، حـــيث قـــال: "وأمَّـــا القصر فهو صيغة حرف المدِّ واللِّين، وهو المـــدّ الطبيعـــي"[4]. كما قالَ أيضاً في كتابِهِ (النَّشر): "والقصرُ عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقـــاء المـــدّ الطبيعي على حالِهِ"[5]. فنلاحظ أن مصطلح القصر عنـــده هو المـــدّ الطبيعي الذي لا تقومُ ذات الحرفِ إلا بهِ كما عرفنا ذلك سابقاً.

ووردَ كـــذلك عـــندَ النُّويـــري (ت 857هـــ) في كتابهِ (شرحُ طيِّبة النَّشر في القـــراءات العشر)، فقال: "والقصر ترك تلكَ الزيادة"[6]. وقد خصَّص للمدِّ والقصر باباً أسماهُ (باب المدّ والقصر) في كتابه ذاته[7].

وذكـــرهُ أيضـــاً البـــناء الدمياطي (ت 1117هـــ) في كتابهِ (اتحاف فضلاء البشر)، حيث عرَّفه كمن سبقه من العلماء دونَ زيادةٍ عليهم أو على ما قالوه عن هذا المصطلح[8]. وذكره عبد اللطيف الخطيب في معجمهِ (معجم القراءات القرآنيَّة)[9].

---

(1) [الرُّوم: 39].

(2) [الرحمن: 72].

(3) أبو شامة، إبراز المعاني: 113، المرعشي، جهد المقل: 213.

(4) ابن الجَزَري، التَّمهيد، 68، الحمد، الدراسات الصَّوتيَّة: 524.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 1/ 313.

(6) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 374.

(7) النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 374-415.

(8) البناء الدمياطي، الاتحاف: 37-44.

(9) الخطيب، معجم القراءات: 49/11.

القَصْرُ عندَ علماء التَّجويد المحدثين:

وردَ مصـــطلح القصر عندَ المحدثين من علماء التَّجويد، فقد عرَّفَهُ الجريسي (ت 1322هـــ) في كتابهِ (نهاية القول المفيد) فقال: "وأمَّا القصر فمعناهُ في اللُّغة: الحـــبس، ومـــنه قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾[1] أي محبوسات فيها، ويُعـــرَّف القصر أيضاً في اللُّغة: بالمنع؛ يُقال: "قصرتُ فلاناً عن حاجتهِ: أي منعته عـــنها" ومـــنهُ ﴿ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾[2]،وفي الاصطلاح: إثباتُ حرفِ المدِّ من غير زيادة عليه"[3].

ووافقهُ في ذلك المرصفي في كتابهِ (هداية القارئ) حيثُ قال: "هو إثبات حرف المدّ فقـــط وحرف اللِّين وحده من غير زيادةٍ عليهما. ويستفاد من التعريف الاصطلاحي للقصـــر بالنسبةِ لحرف المدّ فقط أنَّ المُراد منهُ هُنا هو ترك الزيادة الَّتي فوقَ مقدارِ المدّ الطبيعي لا ترك المدّ بالكليَّة كما قد يتبادر؛ لأنَّهُ يؤدي إلى حذفِ حرف القرآن، وهو غير جائز، وقد يردُ القصر ويُراد منه حذف حرف المدّ كليَّةً أو نوعاً ما، وهو قليل..." [4].

10.3 الاخْتِلاسُ

الاخْـــتِلاسُ لُغَةً: الخَلْسُ: الأخْذُ في نُهْزَةٍ ومخاتَلَةٌ، والاختلاسُ كالخَلْس، وقيلَ الاختلاس أَوْحَى منَ الخَلْسِ وأخَصُّ[5].

وهو عندَ القرَّاء عَدَمُ تكميل الحركة كما شرح الشاطبي[6].

الاخـــتلاسُ اصـــطلاحاً: وردَ هذا المصطلح لدى سيبويه (ت 180هـــ) لكن دونَ أنْ يُعَـــرِّفَهُ تعريفاً واضحاً حيث قال: "فأمَّا الذين يشبعونَ، فيختلسونَ اختلاساً،

---

(1) [الرحمن: 72].

(2) [الصَّافات: 48].

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129.

(4) المرصفي، هداية القاري: 266/1-267، وانظر: الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (خلس): 78/6.

(6) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 116/1.

وذلـــكَ قولكَ: "يَضْرِبُها" و "من مأمنك" يسرعونَ في اللفظ. ومن ثُمَّ قال أبو عمرو: "إلى بارئِكم"[1].

ثـــم قـــال: "ويـــدلك على أنَّها متحركة قولهم: "من مأمنك" فيبينون النون، فلو كانـــت ساكنة لم تُحَقِّقُ النون، ولا يكون هذا في النصب، لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات؛ وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بَيْنَ بَيْن"[2].

وذكرهُ المبرِّد (ت 285هـــ) حيث قال: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة ... أفـــرش جـــبلة. تظهر وتخفى ولا تدغم،... نحوَ قـــولك: أراكَ متعفِّفاً، إنَّمـــا هـــو كالاختلاس"[3].

أمَّـــا ابن جنِّي (ت 392هـــ) فقد وضَّحَ معنى الاختلاس أكثر منهما، وبيَّنَ أنَّ الاخـــتلاس يكـــون فـــي الحـــركة الطويلة (حرف اللِّين والمدّ)، ويكون في الحركة القصيرة. كما ذكر لذلك أدلةً من القرآن قولهِ تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[4] وقولـــه ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾[5] ﴿ وقولهِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾[6] ومن ذلكَ قول الشاعر:

سيفي ومَا كُنَّا بنجدٍ وما قَرْقَرَ قَمَرُ الوادِ بالشاهق

فأنت ترى أنَّ الياء قد اختلست في كل هذا وأُضعفت حتَّى لم يبقَ منها سوى الكسرة الَّتي قبلها، ولذا عبَّر عن ذلكَ بالحذف"[7].

ومن اختلاس الواو وإضعافها قول الأسود بن يعفر:

فألحقتُ أخراهم طريق أُلاهم كما قيلَ نجم قد خوى متتابع

---

(1) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 202/4، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 154-155.

(3) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(4) [الفجر: 4].

(5) [الكهف: 64].

(6) [الرعد: 9].

(7) ابن جنِّي، الخصائص: 294/2.

يـــريدُ: أولاهم، ومن ذلك أيضاً قولهِ تعالى﴿ يَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ ﴾[1] وقوله سبحانه ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[2]. قال: "كُتبت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك"[3]. فلو أردت الوقف على (يمحُ أو سندعُ) لوقفتَ عليها بغير واوٍ على ما ذكر.

أمَّـــا بالنســـبة إلى اختلاس الحركات القصيرة، فقد قال ابن جنِّي: "ومن ذلك إضـــعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحوَ: حَيِيَ وأحْيِيَ وأعِيي، فهو وإن كان مخفـــىً بوزنه محرَّكاً ..." [4] حيثُ أنَّ هذا الاختلاس للحركات عبارة عن حذف أو إضعافٌ لها حتَّى تقترب من السكون. كما قامَ ابن جنِّي بتفسير الاختلاس في الحركة بأنَّهُ نوعٌ من التخفيف على ألسنتهم فقال: "وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفوها فلم يمكِّنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمـــرو:﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [5] مختلساً لا محقَّقاً، وكذلك قوله: (أليس ذلـــك بقادر على أن يحي الموتى) مخفىً لا مستوفى ... والذي رواهُ صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة"[6].

وقـــال ابن جنِّي: "فأمَّا الحركة الضعيفة المختلسة كحركـــة همـــزة بين بين وغيـــرها من الحروف الَّتي يُراد اختلاس حركتها تخفيفاً، فليست حركة مُشَمَّة شيئاً مـــن غيـــرها من الحركتين، وإنَّما أُضعف اعتمادها، وأُخفيت لضربٍ من التخفيف وهي بزنتها إذا وُقِّيتْ ولم تُخْتَلَسْ"[7]. فنلاحظ أنَّ ابن جنِّي قد اتَّبع سيبويه في حديثهِ هذا، عندما قال كحركة همزة بين بين. حيث أشار إليها سيبويه في قولِهِ الذي ذكرته سابقاً.

---

(1) [الشورى: 24].

(2) [العلق: 18].

(3) ابن جنِّي، الخصائص: 2/294-295.

(4) ابن جنِّي، الخصائص: 2/146.

(5) [يوسف: 11].

(6) ابن جنِّي، الخصائص: 1/73.

(7) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/56.

ووردَ هـذا المصـطلح لـدى ابن يعيش (ت 643هـ) في أثناء حديثِهِ عن الإدغـام حيث نقلَ كلام ابن مجاهد، الذي قال: "يترجمونَ عنه بإدغام وليسَ بإدغامٍ إنَّمـا هو إخفاء والإخفاء اختلاس الحركة وتضعيف الصَّوت..."[1] ونخلص من قول ابـن يعيش، بأنَّهُ قد أدرج مصطلح الاختلاس تحت مصطلح أو باب الإخفاء. وهذا يدلُّنا على أنَّهما متفقانِ في المعنى.

الاختلاسُ عندَ عُلمَاءِ التَّجويد:

أولـى علماءُ التَّجويد هذا المصطلح جُلَّ عنايتهم واهتمامهم. فهذا ابن مجاهد (ت 324هـ) يقول: "واختلفوا في كسر الهمزة واختلاس حركتها وإشباعها في قولِهِ ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾[2] فكـان ابن كثير ونافـع وعاصـم وابن عامـر وحمزة والكسائي يكسـرون الهمـزة مـن غير اختلاس ولا تخفيف. واختُلِفَ عن أبي عمرو... وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿ بَارِئِكُمْ﴾[3] و﴿ يَأْمُرُكُم ﴾[4] وما أشبَهَ ذلك مما تتوالى فيهِ الحركات، فيُرى من سمعه أنَّهُ قد أسكن، ولم يكن يسكن..." [5].

أمَّـا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في كتابِهِ (الكشـف) حيث قال: "قولِهِ: (ينصرْكُم، وبارِئْكم) وشبهه، قرأهُ أبو عمرو في رواية الرَّقيين عنه بإسكان الرَّاء والهمزة في "بارئكم" و "يأمركم" و "يشعركم" و "ينصركم" و "بـارئكم" ... وقـرأ في رواية العراقيين عنهُ باختلاسِ حركة الرَّاء والهمزة في ذلك"[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 123/10، 140، 147.

(2) [البقرة: 54].

(3) [البقرة: 54].

(4) [البقرة: 67].

(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 155-156.

(6) القيسي، الكشف: 240/1، ابن الجَزَري، النَّشر: 212/2.

وقـــال: "وقـــرأ ابـــن كثير وأبو عمرو في رواية الرَّقيين عنه (أَرْني، وأرْنَا) بإسكان الرَّاء. وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنهُ باختلاس"[1].

وقـــالَ أيضـــاً: "وعلَّة مـــن اختلسَ الحركـــة أنَّها لغة للعـــرب في الضَمَّات والكســـرات تخفيفاً، لا ينقص ذلكَ الوزن، ولا يتغيَّر المعرب، ولمَّا كان تمام الحركة مستثقلاً، لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً، لأنَّهُ لا يغيِّر الإعراب من جهتهِ فتوسَّـــط الأمرين، فاختلس الحركة، فلم يُخلَّ بالكلمةِ من جهة الإعراب، ولا ثقَّلَها من جهة توالي الحركات، فتوسَّط الأمرين.

وعلَّـــة مـــن أتمَّ الحركة، لم يسكن، ولا اختلسَ أنَّهُ أتى بالكلمة على أصلها، وأعطاها حقَّها من الحركات، كما يفعل بسائر الكلمات، ولم يستثقل توالي الحركات، لأنَّـــه في تقدير كلمتين، المُضْمَرُ كلمة، وما قبله كلمة..." [2]. وقال: "والاختلاس فيهِ تكلُّفٌ وتَعَمُّدٌ ومؤونةٌ، وهو خارجٌ عن الأُصول، قليلٌ العمل بهِ، قليلٌ الرواية لَهُ"[3].

وقـــالَ فـــي موضعٍ آخر من كتابهِ (الكشف): "وحجة من اختلسَ حركة الخاء وأخفاهـــا أنَّ أصلَـــهُ "يفتعلـــون"، فالخاء ساكنـــة، فلَمَّا كانت ساكنة في الأصل في "يختصـــمون"، وأدغمت التاء في الصَّاد لم يمكن أن يجتمع ساكنان: المشدَّد و الخاء، فأعطاهُمـــا حركةً مختلسةً، أو مخفاةً، ليدُلَّ بذلكَ أنَّ أصل الخاء السكون، فيدلَّ على أصـــلها أنَّهُ السكون بعض الحركـــة فيها، لأنَّ الحركـــة المختلسة والمخفاة حركـــة ناقصة"[4].

أمَّـــا الدَّانـــي (ت 444هـــ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في أكثر من موطن حيث قال: "وأمَّا المختلس حركتُهُ من الحروف فحقُّهُ أن يُسْرَعَ اللفظ بهِ إسراعاً يظنُّ

---

(1) القيسي، الكشف: 241/1، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 170، ابن الجَزَري، النَّشر: 2 /214.

(2) القيسي، الكشف: 241/1-242.

(3) القيسي، الكشف: 242/1.

(4) القيسي، الكشف: 217/2-218.

السامعُ أنَّ حركته قد ذهبت من اللفظ لشدَّة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامَّة في الحقيقة، إلاَّ أنَّها لم تُمَطَّطْ لا تُرسل بها، فخفيَ إشباعُها ولم يتبيَّن تحقيقها"[1].

كما ذكر الدَّاني مصطلح الاختلاس في أثناء حديثِهِ عن إخفاء الحركات، حيث قال: "فأمَّا إخفاء الحركات فهو اختلاسها والإسراع باللفظ من غير تسكين ولا تشديد، وهو عندَ النحويين بزنة متحرك، يعنون أنَّ الصَّوت يَضْعُفُ لا أنَّه يَسْكُنُ رأساً، وذلك في قوله تعالى﴿: قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[2] في قول الجماعة"[3].

كما قال الدَّاني: "والهمزة إذا سُهِّلَت وجُعِلَت بين بين أُشِيرَ إليها بالصدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جُعِلَت كالياء المختلسةِ الكسرة، وإن كانت مضمومة جُعِلَت كالواو المختلسة الضمَّة، من غيرِ إشباعٍ"[4].

وورِدَ هذا المصطلح عند القرطبي (ت 461هـ) عندما ذكر لنا المواضع الَّتي تُختلس فيها الحركات أو تُشبع حيث قال: "الياءُ إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قولِهِ تعالى: ﴿ لَّا شِيَةَ فِيهَا ﴾[5]، ﴿ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ ﴾[6] و﴿ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾[7] و﴿ ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ ﴾[8] و﴿ خافية ﴾ و﴿ مَا هِيَهۡ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾[9] ينبغي أن تختلس الكسرةُ الَّتي مثلَ هذهِ الياءات اختلاساً خفيفاً ولا تشبع فتصير في اللفظ ياءين كأنَّهُ يقول: شِيْيَة،

---

(1) الدَّاني، التَّحديد: 98، القرطبي، الموضح في التَّجويد: 192.

(2) [يوسف، 11].

(3) الدَّاني، التَّيسير: 73.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 99.

(5) [البقرة: 71].

(6) [النساء: 92].

(7) [الغاشية: 1]

(8) [الحآقة: 24].

(9) [القارعة: 10-11].

وحاميْـيَة، حتَّى كأنَّك تأتي بياءٍ ساكنةٍ بعدها ياءٌ مفتوحةٌ، وذلكَ غير مَرْضَي، بـل ينبغي أن يكون الكسرُ فيها خلساً بزنته في عَيْنِ عِدَةٍ، وزاي زنـةٍ، وصاد صلةٍ"[1].

وقـالَ أيضاً: "ويُفَرَّقُ بين المُشْبَع والمُخْتَلَسِ في اللفظِ ككسرةِ ما قبلَ الياء في ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾[2] و﴿ يَدِيَ إِلَيْكَ ﴾[3] و﴿ مِنِّيَ إِلَّا ﴾[4] و﴿ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ ﴾[5] و ﴿ وَجْهِي ﴾[6] و﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾[7] فإنَّ هذهِ الكسرات تُشْبَعُ ما دامت الياءُ ساكنةً، فإذا تحركت بالفتح عادت الحركة الَّتي قبلها إلى الاختلاسِ، لأنَّكَ لو أشْبَعْتَ كسرة ما قبلها مَعَ الفتح فيها صارت في تقدير ياءين، وذلكَ مستكرهٌ"[8].

كمـا أنَّ القرطبـي ذكـر مصطلح الاختلاس في أكثر من موضع في كتابهِ (الموضح)، لا مجال لذكرها هُنا. لذلك أكتفي بالإشارة إلى هذهِ المواضع وهي[9].

ووردَ هذا المصطلـح لدى ابن الطحَّان (ت 561هـ) حيثُ عرَّفـه بقولـه: "والاخـتلاسُ: عـبارةٌ عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكمُ السامع بهِ أنَّ الحركة قد ذهبت، وهي كاملةٌ في الوزن"[10]. وكان في ذلكَ موافقاً للداني (ت 444هـ)[11].

وأمَّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد وردَ عندهُ هذا المصطلح في أثناء حديثهِ عـن الـرَّوم والإشـمام في باب (الوقف على أواخر الكلم) حيث قال: "تظهرُ فائدة

---

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 196.

(2) [المائدة: 28].

(3) [المائدة: 28].

(4) [البقرة: 249].

(5) [هود: 105].

(6) [آل عمران: 20].

(7) [البقرة: 125].

(8) القرطبي، الموضح: 197.

(9) القرطبي، الموضح: 191-193، 197-199، 201، 205.

(10) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 56، الحموي، القواعد والإشارات في أصول القراءات: 52، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 73.

(11) الدَّاني، التَّحديد: 97.

الخـــلاف بين مذهب القرَّاء والنحويين في حقيقة الرَّوم في المفتوح والمنصوب غير المـــنوَّن. ... الرَّوم عندهم بعض حركة. وعلى قول النُّحاة يدخل على حركة الفتح، كما يدخل على الضم والكسر لأنَّ الرَّوم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس. وذلـــك لا يمتـــنع فـــي الحركات الثلاث؛ ولذلكَ جازَ الاختلاس عندَ القرَّاء في هاء (يهدي) وخاء (يَخصِّمون) المفتوحين؛ ولم يجز الرَّوم عندهم في نحو (لا ريب، وأنَّ المســـاجد) وجـــازَ الرَّوم والاختلاس عندَ النُّحاة في نحو (أن يضرب)؛ فالرَّوم وقفاً والاخـــتلاس وصـــلاً وكلاهمـــا فـــي اللفـــظ واحد". وقال: "فالرَّوم عندَ القرَّاء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد؛ ولذلك عَبَّروا بكلٍ مـــنهما عـــن الآخر كما ذكروا في (أرنا، ونعما، ويهدي، ويخصمون) وربَّما عَبَّروا بالإخفاء عن الرَّوم أيضاً كما ذكر بعضهم في (تأمنا) توسعاً"[1].

نخلـــص من قول ابن الجَزَري أنَّ الاختلاس والإخفاء مصطلحان مترادفان، يـــؤدي كـــل منهما معنى الآخر. كما أنَّ بعض العلماء جمع في المعنى بين الإخفاء والـــرَّوم. إلاَّ أنَّ ابـــن الجَزَري نفى اجتماع (الرَّوم والإخفاء) في المعنى عندما قال: "فالرَّوم عندَ القرَّاء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً". فهذا يُولِّد إشكالية في الفهم؛ إذ نلاحظ وجود تناقض في الآراء هُنا والله أعلم.

كمـــا وردَ هـــذا المصـــطلح لـــدى البناء الدمياطي (ت 1117هـــ) في كتابِهِ (اتحـــاف فضـــلاء البشر) في أكثر من موضع حيث قال: "ومنها﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾[2] بالنمل فقرأهُ بالاختلاس قالون وابن ذكروان بخلفٍ عنهُ وكذا يعقوب ... واختلفَ عن الحلواني عن هشام في الاختلاس والإشباع فتلخَّصَ أنَّ لقالون وكذا يعقوب الاختلاس فقـــط..." ومنها (يرضهِ لكم) بالزمر فقرأهُ باختلاس ضمَّة الهاء نافع وحفص وحمزة ... وكـــذا ابن جماز الإشباع والوجه الثاني لهشام وأبي بكر الاختلاس والباقون ... وكـــذا يعقـــوب الاخـــتلاس فقـــط وافقهـــم الأعمش ... ولهشام وأبي بكر الإسكان والاختلاس فقط ولابن ذكروان الاختلاس والإشباع..."

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 126/2.

(2) [النمل: 28].

ومنها ﴿ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ ﴾[1] بالبلد و ﴿ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾[2] و﴿ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[3] بالزلزلة فأمَّا موضع البلد فقرأه بالإسكان هشام من طريق الحلواني ... وأمَّا موضعا الزلزلة فقرأهما بالإسكان هشام... وقرأهما بالاختلاس يعقوب بخلفٍ عنه وابن وردان من طريق ابن هرون...".

ومنها بيدِهِ موضعي البقرة ﴿ بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[4] ﴿ وَٱشْرَبُوا۟ مِن ﴾[5] منه وموضع المؤمنين ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ ﴾[6] وموضع يس ﴿ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ ﴾[7] فقرأهُ رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة، والباقون بالإشباع ومنها ﴿ تُرْزَقَانِهَآ ﴾[8] بيوسف فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون وابن وردان بخلف عنهما والباقون بالإشباع ..." [9].

وعرَّف البناء، الدمياطي الاختلاس بأنَّهُ: الإتيان بثلثي الحركة، أو بأكثرها عندَ بعضهم، وقال آخرون: هو النُّطق بالحركة بسرعة[10].

وقالَ عبد اللطيف الخطيب: "ويكون الاختلاس في كل الحركات، ولا يختص بالوقف، والثَّابت فيهِ من الحركة أكثر من الذَّاهب، وقدَّر الأهوازي الباقي من الحركة بالثلثين، وقالوا: لا يضبطه إلا المشافهة. وقال: ويلتبسُ أمر الاختلاس بإسكان الحرف، وأكثر ما كانَ هذا في الروايَةِ عن أبي عمرو في نحو: يَنْصُرُكُمْ

---

(1) [البلد: 7].

(2) [الزلزلة: 7].

(3) [الزلزلة: 8].

(4) [البقرة: 237].

(5) [البقرة: 60].

(6) [المؤمنين: 88].

(7) [يس: 83].

(8) [يوسف: 37].

(9) البناء الدمياطي، الاتحاف: 36.

(10) البناء الدمياطي، الاتحاف: 136، ابن الجَزَري، النَّشر: 212/2.

ويُشْعِرُكُمْ، وبارئِكُمْ، ويأمُرُكُمْ، فقد رويَ عن أبي عمرو إسكان الرَّاء، وكذا الهمزة في بارئِكم، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف عندَ اجتماع ثلاث حركاتٍ ثقالٍ من نوعٍ واحدٍ مثل: يأمُرُكُمْ، أو حركتين من نوعٍ واحدٍ: بارِئِكُم"[1].

وروى جماعة عنه الاختلاس وهو الإتيان بثلثي الحركة. وروى الدوري عن أبي عمرو إتمام الحركة، وهي ضمَّة الرَّاء كقراءة الباقين في "يأمركم" وهي رواية علي بن نصر عنه أيضاً[2].

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد اتَّبعوا القدماء منهم في الحديث عن مصطلح الاختلاس؛ لكن ليسَ بالدرجة الَّتي كان عليها القدماء من الاهتمام فقد عرَّفه الحفيان بقوله: "أمَّا الاختلاس: فهو إضعافٌ قليل في الصَّوت عندَ النُّطق بالحركة بحيث يكون الباقي منها أكثر من الذَّاهب ويُعبَّرُ عنه بالإخفاء أيضاً"[3].

11.3 الإظْهَارُ:

الإظْهَار لغةً: الظاهر: خلاف الباطن؛ ظهرَ يظهرُ ظهوراً فهو ظاهر وظهير[4].

الإظْهَار اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أول من أشار إلى هذا المصطلح أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة والتنوين إذ قال: "... تكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بينة موضعها من الفم. وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون... وهو قولك: مِنْ أجْلِ زيدٍ، ومِنْ هنا، ومِنْ خلفٍ، ومن حاتم، ومِنْ عليك، ومن غلبك، ومُنْخُلٌ. بينة، هذا الأجود الأكثر"[5].

---

(1) الخطيب، معجم القراءات: 45/11.

(2) الخطيب، معجم القراءات: 46/11، وانظر: 93/2.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 179.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (ظهر): 602/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 454/4.

نجـــد أنَّ سيبويه استخدم لفظ (بينة) للدلالة على الإظهار، كما أنه استخدم في مكان آخر لفظ (البيان) للدلالة على الإظهار أيضاً وذلك أثناء حديثه عن التقاء النون الساكنة مع الميم ومع الواو والياء.

فقـــال: "وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شَاةٌ زَنْمَاءُ وَغَنَمٌ زُنْمٌ، وقَنْوَاءُ وقُنْيَةٌ، وكُنْيَةٌ ومُنْيَةٌ. وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف"[1].

فقـــد استخدم في هذا النص فلفظ "بينة" و "البيان" للدلالة على الإظهار كما أن المبرِّد (ت 285هـــ) أشار إلى هذه الظاهرة أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة فقال: "... فـــإن كـــان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفـــم لا مـــن الخياشيم لتباعد ما بينهما. وذلك قولك: من هو؟ فتظهر مع القراءتين ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾[2] فتبـــين. وإنَّما قلت: أجود القراءتين؛ لأن قوما يجيزون إخفاءهـــا مـــع الخاء والغين خاصة؛ لأنَّهُما أقرب حروف الحلق إلى الفم. فيقولون: مـــنخل، ومـــنغل. الهاء، وكذلك من حاتم؟ ولا تقول: من حاتم؟ فتخفي، وكذلك من علي؟ واجود وهذا عندي لا يجوز. ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلاَّ الإظهار"[3].

واســـتخدم ابـــن الســـراج (ت 316هـــ) أثناء دراسته لهذه الظاهرة عبارات ســـيبويه بنصـــها، كما أنه استخدم مصطلحات سيبويه نفسها، للدلالة على "الإظهار" مـــثل لفـــظ (بيـــنة، فتبين، ابانتها، البيان)[4] واستخدم ابن يعيش (ت 643هـــ) لفظ "البـــيان" للدلالة على الإظهار أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة فقال: وأمَّا الحال الثانية وهو أن تبين ولا تدغم ولا تخفى وذلك مع حروف الحلق الستة "وهي: الهمزة والهـــاء والعين والحاء والخاء والغين كقولك (من أبوك ومن هلال، ومن عندك ومن

---

(1) سيبويه، الكتاب: 455/4.

(2) [الملك: 14].

(3) المبرِّد، المقتضب: 215/1-216.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 418/3-419.

حملـــك، ومـــن غيرك ومن خلفك) وإنَّما وجب البيان عند هذه الحروف لتباعدهـــا منهـــا"[1].

واستخدم الاستراباذي (ت 686هـــ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إدغام المثلين[2]، وأثناء حديثه عن اللام الساكنة غير المعرفة[3]، وهكذا نجد علماء العربيَّة القدامى استخدموا أثناء دراستهم لهذه الظاهرة لفظ "بينة" ولفظ "البيان" ولفظ "فتبين"، ولفـــظ "ابانـــتها" ولفـــظ "الإظهار" للدلالة على نطق النون الساكنة والتنوين دون أي تغييـــر فـــي مخرجهما أو أي صفة من صفاتهما عند التقائهما بأحد أصوات الحلق، وكذلك للدلالة على نطق الميم الساكنة مع بقية أصوات العربية ما عدا الباء. أي أن النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة، إذا التقت بهذه الأصوات لا تتغير.

أمَّـــا علماء التَّجويد فقد استخدموا مصطلح "الإظهار" أيضا للدلالة على النون الســـاكنة والتـــنوين إذا وقعت قبل أصوات الحلق (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغـــين، والخـــاء)[4]. كمـــا استخدموه للدلالة على الميم الساكنة إذا وقع بعدها بقية أصوات العربية ما عدا الباء[5]. كما أنَّهم استخدموه للدلالة على المعنى اللغوي وهو "البيان والوضوح"[6].

فقـــد ورد مصطلح الإظهار عند السعيدي (ت 410هـــ) أثناء توضيحه حال النون الساكنة إذ قال: "إنَّما ظهرت النون الساكنة عند حروف الحلق لأنها تخرج من

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 10/144-145.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 3/240.

(3) الاستراباذي، شرح الشافية: 3/279.

(4) القيسي، الرعاية: 262.

(5) القيسي، الرعاية: 232.

(6) القيسي، الرعاية: 157.

ذلق اللسان، وهي بعيدة من الحلق، ولا يكون الإخفاء والإدغام: إلا لمقاربة الحرفين أو تزاحمها في المخرج الواحد"[1].

واستخدم السعيدي (ت 410هـ) أيضاً مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في كتابه (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي). إذ قال: "ومما يحفظ أيضا إسكان الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في مثل قوله تعالى عند الفاء: ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ ﴾[2]... وعند الواو نحو قوله: ﴿ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾[3]... وما أشبه هذه الحروف"[4].

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح "الإظهار" في غير موضع من كتابه (الرعاية) وبالمعاني المختلفة التي استخدم فيها فاستخدمه لبيان حال النون الساكنة والتنوين عند لقائهما بأحد أصوات الحلق عندما قال في (باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين): " اعلم أنَّ التنوين الساكنة والتنوين في كلام العرب، وفي القرآن، أحكاماً كثيرةً مقيَّدةً. وهما يجريان على ستة أقسام الأول: أنَّهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق.."[5].

واستخدم الدَّاني (ت 444هـ) مصطلح "الإظهار" أيضا وذلك عندما وضع بابا بعنوان (باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن)[6]. واستخدمه أيضاً أثناء حديثه عن أحوال النون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: "وأجمعوا أيضا على

---

(1) السعيدي، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، اختلاف القراء في اللام والنون، مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات): 60-61، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية: 429.

(2) [البقرة: 15].

(3) [الاعراف: 71].

(4) السعيدي، التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي (ملحق بالمكتبة السليمانية باستانبول) (الرقم 2/40) : 45، 54، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 461.

(5) القيسي، الرعاية: 262.

(6) الداني، التيسير: 41.

إظهارهمـــا عـــند حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والحـــاء العين والخـــاء والغين"[1].

واســـتخدم القرطبي (ت 461هـــ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إخفاء الـــنون قبل الخاء والغين في لغة بعض العرب، وذلك عندما قال: "فأمَّا الغين والخاء فإنَّهمـــا أقـــرب حروف الحلق إلى حروف الفم، فتأثرا بذلك القرب حتى جاز فيهما الإخفاء والإظهار جميعاً. وقد قُرِىءَ بهما. فمن أخفى النون عندهما أجراهما مجرى حـــروف الفـــم، ومـــن أظهرها معهما فأكنه اعتبر قربهما من باقي حروف الحلق، فأجـــرى علـــيهما حكمها من الإظهار"[2]. وقد ذكر القرطبي أمثلة للإظهار في كتابه (الموضح)[3].

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـــ) مصطلح "الإظهار" أثناء تعليقه على قول من قال بإخفاء الفاء والواو عند الميم، وذلك حيث قال: "فأما الفاء والواو فغير ممكن فـــيهما الإخفاء إلاَّ بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفـــاء أن يكـــون الإظهار رقيقاً غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاء، ولا تأثير لذلك. وأمَّا الإدغام المحض فلا وجه له"[4].

واســـتخدم العطـــار (ت 569هـــ) مصطلح "الإظهار" عندما قال: "وإظهارها عـــند الواو أسهل منه عند الفاء، وذلك لأنَّ الميم توافق الواو في المخرج، فأمَّا عند الفاء فيحتاج إلى تكلف لأن الفاء بانحدارها إلى الفم باعدت الميم"[5].

وورد عـــند ابن الجزري (ت 833هـــ) مصطلح "الإظهار" أثناء بيانه لأحكام الـــنون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: ":اعلم أنَّ النون الساكنة والتنوين يظهران

---

(1) الداني، التيسير: 45.

(2) القرطبي، الموضح: 172.

(3) القرطبي، الموضح: 158-169.

(4) ابن الباذش، الإقناع: 1/181-182.

(5) العطار، التمهيد: 155.

عند ستة أحرف من حروف الحلق، وهن: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، نحو ﴿ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾[1]، ﴿ يَنْعَوْنَ ﴾[2]، ﴿ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[3]، ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾[4]، ﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾[5]، ﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[6]، ﴿ مِنْ عِندِ ﴾[7]، ﴿ أَنْعَمْتَ[8] ﴾، ﴿ جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾[9]، ﴿ مِّنْ حَكِيمٍ ﴾[10]، ﴿ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾[11]، ﴿ وَٱنْحَرْ ﴾[12]، ﴿ مِّنْ غَفُورٍ ﴾[13]، ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾[14]، ﴿ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾[15]، ﴿ مِّنْ خَوْفٍ ﴾[16]، ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةَ ﴾[17]، ﴿ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾[18]، والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أنَّ النون

---

(1) [آل عمران: 62].
(2) [الأنعام: 26].
(3) [الأعلى: 5].
(4) [الرعد: 33].
(5) [التوبة: 109].
(6) [البقرة: 25].
(7) [البقرة: 79].
(8) [الفاتحة: 7].
(9) [الحاقة: 22، الغاشية: 10].
(10) [فصلت: 42].
(11) [البقرة: 225].
(12) [الكوثر: 2].
(13) [فصلت: 32].
(14) [الإسراء: 51].
(15) [محمد: 15].
(16) [قريش: 4].
(17) [المائدة: 3].
(18) [النساء: 35].

والغـــنة بعُدَ مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنَّما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل"[1].

نلاحـــظ أن مصطلح الإظهار شائع بين علماء التَّجويد للدلالة على حال النون الســـاكنة والتنوين عند لقائهما أحد أصوات الحلق، وهو إظهارهما وعدم إخفائهما أو قبلهما أو إدغامهما، وكذلك على حال الميم.

أمَّـــا المحدثـــون من علماء التَّجويد فقد استخدموا مصطلح الإظهار وعرفوه بأنَّهُ: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنّة في الحرف المظهر، وحروفه ستة: الهمـــزة، و(الهـــاء، الطـــاء) المهملتان و (الحاء، الغين) المعجمتان، الخاء. وجمعه بعضـــهم فـــي أوائل كلمات نصف بيت مرتباً على ترتيب المخارج فقال: أخي هاك علمـــاً حـــازهُ غير خاسر. وتكون هذه الحروف مع النون في كلمة وفي كلمتين ومع التنوين (ولا يكون إلا من كلمتين)، ومثلوا لذلك[2].

وســـميت هـــذه الحروف حروف الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقـــي واحـــد منها، سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنها نحو: ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾[3].

واستخدم محمد المرعشي (ت 1150هـــ) مصطلح "الإظهار" عند حديثه عن لقاء الميم الساكنة بالباء، وذلك عندما قال: "ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطـــباقهما فـــيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه"[4].

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 165-166.

(2) قمحـــاوي، البـــرهان: 8، الجريسي، نهاية القول المفيد: 117، صبرة، كتاب ملخص العقد الفريد: 4.

(3) [البقرة: 62].

(4) المرعشي، جهد المقل: 202.

12.3 الإخْفَاءُ:

الإخْفَاءُ لغةً: أخفيت الشيء: سترته وكتمته. وشيءٌ خفيٌّ: خافٍ، ويجمع على خفايا. وخَفِيَ عليه الأمر يخفى خفاءً[1].

الإخْفَـاءُ اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) حيث قال: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"[2]. وقال أيضاً لفظ "يخفى" للدلالة على إخفاء النون الساكنة، أثناء حديثه عن مجيء الغين والخاء بعد النون الساكنة، إذ قال: "ألا ترى أنه يقول بعض العرب: مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ فَيُخفي النون كما يُخفيها مع حروف اللسان والفم، لقرب هذا المخرج من اللسان"[3].

واستخدم المبرِّد (ت 285هـ) مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة مع أصوات الفم أيضاً، أثناء حديثه عن إظهار النون الساكنة مع أصوات الحلق، وذلك عندما قال: "فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم، لتباعد ما بينهما. وذلك قولك: من هو؟ فتظهر مع الهاء وكذلك من حاتم؟، ولا تقول: من حاتم؟ فتخفي، وكذلك مَنْ علي؟"[4].

واستخدم ابن السراج (ت 316هـ) مصطلح "الإخفاء" أيضاً للدلالة على إخفاء النون الساكنة في حروف الفم، وذلك عندما قال: "وإنَّما أخفيت النون في حروف الفم"[5]. وقال أيضاً: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"[6]. واستخدم لفظ "الإخفاء" للدلالة على إخفاء النون في الغين والخاء، في قوله: "ألا ترى أن بعض العرب يقول: مُنْخُل ومُنْغل، فيخفي النون، كما يخفيها

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (خفا): 290/14، الرازي، مختار الصحاح، (خفي): 201.

(2) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 451/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(4) المبرِّد، المقتضب: 215/1-216.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 418/3.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 417/3.

مـــع حـــروف اللســـان"[1] استخدم ابن السراج في النصوص السابقة لفظ "أخفيت" و "خفيا" و "فيخفي" للدلالة على إخفاء النون.

واستخدم الزمخشري (ت 538هـ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن أحوال الـــنون الســـاكنة وجعـــل من أحوالها "الإخفاء" إذ قال: "والرابعة الإخفاء مع سائر الحـــروف وهـــي خمسة عشر حرفاً كقولك من جابر، ومن كفر ومن قتل وما أشبه ذلـــك"[2]. واستخدم ابن يعيش (ت 643هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضيحه لحال إخفاء الـــنون الـــذي ذكره الزمخشري إذ قال: "وإنما أخفيت عندها لأنها تخرج من حرف الأنـــف الـــذي يحـــدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فكان بين النون وحروف الفم اخـــتلاط فلم تَقْوَ قُوّة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها وإنمـــا كانت متوسطة بين القرب والبعد فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام فأخفيت عندها لذلك"[3].

واســـتخدم الاســـترابادي (ت 686هـ) مصطلح "الإخفاء" في أثناء بيانه حال النون الساكنة إذ قال: "... فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلـــى إخفائها. أحدهما: سكونها، لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك. والآخر: كون الحرف الذي لا يحتاج في إخراجه على فضل اعـــتماد عقـــيب النون بلا فصل؛ ليجري الاعتمادان على نسق واحد، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق"[4].

نلاحظ أن علماء العربيَّة القدماء استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء الـــنون عند الأصوات التي يقرب مخرجها من مخرج النون، ولم يطلقوه على إخفاء صوت الميم الساكنة عند صوت الباء.

أمَّـــا علماء التَّجويد والقراءات فقد تابعوا علماء العربيَّة القدماء في استخدام مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة عند أصوات الفم، كما أطلقه بعضهم للدلالة

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(2) الزمخشري، المفصل: 400.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 145/10، 147.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 272/3.

علـــى إخفـــاء الميم الساكنة عند صوت الباء[1]، وقدموا تفصيلات تتعلق بكيفية أداء النون المخفاة، وبتوضيح مخرجها، فقد ورد هذا المصطلح عند الفرّاء (ت 207هـــ) حـــيث قـــال أثـــناء عرضـــه قراءات القرّاء لقوله تعالى: ﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾[2]:

"القـــراءة بنونـــين، والكتاب أتى بنون واحدة وقد قرأ عاصم ﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾ فجعلهـــا نـــوناً، ... وأمَّا الذين قرءوا بنونين فإن النون الثانية، تخفى ولا تخرج من موضـــع الأولى، فلما خفيت حذفت، ألا ترى أنك لا تقول فننجي بالبيان، فلما خفيت الثانية حذفت واكتفى بالنون الأولى منها"[3]. وقال في موضع آخر: "وذلك أن النون الأولـــى متحـــركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت الثانية حذفت"[4].

واســـتخدم السعيدي (ت 410هـــ) لفظ "المخفاة" للدلالة على إخفاء النون الساكنة إذ قـــال: "إن الـــنون المخفـــاة لا يكـــون لها حظ في الفم، وتصير غنة في الخياشيم لا غيـــر"[5].

وقد استخدم مكي (ت 437هـــ) مصطلح الإخفاء حيث قال: "إن النون المخفاة لا يكون لها حظ في الفم وتصير غنة في الخياشيم لا غير..." [6]. وبين حال الصوت المخفـــي والصوت المدغم ، فقال: "والإخفاء: إنَّما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا فـــي غيره، والإدغام: إنَّما هو أن يدغم الحرف في غيره لا في نفسه، فتقول: خفيت النون عند السين، وأخفيت النون عند السين، ولا تقول: خفيت في السين ولا أخفيتها في السين، وتقول: أدغمت النون في الواو، ولا تقول أدغمتها عند الواو"[7].

---

(1) الحمد، الدراسات الصوتية: 462-463.

(2) [يوسف: 110].

(3) الفرّاء، معاني القرآن: 56/2.

(4) الفرّاء، معاني القرآن: 210/2.

(5) السعيدي، اختلاف القراء: 60، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 446.

(6) القيسي، الرعاية: 267.

(7) القيسي، الرعاية: 269.

وقـــال للدلالة على إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أصوات الفم (اللسان): "والإخفـــاء إنَّما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره"[1]. وقال في أثناء حديثه عـــن إخفاء النون والتنوين: "أنهما يخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدم لها ذكر، نحو: "من شاء" و "من كان" ... وشبهه"[2]. واستخدم لفظ "أخفيتها" أثناء بيانه لمخرج النون إذ قال: "أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم لا غير، فإذا أخفيتها عند ما بعدها صار مخرجه من الخياشـــيم لا غيـــر، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة"[3]. واستخدم لفظ "الإخفاء" أيضاً أثناء حديثه عن الميم الساكنة، عند لقائها باءً أو فاءً أو واواً، فنفـــى ظاهرة الإخفاء عن الميم مع هذه الأصوات، عندما قال: "لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خـــوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن من مـــا بين الشفتين، غير أن الفاء يخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، ولـــولا اختلاف صفات الباء والميم والواو...لم يختلف السمع بهن، ولكن في السمع صـــنفاً واحداً"[4]. نلاحظ أن مكيًّا قد نفى صفة الإخفاء عن الميم الساكنة التي أثبتها بعض علماء التَّجويد لها[5].

وورد هـــذا المصـــطلح عـــند الدَّاني (ت 444هـــ) أثناء بيانه لمخرج النون والتـــنوين، إذ قـــال: "وأمَّا إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمـــين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشـــديد لامتـــناع قلبهما"[6]، وقال أيضاً: "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو

---

(1) القيسي، الرعاية: 269.

(2) القيسي، الرعاية: 267.

(3) القيسي، الرعاية: 267، الكشف: 166/1.

(4) القيسي، الرعاية: 233.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 463.

(6) الداني، التحديد: 102.

عـــارٍ مـــن التشـــديد فاعلمه"[1]،واستخدم لفظ "اخفيا" أثناء تعليله ظاهرة إخفاء النون والتنوين عند أصوات الفم إذ قال: "وإنَّما أخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يـــرو) فيجب الإدغام للمزاحمة، فأخفيا فصارا لا مظهرين ولا مدغمين وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما"[2].

واســـتخدم القرطبي (ت 461هـــ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن النون والتنوين حيث قال: "والنون والتنوين تخفيان عند خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي : القـــاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والدال والتاء والظـــاء والـــذال والـــثاء والفاء. ومعنى خفائها اتصال النون بمخارج هذه الحروف واســـتتارها بهـــا وزوالهـــا عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجـــة بالفم، ولذلك إذا لفظ بها اللافظ وسد أنفه بان الاختلال فيها... فمثال إخفاء الـــنون مع القاف قوله تعالى: ﴿ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ ﴾[3]، ومع الكاف﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ ﴾[4]، ومـــع الجيم﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾[5]، ومع الشين﴿ وَلَئِن شِئْنَا ﴾[6]، ومع الضـــاد ﴿ وَمَن ضَلَّ ﴾[7]، ومـــع الصـــاد ﴿ مِن صَلْصَٰلٍ ﴾[8]، ومـــع السيـــن ﴿ مِن سَبِيلٍ﴾[9]، ومـــع الـــزاي ﴿ مِّن زَوَالٍ ﴾[10]، ومـــع الطـــا ء ﴿ عَن

---

(1) الداني، التيسير: 45.

(2) الداني، التحديد: 117.

(3) [الأنعام: 93].

(4) [البقرة: 98].

(5) [النمل: 89].

(6) [الاسراء: 86].

(7) [يونس: 108].

(8) [الحجر: 26].

(9) [التوبة: 91].

(10) [إبراهيم: 44].

طَآئِفَةٍ ﴾[1]، ومع الدال ﴿ مِن دُعَآءٍ ٱلْخَيْرِ ﴾[2]، ومع التاء ﴿ أَن تَبَوَّءَا ﴾[3]، ومع الظاء ﴿ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾[4]، ومع الذال ﴿ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا ﴾[5]، ومع الثاء ﴿ مِن ثَمَرَةٍ ﴾[6]، ومع الفاء ﴿ مَن فَعَلَ هَـٰذَا ﴾[7].

وإنَّما خفيت النون مع هذه الحروف لأنَّها حروف الفم، والنون أيضاً لها مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم وحده فيما بعده كان أخف عليهم من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها. وهذا يعني قول سيبويه: (كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة)[8]، ولا يقع لبس في خروجها من الخيشوم. وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق"[9].

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء حديثه عن الميم الساكنة إذ نفى عنها ظاهرة الإخفاء، وذلك عندما قال: "قال لي أبي -رضي الله عنه- : المعوّل عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يفعل ذلك في النون المخفاة. وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم[10]، ولا ينبغي أن

---

(1) [التوبة: 66].

(2) [فصلت: 49].

(3) [يونس: 87].

(4) [سبأ: 22].

(5) [ص: 8].

(6) [البقرة: 25].

(7) [الأنبياء: 59].

(8) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(9) القرطبي، الموضح: 177.

(10) سيبويه، الكتاب: 454/4.

تحمل الميم على النون في هذا ... إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً، فذلك ممكن في الباء وحدها في نحو: أكرم بزيد"[1].

واستخدم ابن الجزري (ت 833هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضيحه الإخفاء وحقيقته، في قوله: "وأمَّا الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما"[2]، وقال أيضاً أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة والتنوين: "القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً"[3]. هنا استخدمه للدلالة على إخفاء النون الساكنة، واستخدمه في موضع آخر للدلالة على إخفاء الحركة إذ قال: " ويستعمل أيضاً عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها"[4]. واستخدمه غيره على إخفاء الميم الساكنة عند الباء والفاء والواو[5]، وكان المرعشي (ت 1150هـ) قد عالج هذا الموضوع إذ قال: "إن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنَّما هو بقوة الاعتماد على مخرجه... وبالجملة فإن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج، فتلفظ بالميم في (أن بُورِكَ) بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم.

فزمان انطباقهما في (انْبُورِك) أطول من زمان انطباقهما في (أبُّورِكَ)، وزمان انطباقهما في الميم أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد. ولو تلفظت بإظهار الميم هنا كان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقها في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه، لكن دون قوة انطباقهما

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 181/1.

(2) ابن الجَزَري، التمهيد: 168.

(3) ابن الجَزَري، التمهيد: 69.

(4) ابن الجَزَري، التمهيد: 70، ابن يعيش، شرح المفصل: 47/10.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 462-464.

فـــي الباء، إذ لا غنة في الباء أصلاً، بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغـــنة وإن كانـــت خفية. والغنة تورث للاعتماد ضعفاً"[1]. نلاحظ أن المرعشي قد استخدم لفظ الإخفاء للدلالة على إخفاء الميم الساكنة.

أمـــا المحدثون من علماء التَّجويد فقد استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفـــاء الـــنون الساكنة والتنوين مع أحد أصوات الفم (اللسان)، وللدلالة على إخفاء المـــيم الســـاكنة مـــع الباء؛ حيث أطلقوا عليه اسم الإخفاء الشفوي، فنجدهم يعرفون الإخفاء بأنه: "النطق بالصوت بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الصوت الأول"[2].

مراتب الإخفاء:

للإخفـــاء مـــراتب متفاوتة في القوة، بحسب قرب حروف الإخفاء من النون الســـاكنة والتـــنوين وبعدها عنها، فكلما قربت النون الساكنة أو التنوين من حروف الإخفاء كان إخفاؤهما أقوى من غيره. وهو على ثلاث مراتب:

الأولى وهي أقواها: عند الطاء والدال والتاء.

الثانـــية وهي أوسطها: عند عشرة حروف هي الصاد والذال والثاء والجيم والشين والسين والزاي والفاء والضاد والظاء.

الثالثة وهي أدناها: بحيث يكونان قريبين من الإظهار، وذلك عند القاف والكاف[3].

13.3 الإقْلاب:

الإقلاب لغةً: التحويل[4].

الإقلاب اصطلاحاً: أطلق بعض القدماء مصطلح "الإقلاب " على ظاهرة تأثر صوت النون بصوت الباء. وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـــ) حيث

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 30-31.

(2) قمحاوي، البرهان: 10-12، صبرة، ملخص العقد الفريد: 6-8.

(3) المرصفي، هداية القاري: 173/1.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (قلب): 130/1.

قال: "وتقلب النون مع الباء ميماً، لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هُـنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع ... وذلك قولهم: ممبك يريدون من بك، وشمباء، وعمبر يريدون: شنباء وعنبراً"[1].

وورد عـند المبـرِّد (ت 285هـ) حيث كان مؤيداً لكلام سيبويه السابق من خـلال قوله: "وتقلب مع ا لباء ميماً إذا كانت ساكنة، وذلك عمبر، وشمباء، وممبر: فهي في كل هذا ميم في اللفظ"[2]. ووافقهما في ذلك ابن السراج (ت 316هـ)[3].

أمَّـا علمـاء التجويد والقراءات فقد استخدموا هذا المصطلح كمن سبقهم من علمـاء اللغة حيث ورد هذا المصطلح عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) عندما قال: " والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنهـا مـن مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغـنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والـباء"[4]. نلاحـظ أن مكـيّاً قد استخدم لفظ "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" للدلالة على ظاهرة قلب النون مع الباء ميماً.

وورد مصـطلح "الإقلاب" عند الداني (ت 444هـ) في كتابه (التحديد) حيث قـال: "والحـال الثالـثة أن يقلبا ميماً من غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء، نحو ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾[5]، و ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾[6]، ﴿ جُدَدٌ بِيضٌ ﴾[7]، ﴿ ظُلُمَـتٌ بَعْضُهَا ﴾[8]، وما أشبهه.

---

(1) سيبويه: الكتاب: 453/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 216/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 416/3.

(4) القيسي، الرعاية: 266.

(5) [النمل: 8].

(6) [البقرة: 33].

(7) [فاطر: 27].

(8) [النور: 40].

وإنمـــا قلبا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميماً من أجل ذلك"[1].

واســـتخدم ابن الباذش (ت 540هـــ) مصطلح الإقلاب في كتابه (الإقناع) إذ قـــال: "وإذا قلبت النون عند الباء ميماً، ويسميه بعض العلماء إبدالاً"[2]. كما استخدم ابـــن الـــباذش مصـــطلح "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" بقوله: "أجمعوا على إبدال النون والتنوين ميماً قبل الباء سواء كانت النون منه كلمة أو كلمتين، أو كان سكونها خلقة أو لجازم نحو ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾[3]، و ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾[4]، و ﴿ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾[5]، و﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾[6]"[7].

واســـتخدم ابـــن الجزري (ت 833هـــ) هذا المصطلح أثناء حديثه عن أحكام الـــنون الساكنة والتنوين في كتابهِ (التمهيد) حيث قال: "القسم الرابع: الإقلاب... فإذا أتـــى بعـــد الـــنون الساكنة والتنوين باء قلبت ميماً، من غير إدغام، وذلك نحو ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾[8]، و ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾[9]، ﴿ جُدَدٌ بِيضٌ ﴾[10]، والغنة ظاهرة في هذا القسم.

وعلـــة ذلـــك أن المـــيم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخـــرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا

---

(1) الداني، التحديد: 117.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(3) [البقرة: 33].

(4) [النمل: 8].

(5) [البقرة: 256].

(6) [البقرة: 18].

(7) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(8) [النمل: 8].

(9) [البقرة: 33].

(10) [فاطر: 27].

أن تكـــون ظاهرة لشبهها بأخت البـــاء وهي الميـــم، أبدلت منها لمؤاخاتها النـــون والبـــاء"[1]. إذن النون تصبح ميماً في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بصوت الباء.

أمَّا المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح "الإقلاب" للدلالة على هـــذه الظاهرة إذ قالوا: "المراد بالإقلاب: قلب النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء مع الغنة"[2].

14.3 الإعْتِبَارُ:

الاعتـــبارُ لُغَـــةً: رد الشـــيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، ومنه سمي الأصل الذي ترد إليه النظائر عِبرة[3].

الاعتـــبار اصطلاحاً: عبارة عن القصر في بعض القراءات، وذلكَ أنَّ بعضهم يعتبرُ حرف المد واللِّين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على الصيغة[4]. وهو المد المنفصل وسمي بذلك لأنَّهم اعتبروا الكلمتين من كلمة، ويقال لَهُ أيضاً: مد حرف لحرف، ومد البسط؛ لأنَّه يبسط بين كلمتين والمد الجائز، من أجل الخلاف في مـــدِّه وقصره[5]، وهو لقب من ألقاب المد المنفصل، ذلكَ أنَّ منَ القُرَّاء من لا يُفرِّقُ بينَ المتصلِ والمنفصلِ في المدّ، ومنهم من يُفَرِّقْ، فلا يمد حرف المدّ إذا كانَ الهمز في كلمةٍ أُخرى، ويمدهُ إن كانا في كلمةٍ واحدة وعلى قولِ هذا الفريق سُمِّيَ المنفصلُ اعتباراً[6].

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 70.

(2) قمحاوي، البرهان: 10، عثمان: حق التلاوة: 103، العقرباوي، المرشد: 44-45.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 227/1. علماً بأن هذا المعنى ليس قريباً من المعنى الاصطلاحي.

(4) ابـــن الطحَّان، مرشد القارئ: 50-51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابن الجزري، التمهيد: 68.

(5) ابن الباذش، الإقناع: 465/1.

(6) ابن الجزري، النشر: 316/1، البناء الدمياطي، الاتحاف: 38.

والاعتبار هو عبارة عن القصر عندَ من اعتبرَ حرف المد واللِّين، فقصرَهُ إن انفصلَ عن الهمز الذي بعدَهُ، ومدَّهُ إن اتَّصلَ بها فسميَ اعتباراً[1].

15.3 التَّمْكِيْنُ:

التمكينُ لُغَةً: هو مقام الرسوخ والاستقرار على الاستقامة[2].

التمكينُ اصطلاحاً: هو عبارة عن الصيغة أيضاً (صيغة حروف المدّ واللِّين)، وقد يُعَبَّر بهِ عن المدّ العرضي. يُقال منهُ: مَكِّن، إذا أريدت الزيادة[3].

وقد أطلقَهُ بعضهم على القصر أيضاً باعتبار كونه أمكن في الحركة، وأطلقَهُ الأكثر على المد الفرعي، وهو أصحُّ استعمالاً، وأشهرُ اصطلاحاً، فيدخلُ فيهِ المدّ نحوَ قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ ﴾[4] وقولِهِ تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ ﴾[5] ونحوهما[6].

قال الجريسي (ت 1322هـ) في كتابِهِ (نهاية القول المفيد): "ومعنى التَّمكين أنَّهُ يجب على القارئ أن يفصلَ بين الواوين أو الياءين بمدَّةٍ لطيفةٍ بمقدار المدّ الطبيعي، حذراً من الإدغام أو الإسقاط، وهُوَ معنى قول أبي علي الأهوازي: المِثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأوَّلى منهما ضَمَّةٌ، أو ياءين قبلَ الأوَّلى منهما كسرةٌ، فإنَّهم أجمعوا على أنَّهم يُمَدَّان قليلاً، أي طبيعيَّاً ويُظهرانِ بلا تشديدٍ ولا إفراط"[7].

---

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 43.

(2) الجرجاني، التعريفات: 74.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابن الجزري، التمهيد: 68، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(4) [يوسف: 71].

(5) [الناس: 5].

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 43-44.

(7) الجريسي، نهاية القول المفيد: 112، 146.

16.3 الإشْبَاعُ:

الإشْـبَاعُ لُغَـةً: في القوافي: حركة الدخيل، وهو الحرف الذي بعدَ التأسيس ككسـرة الصاد في كلمة ناصب، وقيل: الإشباع اختلاف تلك الحركة إذا كان الرَّوي مقيَّداً وقال الأخفش: الإشباع حركة الحرف الذي بين التأسيس والرَّوي المطلق[1].

الإشْبَاعُ اصطلاحاً: عبارةٌ عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن لَـهُ ذلك، ويُستعمل أيضـاً ويُرادُ بـهِ أداءُ الحركـات كواملَ غير منقوصاتٍ ولا مُخْتلساتٍ[2].

وفـي ذلـكَ قـال سـيبويه (ت 180هـ): "فأمَّا الذين يشبعونَ، فيمططون؛ وعلامَـتها واوٌ ويـاءٌ، وهذا تحكمه لكَ المشافهة، وذلكَ قولكَ: (يَضْرِبُها)، و (مـن مأمنك)[3].

17.3 التَّسْهِيْلُ:

التَّسْهِيْلُ لُغَةً: التيسير[4].

التَّسْـهِيْلُ اصـطلاحاً: هـو عبارةٌ عن تغيير يَدْخُلُ الهمزةَ، وهو على أربعةِ أقسـام: بَيْنَ بين، وبدل، وحذف، وتخفيف. فأمَّا بينَ بَيْن فهوَ نشوءُ حرفٍ بينَ همزة وبـين حرف مدّ[5]. وأمَّا البدل[6] فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً منها، وأمَّا الحذف فهو إعدامُها، دونَ أن يبقى لها صورة[7].

وأمَّا التخفيف فهو عبارة عن معنى التسهيل. وعبارة عن حذف الصلات من الهـاءات، وعـبارة عن فكِّ الحرفِ المشدَّدِ القائمِ على مِثْلَيْن، ليكون النُّطق بحرفٍ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شبع): 205/8.

(2) ابـن الطحَّـان، مرشـد القـارئ: 51، ابن الجزري، التمهيد:68-69، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(3) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (سهل): 417/11.

(5) القيسي، الكشف: 77/1-78، الداني، التيسير: 32، القرطبي، الموضح: 82.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

(7) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

واحـــدٍ من الحرفين، عارٍ من الضَّغط، عاطلٍ من علامةِ الشدِّ الَّتي لها صورتان في النَّقط في صناعةِ الخطِّ[1].

والتسهيل هو صرف الهمزة عن حدِّها نُطقاً، وهو لدى الحموي (ت 791هـ) ثلاثـــة أضربٍ[2]. أوَّلُها: بين بين، وهو إيجادُ حرف بينَ همزةٍ، وحرفِ مدٍّ. وقد قالَ ســـيبويه (ت 180هـــ) في (الكتاب): "اعلم أنَّ كُلَّ همزةٍ مفتوحةٍ كانت قبلها فتحة فإنَّكَ تجعلها إذا أردتَ تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وإذا كانت الهمزة مُنكسرة وقبلها فتحة صارت بينَ الهمزة، والياء الساكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها فتحة صارت بينَ الهمزة، والواو الساكنة"[3].

والثاني: الحذف رَأْسيَّاً (كَسَيَّال). إعدامها دونَ خَلَفٍ لها.

والـــثالث: البدل المحض، وهو إبدالها إنْ انْضَمَّ ما قبلها واواً (كَيُوَيَّد)، أو انكسرَ ياءً (كإيتِ) أو انفتَحَ ألفاً (كيأتي).

قال سيبويه (ت 180هـــ): "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة فأردتَ أَنْ تُخفِّـــفَ أبدلْتَ مكانها ألفاً، وذلكَ قولكَ في رأس وبأس وقرأتُ: راس وباس وقرات، وإن كـــانَ مـــا قبلها مضموماً، فأردتَ أن تُخفِّفَ أبدلْتَ مكانها واواً، وذلكَ قولكَ في الجُـــؤْنَةِ، والبُؤْسِ، والمؤمنِ: الجُوْنَةَ،والبُوْس، المومنُ. وإن كانَ قبلها مكسوراً أبْدَلْتَ مكانهـــا ياءً، وذلكَ الذِّئْبُ والمِئَرَةُ: ذِيْبٌ ومِيْرَةٌ"[4] وذكرَ كذلكَ في الصفحة نفسها أنَّ الهمـــزة المفـــتوحة المضـــموم ما قبلها تُخفَّفُ بإبْدَالِها واواً نحوَ (الجؤن) تقولُ فيها الجُوَن.

قال مكي (ت 437هـــ): إنَّ ورشاً كان يُبدل من الهمزة الثانية ألفاً وأنَّ همزة بين بين أقيس وأحسن لهُ ولغيره، ممن خَفَّفَ الهمزة الثانية، ومع الألف يشبع المدّ[5].

---

(1) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 53، ابن الجزري، التمهيد: 70-71.

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 46-47.

(3) سيبويه، الكتاب: 541/3-542. بتصرف يسير، القيسي، الكشف: 77/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 543/3-544.

(5) القيسي، التبصرة: 20، 21، الدَّاني، التَّيسير: 32، ابن الجَزَري، النَّشر: 358/1.

وأمَّا إذا كانت الهمزة الثانية في كلمةٍ مكسورة أو مضمومة، والأوّلى مفتوحة، فإنَّهـــا تُجعَـــلُ فـــي التخفيف، المكسورة بيـــنَ الهمـــزة واليـــاء، والمضمومـــة بـــين الهمـــزة والواو، والمفتوحة بيـــن الهمزة والألـــف، وذلكَ نحوَ: ﴿ أَءِذَا ﴾[1] و﴿ أَءُلْقِى ﴾[2] وشبهه. وأمَّا ما كانَ من كلمتين، على اتفاق الحركةِ بالكسر أو الضم، فإنَّـــهُ إذا خُفِّـــفت الأوّلى جُعلت بينَ بين أيضاً، وبينَ الهمزة والياء نحوَ: "هؤلاء إن كنـــتم" والمضمومة بينَ الهمزة والواو نحوَ: "أولياء أُولئك"، فإذا خُفِّفت الثانية، فكذلكَ أيضـــاً مـــثل تخفيف الأوّلى، وأمَّا ما كانَ من كلمتين، باتفاق الحركة بالفتح، فإنَّهُ إذا خُفِّـــفت الثانـــية جُعِلت بين بين، بين الهمزة والألف، وعن ورش أنَّهُ يُبْدِلُ من الثانيةِ ألفاً، والأوّل أقيس، ومع الألف يتمكن إشباع المدّ[3].

وأمَّـــا مـــا كـــانَ من كلمتين، باختلاف حركة الهمزة، فإنَّكَ إذا خففت الثانية، وقبلها حركة، جعلتها بين بين، إن كانت مضمومة فبينَ الهمزةِ والواو نحوَ:﴿ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ ﴾[4] إلاَّ أنَّـــهُ يكون قبلها ضمَّة، فالأخفش يجعلها بينَ الهمزة والواو. وذكر أبـــو علي عن الأخفش قوله: "ومع ذلكَ فإنَّ أبا الحسن قد جوَّز على قياس أكميكَ في المنفصـــل فقال: إلاَّ أنَّ المكسورة منفصلة فتكون على موضعها أنَّها تقلب إلى جنس حركتها"[5].

18.3 التخفيف:

التخفيف لغةً: ضدُّ التثقيل، واستخفَّهُ خلاف استثقَلَهُ[6].

---

(1) [مريم: 66].

(2) [القمر: 25].

(3) القيسي، التبصرة: 19، الدَّاني، التَّيسير: 32، ابن الجَزَري، النَّشر: 1/358-360.

(4) [البقرة: 133].

(5) الفارســـي، أبـــو علي، الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، (1965م): 1/272، ابن يعيش، شرح المفصَّل: 9/113.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (خفف): 9/98.

التخفيف اصطلاحاً: هو بمعنى التسهيل، ولا يخفى أنَّ تخفيف الهمزة أعم من تسهيلها، لأنَّهُ يشمل الإبدال، والحذف، والنقل، والتسهيل[1]. ويُستَعمل التخفيف عبارة عن حذف صلة الهاء في (عليهِ)، ونحوها وأشهر من رُويَ عَنهُ وصل هاء الضمير بحـــرفٍ من القُرَّاء السبعةِ ابن كثير، وقد رُويَ ذلكَ عن غيرهِ في بعض المشدَّدات؛ حـــيثُ وردَ في كتاب (الكشف) لمكي بن أبي طالب (ت 437هـــ): "وحجة من أثبتَ بعدَ الهاء واواً إذا كانَ قبلها ساكن غير الياء نحوَ "منهو، واجتباهو"، وهو ابن كثير، أنَّهُ أتى بالهاء مَعَ ما هوَ تقويَةٌ لها لخفائها، وهو الواو، فجرى على الأصل في إثبات التقويةِ بعدها"[2]. وقد عُبِّرَ عن فكِ المشدَّدِ بالتخفيف.

19.3 التشديد:

التشديد لغةً: خلاف التخفيف [3]

التشديد اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن ضدِّ هذا التخفيف الذي صِيغَ بالفَكِّ، فيكونُ النُّطق بحرفٍ لزَّ بموضعِهِ، فاندرجَ لتضعيفِ صيغتِهِ شديد الفكِّ[4]. وأمَّا التثقيل فهوَ عبارة عن رد الصِلات إلى الهاءات[5].

وقـــال الحمـــوي (ت 791هـــــ): "فظهرَ لي أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ ثقلاً بالنسبة إلى الهاءات المختلسة، إذ هوَ أسهلُ على النُّطق أي أنَّ الاختلاس أسهل في النُّطق. وقال بعضُ أهل هذا الشأن: التشديد والتثقيل واحد"[6].

---

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 37.

(2) القيسيي، الكشف: 43/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3.

(4) انظر: القرطبي، الموضح: 139، ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 53، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 53، الحموي، القواعد والإشارات: 47، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 47.

وأضـــافَ الحمـــوي: "وقطعَ الجعبريُّ في العقودِ بالفرق. فالظاهر أنَّ التشديد أخـــص؛ لأنَّهُ حَبْسُ محلِّ النُّطق، وهو مخرجُ الحرفِ المنطوقِ بهِ مُشدَّداً. والتثقيل: يُطلَـــقُ عليهِ لثِقَلِهِ على الناطق، ويُطلق على ردِّ صلة الميم قياساً على جمهور قُرَّاء الحجاز كابن كثير وابن جعفر وابن محيصن ونافع في روايةٍ عنهم يَصِلُوْنَ الميم في نحـــوِ:﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1]. ونحو: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[2]. فـــيقولونَ في عليهم (عليهمو)، وفي رزقناهم (رزقناهموا). ولا ريبَ أنَّ المـــتكلِّم يَحـــسُّ بشيءٍ من الثقل عندَ إلحاقِهِ لحرفِ المدّ بالميم؛ فالمصنِّف لم يُبعِدْ حينَ ألحَقَ صلة الميمات بصلةِ الهاءات"[3].

فكـــل تشديد تثقيل، ولا العكس. فإن قيلَ: لا يصح قياس الهاء على الميم في هـــذا الحكم؛ لأنَّ مرجعها إلى الاختلاس ومرجع الميم إلى السكون بدليلِ عدمِ ورود النقل باختلاسِ ميم الجمع، إنَّما الخلافُ دائرٌ بينَ الصِّلةِ، والسكون[4].

قـــال الحموي (ت 791هـــ): "والجوابُ عنه من وجهين: أحدهما قَطعُ النظرِ عـــن الأصـــل؛ والكلام إنَّما هُوَ في موجبِ الثِّقل، وهو حصولُ الزِّيادةِ على الأصل مُطلقـــاً، والجامـــعُ بينهُما المسوِّغُ للقياس كونُ كلٍّ منهُمَا أثقل على الناطق مما كان علـــيه أوَّلاً. إذ المخـــتلس يزيدُ في الحركة ليُتِمَّ حرفَ مدٍّ، والمسكن يُحرِّك، ثُمَّ يُمِدُّ الحـــركة؛ ليُصـــيِّرها حرفاً؛ ففي كل من الفعلين زيادةُ كلفةٍ؛ فَثَقُلَتْ حينئذٍ صِلَةُ الميم لوجودِ الزيادةِ كما ثَقُلَتْ صلةُ الهاء لوجودِ الزيادة[5].

أمَّـــا الوَجْهُ الثاني: على تقديـــر النظر إلى الأصل المرجوع إليـــهِ في الهاء، والميم، فالتعبيرُ بالتثقيل عن صلةِ الميم الجمعيَّةِ أولى من التعبير بهِ عن صلة الهاء، ويشـــهدُ لذلكَ أنَّ صِلَةَ الميم تحتاجُ إلى حركةٍ أوَّلاً؛ إذ الميمُ تكونُ ساكنةً في الأصلِ،

---

(1) [الفاتحة: 7].

(2) [البقرة: 3].

(3) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 124.

(5) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

بَعْـدَ حصولِ صورة الحركة تأتي بالصِّلة، وصلةُ الهاء تكونُ الحركةُ فيها موجودةً قـبـل صِلَتِها، فالصِّلَةُ في الميم أثقلُ؛ إذ الناطـقُ يتكلَّفُ أمرين: أحدُهُما التحريك، والثانـي: صِـلَةُ الحركةِ؛ والناطقُ بصلةِ الهاء يتكلَّفُ الصلةَ لا غير لوجود الحركة قبل.

ومـا زادَ الـتكلُّفُ لهُ كانَ أثقل، وما كانَ أثقل، فالتعبير عنهُ بالثِّقلِ أولى من التَّعبير به عمَّا دونهُ في الثِّقل وأقربُ حقيقةً"[1].

20.3 التَّتْميمُ:

التتمـيم لغـةً: أن يـنقص الأيسار في الجذور فيأخذ رجل ما بقي حتى يتمم الأنصباء[2].

التَّتْمـيمُ اصـطلاحاً: هُوَ عبارةٌ عن التثقيل أيضاً، إلاَّ أنَّ التتميم مُسْتَعْملٌ في صِلاتِ الميماتِ خصيصٌ بها[3].

21.3 النَّقْلُ:

النَّقْلُ لغةً: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقلَهُ ينقُلُهُ نقلاً فانتقل[4].

الـنَّقْلُ اصـطلاحاً: هُوَ عبارةٌ عن حُكْمٍ مُسْتَقِلٍ ينصرفُ عندَ الحـذفِ أحـدُ الضـروبِ الأربعـةِ فـي التَسـهيلِ، وهُوَ تعطيلُ الحرفِ المتقدِّمِ للهمزةِ من شكلِهِ، وتحليتِهِ بشكل الهمزةِ في نَوعَيِّ الأداءِ من وقفهِ ووصلهِ[5].

والـنقل هو الحذف المذكور من أضرب التسهيل سالفاً، ونَظَمَ الكاتبُ عبارتَهُ بـنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الهمزةِ الساكنةِ قبلها، فإن كانت الهمزةُ مفتوحةً فُتِحَ الساكنُ،

---

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 48-49.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (تمم): 82/12.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، الحموي، القواعد والإشارات: 49، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (نقل): 803/11.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71.

أو مضمومةً ضُمَّ الساكنُ، أو مكسورةً كُسِرَ الساكنُ كالأرضِ و ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ ﴾ [1] والإيمان[2].

وتُشيرُ عبارةُ سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب) إلى أنَّ هذا النوعَ من تخفيفِ الهمزِ يَفْعَلُهُ أهلُ نجدٍ حيثُ قال بَعْدَ الحديث عن النقل: "واعلم أنَّ الهمزةَ إنَّما فَعَلَ بها من لَمْ يُخففها؛ لأنَّهُ بَعُدَ مخرَجُها ولأنَّها نبرةٌ في الصَّدْرِ تَخْرُجُ باجتهادٍ، وهي أبعدُ الحروفِ مخرجاً، فَثَقُلَ عليهمُ ذلكَ، لأنَّهُ كالتهوُّعِ"[3]. والمعلوم أنَّ الهمزة ظاهرةٌ بدويَّةٌ فاشيةٌ في نجدٍ.

وقد أخذَ بهذا النوع من التخلُّصِ من الهمزِ ورشٌ راوي نافع، قال البناء الدمياطي في (الإتحاف): "واعلم أنَّ ورشاً من طريقيهِ اختصَّ بنقلِ حركةِ همزةِ القَطْعِ إلى الحرف الساكنِ المُلاصقِ لها من آخر الكلمةِ الَّتي قبلها فيتحرَّك الساكن بحركةِ الهمزةِ وتسقط الهمزة بشرطِ أنْ يكونَ الساكنُ غيرَ حرفِ مدٍّ سواء كانَ تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلكَ أَصْلِيًّا أو زائداً ..." [4].

22.3 التَّحقيق:

التَّحقيق لغةً: هو الإشباع، يقال: صَبغتُ الثوبَ صبغاً تحقيقاً: أي مشبعاً، وثوب محقق إذا كان محكم النسيج[5].

التَّحقيق اصطلاحاً: هُوَ عبارةٌ عن ضد التَّسْهيل، وهُوَ الإتيانُ بالهمزةِ، أو بالهمزاتِ خارجاتٍ من مخارجِهِنَّ، مندفِعَاتٍ عَنْهُنَّ، كاملاتٍ في صفاتِهِنَّ[6]. وقال

---

(1) [التوبة: 109].

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 49.

(3) سيبويه، الكتاب: 548/3.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 59.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (حقق): 66/10، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 392.

(6) القرطبي، الموضح: 215-216، ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، الحموي، القواعد والإشارات: 49، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 71.

ابــن الجَزَري (ت 833هــ): "والتحقيق هو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذ بلغتَ يقيــنه، ومعناهُ: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادةٍ فيهِ ولا نقصانٍ مِــنهُ. إلــى أن قالَ: وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقَّهُ من إشباعِ المدِّ، وتحقــيق الهمزةِ، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفيــة الغُنَّــات ..."[1].

23.3 الفَغْرُ:

الفَغْرُ لغةً: فَغَرَ فاهُ يَفْغَرُهُ ويَغْفُرُهُ؛ الأخيرة عن أبي زيد، فَغْراً وفُغُوراً: فتحهُ وشحاه؛ وهو واسع فَغْرِ الفم؛ وفَغَر الفم نفسه وانْفَغَر: انفتَحَ[2].

الفَغْــرُ اصــطلاحاً:هــو بالغين المُعْجَمَةِ، وهُوَ بفتحِ الفاء وإسكان الغين، وهو عبارةٌ قديمةٌ بمعنى الفَتْحُ، قال أبو الأَصْبَغ: وهو يَقَعُ في كُتُبِ الأوائِلِ مِن عُلمائنا – رضي الله عنهم– وهو عبارةٌ عن التغليظ[3].

24.3 الإرْسَالُ:

الإرسَالُ لغةً: التوجيه[4].

الإرْسَــالُ اصــطلاحاً: هــوَ عبارةٌ عن تحريكِ ياءِ الإضافةِ بحركةِ الفَتْحِ أو الألف، ويُعَبَّرُ عنهُ بالفتح أيضاً[5]. والأوّل أجود؛ لاستغناء المُعَبِّرِ بهِ عن التنصيصِ على مَحَلِّ الفَتْحِ؛ إذِ التَّعبيرِ بالإرسال يُخَصِّصُهُ بياءِ الإضافةِ عُرْفاً[6].

---

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 205/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (فَغَرَ): 69/5.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 72.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (رسل): 338/11.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجَزَري، التَّميهد: 72.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 50.

الخاتمـــة:

بعـــد أن تحـــدثت الباحثة عن مصطلحات الأداء الصوتي عند علماء التَّجويد والقراء بيّنت معناها اللغوي والاصطلاحي وأصّلت لهذه المصطلحات، توصّلت إلى النتائج التالية:-

1- أنَّ الهـــدف من دراسة هذه المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفية أدائها أداءً صحيحاً وليؤديها قارئ القرآن أداءً صحيحاً وسليماً.

2- إنَّ مصـــطلح الـــتَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنية من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرّد بها علماء التَّجويد والقراءات القرآنية.

3- أنَّ علمـــاء اللغة والنحو كانوا أسبق إلى مصطلحات الأداء الصوتي من علماء التَّجويد والقراءات القرآنيَّة وبخاصةٍ ما يتعلق منها بصفات الأصوات.

4- فصّل علماء التَّجويد والقراءات في مصطلحات التشكيل الصوتي كالوقف والمد والروم والإشمام والاختلاس والتسهيل أكثر من علماء اللغة والنحو.

5- أنَّ علم التَّجويد وعلم القراءات القرآنية قد أثرى الدرس الصوتي العربي القديم والحـــديث بكثير من الآراء والأفكار الصوتية التي ساهمت في تطور الدرس الصوتي العربي.

المراجع

أبو فراخ، محمد إبراهيم، 1990م، **الوجيز في أحكام التَّجويد**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 1964م، **تهذيب اللغة**، حقق وقدم لهُ: عبد السلام هارون، راجعه: محمد النجَّار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، 1975م، **شرح شافية ابن الحاجب**، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد محيي الدين عبدالحميد ورفاقه، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (د.ت)، **أسرار العربية**، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية.

الأندلسي، أبو حيان، 1984م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النَّماس، ط1.

الأنصاري، زكريا بن محمد الشافعي، 1980م، **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزريَّة في علم التَّجويد**، تحقيق: نسيب نشاوي، دمشق.

الأنصاري، زكريا، 1990م، **شرح المقدمة الجزريَّة في علم التَّجويد**، راجعه: أبو الحسن محي الدين الكردي، علق عليه: محمد غيَّاث صبَّاغ، مؤسسة مناهل العرفان–بيروت، ط2.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **الوجيز في فقه اللغة**، دار الشرق، ط3.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويَّة**، 1961م، دار النهضة العربيَّة، مصر، ط3.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، 1983، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، حققه و قدَّم لهُ: عبد المجيد قطامش، ط1.

براجشتراسر، 1982م، **التطوُّر النحوي للغة العربيَّة**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

البناء الدمياطي، العلاَّمة الحبر البحر الفهامة الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الشافعي، (د.ت)، **اتحاف فضلاء البشر في القرآآت الأربع عشر**، رواه وصححه وعلقَ عليه: علي محمد الضبَّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.

التهانوي، محمد علي، (د.ت)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1.

الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التبريزي، (د.ت)، **شرح شافية ابن الحاجب**، عالم الكتب، بيروت.

الجرجاني، علي بن محمد، 1992م، **كتاب التعريفات**، حققه وقدم لهُ ووضعَ فهارسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2.

الجريسي، محمد مكي نصر، 2003م، **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**، ضبطها وصححها وخرَّجَ آياتها: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1933م، **غاية النهاية في طبقات القرَّاء**، عُني بنشرهِ ج. براجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر.

ابن الجزري، محمد بن محمد، 1980م، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد، 1997م، **التمهيد في علم التَّجويد**، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4.

ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن جني، أبي عثمان المازني النحوي البصري، 1954م، **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف**، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1985م، **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1988م، **اللمع في العربيَّة**، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 2001م، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت، ط2.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، 1983م، **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق: موسى بناي الفليلي، ط2، بغداد.

حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطني الرومي الحنفي الشهير بالملاَّ كاتب الجلبي، 1982م، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر.

حجازي، محمود فهمي، 1989م، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدَّلة.

حسان، تمام، (د.ت)، **اللغة العربيَّة مبناها ومعناها**، دار الثقافة، المغرب.

حسان، تمام، 1979م، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة.

حسنين، صلاح الدين صالح، 1984م، **دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن**، دار العلوم للطباعة والنشر.

الحصري، محمود خليل، 1999م،**أحكام قراءة القرآن الكريم**، ضبط نصّه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، دار البشائر الاسلاميَّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط4.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، 2001م، **أشهر المصطلحات في الأداء وعلم القراءات**، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، ط1.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، (د.ت)، **المستنبط الجديد في قواعد التجويد**، دار الكتب العلميَّة، نقلاً عن الحفيان، أشهر المصطلحات.

الحمد، غانم قدوري، 1986م، **الدراسات الصوتيَّة عند علماء التَّجويد**، مطبعة الخلود، بغداد، ط1.

الحمد، غانم قدوري، 2001م، **أبحاث في علم التَّجويد**، دار عمَّار للنشر والتوزيع، ط1.

الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، 1986م، **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكَّار، دار القلم، دمشق، ط1.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد، 1990، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5.

الخراساني، أحمد بن أبي عمر أبو عبد الله الأندرابي، **الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم**، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350هـ) نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتيَّة.

الخطيب، عبد اللطيف، (د.ت)، **معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع–دمشق، (د.ط).

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، 1980م، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، ط1.

الخولي، محمد علي، (د.ت)، **الأصوات اللغوية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، (د.ط).

الدَّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، 1988م، **التحديد في الاتقان والتجويد**، دراسة وتحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، ط1.

الدَّاني، أبو عمرو عثمن بن سعيد، (د.ت)، **التيسير في القراءات السبع**، عُنِيَ بتصحيحه: (اوتويرتزل)، دار الكتاب العربي، (د.ط).

الدَّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، **كتاب الإدغام الكبير** مخطوط في المتحف البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة (الرقم 3 قراءات وتجويد)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتيَّة.

داود، محمد محمد، (د.ت)، **العربيَّة وعلم اللغة الحديث**، دار غريب، القاهرة، (د.ط).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، **كتاب جمهرة اللغة**، دار صادر، بيروت، ط1.

دعَّاس، عزَّة عبيد، 1987م، **فن التَّجويد**، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء–الأردن، ط2.

الرازي، محمد بن أبي بكر، 2001م، **مختار الصحاح**، تحقيق وشرح وضبط: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت–لبنان، (د.ط).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (د.ت)، **كتاب الجمل في النحو**، حققهُ وقدم لهُ: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (د.ط).

الزراري، عبد الودود، 1985م، **مدخل إلى علم التَّجويد**، الوكالة العربيَّة للتوزيع والنشر، الأردن–الزرقاء، ط1.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، (د.ط).

الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، 1990م، **المفصّل في علم اللغة**، قدم له وراجعه وعلّق عليه: محمد عزّ الدين السعيدي، دار احياء العلوم، بيروت-لبنان، ط1.

زوين، علي، 1986م، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ط1.

ستيتيّة، سمير شريف، 2003م، **الأصوات اللغويّة رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل النّحوي البغدادي، 1988م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3.

السعران، محمود، 1999م، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2.

السعيدي، **التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي**، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي (ملحق بالمكتبة السليمانية باستانبول) (الرقم 2/40)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

السعيدي، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، **اختلاف القراء في اللام والنون**، مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، 1981م، **مفتاح العلوم**، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1.

ابن السكيت، **اصلاح المنطق**، (د.ت)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، (د.ط).

السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، **روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد**، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم 22/2 مخطوطات مدرسة الحجيات)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

سيبويه، ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، 1991م، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1.

السيرافي، أبو سعيد، 1986م، **شرح كتاب سيبويه**، حققه وقدَّمَ لَهُ وعلَّق عليه: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب،(د.ط).

السيوطي، جلال الدين، 1980م، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميَّة، الكويت، (د.ط).

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، 1983م، **رسالة أسباب حدوث الحروف**، تحقيق: محمد حسان الطيَّان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحَّام، أحمد راتب النفَّاخ، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، دمشق-سورية.

أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، (د.ت)، **إبراز المعاني من حرز الأماني**، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميَّة، (د.ط).

شاهين، عبد الصبور، 1987م، **أثر القراءات في الأصول والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء**، مكتبة الخانجي-بالقاهرة، ط1.

شاهين،عبد الصبور، (د.ت)، **في التطور اللغوي**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط).

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **المنهج الصوتي للبنية العربيَّة رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط).

شكري، أحمد خالد، 1996م، **قراءة الإمام نافع عن روايتي قالون وورش من طريق الشاطبيَّة**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

شكري، أحمد خالد ورفاقه، 2004م، **المنير في أحكام التَّجويد**، المطابع المركزيَّة، عمان-الأردن، ط5.

شلبي، عبد الفتاح، 1971م، **كتاب الإمالة في القراءات واللهجات**، مكتبة نهضة مصر-القاهرة، ط2.

صبرة، علي بن أحمد الشافعي مذهباً الغرياني، (د.ت)، **كتاب العقد الفريد في فن التجويد**، المطبعة الأزهريَّة المصريَّة، (د.ط).

الطبلاوي، ناصر الدين (محمد بن سالم)، **مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين**، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، نقلاً عن الحمد، 2002م، المدخل إلى علم أصوات العربيَّة، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العربي.

ابن الطحَّان، أبو الأصبغ السماتي الإشبيلي، 1984م، **مخارج الحروف وصفاتها**، تحقيق:محمد يعقوب تركستاني، ط1.

ابن الطحَّان، السماتي، 2002م، **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1.

عبد التواب، رمضان، 1985م، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عثمان، حسني شيخ، 1981م، **حق التلاوة**، دار العدوي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط3.

ابن عصفور، الإشبيلي،1987م، **الممتع في التَّصريف**، تحقيق: فخر الدين قبادة، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1.

العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، 2000م، **التمهيد في معرفة التجويد**، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عمان، ط1.

العطيَّة، خليل إبراهيم، 1983م، **في البحث الصَّوتي**، منشورات دار الجاحظ للنشر–بغداد، (د.ط).

العطيَّة، خليل إبراهيم، **جهود الكوفيين في علم الأصوات**، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، 1991م: عدد 53/22.

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1991م، **المرشد في علم التَّجويد**، دار الفرقان للنشر، عمان، (د.ط).

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1997م-1998م، **أساليب التعليم عند القراء والمقرئيين**، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مديرية التعليم الشرعي، (د.ط)

عمر، أحمد مختار، 1997م، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب – القاهرة، (د.ط).

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، 2001م، **التذكرة في القراءات**، حققه وراجعه وعلَّق عليه: سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1965م، **الحجة في علل القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شبلي، القاهرة، (د.ط).

ابن فارس، 1991م، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمد علي النَّجار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، (د.ط).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط).

فروخي، أحمد، 1972م، **التَّجويد الواضح**، الجزائر، (د.ط).

القارئ، ملاَّ علي بن سلطان محمد المكي، 1948م، **المنح الفكريَّة وشرح المقدمة الجزريَّة**، وبهامشها شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزريَّة، لأبي الخير محمد الجزري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولادة بمصر، (د.ط).

القرطبي، عبد الوهاب، 2000م، **الموضح في التَّجويد**، تحقيق وتقديم: غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عمان، ط1.

القسطلاني، شهاب الدين، 1972م، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق وتعليق: عامر السيِّد عثمان وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط).

القضاة، محمد عصام ورفاقه، 1998م، **الواضح في أحكام التَّجويد**، دار النفائس-عمان، ط3.

قمحاوي، محمد الصادق، (د.ت)، **البرهان في تجويد القرآن**، دار ابن زيدون، بيروت، ط1.

القوزي، عوض حمد، 1981م، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتَّى أواخر القرن الثالث الهجري**، كلية الآداب-جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (د.ت)، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: محي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق، (د.ط).

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1984م، **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها**، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمَّار، عمان-الأردن، ط2.

القيسي، مكي بن أبي طالب،1985م، **التبصرة في القراءات**، حققه وعلَّق عليه: محيي الدين رمضان، منشورات المخطوطات العربيَّة، الكويت، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1987م، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط4.

كانتيو، جان، 1966م، **دروس في علم أصوات العربيَّة**، نقله إلى العربيَّة: صالح القرمادي بدار المعلمين العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، (د.ط).

المارغني،إبراهيم المارغني، 2003م، **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، اعتنى بهِ وراجعهُ: كمال حميده، المكتبة المصريَّة للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ط1.

ماريوباي، 1983م، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2.

المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، 2003م، **شرح كتاب التيسير للدَّاني في القراءات المسمى الدُّرُّ النثير والعذب النَّمير**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

المحيسن، محمد محمد محمد سالم، 1969م، **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيِّبة النشر**، مكتبة الكليات الأزهريَّة، (د.ط).

ابن مجاهد، (د.ت)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف،ط2.

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بان أم قاسم، (د.ت)، **شرح الواضحة في تجويد الفاتحة**، حققه وعلق عليه: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت-لبنان، (د.ط).

المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، 2001م، **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، دار الفجر الإسلاميَّة-المدينة المنورة، ط1.

المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، 2001م، **جهد المقل**، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

مرعي، عبد القادر، 1993 **المصطلح الصوتي عندَ علماء العربيَّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ط1.

مصطفى، إبراهيم ورفاقه، 1985م، **المعجم الوسيط**، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلميَّة، طهران، (د.ط).

منصور، محمد خالد عبد العزيز، 1999م، **الوسيط في علم التَّجويد**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، 2003م، **لسان العرب**، حققه وعلَّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

موسى، عبد الرازق بن علي بن إبراهيم، 2003م، **الفوائد التجويديَّة في شرح المقدمة الجزريَّة**، دار الضياء، ط3.

نصر، عطيَّة قابل، (د.ت)، **غاية المريد في علم التَّجويد**، دار التقوى للنشر والتوزيع، (د.ط).

النعيمي، حسام سعيد، (د.ت)، **الدراسات اللهجيَّة والصوتيَّة عندَ ابن جني**، دار الرشيد للنشر، (د.ط).

النُّويري، أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، 2002م، **شرح طيِّبة النشر في القراءات العشر**، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1.

الهلاوي، محمد عبد العزيز، (د.ت)، **كيف تجود القرآن وترتله ترتيلا**، مكتبة الاعتصام، (د.ط).

اليسوعي، الأب هنري فليش، (د.ت)، **العربيَّة الفصحى نحوَ بناءٍ لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيَّة-بيروت، (د.ط).

ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي، **شرح المفصَّل**، دار الكتب، بيروت.